وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـة حسيبـة بن بوعلي الشلـف

كليـة الحقوق والعلوم السياسية

قسـم العلوم السياسية

أطـروحـة مقدمة لنيل شهادة دكتـوراه

في العلوم السياسية "تخصص دراسات أور ومتوسطية

العنوان

العامل الخارجي وإعادة إنتاج الأنظمة التسلطية في الدول العربية بعد 2011

-دراسة مقارنة بين مصر وتونس-

إعداد الطالبة:

زكـــيـــة غـــالـــم

إشراف:

الأستاذ الدكتور جبار عبد الجبار

المناقشة بتاريخ 2024/10/08 من طرف اللجنة المكونة من:

شاقوري عبد القادر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة شلف	رئيسا
جبار عبد الجبار	أستاذ	جامعة شلف	مشرفا ومقررا
شرقي براهيم قدور	أستاذ محاضر "أ"	جامعة شلف	ممتحنا
عيسات فضيلة	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة شلف	ممتحنا
بكار فتحي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غليزان	ممتحنا
طبوش سفيان	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تيزي وزو	ممتحنا

شـــكـــر وعـــرفـــان:

أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل بفضله

فله الحمد أولا وآخرا

أتقدم بأرقى وأثمن عبارات الشكر والتقدير للأستاذ المشرف

جبار عبد الجبار

الذي أنار دربي ووجه مساري

وأتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة

على قبول مناقشة أطروحتي

كما لا يسعنا إلا أن نخص بأسمى عبارات الشكر والعرفان

الأستاذة غـالـم نـجـوى

لما قدمته لنا من نصح ومعرفة طيلة مشوارنا الدراسي

وأتقدم بشكر خاص إلى كل من ساندني وشجعني ودعمني خلال مساري الدراسي

الشكر والامتنان إلى كل من علمني وأخذ بيدي

الإهـــداء:

إلـى مـن علمنـي كيـف أخـط بـالقـلـم

إلـى فـخري وسنـدي فـي الـحيـاة

إلـى أبـي الـغـالـي

إلـى حـكمـتـي وعـلـمـي، أدبـي وحـلـمـي

إلـى طـريـقـي الـمـسـتـقـيـم

إلـى أمـي الـغـالـيـة

إلـى مـن بـوجـودهـم أكـتـسـب قـوة

إلـى مـن بـهـم أكـبـر وعـلـيـهـم أعـتـمـد

إلـى إخـوتـي الأعـزاء

إلـى نـور حـيـاتـي وابـنـة قـلـبـي

إلـى نـــور أسـيـــل

إلـى كـل مـن عـلـمـنـي وصـحـح عـثـراتـي

إلـيـكـم أهـدي هـذا الـعـمـل

"إنّي رأيتُ أنّه لا يكتبُ إنساناً كتاباً في يومه إلّا قالَ في غده: لو غُيّر هذا لكان أحسن، ولو زِيدَ هذا لكان يُستحسن، ولو قُدّمَ هذا لكان أفضل، ولو تُركَ هذا لكان أجمل، وهذا من أعظمِ العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على كافة البشر".

عماد الدين الأصفهاني

مقدمة:

في عام 2011، اجتاحت موجة من الانتفاضات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي اصطلح عليها الإعلام تسمية "ثورات الربيع العربي"، والتي كان من بينها **ثورة الياسمين** (التسمية التي أطلقت على انتفاضة **تونس**) و**ثورة يناير** (التسمية التي أطلقت على انتفاضة **مصر**)، بحيث أثارت الأحداث التي شهدها كلا البلدان اضطرابات تاريخية في شمال أفريقيا وخارجها، وذلك من خلال انتشار صيت هذه الأحداث وتأثيرها على شعوب دول المنطقة العربية الذين جعلوا من التجربتين الانتقاليتين في كل من تونس ومصر مثالا يحتذى به، وسعوا هم أيضا للتغيير، بتعبير آخر، أطلقت هذه الانتفاضات العنان لطاقات هائلة وإحساس لا مثيل له بالتجديد، وتحولا في الوعي السياسي للفرد العربي، وعلى الرغم من نجاح التجربتين التونسية والمصرية في إسقاط النظام التسلطي في كل منهما واستبداله بآخر، إلا أنه لا يمكننا أن ننكر أن ما بدأ كثورة ملهمة ضد الاستبداد والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية القمعية، تحول فيما بعد إلى ثورة مضادة وتدخلات خارجية، بحيث تم ملاحظة أن الحركات الشعبية المختلفة في المنطقة وجدت نفسها في مواجهة القمع من قبل القوى التسلطية والقوى المضادة للثورة، بعبارة أخرى، أن تلك الانتفاضات قوبلت جميعها بمقاومة الدولة والتي كانت مصحوبة في أغلب الأحيان بتدخل الأجنبي، وهما ما حدث بالضبط في كل من **تونس** و**مصر**، ففي الأولى تونس، الدولة التي كانت بمثابة الاستثناء العربي، فقد أصبحت الآن في موقف هش للغاية، ضف لذلك، نجد بأن الاستقطاب العميق المفروض على الجماهير كالإسلاميين مقابل العلمانيين مثلا، صرف انتباههم عن القضايا الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التي كانت في قلب الانتفاضة، أما الثانية فقد أدى الانقلاب العسكري فيها إلى إعادة إنتاج النظام التسلطي في شكل أكثر وحشية وقمع من الذي سبقه، هذا ما يؤكد صحة الطرح الذي جاءت به "مؤسسة كارنيجي" والذي قالوا فيه بأنه على الرغم من تحقيق انتصارات مبهرة في كل من تونس ومصر، إلا أن ذلك مجرد تغير الأسماء وأن الأنظمة لا تزال قائمة، بل أضافوا أن هدف الشعوب في تغيير النخب الحاكمة ونظام الحكم لا يزال هدفا بعيد المنال.

وبخصوص موضوع الدراسة، تنوعت الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة السياسية، فبعضها ركز على الأسباب والدوافع التي أدت إلى هذه التغيرات والتحولات، وبعضها الآخر تتبع مراحل ومسارات هذه التحولات، ولكن ما لم تلمسه وما لم يتم تغطيته بشكل كاف في هذه الدراسات هو دور العامل الخارجي في تأثيره وتشكيل هذه الأحداث، بحيث أن أغلب الدراسات أدرجته بشكل هامشي وركزت على العوامل الداخلية.

وبالعودة إلى الأسباب الرئيسية وراء اندلاع الانتفاضة التونسية في أواخر عام 2010، كان هنالك جملة من الدوافع التي أدت لذلك، والتي جاء في مقدمتها بلا شك البطالة بين الشباب والتهميش الجهوي، بحيث أن الإحباط لدى الشباب العاطلين عن العمل في المناطق المهمشة أدى إلى انتشار العديد من الاحتجاجات في السنوات السابقة كثورة الحوض المنجمي في قفصة عام 2008 واحتجاجات الصخيرة وبن قردان عام 2010، وغيرها من الانتفاضات، التي كانت عملية إحراق النفس التي قام بها البائع المتجول "**محمد البوعزيزي**" في سيدي بوزيد، قلب تونس أحد أبرز التعبيرات عن تزايد حدة الاحتجاجات، التي تفاقمت ووصلت لدرجة المطالبة بتنحية الرئيس عن سدة الحكم، وهو ما تحقق في الحقيقة عندما فر الرئيس "**زين العابدين بن علي**" من تونس تاركا وراءه آثار حكم أقل ما يقال عنه أنه قد كرس مأسسة الفساد وسلب الحريات، وكان عثرة أمام الديمقراطية، ذلك أنه كان حكم أسرة كاملة بحاشيتها وليس حكم الشعب، والحديث فيه عن الديمقراطية والرشادة يعد شبه منعدم.

ونفس الأمر بالنسبة لمصر، التي شهدت هي الأخرى انتفاضة شعبية عام 2011، مدفوعة بنفس العوامل التي فجرت الأحداث في تونس، كالفساد السياسي، التراجع الاقتصادي، القمع، البطالة، والفقر المدقع، لتنفجر الأحداث بعد مقتل الشاب المصري "**خالد سعيد**" على يد أفراد الشرطة المصرية، والذي أثار مقتله غضبا واسعا في مصر لدرجة أن أصبح أحد رموز الحركة الاحتجاجية ضد الحكومة المصرية، وقد أدت حركة الاحتجاج

الحقوقي التي حفزها مقتل خالد سعيد إلى إحدى إرهاصات ثورة 25 يناير، إذ كان في طليعة الخارجين يوم 25 يناير 2011 الكثيرون من النشطاء المتأثرين بتلك الجريمة والذين بنوا شبكاتهم حول صفحة خالد سعيد على فيسبوك وغيرها من أدوات التواصل الاجتماعي، وعلى الأرض حول المؤسسات الحقوقية العاملة في مجالات حقوق الإنسان المختلفة، لتحتد الأمور في مصر نتيجة للاحتجاجات الشعبية الواسعة النطاق، وتتفاقم الأوضاع من مجرد احتجاجات منادية بمطالب اجتماعية إلى المطالبة بإسقاط النظام الحاكم، وهو ما تحقق مع إسقاط الرئيس المصري "**حسني مبارك**".

ومنه كانت الانتفاضات العربية عام 2011 عبارة عن مزيج من العوامل الرئيسية الخطيرة، والمتمثلة في: التدهور الاقتصادي، الفساد الحكومي المقترن بالطبيعة القمعية والعنيفة للأنظمة العربية، البطالة، والفقر المدقع، بالإضافة إلى قمع الحريات الفردية وانتهاكات حقوق الإنسان، من هذا المنطلق، فإن كل ما سبق يشير إلى أن دوافع الانتفاضة في كل من **تونس** و**مصر** كانت داخلية، إلا أنه بالرجوع إلى التاريخ وبالاستعانة ببعض الدلائل لوحظ وجود العديد من المخططات والمشاريع الهادفة إلى تقسيم المنطقة العربية وفرض نفوذ القوى الغربية عليها، ولعل أبرزها: **تقرير كامبل بانرمان** لعام 1907، والذي سمي تيمنا برئيس وزراء المملكة المتحدة أنذاك **هنري كامبل بانرمان (Henry Campbell-Bannerman)**، والذي ركز على ضرورة العمل على فصل الجزء الإفريقي من الوطن العربي عن جزئه الآسيوي، وذلك عن طريق إقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر البري الذي يربط آسيا بإفريقيا، والذي سيكون بمثابة قوة صديقة للدول الاستعمارية المتواجدة في المنطقة العربية وعدوا لسكان المنطقة في نفس الوقت، ولمتمثل في الاحتلال الصهيوني، كما وأضاف هذا التقرير ضرورة استمرار القوى الاستعمارية في تجزأت المنطقة العربية وإبقاء شعبها على ما هو عليه من تفكك، **اتفاقية سايكس بيكو** لعام 1916 **(Sykes–Picot Agreement)**، والتي هي عبارة عن وثيقة لتجزئة الوطن العربي، **وعد**

بلفور عام 1917 (**Balfour Declaration**)، وهو الوعد الذي أعطى فيه وزير خارجية بريطانيا أنذاك (**Arthur James Balfour**) فلسطين وطنا قوميا لليهود، بحيث أن هذا الوعد كان بمثابة تطبيق لما ورد في تقرير كامبل بانرمان، **مخطط برنارد لويس 1992** لتقسيم العالم العربي والإسلامي، والذي يعد أخطر مشروع في هذا القرن لتفتيت العالم العربي والإسلامي من باكستان إلى المغرب، بل ويعد أحد أخطر المشاريع التي نشرتها مجلة وزارة الدفاع الأمريكية بخصوص تفكيك الوطن العربي وإزالته من الوجود تماما، **مخطط حدود الدم** عام 2006، والذي جاء به الجنرال الأمريكي المتقاعد **رالف بيترز (Ralph Peters)**، الذي رسم فيه خارطة جديدة للشرق الأوسط، بحيث قسمه على أسس عرقية وإثنية ودينية وطائفية، وأضاف لما سبق بأن هذا التقسيم لن يحدث إلا بعد أن تسفك دماء الآلاف من أبناء المنطقة العربية، وأنه ذلك أمر لا مفر منه، وهو ما حدث على أرض الواقع، فمنذ بداية موجة الانتفاضات التي شملت أغلب دول المنطقة العربية أصبحنا نتحدث في كل دولة عربية عن أحقية الأقليات من أجل الاستقلال الذاتي، وأخيرا **خريطة أتلانتيك** الصادرة عام 2008، التي جاء بها **جيفري جولدبرغ (Jeffrey Goldberg)** والتي بدورها جاء فيها تفكيك الدول العربية إلى دويلات صغيرة، ومن خلال هذه المشاريع والمخططات نستنتج بأن العامل الخارجي (والممثل في الدول الغربية) انتقل من فكرة تقسيم دول المنطقة العربية إلى تفكيكها، ولتحقيق ما سبق ذكره من مشاريع ومخططات، استعانة الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بنظرية **الفوضى الخلاقة** التي تعد أحد أبرز الاستراتيجيات الأمريكية المطبقة في المنطقة العربية، والتي عبرت عنها وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية "كونداليزا رايس" صراحة عندما أعلنت بأن دولتها ترى بأن إحلال الديمقراطية في الوطن العربي سيكون عبر إحلال فوضى فيه والتي من خلالها سيتمكنون من بناء دول جديدة قائمة على أسس الديمقراطية، ما يثبت بأنه على مر الزمن كان للدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص أجنداتها المسطرة بخصوص المنطقة العربية، والتي أعلنت فيها صراحة عن نيتها في إعادة تشكيل المنطقة العربية وفق

مصلحتها، وذلك عبر إثارة الفوضى والأزمات داخل المنطقة ثم تدخلها لإعادة بنائها وفق توجهاتها الخاصة، والتي سعت إلى تحقيقها عبر خلق الوضع المزري والمتأزم في الوطن العربي من خلال تدعيمها للقادة الدكتاتوريين في المنطقة والمساهمة أيضا في دعم الأنظمة التسلطية للبقاء في سدة الحكم لأطول مدة ممكنة تحقيقا لمصالحها، كل هذا ساهم في خلق حالة من القهر والضيق لدى شعوب المنطقة الذين انفجروا في النهاية في وجه أنظمتهم منادين بتنحيتهم وإرساء أنظمة جديدة تلبي احتياجاتهم ومطالبهم، ومنه، فإن ما سعت الدول الغربية عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة إلى تحقيقه قد حدث بالفعل في المنطقة العربية وسمي بثورات الربيع العربي.

وعليه، وانطلاقا مما تم ذكره سابقا، لوحظ وجود العديد من المخططات التي جاء بها العامل الخارجي على مر التاريخ بشأن المنطقة العربية، والتي كان الهدف من ورائها هو الهيمنة التامة عليها بأي وسيلة كانت، وفي هذا السبيل برزت كل من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي كأحد أهم اللاعبين الدوليين في المنطقة العربية، نتيجة لارتباطهم القوي مع الأنظمة العربية في فترة ما قبل الثورات، الأمر الذي تؤكده سياساتهم الخارجية، ما يجعل من تدخلات هذه القوى الغربية الكبرى في الثورات العربية بهدف:

*البحث عن صيغة جديدة للاستقرار في المنطقة، بدلا من تحقيق التغييرات التي تتماشى مع مطالب الثورات، الأمر الذي كشف لنا عن النفاق السياسي لهذه الدول تجاه الثورات القائمة، ذلك أنها تربط بين ثنائية المصالح والمبادئ.

*الحفاظ على شبكة المصالح التي استمرت عقودا لبنائها في المنطقة، وخاصة في مصر بقيادة المؤسسة العسكرية والنخب العلمانية المعروفة بالليبراليين.

*إعادة هدف مكافحة الإرهاب بطريقة واسعة وفضفاضة لا تقتصر على الإرهاب الراديكالي المسلح العنيف بل تتسع لتشمل القوى السياسية الإسلامية الأخرى من خلال استخدام الورقة الطائفية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في استكشاف الحالات الأولية للحراك العربي الذي أدى إلى إسقاط الأنظمة العربية السابقة، فمن خلال التركيز على التجربتين التونسية والمصرية، تسعى الدراسة إلى الخوض في جوانب مختلفة مثل الصراعات والتوترات السياسية الداخلية والمؤثرات الإقليمية والدولية، بحيث يساعد هذا الفحص في تسليط الضوء على العقبات التي ظهرت وكادت أن تقوض التقدم الذي تم تحقيقه خلال الحراك، وعليه يمكننا تقسيم أهمية الدراسة إلى:

1-أهمية علمية: من خلال بناء ومحاولة فهم العلاقة بين متغيرات الدراسة.

2-أهمية عملية: استدعت الدراسة ضرورة الوقوف عند الفواعل السياسية، الاقتصادية والمجتمعية الداخلية التي كانت السبب في الثورات التي جاءت مع نهاية عام 2010 وبداية عام 2011، هذا إلى جانب التركيز وبشكل كبير على الدور الذي يلعبه العامل الخارجي في الثورات التي وقعت في تونس ومصر، إذ تعتبر هذه الدراسة من بين المواضيع التي تسهم عند فتحها في كشف الغموض المحيط بالنظامين السياسيين في هاتين الدولتين، وبالتالي فإن دراسة مثل هذه تعتبر مهمة ومفيدة لفهم التحولات السياسية والاجتماعية في المجتمعات العربية كافة، ومن جهة أخرى، ساهمت هذه الدراسة في تسليط الضوء على العامل الخارجي والدور الذي لعبه على مر التاريخ في تلك الدول، وذلك من خلال الإشارة لدعمه للأنظمة التسلطية القديمة، وأيضا تحركه السريع بعد قيام الثورات في كلا البلدين

ومحاولة إيجاد أفضل البدائل الملائمة له والتي تخدم مصالحه، وبالتالي، ينبغي على الدول العربية ضرورة الحذر في تعاملاتها مع هذا العامل.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى:

أولا: فهم العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المدروسة (العامل الخارجي وإعادة انتاج الأنظمة التسلطية) واندلاع الثورات في البلدان العربية.

ثانيا: تحديد العوامل التي تكمن خلف اندلاع الثورات التي اجتاحت عددا من البلدان العربية بصفة عامة، وتونس ومصر بصفة خاصة، عبر تحليل ومقارنة المتغيرات المختلفة بين الدول العربية محل الدراسة لفهم العوامل التي ساهمت في حدوث الثورات، وذلك من خلال استخدام تقنيات التحليل العاملي لتحليل البيانات وتحديد العوامل الرئيسية التي تقف خلف اندلاع تلك الثورات، ما يساعدنا على فهم الاختلافات بين الدول والعوامل التي تؤثر في استجابتها للتغيرات السياسية والاجتماعية.

ثالثا: دراسة تأثير العامل الخارجي ودوره في إعادة انتاج الأنظمة التسلطية في المنطقة العربية واعاقته للديمقراطية من خلال التركيز على التجربتين التونسية والمصرية.

أدبيات الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع تناولنا بعض الكتابات التي تناولت دور العامل الخارجي في إعادة انتاج الأنظمة التسلطية في المنطقة العربية بعد 2011، خاصة التجربتين التونسية والمصرية، بحيث وجدنا بأن هذا الموضوع حظي بدراسة العديد من الباحثين لما له من أهمية، ومن بين أبرز الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع لدينا:

***مقال للباحث "طالب حسين حافظ"، تحت عنوان: "التغيير في المنطقة العربية وانعكاساته: العوامل الخارجية"، والمنشور بمجلة دراسات دولية في عددها 58، 2013:**

قامت هذه الدراسة في تسليط الضوء على دور العوامل الخارجية في عملية التغيير التي شهدتها المنطقة العربية، والبحث في الأسباب والظروف والمواقف المحيطة بالأحداث الحاصلة، حيث انطلق الباحث من الفرضية التالية: "أن العامل الخارجي لم يكن بعيدا عن الذي حدث، إن لم يكن بالتخطيط والمشاركة، فبالنتائج على الأقل التي لم تمس الأهداف والمصالح"، لتتوصل هذه الدراسة في النهاية إلى أن التغيير في البلدان العربية لم يؤثر بشكل كبير في مصالح ونفوذ الغرب والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية، وانطلاقا من ذلك، نجد بأن هذه الدراسة تختلف عن أطروحتنا في كون أننا استخدمنا التجربتين التونسية والمصرية للمقارنة بينهما ومعرفة دور العامل الخارجي في كل منهما سواء قبل، أثناء أو بعد الثورات التي شهدتها كل منهما، علاوة على ذلك قمنا بدراسة دور هذا العامل في دعمه للأنظمة التسلطية في كلا البلدين ومحاولته إعادة خلقها بعد سقوط أنظمة الحكم القديمة.

***دراسة للمفكر "عزمي بشارة"، حملت عنوان: "ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي"، والمنشورة بمجلة سياسات عربية، في عددها 38، ماي 2019:** والتي هدف فيها الباحث لتحديد مفهوم العامل الخارجي بغرض معرفة فعاليته وأثره في عملية الانتقال، بحيث توصلت الدراسة إلى أنه لا يمكن إغفال دور العامل الخارجي في تفاعله مع الظروف الداخلية عند الإطاحة بالنظام التسلطي وبدء عملية التحول الديمقراطي، كما وأظهرت الدراسة الصلة بين العامل الخارجي والموقع الجيوستراتيجي للدولة في السياق العربي، فكلما كان موقع الدولة أهم، كلما كان دور وتأثير العامل الخارجي أكثر، كما وألقت الدراسة الضوء على ازدواجية معايير الولايات المتحدة الأمريكية في دعمها للديمقراطية في الوطن العربي، والذي كان في هذه الحالة مرهونا بمصالحها، وعليه، اختلفت هذه الدراسة عن أطروحتنا، في كون أننا قمنا بدراسة الدور الذي لعبه العامل الخارجي في إعادة انتاج الأنظمة التسلطية في المنطقة العربية، بحيث استعنا بالتجربتين التونسية والمصرية لتوضيح تدخلات هذا العامل

في كل منهما سواء قبل بدأ الثورات عبر دعم النظامين التسلطين القديمين أو بعدها عبر محاولة إعادة خلق أنظمة تسلطية بحلة جديدة تتماشى ومصالحها.

***مقال للباحث "زيتوني محمد" حمل عنوان: "موقف دول الجوار العربي (إيران وتركيا والكيان الصهيوني) من التغيير في النظم السياسية العربية بعد 2011"، المنشور في المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، في عددها السادس، ديسمبر 2016:** ناقشت هذه الدراسة الأدوار التي قامت بها هذه الدول لاستغلال الأحداث الحاصلة في المنطقة لتحقيق طموحاتها الإقليمية، بحيث انطلقت من الإشكالية التالية: ما هو موقف دول الجوار: إيران وتركيا، والكيان الصهيوني من التغيير؟ وهل شكلت عامل إيجابيا أم سلبيا لعملية التغيير في النظم السياسية العربية التي مستها ديناميات التغيير بعد 2011؟

ليتوصل في نهاية المطاف إلى أن الثورات العربية التي قامت عام 2011 ساهمت في بروز قوى دولية مجاورة أتيحت لها الفرصة لمحاولة فرض نفوذها من خلال التدخل المباشر وغير المباشر في إدارة الأحداث وتوجيهها بما يخدم إستراتيجيتها المستندة إلى التأثير ومحاولة تجاوز الخلافات الثنائية لتمكين إقامة التعاون فيما بينها.

بالتالي، يختلف هذا المقال عن دراستنا في كون أن دراستنا عندما درست العامل الخارجي لم تقتصر على دول الجوار العربي، بل شملت كافة الدول والقوى التي ساهمت وأثرت على المنطقة العربية قبل وبعد أحداث 2011، كذلك ركزت دراستنا على التجربتين التونسية والمصرية وكيف تفاعل العامل الخارجي معهما.

***مقال بعنوان: "الموقف الغربي من التحولات السياسية بالمنطقة العربية بعد 2011"، للباحثين: "رانبي عبد القادر وبعيطيش يوسف"، المنشور في مجلة أبحاث، في مجلدها السادس، العدد 01، 2021:** عالج الباحث في دراسته هذه الموقف الغربي من التحولات السياسية في المنطقة العربية بعد عام 2011، مع التركيز على دور أمريكا والاتحاد

الأوروبي، وسياستهما الخارجية تجاه الدول العربية، وموقفهما من الثورات العربية، بحيث انطلق الباحث من الإشكالية التالية: كيف كان الموقف الغربي تجاه التحولات السياسية بالمنطقة العربية؟

ليتوصل في النهاية إلى منطقة العربية شهدت تأثير كبير مارسه العامل الخارجي الممثل بشكل خاص في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي على مر التاريخ، وعليه، تختلف هذه الدراسة عن أطروحتنا في كون أننا درسنا دور العامل الخارجي في دعم الأنظمة التسلطية في المنطقة العربية وبشكل خاص في تونس ومصر، هذا إلى جانب دراستنا للدور الذي لعبه هذا العامل أثناء الثورات العربية، وكيفية محاولته لتسيير نتائج تلك الثورات وإعادة خلق أنظمة جديدة موالية له وتضمن مصالحه.

***مقال بعنوان: "النظام الإقليمي العربي: استراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل"، للباحث الأكاديمي وأستاذ العلاقات الدولية "وليد عبد الحي"، والمنشور بـ: مجلة سياسات عربية في عددها 01، مارس 2013:** استعرضت دراسته هذه النظريات السائدة في العلاقات الدولية لفهم ظاهرة الاختراق وتحديد النظم التي تتعرض لها، كما وتطرق أيضا لكيفية اسهام النخب العربية في عمليات الاختراق بسبب صلاتها بالقوى والمصالح الدولية، من جهة، ومن جهة أخرى، تناقش الدراسة كيفية اختراق دول الجوار الإقليمي الوطن العربي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن المنطقة العربية تواجه مستوى عال من الاختراق العسكري والاجتماعي والاقتصادي، والذي يرجع السبب فيه إلى الخلافات البينية التي تفتح الباب أمام القوى الخارجية للتسلل والتحكم في الدولة، ويضيف أيضا أن هناك اختلافات في مستويات التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي بين الدول العربية، الأمر الذي أدى إلى اختلافات في مستويات التعرض للنفوذ الأجنبي أو الاستيلاء عليها.

وعليه، يختلف هذا المقال عن دراستنا في نقطة جوهرية ألا وهي أن دراستنا جاء لتوضيح الدور الذي لعبه العامل الخارجي في إعادة انتاج الأنظمة التسلطية في المنطقة

العربية، بحيث اعتمدنا على التجربتين التونسية والمصرية بشكل خاص للمقارنة بينهما والبرهنة على الدور الذي قام به هذا العامل.

***مقال بعنوان: "دور العامل الخارجي في مسارات التحول الديمقراطي بدول المغرب العربي"، للباحثة "آسيا لعمراني"، والمنشور في: المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية في مجلدها 12(2)، العدد 17، ديسمبر 2021:** جاء هذا المقال لدراسة تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، بحيث انطلقت هذه الدراسة من الإشكالية التالية: "إلى أي مدى يمكن اعتبار العامل الخارجي عامل داعم أو معرقل لمسار التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي؟"، ومن أجل الإجابة عن هذا الإشكال، قسم الباحث دراسته إلى أربعة أقسام، في القسم الأول: تناول تأثير بنية النظام الدولي على التحول الديمقراطي، في القسم الثاني: تطرق للفواعل المؤثرة في التحول الديمقراطي بدول المغرب العربي، وفي القسم الثالث: ذكر الأدوات الخارجية المؤثرة في التحول الديمقراطي بدول المغرب العربي، أما القسم الرابع: فقد خصصه لمعرفة إن كان العامل الخارجي له دور داعم أو معرقل لعملية التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي.

ومنه، جاء هذا المقال انطلق من الفواعل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي، كجهود القوى الكبرى والمؤسسات الدولية، كما وركز على الأدوات المختلفة التي تستخدمها هذه الفواعل سواء كانت عسكرية أو غير عسكرية، ليتوصل في النهاية إلى نتيجة مفادها أن العامل الخارجي كان له دور سلبي في عملية التحول الديمقراطي التي مرت بها دول المغرب العربي، ذلك أنه آثر حماية مصالحه الاقتصادية والأمنية على حساب دعم ترسيخ ديمقراطية حقيقية في تلك الدول، ويختلف هذا المقال عن دراستنا في كون أن دراستنا وضحت الدور الذي لعبه العامل الخارجي في دعم وترسيخ النظم التسلطية في المنطقة العربية، بالإضافة إلى دراسة الدور الذي قام به من أجل إعادة انتاج الأنظمة التسلطية في المنطقة العربية بعد الأحداث التي شهدتها في 2011، في حين

أن هذا المقال اكتفى بذكر الفواعل المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي والأدوات المستخدمة في ذلك.

***مقال للباحث "حميد زعاطشي" تحت عنوان: "التدخلات الخارجية في دول الربيع العربي وتأثيراتها على مسار التحولات السياسية فيها: مصر، ليبيا، تونس أنموذجا"، مجلة السياسة العالمية. المجلد 05، العدد 03، 2021:** انطلقت فيه الباحث من الإشكالية التالية: "ما طبيعة التدخلات الخارجية التي شهدتها كل من مصر، ليبيا، تونس أثناء وبعد انتفاضات "الربيع العربي"؟ وهل كان ذلك عاملا محفزا باتجاه الدفع بالتحولات السياسية نحو بناء أنظمة ديمقراطية حقيقي في هذه الدول؟ "، بحيث درس الباحث مسألة التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لدول العربية، بهدف بلورة مقاربة جديدة تساعد الدول الراغبة في التغيير على تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي بعيدا عن أي تدخل خارجي، ومنه تختل هذه الدراسة عن ما جئنا به في أطروحتنا في كوننا انطلقنا من دراسة العامل الخارجي وكيفية دعمه للأنظمة التسلطية في المنطقة العربية، هذا إلى جانب دراستنا لمحاولاته الجاهدة لإعادة إنتاج أنظمة تسلطية جديدة في المنطقة بعد الأحدث التي شهدتها ستعينين في ذلك بالتجربتين التونسية والمصرية لتوضيح تأثيره والدور الذي قام به.

***مقال بعنوان: "تأثير العوامل الخارجية على عملية بناء الدولة لفترة ما بعد الحراك العربي لعام 2011"، للباحث "صادق حجال"، والمنشور بمجلة العلوم السياسية والقانون في مجلد الثاني، العدد 07، فبراير 2018:** هدف هذه الدراسة هو استكشاف علاقة العوامل الخارجية ببناء الدولة في المنطقة العربية في فترة ما بعد الثورات الربيع العربي، بحيث ارتكزت على فكرة مفادها أن هذه العوامل الخارجية وخصوصا تنافس القوى الإقليمية والدولية في المنطقة كان له دور كبير في تسيير تلك الأحداث، منطلقا من الإشكالية التالية: "ما هو دور العوامل الخارجية في التأثير سلبا على عملية بناء الدولة لفترة ما بعد الحراك لعام 2011؟"، ومنه، تكمن نقطة الاختلاف الجوهري بين دراستينا فيكون هذه الدراسة ركزت

بشكل كبير على تنافس القوى الكبرى في المنطقة العربية، في حين أن دراستنا انطلقت من التجربتين التونسية والمصرية لإبراز دور العامل الخارجي فيهما، ودعمه للنظام التسلطي في كل منهما، هذا إلى جانب إلقاء الضوء على دوره في إعادة انتاج الأنظمة التسلطية في المنطقة العربية بعد 2011 بصفة عامة، وفي مصر بصة خاصة.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: يتحدد نطاق الدراسة على الدول العربية من خلال التركيز على كل من تونس ومصر كوحدتين للتحليل والبحث.

الحدود الزمانية: تنحصر الدراسة في الفترة ما بين 2011- 2021، والتي شهد خلالها كلا البلدين انهيار النظام الاستبدادي التسلطي وبداية الفترة الانتقالية فيهما.

إشكالية الدراسة:

منذ عام 2011، شهد العالم العربي سلسلة من الانتفاضات والاحتجاجات والثورات التي أثارت اهتمام العديد من الباحثين والمحللين والصحفيين، فمعظم الدراسات انطلقت من فرضية أن هذه الأحداث كانت مفاجئة للدول الغربية، أو أن الدول الغربية استغلت الفرصة للتدخل في شؤون المنطقة، ولكن قليلة هي الدراسات التي تبحث في الدور الفعال والمؤثر للعامل الخارجي في إحداث وتوجيه هذه الأحداث، وذلك من خلال خططه واستراتيجياته القديمة والحديثة التي تهدف إلى تفتيت المنطقة وإعادة هيكلتها وفق مصالحها. كما أن الدور الخارجي لم يقتصر على التأثير السياسي، بل تعداه إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية بطرق مختلفة كدعم بعض الأنظمة على حساب أخرى، لذلك، في هذه الدراسة، نحاول إلقاء الضوء على هذا العامل وتحليل الدور الحقيقي الذي لعبه في التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية، بالإضافة إلى استكشاف محاولاته لإنشاء إعادة خلق أنظمة

عربية جديدة خاضعة له في ظل الظروف الراهنة والتي تشبه إلى حد بعيد تلك الأنظمة التي كانت موجودة من قبل.

وانطلاقا مما سبق، نطرح الإشكال التالي:

كيف ساهم العامل الخارجي في إعادة إنتاج الأنظمة التسلطية في الدول العربية عامة وتونس ومصر خاصة بعد 2011؟

ولمعالجة هذه الإشكالية ينبغي لنا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- كيف يمكن أن تفسر المداخل النظرية المختلفة تأثير الإرث التاريخي والدور الخارجي على ترسيخ الأنظمة التسلطية في الدول العربية؟

2-ماهي الأسباب والدوافع التي تقف وراء موجة الثورات والانتفاضات التي شهدتها الدول العربية مع بداية عام 2011؟

3-ماهي المحددات والظروف المحيطة بالثورتين التونسية والمصرية؟ وماهي أبرز نقاط التشابه والاختلاف بين التجربتين؟

4-إلى أي مدى لعب العامل الخارجي دورا في التأثير على مسار ومصير الثورات في كل من تونس ومصر، وإعادة انتاجه للأنظمة التسلطية فيهما؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الإشكال الرئيسي قمنا بصياغة الفرضية العامة التالية:

إن الأحداث والتغيرات السياسية التي تشهدها الدول العربية عامة وتونس ومصر خاصة، هي نتيجة للتفاعل المتبادل بين العوامل الداخلية والخارجية، لكن المفارقة تكمن في أن الدوافع الداخلية التي أدت إلى انفجار الثورات في تلك الدول كانت في الحقيقة نتيجة

لعوامل خارجية أسهمت في خلقها وإدامتها، أي أن هناك علاقة ترابطية بين العوامل الداخلية والخارجية في تشكيل الأحداث والتغيرات السياسية التي شهدتها الدول العربية، ليكون بذلك للعامل الخارجي الدور الكبير في التأثير على مسار ومصير الثورات في كل من تونس ومصر، عبر مساهمته في إعاقة الديمقراطية وإعادة انتاجه للأنظمة التسلطية في التجربة الانتقالية المصرية.

وللإجابة المبدئية على التساؤلات الفرعية للدراسة حاولنا صياغة الفرضيات التالية:

1-ارتبطت نشأت وتشكل الأنظمة التسلطية في المنطقة العربية بدعم العامل الخارجي لها وترسيخها في سدة الحكم، كونها كانت تخدم مصالحه.

2-تتمثل الأسباب والدوافع المحركة للثورات العربية في دوافع داخلية وأخرى خارجية.

3-كان كل من: القمع السياسي، والفساد الحكومي، والبطالة والفقر، والتمييز، والتأثير الخارجي، أحد أهم الظروف التي أحاطت بالحراك التونسي والمصري، بحيث أن الاختلاف الأبرز بين التجربتين كان في درجة تأثير العامل الخارجي على سيرورة الأحداث ونتائجها في كلا البلدين.

4-لعب العامل الخارجي دورا كبيرا في التأثير على مصير الثورات في كل من تونس ومصر، وبالرغم من جهده لتوجيه الأحداث بحسب مصالحه إلا أن لم يستطع تشكيل نتائج التجربة التونسية، في المقابل، تمكن من إعادة إنتاج النظام التسلطي في مصر، والذي يخدم مصالحه مثله مثل النظام السابق له.

<u>الإطار الإيتيمولوجي للدراسة:</u>

1- الحركات الاحتجاجية: تشير الحركة الاحتجاجية إلى تجمع مجموعة من الأشخاص الذين يسعون لإحداث تغيير اجتماعي وسياسي جزئي أو كلي في القيم والممارسات السياسية

السائدة، وتعرف على أنها: "أشكال متنوعة من الاعتراض، تستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرفض أو لمقاومة الضغوط الواقعة عليهم أو الالتفاف حولها، وهي أشكال منتشرة في الفئات الاجتماعية كافة، وخاصة الواقعة منها تحت الضغوط الاجتماعية والسياسية، وقد تتخذ أشكالا هادئة أو هبّات غير منظمة"[1]، كما وتعرف أيضا على أنها: "جزء أكبر من عملية التحديث بالإضافة إلى أنها تعبير عن الحس الاجتماعي أكثر من كونها تعبيرا عن أزمة اجتماعية"، وبالتالي فإن هذه الحركات هي حالة من الغضب السائد في المجتمع أو داخل فئة معينة داخل المجتمع، وعادة ما تكون هذه الفئة مهمشة في المجتمع، وتعبر عن غضبها في شكل الحركات الاحتجاجية، سواء كانت سلمية كالإضرابات والتجمعات، أو غير سلمية عبر استخدام أعمال العنف للتعبير عن مطالبها وضغط على الحكومة لتلبيتها[2].

2- الانتفاضات الشعبية: هو أحد المفاهيم التي ارتبطت بثورات الربيع العربي في المنطقة العربية، والذي يعني تحرك الجماهير لسبب طارئ حدث في المجتمع أو الدولة، ومن الممكن أي يكون الطارئ في الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو العسكرية[3]، وتعرف كذلك بأنها: قيام جماعة كبيرة من الناس غالبا ما تكون شعبا بكامله أو إقليميا، وغالبا ما تكون هذه الفئة مهمشة ولا أحد يسمعها مما يجعلها تعبر عن ذاتها في شكل حركات سواء كانت سلمية أو غير سلمية بشتى أنواع الاحتجاجات من مظاهرات، اعتصامات وإضرابات، من أجل التعبير عن مطالبها ومطالبة الحكومة بتنفيذها[4]، باختصار، الانتفاضة الشعبية هي ما يقوم به جماعات كبيرة من الأفراد في المجتمع للتعبير عن غضبهم أو عدم الرضا عن الوضع السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي في بلدهم، تعتبر

---

[1]-تامر خرمة وآخرون، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر- المغرب- لبنان- البحرين- الجزائر- سورية- الأردن).** ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص.42.

[2] -عبد الواحد أوامن، "تاريخ الحركات الاحتجاجية بين المفهوم والنظريات"، من المؤلف الجماعي بعنوان: **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: دراسة في متغيرات الاستقرار واللااستقرار للأنظمة السياسية.** ط.1، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019، ص.25.

[3] -علي سعد عبد الزهرة جبير، "الحراك الشعبي: دراسة نظرية في المفهوم والأسباب"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية.** المجلد 14، العدد 02، 2021، ص.522.

[4] -**نفس المرجع**، ص.523.

هذه الانتفاضات شكلا من أشكال تعبير الناس عن أصواتهم ومنصة للمطالبة بالتغيير والعدالة، قد تشمل الانتفاضات الشعبية مظاهرات سلمية واعتصامات وإضرابات وحتى أحيانا أعمال عنف، تعتمد نجاح هذه الانتفاضات على القوة الموحدة للمشاركين وقدرتهم على نشر رسالتهم لجذب الانتباه والتأثير على السلطات.

3- الثورة: هي صيرورة ناجمة عم قبلها من احتجاجات وتظاهرات، بما تحمله من مظالم ومطالب سياسية واقتصادية واجتماعية تعبر بها عن نفسها في شكل هبات شعبية وفئوية لمجموعات منظمة تناضل من أجل تحصيل حقوقها[1]. ويعرفها الدكتور عصمت سيف الدولة على أنها: "فعل إرادة يستهدف اسقاط الواقع الاستبدادي طلبا للحرية"[2]، وتعرف أيضا على أنها: "انقلاب جذري في حياة المجتمع عن طريق الإطاحة بالبناء الاجتماعي البالي وتثبيت آخر جديد، وهو ما يتبعه انتقال لسلطة الدولة من أيدي طبقة إلى أيدي طبقة أخرى"، وبهذا المعنى تكاد قائمة الثورات لا تنتهي، والحقيقة أن الثورة فيما تتضمنه من معان أصبحت عادة لا تعني شيئا أكثر من مرادف مؤكد "للتغيير" المفاجئ الهائل[3].

4- الربيع العربي: هو مصطلح يستخدم لوصف سلسلة من الاحتجاجات والثورات التي اندلعت في بعض الدول العربية في عام 2010 و2011، وقد تنوعت الأسباب والدوافع والنتائج لهذه الحركات الشعبية، ولكن بشكل عام يمكن القول إنها كانت تطالب بالديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، وعليه، يعد الربيع العربي عبارة عن موجة من الثورات التي ضربت العالم العربي، بحيث شمل المظاهرات والاحتجاجات العنيفة وغير العنيفة وأعمال الشغب والحروب الأهلية التي بدأت في تونس أواخر عام 2010 ضد الأوضاع المعيشية السيئة فيها، لتشمل هذه الموجة دولا أخرى من الوطن العربي ك :

[1] -نيروز ساتيك، "الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر- المغرب- لبنان- البحرين)، **مجلة سياسات عربية.** العدد 09، جويلية 2014، ص.144.

[2] -خالدي أحمد، "الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية {الموجة الأولى للانتفاضة السياسية} دراسة تأصيلية لمفهوم الحراك، وفق نموذج تونس ومصر، الأسباب والنتائج ومآلات الحراك الثوري"، **مجلة الميدان للعلوم الإنسانية والاجتماعية.** المجلد 03، العدد 04، 2020، ص.207.

[3] -هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين "انعكاسات الثورات والحركات السياسية على الدساتير والقوانين المصري"، **مجلة القانون والعلوم السياسية.** المجلد 05، العدد 01، 2019، ص.13.

مصر، ليبيا، الأردن، الجزائر، العراق، المغرب، السودان وفلسطين، هذا إلى جانب حدوث احتجاجات ثانوية في كل من: الكويت، البحرين، المملكة العربية السعودية، عمان، جيبوتي، موريتانيا والصحراء الغربية، كما واندلعت انتفاضة مدنية في سوريا، ما أدى في نهاية المطاف إلى الإطاحة بحكام أربع دول عربية هي: تونس، مصر، ليبيا واليمن[1].

5- التغيير السياسي: عرف معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية التغيير السياسي على أنه: "تغيّر يصاحب مفهوم الثورة التي تصاحب ميلاد كل مرحلة جديدة في الحياة السياسية، وهو كل تغيّر كيفي أو نوعي أو عميق بشرط أن يكون حاسم النتائج"[2].

6- التحول السياسي: وهو قدرة النظام السياسي على أن يتغير في العديد من جوانبه، بالإضافة إلى التغيير في أهدافه ومؤسساته على نحو يضمن الحفاظ على تكامل المجتمع واستقراره[3]، ويعني أيضا: التحول في الأبنية أو العمليات السياسية بما يؤثر على توزيع وممارسة القوة السياسية بمشتملاتها السلطة والإجبار والنفوذ السياسي[4]، وفي بعض الأحيان يعرف التغيير السياسي على أنه الانتقال من وضع لا ديموقراطي استبدادي إلى وضع ديموقراطي[5].

7- الانتقال الديمقراطي: هو مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي يتسم بتنوع أشكاله، وفي إطاره يتم صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية تنتهي بوضع دستور ديمقراطي وتنظيم انتخابات حرة وتوسيع نطاق المشاركة السياسية[6]، كما ويعني عملية تفكيك تدريجية لبنية وممارسات النظام غير الديمقراطي السابق بهدف خلق نظام ديمقراطي جديد

---

[1] -ثائر مطلق عياصرة، "العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي 2009- 2011"، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية.** المجلد 43، ملحق 04، 2016، ص.1884.

[2] -إسماعيل عبد الفتاح، **معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية.** ط.1، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2008، ص.92.

[3] -عبد المؤمن سي حمدي، "إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة.** المسيلة: جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018-2019، ص.26.

[4] -مصطفى بلعور،"التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية -دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 2008/1988، **أطروحة دكتوراه غير منشورة.** الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010، ص.18.

[5] -بلخضر طيفور ووضاحي ميلود، "منظور عقلاني لجوهر التغيير السياسي في العالم العربي: رؤية تفكيكية لترشيد آليات ومآلات التحول الديمقراطي"، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية.** المجلد 05، العدد 01، 2019، ص.274.

[6] -مصطفى بلعور، **مرجع سابق**، ص، ص: 29-30.

شكلا وممارسة، ولا يتم ذلك إلا عبر عملي إصلاح عميقة تشمل عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية والقانونية، المؤسسات والعمليات السياسية، وأنماط المشاركة السياسية[1].

من خلال ما تم عرضه أعلاه، نحاول فهم بشكل أوضح ما حدث في المنطقة العربية وخاصة في تونس ومصر في نهاية عام 2010 وبداية عام 2011، ذلك أن طبيعة ما حدث في كلا البلدين عرف تسميات وأوصاف مختلف لتلك الأحداث، فمع اندلاع الاحتجاجات الشعبية العربية واتساع نطاقها من بلد لآخر، لاحظنا وجود تباين في تسميتها بين ثورة، واحتجاج، وانتفاضة، فبعض الناس يعتبرها ثورة، بينما يرونها الآخرون كاحتجاج، وهناك من يعتبرها انتفاضة، ومن خلال دراستنا لتلك الأحداث توصلنا إلى أن ما حدث في تونس ومصر يمكن وصفه على أنه احتجاج وانتفاضة وثورة، وذلك راجع لكون أن تلك الأحداث تضمنت عناصر من كل منها، بتعبير آخر، هي **احتجاج:** لأن الأحداث بدأت كاحتجاجات شعبية ضد الفساد والبطالة وانعدام الديمقراطية، **انتفاضة:** لأن الأحداث كانت نتيجة لانتفاضة شعبية ضد الأنظمة الحاكمة، و**ثورة:** لأن الأحداث أدت إلى تغييرات جذرية في النظام السياسي، ففي تونس، أدت الاحتجاجات إلى فرار الرئيس **زين العابدين بن علي** إلى السعودية، وفي مصر، أدت الاحتجاجات إلى الإطاحة بالرئيس **حسني مبارك**، وعليه، يمكن القول إن ما حدث كان مزيجا من الثورة والاحتجاج والانتفاضة، حيث أدت الاحتجاجات الشعبية إلى تغييرات جذرية في الأنظمة السياسية في كل من تونس ومصر.

ونظرا لكون أن طبيعة الموضوع تفرض علينا اعتماد مصطلح واحد، ارتأينا من خلال دراستنا أن الأحداث التي جرت في **تونس** و**مصر** مع نهاية عام 2010 وبداية عام 2011 يمكن وصفها على أنها **ثورات**، ذلك أن هذه الأخيرة تعتبر تحركا جماعيا قويا يستهدف تغيير نظام سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي قائم، وهذا بالضبط ما حدث في كلا البلدين، ففي **تونس**، بدأت الاحتجاجات بسبب التضييق السياسي والفساد والبطالة المتزايدة، ثم

[1] -رابح زغوني، "الانتقال الديمقراطي في العالم العربي: قراءة نقدية في نموذج الانتقال"، **مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية**. العدد 07، 2019، ص.60.

تحولت إلى احتجاجات عارمة واسعة النطاق في جميع أنحاء البلاد، ونتيجة لهذا الحراك تم الإطاحة بالرئيس السابق وتشكيل حكومة انتقالية، مما يعتبر تغييرا هاما في النظام السياسي، ونفس الأمر بالنسبة **لمصر**، التي بدأت الاحتجاجات فيها بسبب القمع السياسي والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، لتتصاعد الاحتجاجات وتشتد حدتها لدرجة الإطاحة بالرئيس السابق وتشكيل حكومة انتقالية، ومنه، فإن هذا التغيير الجذري في السلطة السياسية يعتبر جوهرا للثورة.

وبالتالي فإن الأحداث التي رأيناها في **تونس** و**مصر** تظهر وجود جميع عناصر الثورة، مثل تعبير الشعب عن رغبته في التغيير وتحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية، وانتشار الاحتجاجات في كافة أنحاء البلاد، وتحقيق تغيير جذري في النظام الحاكم، لذلك، يمكن اعتبار ما حدث في تلك الدول بمثابة ثورات، هذه الأخيرة التي جاء نتيجة جملة من الدوافع، كان في مقدمتها الفساد والقمع السياسي، البطالة وانتهاكات حقوق الإنسان، بحيث اندلعت الاحتجاجات كرد فعل لهذه التحديات والمشاكل المتراكمة، ويجدر الإشارة إلى أن هذه الثورات جاءت سلمية تهدف إلى تحقيق تغيير جذري في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلدين، وتحقيق مطالب الشعب بالحرية والعدالة والكرامة.

منهجية الدراسة:

أ-تقسيم الدراسة:

جاءت الدراسة في أربعة فصول متناسقة ومكملة لبعضها البعض، فنظرا لتشعب وتعقد الموضوع خاصة في ظل وجود طرفين متناقضين، أحدهما يرى بأن الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية نابعة من قلبها، في حين أن الطرف الثاني يرى بأن العامل الخارجي له دور كبير فيها، سواء كان ذلك في احداثها أو في التأثير على مجرياتها، هذا ما استوجب علينا الإحاطة بكل المتغيرات الرئيسة الفاعلة من أجل التوصل إلى حقيقة الأمر، ففي:

الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة، والذي تطرقنا فيه بالدراسة للمداخل النظرية المفسرة لكل من دور العامل الخارجي في التحولات السياسية الحادثة في المنطقة العربية، بالإضافة إلى تسلط الأنظمة العربية، بحيث حاولنا الإحاطة بماهية العامل الخارجي، ودوره في التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية بعد عام 2011، مرتكزين في ذلك على عدد من النظريات المفسرة، بالإضافة لذلك، قمنا بدراسة كيفية نشأة الأنظمة التسلطية في المنطقة العربية والعوامل التي ساهمت في خلقها، مستعينين كذلك بجملة من النظريات المساعدة على تفسير تسلط هذه الأنظمة.

و**الفصل الثاني** حمل عنوان البيئة الحركية الموضوعية للتحولات السياسية في المنطقة العربية، والذي سعينا فيه للبحث في الخلفيات وراء تفجر الأحداث في المنطقة العربية، بحيث تطرقنا لكل من البيئتان الداخلية والخارجية المحركتان للتحولات السياسية في المنطقة العربية.

و**الفصل الثالث** جاء تحت عنوان خلفيات ومتغيرات الحراك التونسي والمصري، وفيه قمنا بتسليط الضوء على واقع التحولات السياسية في كل من تونس ومصر باعتبار النموذجين الذي اخترناهما في هذه الدراسة، كما واشتمل هذا الفصل على دراسة مقارنة بين هذين البلدين من أجل الوقوف على أهم نقاط التشابه والاختلاف بين التجربتين.

وجاء **الفصل الرابع** بعنوان تأثير الممارسات الدولية على إعادة تشكيل الأنظمة التسلطية في تونس ومصر، والذي في تطرقنا بالتفصيل إلى كيفية دعم العامل الخارجي للأنظمة التسلطية في كل من البلدين قبل عام 2011 وكيف أعاد انتاجها بعد هذا العام.

ب-مناهج الدراسة:

إن تعقد الظاهرة السياسية يستوجب على الباحث توظيف عدة مناهج واقترابات لتحليلها وتفحصها من كل الجوانب والأبعاد الظاهرة والباطنة، لذا اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المناهج التي تتلاءم والموضوع قيد الدراسة وهي كالتالي:

المنهج التاريخي: من المستحيل فهم الظاهرة قيد الدراسة بمعزل عن جذورها التاريخية، فالمنهج التاريخي ليس مجرد تراكم للأحداث وسرد للوقائع، بل يقدم رؤية وفهما للظروف والمحيط الذي أثر في نشأة الظواهر وزوالها، ويحاول العثور على أسبابها والوصول إلى الضوابط التي تتحكم في هذه العملية وتحددها، كما ويساعدنا هذا المنهج على وضع الموضوع في سياقه الزماني بين الماضي والحاضر، ومنه، يعرف المنهج التاريخي على أنه: "الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق ماضية، وفحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها، وفي عرضها وترتيبها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها والتي لا تقف فائدتها عند فهم أحداث الماضي فحسب بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل.

وعليه، فإن المنهج التاريخي يعد أحد أهم المناهج العلمية الأساسية في البحث العلمي، بحيث تم استخدامه في هذه الدراسة من خلال تتبع مراحل التجارب الانتقالية في سياق موجة الانتقال الثالثة للديمقراطية ومسار ثورات الربيع العربي، حيث أن مشروع بحثنا يقوم على الإجابة على الأسئلة التي تم طرحها سابقا عن طريق الاسترشاد التاريخ لاستقرائه، فالتاريخ يقود دوما العاقل ويجر الأحمق الذي يتغافل عن الإقرار بأن عملية الفهم، أي فهم، لا تتم خارج الحيز التاريخي، لأننا بصدد مناقشة وجهات نظر تدور حول الدور الذي لعبه العامل الخارجي في التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية بعد 2011، ودرجة انخراطه فيها وتأثيره عليها، فالبحث في الحوادث التي وقعت في كل من تونس ومصر قامت على أساس أنها حوادث تتراكم في كل حقبة من حقب تاريخ البلدين، ومن ثم لا يمكن أن

تكون من فعل شخص واحد أو بسبب فاعل أوحد، ذلك أن جذور الثورات تكمن دوما في أعماق الحوادث السابقة عليها، وتقوم على تراكمات من الرفض للاستبداد والبحث عن الحرية والكرامة أمام استهانات الحكام وحاشيتهم، وبالرجوع للتاريخ، تمكنا أيضا من رصد دور العامل الخارجي في المنطقة العربية ككل، حيث كان له على الدوام مخططات وبرامج من أجل تفتيت دول هذه المنطقة وإعادة خلقها وفق رؤيته ومصالحه.

بعبارة أخرى، يقدم هذا المنهج الطريقة العلمية الصحيحة والمؤكدة للكشف عن الحقائق التاريخية، ذلك أنه زودنا بالمعلومات اللازمة للتحليل والتفسير التغيير، بما في ذلك الكشف عن العلاقات السببية بين العوامل الداخلية والخارجية للتحول، وكذلك العلاقة التفاعلية بين هذه العوامل، بحيث مكننا هذا المنهج من جمع قاعدة من المعلومات عن دور العامل الخارجي في إعادة إنتاج الأنظمة التسلطية في المنطقة العربية بعد 2011، فمن خلال وضع الموضوع في سياقه الزماني الماضي والحاضر، مكننا هذا المنهج من الوقوف على محطات التفاعل بشتى صورها كالعنف والتهميش وغيرها من الأساليب التي ظل ولا يزال التاريخ السياسي، الثقافي والاقتصادي شاهدا ومحتفظا بها، حيث تمكنا من تسليط الكشف عن الكثير من الأحداث والوقائع التي تبين بشكل واضح ممارسات السلطة الاستبدادية في عهد كل من زين العابدين بن علي وحسني مبارك، ونشير أيضا إلى أن تحليلنا لم يقتصر على سرد الأحداث الماضية التي حفظها التاريخ، وإنما تسعينا أيضا للبحث عن أسباب وخلفيات الأحداث في كل من البلدين حتى نتمكن من فهم العلاقة الجدلية بين السلطة والمعارضة، وأيضا للكشف عن الدور الذي لعبه العامل الخارجي في كل ذلك.

المنهج المقارن: يعتمد المنهج المقارن على معرفة كيفية حدوث الظواهر من خلال مقارنتها مع بعضها البعض وإيجاد أوجه الشبه والاختلاف، للخروج بمجموعة من النتائج، لهذا تم توظيفه في هذه الدراسة من أجل معرفة الاختلاف والتشابه بين الحالات العربية: تونس

ومصر بشكل خاص، وذلك بغرض معرفة الأسباب التي منعت الانتقال إلى الديموقراطية في بعض الدول العربية ومكنته في أخرى.

تكمن أهمية هذا المنهج في أنه يساعدنا في معرفة أوجه الشبه والإختلاف بين التجربتين التونسية والمصرية، خاصة فيما يتعلق بدوافع اندلاع الانتفاضتين فيهما، والدور الذي لعبه العامل الخارجي في كل منهما سواء قبل، أثناء أو بعد تلك الانتفاضات، وهذا كل من أجل الخروج ببعض التعميمات وإيجاد الحلول المناسبة لمواجهة الأزمات السياسية التي تعترض العملية الديمقراطية في كافة الأقطار العربية.

المنهج الوصفي التحليلي: اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعرف على أنه: "أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم، بوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كميا عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة"، استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف خصائص المجتمعات التونسية والمصرية والأنظمة السياسية في كل منهما، وذلك انطلاقا من كون أن هذا المنهج يندرج ضمن مستويات البحث العلمي التي تشمل الوصف والتحليل والتفسير، بحيث يقوم هذا المنهج على تفسير الحالة أو المشكلة الموجودة عبر تحديد عواملها، ظروفها، أبعادها والحقائق المتعلقة بها، وبالتالي، يمكننا من خلاله وصف الأحوال في المنطقة وفهم دوافع وخلفيات مطالب القوى السياسية والمجتمعية بإسقاط النظام السياسي الحاكم، ومن ناحية أخرى، يساعدنا هذا المنهج على تحليل سياسات الدول العربية في ظل الضغوط التي تفرضها الدول الغربية، لاسيما وأن المنطقة العربية تواجه العديد من المشاكل التي تعدت الظروف الداخلية في نشأتها، وجاءت كنتيجة للتنافس الدولي الذي تعيشه المنطقة، كما ومكننا هذا المنهج أيضا من رصد عناصر الموضوع وتحليلها وابرازها ووصفها من خلال محاولة توضيح طبيعة العلاقة بين العامل الخارجي وظاهرة الانتقال في المنطقة العربية باعتبار أن له دور مؤثر وهام.

باختصار، ساعدنا هذا المنهج في تتبع ودراسة الظاهرة بشكل كمي وإحصائي، من خلال تحليل البيانات وكشف العلاقات المتبادلة بين المتغيرات، واستخلاص أبعادها ومعانيها، وبالتالي، الوصول إلى نتائج وتعميمات تسهل فهم الظاهرة محل الدراسة بشكل أفضل.

صعوبات الدراسة:

بطبيعة الحال عندما يتعلق الأمر بالبحث الأكاديمي لا بد من الإشارة إلى أنه بمجرد الانتهاء من البحث وانجاز أي دراسة فستكون هناك احتمالية لمواجهة مجموعة من العوائق والصعوبات، ولعل أبرز الصعوبات التي واجهتني هي قلة الدراسات والمراجع في الموضوع نظرا لحداثته وتركيز معظم دراسات وأدبيات الانتقال الديمقراطي والتحولات السياسية في المنطقة العربية على العوامل الداخلية لتفسير ما جرى، بالإضافة إلى ذلك وجدنا أن معظم دراسات السياسة المقارنة تميل إلى تجنب دراسة الظاهرة السياسية العربية، هذه الأخيرة التي أثبتت أنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعوامل الخارجية من خلال التدخل المتزايد للقوى الخارجية في المنطقة العربية خصوصا بعد ثورات الربيع العربي، ضف لذلك أن أغلب الدراسات تقدم العامل الخارجي على أنه عامل محفز ومساعد للعملية الانتقالية، في حين المنطقة العربية أثبتت عكس ذلك واقعيا.

كذلك من بين الصعوبات التي واجهتنا في دراسة حالة تونس، هناك قلة الكتابات الأكاديمية الموضوعية والخالية من التحيز الأيديولوجي، فقد لاحظنا أن الكثير من الدراسات والأبحاث التي تناولت الحالة التونسية تميل إما للكتابات العلمانية أو الكتابات الإسلامية، مما يقلل من موضوعية النتائج والتحليلات.

كما وتعتبر صعوبة التنقل من أجل الحصول على المصادر والمراجع أمرا محدودا بسبب تفشي جائحة "كوفيد-19"، فعلى الرغم من أنه يمكن الاستفادة من مصادر البحث المتاحة

عبر الإنترنت والتكنولوجيا الحديثة، إلا أنه هناك العديد من المراجع المهمة التي لم نستطع التوصل لها عبر هذا الفضاء.

من بين عوائق الدراسة أيضا كان: موضوع الدراسة الذي قمنا باختياره من بين مجموعة من العناوين المحددة والمقترحة علينا من قبل اللجنة، وهو أمر صعب لأنه من المفترض أن يقوم الباحث باختيار الموضوع المناسب له والذي يثير اهتمامه، لكن في حالتنا، لم تتح لنا فرصة اختيار عنوان خارج اللائحة المقدمة لنا، مما جعل من العمل كأنه مفروض علينا، هذا بدوره ما أثر على نفسية الباحث وحماسه لإعداد هذه الأطروحة.

الفصل الأول:

التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة

إن دور العامل الخارجي في الدول العربية هو موضوع مهم ومثير للجدل في دراسة التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة العربية خلال العقود الأخيرة، وخاصة بعد ثورات الربيع العربي عام 2011، ذلك أن هذا العامل هو مجموعة القوى والمصالح والتدخلات التي تنطلق من خارج حدود الدولة الوطنية، وتؤثر على مسارات التغيير والاستقرار والديمقراطية في الداخل، إلى جانب ذلك يمكن أن يكون هذا العامل إقليميا أو دوليا، ويمكن أن يكون موجها أو غير موجه، ويمكن أن يكون مؤيدا أو معارضا للتحولات الداخلية، وانطلاقا من ذلك، سنحاول في هذا الفصل الإحاطة بمفهوم العامل الخارجي وأهميته في دراسة الواقع العربي، كذلك، سنلقي الضوء على أمر مهم ألا وهو الأنظمة التسلطية في المنطقة العربية، بحيث سنتناول نشأت هذه الأنظمة، والعوامل التي ساهمت في ترسيخها، والتي كان العامل الخارجي أحد أبرز هذه العوامل وصاحب الدور الكبير في تكريس حكمها، عبر دعمها أو بتهديدها أو بالتدخل في شؤونها الداخلية، وما ساعد هذا العامل في لعب مثل هذا الدور كان: الأثر التاريخي للاستعمار الذي أدى إلى التقسيم المصطنع للمنطقة العربية وتكوين دول وطنية ضعيفة ومتصارعة، الاهتمام الغربي بالمصالح الاستراتيجية والاقتصادية في المنطقة كالنفط، التجارة وضمان أمن الاحتلال الصهيوني، بالإضافة إلى استغلال قضية الحرب على الإرهاب كأداة لتبرير القمع والاستبداد وعرقلة الحراك الشعبي والمطالب الديمقراطية.

وعليه، قسمنا هذا الفصل لمبحثين، سنتناول في الأول: النظريات المفسرة للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول العربية، والمبحث الثاني خصصناه لـ: النظريات المفسرة للتحولات السياسية في المنطقة العربية.

المبحث الأول النظريات المفسرة للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول العربية

يمثل العامل الخارجي وتدخلاته في الشؤون الداخلية للدول العربية قضية حساسة تحتاج إلى دراسة عميقة ومتعددة الجوانب، وذلك راجع لكون أن تدخلات هذا العامل تشمل مجموعة متنوعة من الأفعال التي تجريها الدول والمنظمات الدولية خارج حدود الدول العربية وتؤثر على قراراتها الداخلية، ويعود السبب الرئيسي لهذا التدخل إلى المصالح السياسية والاقتصادية التي تمتلكها هذه الدول والمنظمات في المنطقة، وعليه، نجد بأن هناك عدة دوافع تفسر السبب وراء التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول العربية، فقد يتم التدخل للحفاظ على المصالح الاستراتيجية ومن ضمنها الأمن القومي والتجارة والاقتصاد، فمثلا يمكن أن تسعى بعض الدول الغربية للتدخل في الدول العربية بسبب الاعتماد على المنطقة للحصول على موارد النفط أو لضمان حماية أمن الاحتلال الصهيوني، في المقابل، يمكن أن يكون للتدخل الخارجي تأثيرات متنوعة على الشؤون الداخلية للدول العربية، فقد يؤدي التدخل إلى إضعاف منظومة الحكم الداخلية وتقويض استقلالية الدولة، وذلك من خلال التأثير على سياسات الدولة وعملية صنع القرار في المجالات الداخلية، ويمكن أن يسهم التدخل الخارجي في تعزيز الأنظمة الحاكمة غير الديمقراطية وقمع الحريات السياسية والمدنية، علاوة على ذلك، قد يؤدي التدخل الخارجي إلى زيادة التوترات الإقليمية وتصعيد الصراعات بين الدول العربية، مما يؤثر سلبا على الاستقرار الإقليمي.

وانطلاقا مما سبق، سنحاول في هذا المبحث الإلمام بماهية التدخل الخارجي، بالإضافة إلى النظريات المفسرة لدور العامل الخارجي في التحولات السياسية الحادثة في المنطقة العربية.

المطلب الأول: ماهية التدخل الخارجي

يعتبر التدخل الخارجي في شؤون الدول من بين أبرز القضايا المعقدة في حقل العلاقات الدولية ذلك أنه أحد المفاهيم التي تتميز بعدم الاتفاق عليها لتعدد الاختلافات في استخدامه نظرا لتغير مستويات هذا التدخل وطبيعة المتدخلين ودوافعهم، الأمر الذي يجعل وضع تعريف محدد له جد صعب، حيث أن طبيعة هذه التدخلات سواء كانت إقليمية أو دولية لها تداعيات خطيرة على استقرار الدول المتدخل فيها، ونتيجة لذلك سوف نتطرق في هذا المطلب إلى بعض التعاريف الخاصة بالتدخل الخارجي كمحاولة للوقوف على تقريب لهذا المفهوم، منطلقين من التعريف اللغوي، الاصطلاحي وآراء الفقهاء والكتاب حول هذا المفهوم، بالإضافة إلى ذلك سيتم التطرق أيضا إلى تعريف العامل الخارجي، وذلك كالآتي:

أولا: تعريف التدخل الخارجي

1-التعريف اللغوي والاصطلاحي للتدخل الخارجي:

***التعريف اللغوي:** ورد مصطلح التدخل في **قاموس الوسيط** بأنه مطاوع دخّله، ودخل قليلا قليلا، وتكلف الدخول في الأمر أي أن التدخل يفيد التدرج في العملية بكل وعي وإرادة، وتدخل في الخصومة، أي تدخل في دعواها من تلقاء نفسه للدفاع عن مصلحة له فيها دون أن يكون طرفا من أطرافها"[1]، وفي **لسان العرب** ورد على أنه "إقدام دولة على مساعدة أحد الفريقين المتصارعين في حرب أهلية دون أن يعتبر عملها دخولا في حالة حرب"[2]، أما في اللغة الإنجليزية فهو لفظ مشتق من الكلمة اللاتينية **(Intervenir)** والتي تعني الموضع بين الشيئين **(Interposition)** ويستعمل بمعنيين، الأول: معنى سلبي يشير إلى الاعتداء والتعرض إلى شؤون الغير أو اغتصاب السيادة، والثاني: هو معنى إيجابي: كالتوسط في الخصومات[3]، ولقد ورد تعريف التدخل في القاموس الفرنسي **(Le robert)** على أنه "تدخل

[1] -**المعجم الوسيط**، ط.4، مصر: مكتبة الشروق الدولية، 2008، ص. 275.
[2] -ابن منظور، **لسان العرب**، ط.3، بيروت: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص.705.
[3] -عائشة بن زغدة، **"أثر التدخل الخارجي في استقرار الأنظمة العربية: دراسة حالة النظام العراقي بعد التدخل الأمريكي في سنة 2003"، أطروحة دكتوراه غير منشورة.** جامعة باتنة 1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018-2019، ص، ص: 11.

الدولة في دولة أخرى دون وجه حق"، وورد تعريفه أيضا في القاموس الإنجليزي **(oxford)** على أنه "تدخل الدولة في وضع ما قصد تثبيته أو تغييره"[1]، كما ويقصد به "التدخل لتسوية نزاع أو التدخل بالقوة أو التهديد بالقوة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى"[2].

***التعريف الاصطلاحي:** يعرف التدخل على أنه الفعل الذي تقوم به دولة التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى من خلال انتهاك سيادتها، أو هو قيام دولة أو مجموعة دول بالتدخل في دولة أخرى لأغراض إنسانية وفق القرارات الدولية أو بمبادرات إقليمية، فهو بذلك يثير حق المساعدة لأشخاص يقعون ضحايا في بلدان أخرى[3]، كما ويقصد بالتدخل الخارجي العملية التي تتم بين دولتين مستقلتين إحداهما أقوى من الأخرى، ما يمكنها من فرض إرادتها عليها[4]، ويعني أيضا، تدخل دولة في علاقات دولة أخرى، بحيث يكون الهدف من هذا التدخل تغيير السياسة الخارجية لدولة من الدول، أو يكون منصبا على ما يجري بداخل الدولة، عبر تدخل دولة لصالح أحد الأطراف المتنازعة داخل الدولة، فقد يكون تدخل الدولة الأجنبية لصالح بين الأطراف المتنازعة في الدولة الواحدة سواء كان التدخل لصالح الحكومة الشرعية أو لصالح الثوار، أو كان محاولة للتغيير السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي[5].

ومنه، يقصد بالتدخل**(Intervention)** الحالات المتعددة التي يقوم فيها طرف فاعل بالتدخل في شؤون الآخرين[6]، ويقع التدخل عندما تُمارس سلطة عامة لدولة أجنبية على أراضي دولة أخرى دون موافقة هذه الأخيرة، ويكون ذلك من خلال التأثير على شؤونها الداخلية أو الخارجية على حد سواء، دون الاستيلاء على تلك الدولة أو السعي إلى هزمها في مواجهة عسكرية[7]، كما ويجدر الإشارة إلى أن التدخل يأخذ أشكالا متعددة، فهنالك[8]: **التدخل العسكري** الذي يعد أحد أبرز الوسائل التي تلجأ إليها الدول لفرض إرادتها على الدول

---

[1] -ساعو حورية، "التدخل الأجنبي في ظل الثورات العربية: التأصيل النظري للفوضى الخلاقة الرتبة"، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية.** العدد 02، ديسمبر 2016، ص.249.

[2] -تيسير إبراهيم قديح، "التدخل الدولي الإنساني دراسة حالة ليبيا 2011"، **مذكرة ماجستير غير منشورة.** غزة: جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ماجستير العلوم السياسية، 2013، ص.69.

[3] -عائشة بن زغدة، **المرجع السابق**، ص.11.

[4] -جبار عبد الجبار، "السلامة الإقليمية للدولة... بين الحق المكفول ومتطلبات أمن المجتمع الدولي"، **مجلة السياسة العالمية.** العدد 02، ديسمبر 2020، ص.78.

[5] -عائشة بن زغدة، **مرجع سابق**، ص،ص: 21-22.

[6] -غراهم ايفانز وجيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية.** د. ب. ن: مركز الخليج للأبحاث، 1997، ص.258.

[7] -وليد دوزي، "التدخل الدولي الإنساني بين حتمية التدخل وازدواجية المعايير"، **مجلة القانون والتنمية.** المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2020، ص.03.

[8] -عبد الهادي العشري، **التدخل الدولي من أجل الديمقراطية: دراسة تحليلية لقرار مجلس الأمن رقم 1559 بشأن لبنان.** جامعة المنوفية: كلية الحقوق، 2005، ص، ص: 22،23.

الأخرى ويكون عبر استخدام القوة العسكرية الفعلية، وهذا النوع من التدخلات في العادة يتم من قبل دولة أقوى من الدولة المتدخل فيها وذلك راجع لعدم تكافؤ ميزان القوى السائد في النظام الدولي، في المقابل هنالك **التدخل غير عسكري** الذي تتعدد أشكاله من احتجاج دبلوماسي، مقاطعة اقتصادية، الضغوط السياسية والدبلوماسية والتجارية والإعلامية.

وهنا يجب الإشارة إلى أن أبرز نوع للتدخلات والذي يعرف انتشارا واسعا في تاريخ العلاقات الدولية هو التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية، الذي يغطى تحت مسمى الاعتبارات الإنسانية لتبرير ذلك التدخل، كذلك من بين أنواع التدخل نجد **التدخل المباشر** و**التدخل غير المباشر**، بحيث يعد **الأول** الأكثر خطورة لكونه يهدد الأمن والسلم الدوليين ذلك أنه عبارة عن تدخل يتم بصورة مباشرة عبر استخدام القوة العسكرية أو تقديم الأسلحة والمعدات العسكرية لدولة ما أثناء نزاعها مع دولة أخرى[1]، ولعل أبرز الأمثلة عليه، ما يلي[2]:

-**التدخل من أجل مكافحة الإرهاب:** وهو ما ينطبق على التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان.

-**التدخل الإنساني:** المتمثل في إيصال المساعدات الإنسانية كما حدث في الصومال.

-**التدخل من أجل نزع أسلحة الدمار الشمال:** وأبرز مثال على ذلك هو اجتياح القوات العسكرية الأمريكية للعراق.

-**التدخل من أجل منع الإبادة الجماعية:** وهو ما حدث في البوسنة والهرسك.

-**التدخل من أجل نشر الديمقراطية وضمان الحرية السياسية والاقتصادية للشعوب:** وأبرز مثال حي على ذلك هو التدخل في لبنان في السنوات 2004 و2005 بموجب قرار مجلس الأمن 1559 و1593 على التوالي.

[1] -عائشة بن زغدة، **مرجع سابق**، ص، ص: 24-26.
[2] -عبد الهادي العشري، **مرجع سابق**، ص، ص: 22،23.

في حين أن **الثاني** يقصد به التدخل الذي يأخذ شكلا سلميا، وقد يكون بصورة خفية أو بصورة واضحة، بحيث يتم هذا النوع من التدخلات عبر الضغوطات الاقتصادية أو عبر تقديم المساعدة للثوار في الثورات الداخلية للدول، كما ويمكن أن يأخذ طابع أيديولوجيا عبر التأثير في العقيدة التي يقوم عليها النظام السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي للدولة المتدخل فيها، بالإضافة إلى ما سبق، نجد أن التدخل بصورة غير مباشرة يعتمد أيضا على دعم النشاطات المسلحة أو الإرهابية ودعم المعارضة في الدولة المتدخل فيها، أيضا هنالك[1]:

-**التدخل الاقتصادي:** الذي يرتكز أساسا على الضغط الاقتصادي، الحصار الاقتصادي، المساعدات الاقتصادية، منح القروض المالية، مقاطعة العلاقات الاقتصادية، مقاطعة المنتجات وتجميد الأموال، بعبارة أخرى، ممارسة شتى أنواع الضغط على الدولة المتدخل فيها من أجل حمل تلك الأخيرة على تغيير أي أفعال أو إجراءات قامت بها لا تتوافق مع مصالح الدول المتدخلة.

-**التدخل الإعلامي:** الذي يعتمد على النشاط الإعلامي والدعائي للتأثير على أفكار وتوجهات الرأي العام الدولي والداخلي بما يتناسب مع أهداف ومصالح الدولة المتدخلة، حيث تعمل هذه الأخيرة على البحث عن بديل سياسي أو الإطاحة بنظام موجود عن طريق وسائل الإعلام.

تأسيسا على ما سبق، نستنتج بأن فكرة التدخل تختلف وذلك وفقا للغاية المرجوة منها، بحيث نلاحظ أن الهدف الأساسي للتدخل الخارجي يتمثل في زعزعة الاستقرار ومحاولات الهيمنة لتشجيع التغيير الأساسي في سياسات دولة مستهدفة دون اللجوء إلى تدخل مسلح صريح من قبل الدولة المهيمنة، وانطلاقا من ذلك قد يأخذ التدخل الخارجي الطابع العسكري، الدبلوماسي، الاقتصادي، الاجتماعي أو الأيديولوجي، كما يمكن أن يأخذ شكلا

[1] - عائشة بن زغدة، **مرجع سابق**، ص، ص: 24-26.

مستترا ويكون ذلك من خلال طرف ثالث أو وكيل، بحيث أنه يسعى في نهاية المطاف لبلوغ هدف سياسي بحت، ومنه فإن التدخل الخارجي في أغلب الأحيان يستهدف تغيير النظام من خلال تغيير القيادة أو الحزب أو الجماعة الحاكمة عبر زعزعة استقرار الدولة المستهدفة من خلال إحداث انقلابات، ثورات شعبية، احتجاجات ...الخ، في محاولة منه لتشكيل نظام أو قيادة أكثر انصياعا له(أي للفاعل الخارجي)[1].

2-الآراء الفقهية حول التدخل الخارجي:

لقد تعددت تعاريف هذا المصطلح بين الفقهاء والمفكرين، ولعل أبرز التعاريف التي ورد فيها مفهوم التدخل الخارجي هي ما سيتم ذكره فيما يلي:

*تعريف الفقيه المصري **محمد طلعت الغنيمي** عرفه على أنه "تعرض دولة لشؤون دولة أخرى بطريقة استبدادية، قصد الإبقاء على الوضع الراهن لوقائع مادية أو تغييرها، كما وأنه يأخذ عدة أشكال من حيث الوسائل ودرجة المباشرة، وقد يحصل بحق أو بدون حق ولكنه يمس في كل الحالات الاستقلال الخارجي أو السيادة الإقليمية للدولة المعنية"[2]، بعبارة أخرى ركز **طلعت الغنيمي** على الطبيعة الاستبدادية للتدخل وتأثيره على الوضع الراهن، سواء بالحفاظ عليه أو تغييره، ويشير إلى أن التدخل يمكن أن يكون مباشرا أو غير مباشر وقد يكون مشروعا أو غير مشروع.

*عرفه الفقيه الكولومبي **إيبيز (Ypes)** بأنه: "عبارة عن قيام دولة بالتعرض بسلطتها في شؤون دولة أخرى بصورة تفرض عليها خطا معينا تسير عليه بشأن مسألة أو عدة مسائل، أو لتسوية نزاع معين، كما يمكن أن يتم في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة ما، ويأخذ صورة مباشرة أو غير مباشرة ويتم باستعمال القوة المادية أو بمجرد التهديد بها"[3]، وهنا نجد

[1] -غراهم ايفانز وجيفري نوينهام، **مرجع سابق**، ص.121.
[2] -محمد طلعت الغنيمي، **الوجيز في قانون السلام**. القاهرة: منشأة المعارف، 1973، ص.216.
[3] -عبد القادر البقيرات، **"**التدخل من أجل الإنسانية**"**، **مجلة الحقوق والعلوم الانسانية**. المجلد 01، العدد 01، 2008، ص.07.

أن **إيبيز** عرف التدخل على أنه فرض دولة لإرادتها على دولة أخرى في مسائل محددة، بحيث يمكن أن يكون ذلك من خلال استخدام القوة المادية أو التهديد بها.

*ويرى **جوزيف ناي (Joseph Nay)**: "أن التدخل الخارجي بمفهومه الواسع هو مجموعة من الممارسات الخارجية التي تؤثر في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة، أما التدخل بمعناه الضيق فيقصد به التدخل بالقوة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى"[1]، وهنا ميّز **جوزيف ناي** بين المفهوم الواسع للتدخل الذي يشمل أي تأثير خارجي على الشؤون الداخلية لدولة أخرى، والمفهوم الضيق الذي يقتصر على استخدام القوة.

*في حين أن الفقيه الألماني **شتروب (Chtrupp)** عرفه على أنه "قيام دولة بالتعرض للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى دون وجود سند قانوني وباستعمال القوة المسلحة لإلزام هذه الدولة على إتباع ما تمليه عليها في شؤونها الخاصة"[2]، ومنه سلط هذا الفقيه في تعريفه الضوء على أن التدخل يتضمن التعرض للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى بشكل غير قانوني وباستخدام القوة المسلحة، وأضاف **برنارد كوشنر (Bernard Kouchner)** " أن التدخل لا يمكن أن يقوم باسم دولة ولكن يجب أن يكون جماعيا دون اللجوء إلى استخدام القوة إلا عند الضرورة وأن العمليات القائمة بصفة منفردة وبدون رضا مجلس الأمن هي عمليات غير مشروعة"[3]، وبالتالي أكد **كوشنر** في تعريفه هذا على أن التدخل يجب أن يكون جماعيا ومتوافقا مع مجلس الأمن، بحيث اعتبر العمليات الأحادية غير مشروعة.

*أما **شارل روسو (Charles Rousseau)** يرى بأنه "عبارة عن قيام دولة بتصرف تتدخل بمقتضاه هذه الأخيرة في الشؤون الداخلية والخارجية لدولة أخرى قصد إجبارها على

[1] -حميد زعاطشي، "التدخلات الخارجية في دول الربيع العربي وتأثيراتها على مسار التحولات السياسية فيها: مصر، ليبيا، تونس أنموذجا"، **مجلة السياسة العالمية**. المجلد 05، العدد 03، 2021، ص.370.

[2] -العربي وهيبة، "مبدأ التدخل الدولي الإنساني في إطار المسؤولية الدولية"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**. جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2013-2014، ص.38.

[3] -زردومي علاء الدين، "التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي"، **مذكرة ماجستير غير منشورة**. بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012-2013، ص.12.

تنفيذ أو عدم تنفيذ عمل ما، وفي هذه الحالة تتصرف الدولة المتدخلة كسلطة وتحاول فرض إرادتها بممارسة الضغط بمختلف أشكاله: كالضغط السياسي الاقتصادي، النفسي والعسكري"[1]، أي وصف **روسو** التدخل بأنه فرض دولة لإرادتها على دولة أخرى من خلال ممارسة الضغط بأشكاله المختلفة.

*وربط **ماكس بيلوف (Max Beloff)** التدخل الخارجي بطبيعة النظام الدولي الفوضوي عبر قوله بأن التدخل الخارجي هو "محاولة من طرف دولة واحدة التأثير في التركيبة الداخلية والسلوك الخارجي لدولة أخرى باستخدام درجات متباينة من القمع كنتيجة منطقية للطبيعة الفوضوية للنظام الدولي"[2]، كما ويضيف أيضا أن "التدخل يأخذ أشكالا مختلفة تبعا لحالة الدولة المستهدفة والأهداف المراد تحقيقها"[3]، باختصار ربط **بيلوف** التدخل بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي ويشير إلى أنه يمكن أن يأخذ أشكالا متنوعة بناء على حالة الدولة المستهدفة والأهداف المراد بلوغها.

انطلاقا من التعاريف المقدمة يتضح بأن كل تعريف يقدم زاوية مختلفة لفهم التدخل الخارجي، مما يعكس التعقيد والتنوع في كيفية تناول هذا الموضوع في العلاقات الدولية، فمن خلال التعاريف المختلفة التي قدمها الفقهاء والباحثين يبرز كيف يمكن أن يتخذ هذا المفهوم أشكالا متعددة بناء على المنظور الذي ينظر من خلاله، وعلى الرغم من أن كل تعريف ركز على نقطة أو نقاط معينة، إلا أنهم يتفقون على أن التدخل الخارجي هو عبارة عن ضغط فعلي تمارسه دولة أو عدة دول على دولة أخرى قصد إلزامها بفعل معين، بعبارة أخرى هو سلوك إكراهي تقوم به دولة أو فاعلين من غير الدول اتجاه دولة أو دول أخرى بلا دعوة منها، لتفرض عليها سياسة غير تلك التي تتبعها، أو لتقلب الوضع الداخلي السائد فيها باستعمال مختلف وسائل الضغط، أو لتحافظ على الوضع القائم من خلال دعم الحكومة

[1] -عبد القادر البقيرات، **المرجع السابق**، ص.08.
[2] -وليد دوزي، **مرجع سابق**، ص.03.
[3] -زردومي علاء الدين، **المرجع السابق**، ص.15.

القائمة، وهذا ما أكده **جيمس روزنو (James Resneau)** بقوله أن السعي لتغيير البنيات السياسية الداخلية للدولة المستهدفة هو أساس أي تدخل خارجي.

وتأسيسا على ما تم ذكره من تعاريف توصلنا إلى أن التدخل الخارجي هو عبارة عن تدخل قوة أو دولة ما في شؤون دولة أخرى، وقد يكون هذا التدخل لأسباب إنسانية أو لحماية مصالح معينة، كما ويتخذ التدخل الخارجي أشكالا متعددة، منها العسكري والسياسي والاقتصادي، تختلف بحسب الغاية المرجوة من هذا التدخل.

ثانيا: تعريف العامل الخارجي:

نظرا لكون مسألة العامل الخارجي دوره، موقفه وموقعه من تحولات الداخل في أي بلد تعد أكثر المحاور التي تحظى بنقاش سياسي وفكري في آن واحد، توجب علينا التطرق لتعريفه محاولة منا لتقريب المفهوم والإحاطة بكافة جوانبه، لكن قبل إعطاء تعريف له ينبغي أولا توضيح القصد من لفظ **الخارج**، الذي يعنى به: "مجموعة العوامل والأدوات والقرارات والسياسيات الصادرة عن مراكز قرار تقع خارج مجال سيادة سلطة الدولة، والتي يقع أثرها على ما هو داخل مجال سيادة هذه السلطات دون أن يكون لديها قدرة على ردها أو دفعها جزئيا أو كليا، مضافا لها ما هو صادر عن عوامل خارجية ثابتة أو شبه ثابتة تشكل عنصرا شبه دائم ينبغي أخذه دوما بعين الاعتبار حين رسم السياسات أو القرارات"[1]، انطلاقا من هذا التعريف، يتبين لنا بأن العوامل الخارجية هي ثلاثة أنواع: ثابتة، شبه ثابتة وأخرى متحولة غير ثابتة، في حين أن العامل الخارجي يقصد به كل كيان يقوم بدور محدد في العلاقات الدولية يطلق عليه تسمية الفاعل**(Actor)**، حيث نجد أن هذا المصطلح قد شاع استخدامه بكثرة في الوقت الراهن نظرا لتميزه بالشمولية والمرونة، فنجد أغلب الباحثين والأكاديميين في مجال العلاقات الدولية يستخدمونه لتفادي القيود البديهية لكلمة **(الدولة)**، ولذلك نلاحظ استخدامه عند الإشارة إلى الشخصيات والمنظمات والمؤسسات التي تقوم بدور ما في الوقت الراهن[2]، كما يقصد به أيضا المواقف والمواقع السياسية القابلة للتحول والتبدل وفقا للمصالح،

[1] -وحدة الدراسات الإستراتيجية، "العامل الخارجي؛ أثره في البلدان والثورات"، منشور على الموقع:
https://2u.pw/79fjCAT
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 01-02-2022، على الساعة: 10:08.

[2] -عبد الهادي العشري، **المرجع السابق**، ص.09.

والتي يمكن التأثير بها أو تفاديها عبر الحنكة السياسية أو الدبلوماسية أو حتى الحرب أو القوة العسكرية، والتي بناء عليها وعلى تقديراتها تبنى السياسات والتحالفات[1]، ومنه نجد بأن العامل الخارجي هو مفهوم جد عميق، حيث أنه أحيانا يتمثل في دولة واحدة وأحيانا أخرى يتعداها إلى مجموعة دول، منظمات، مؤسسات، أو أي فواعل أخرى من شأنها التأثير في بلد أو قضية ما وحصيلة تأثيرها الذي قد يؤدي إلى السلام أو الحرب.

ومن خلال تعمقنا في دراسة مفهوم العامل الخارجي توصلنا إلى أنه كان على الدوام ولا يزال عنصرا فاعلا في مسار الأحداث وصناعة التاريخ، فقديما ساهم هذا العامل في سقوط إمبراطوريات، ممالك، دول ونظم، كما وساعد في أغلب الأحيان على حدوث انقلاب أو انتصار طرف على الآخر، ولم ينحصر دوره في التاريخ القديم فحسب، بل نجد بأن تأثيره لا يزال موجود ومستمر حتى التاريخ الحديث، فمثلا نجد تدخل هذا العامل للإطاحة بحلم **جمال عبد الناصر** في إقامة جمهورية عربية متحدة تضم عدة أقطار عربية، حيث بعد إعلانه للجمهورية العربية المتحدة بين كل من دولته (مصر) وسوريا عام 1958، بدأ يظهر في الأفق أن القومية العربية بقيادته أصبحت شيئا فشيء تتجه نحو مزيد من التمدد والتوسع في كل أقطار العالم العربي، ما جعله يصبح أبرز الشخصيات الكاريزمية العربية، بل إنه أضحى بطلا قوميا عربيا في نظر العديد من الشعوب والدول، وبالتالي أدى هذا إلى حدوث تفاعلات في بلدان عربية كثيرة كسعي العراق والأردن إلى تشكيل مملكة عربية مضادة لجمهورية **جمال عبد الناصر** المتحدة ما دفع بأنصاره اللبنانيين للدفع باتجاه انضمام لبنان إلى الوحدة العربية، في هذه الأثناء حصل حدث صغير غير من مجريات الأحداث المتمثل في الانقلاب الذي أدى إلى سقوط الحكم الملكي العراقي، الأمر الذي أحدث تقاربا بين كل من العراق ومصر، في هذه الأثناء برز العامل الخارجي المتمثل أنذاك في كل من **واشنطن ولندن** والذي كان متخوفا من تمدد القومية العربية وانتشارها، لهذا باشر بالرد السريع وذلك عبر إنزال قوات المشاة الأميركية في لبنان وإرسال قوات بريطانية إلى الأردن، معلنين بذلك إيقاف مشروع القومية العربية الذي حمل لواءه **جمال عبد الناصر** الذي توالت هزائمه بفعل تكاتف العوامل الخارجية ضده والتي كان أقساها حرب 1967، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نلاحظ تواصل الدور الفعال للعامل الخارجي حتى الوقت الراهن ولعل الأحداث التي

[1] -وحدة الدراسات الإستراتيجية، **المرجع السابق**.

عرفتها المنطقة العربية منذ أواخر عام 2010 أو ما أصطلح عليه بثورات الربيع العربي وتأثيراته وتداعياته أكبر دليل على ذلك، حيث شهدت بلدان الربيع العربي امتداد، توسع وتغلغل دور هذا العامل لدرجة تمكنه من التأثير على وعي الجمهور ورأيه وتحولاته تجاه سلطته بناء على موقفه ونظرته للخارج، ومنه نجد بأن العامل الخارجي سعى على الدوام (سواء قديما أو حديثا) لمحاولة قطع التطور والنمو السياسي والحداثي في البلدان العربية، سواء كان ذلك عبر إجهاض الثورات أو دعم الأنظمة التسلطية الدكتاتورية[1].

كما ونلاحظ أن السنوات الأخيرة قد عرفت المنطقة العربية **تدخلات خارجية** متعددة ومتنوعة، ولعل أكثرها حدوثا تمثل في: التدخلات العسكرية، الأمنية والسياسية، هذه التدخلات عملت على تغيير الأنظمة وتركيباتها الأخرى، وما زاد الطين بلة هو أنه مازال هنالك دول تعيش في ظل **ضغوط خارجية** هائلة مما دفعها الأمر إلى تغيير سياساتها وما يتناسب مع مصالح **العامل الخارجي** الضاغط عليها، ومن أمثلة هذه الدول لدينا كل من: العراق، أفغانستان، السودان، سوريا، ليبيا وإيران[2].

بالإضافة لذلك أن **مسألة العامل الخارجي** لا تتوقف عند الدور الذي يلعبه هذا العامل في الأحداث السياسية فقط بل إن تأثيره ذو اتجاهات متعددة ومتفاوتة الشدة من بلد لآخر، فنجد أن لكل تدخل خارجي ما انعكاسات على المستويات: الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية، تاركا بذورا له تنمو وتتطور في شروط جديدة وبيئة جديدة، ما يجعل من محاولة الإحاطة بمسألة **العامل الخارجي** وتداعياته أمرا جد صعب، فإذا كانت مسألة رصد آثاره السياسية ممكنة فإنها صعبة التحديد في الجانبين الاجتماعي والثقافي، كما أن مستوى الصعوبة يتزايد عند محاولة تحديد أين يبدأ العامل الخارجي وأين ينتهي، بحيث يصبح الداخل خارجا والخارج داخلا، وأحيانا أخرى، يتحول أثر الخارج إلى متحول مستقل من تلقاء ذاته في الداخل نفسه ويصبح بذلك عاملا داخليا لا خارجيا بعد مرور فترة من الزمن[3]، في المقابل، نلاحظ بأن تأثير **العامل الخارجي** على الدول يزداد بتزايد ضعف الدولة العام الذي يتمثل أحيانا في:

- عدم قدرتها على بسط سيطرتها ونفوذها على كافة ترابها الوطني.

[1] -وحدة الدراسات الإستراتيجية، **مرجع سابق.**
[2] -حسن الحاج علي أحمد، "الدولة الرخوة: أثر العامل الخارجي على سياسة الدولة"، **مجلة أفكار جديدة.** ص، ص: 05.
[3] -وحدة الدراسات الإستراتيجية، **مرجع سابق.**

- فشلها في تقديم الخدمات الأساسية كتوفير التعليم، خدمات الصحة، النقل، الطرق وغيرها.
- زوال وفقدان شرعيتها لدى شرائح مختلفة وكبيرة من المواطنين.

الأمر الذي يدفعها إلى الوقوع تحت طائلة **النفوذ الخارجي** سوء أكان ذلك برضاها أو بدونه، والدليل على ذلك هو حكومات الدول الإفريقية التي أصبحت تعتمد على الوجود العسكري الخارجي (في هذه الحالة الوجود العسكري الفرنسي) للبقاء في سدة الحكم وإبقاء السلطة في يدها، وهو نفس النهج الذي اعتمدته حكومات بعض الدول العربية من خلال اعتمادها على الوجود العسكري الخارجي (في هذه الحالة الوجود العسكري الأمريكي)[1]، ونشير هنا إلى أمر مهم جدا، ألا وهو أن هذه الطريقة هي التي كرست ورسخت **التسلط** كظاهرة داخل أنظمة الحكم العربية وغيرها من الأنظمة حيث أن الاعتماد على **وجود عسكري خارجي** لدعم نظام فاقد الشرعية ما يعطيه هذا دفعا ومزيدا من القوة للبقاء في سدة الحكم ومواصلة سياسته القديمة لحكم الشعب.

وبالإضافة إلى ما سبق، نشير إلى أن تأثير **العامل الخارجي** على سياسات الدول الداخلية والخارجية على حد سواء من المتوقع أن يتزايد بشكل كبير خاصة مع شروط منظمة التجارة العالمية ومؤسسات الإقراض الدولية التي جعلت العديد من الدول خاضعة لنفوذها وتأثيرها المباشر[2]، ما يعني أن العديد من الدول ستفقد سيادتها عبر تدخلات تلك المنظمات التي تجعلها مسيرة من طرفها وتخدم مصالحها ورؤاها الإستراتيجية.

انطلاقا من العرض السابق، توصلنا إلى أن العامل الخارجي يشير إلى مجموعة العوامل والأدوات والقرارات والسياسات الصادرة عن مراكز القرار خارج مجال سيادة الدولة، والتي تؤثر على الداخل دون أن تكون للدولة القدرة على ردها أو دفعها، كما ويمكن أن يكون هذا العامل ثابتا أو متغيرا، ضف لذلك أنه يشمل العوامل الجغرافية أو السياسية التي تقع خارج نطاق التأثير المباشر للدولة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، نجد بأن العامل الخارجي على مر الزمن كان له دور فعال في رسم مسار التاريخ والتحولات السياسية

[1] -حسن الحاج علي أحمد، **مرجع سابق**، ص.26.
[2] -**نفس المرجع**، نفس الصفحة.

والاجتماعية في الدول، ونتيجة لدوره المتزايد برزت محاولات لبعض المفكرين الذين حاولوا صياغة نظريات تفسر الدور المتعاظم له، وهو ما سنتطرق له في الجزء التالي من الدراسة.

المطلب الثاني: المداخل النظرية المفسرة لدور العامل الخارجي في التحولات السياسية للمنطقة العربية

تتمتع المنطقة العربية بأهمية جيوبوليتيكية كبيرة مقارنة بغيرها من المناطق، ذلك أنها تطل على أكبر مجموعة مائية من البحار والمحيطات والأنهار، كالبحر المتوسط، البحر الأسود، بحر قزوين، البحر الأحمر، الخليج العربي، المحيط الهندي، نهر دجلة والفرات ونهر الأردن، هذا إلى جانب استحواذها على أبرز المضايق مثل: قناة السويس، مضيق البوسفور، مضيق الدردنيل، مضيق باب المندب ومضيق هرمز، ما يجعلها منطقة جد إستراتيجية حسب **نظرية القوة البحرية لألفرد ماهان (Alfred Mahan)** الذي أكد في نظريته على أن أهم عامل جغرافي يؤثر في قوة الدولة يتمثل في طول سواحلها وكثرة موانئها، أيضا نجد بأن أبرز ميزة للمنطقة تتمثل في الاتساع والعمق ما يتيح لها نشر القواعد العسكرية في زمن الحرب، كما وتتميز هذه المنطقة بوفرة وتتعدد الموارد الطبيعية، المعدنية ومصادر الطاقة، هذا إلى جانب تنوع المناخ فيها وخصوبة أراضيها[1].

وعلى المستوى الحضاري، تعد المنطقة منبع الحضارات القديمة ومهد الديانات الثلاث (الإسلامية، المسيحية واليهودية)، هذا إلى جانب تربعها على موقع جغرافي استراتيجي جعل منها مركزا للمواصلات البرية، البحرية والجوية، وبذلك أصبحت المنطقة جسر للتبادل الاقتصادي والثقافي بين الشرق والغرب[2]، الأمر الذي جعلها مسرحا للتنافس بين القوى الكبرى من أجل بسط نفوذها عليها والهيمنة على ثرواتها، ما يفسر لنا الأسباب وراء عدم استقرار هذه المنطقة بالذات، حيث أنه على مر التاريخ سعت قوى خارجية لمحاولة الاستيلاء عليها وفي سبيل ذلك عملت على زعزعت أمن واستقرار دول المنطقة من أجل تسهيل عملت السيطرة على المنطقة ككل، وفي سبيل تحقيق ذلك استندت على مجموعة من النظريات والإستراتيجيات التي بررت عبرها تدخلاتها في المنطقة، وهذا ما سنحاول التطرق له في ما يلي:

[1] -عبد الرزاق بوزيدي، "التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014"، **مذكرة ماجستير غير منشورة.** بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015، ص.52.

[2] -وانغ جنغ ليه، **رؤية تحليلية لاضطرابات الشرق الأوسط.** تر: أمينة عزالدين، ط.1، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013، ص.32.

أولا: نظرية الفوضى الخلاقة Creative Chaos Theory

تعد الولايات المتحدة أبرز الدول التي اعتمدت وارتكزت على نظرية الفوضى الخلاقة في سياستها الدولية خصوصا تجاه المنطقة العربية، فللوهلة الأولى يبدو هذا المصطلح متناقضا لوصف السياسة الأمريكية، ذلك أن معنى الفوضى ينصرف في العادة إلى الهدم والتدمير، إلا أن الإدارة الأميركية استخدمته بشكل مغاير تماما لهذا المعنى، فنجد بأن الفوضى لديهم تصبح خلقا جديدا وجميلا أفضل مما سبق، وإن كان عبر الفوضى والتدمير، حيث نلاحظ هنا أن النخب الأمريكية عملت على إضافة مصطلح إيجابي لهذا المصطلح السلبي، فبدلا من أن يكون مفهوم الفوضى مثقلا بدلالات سلبية كعدم الاستقرار أصبح يتمتع بالإيجابية عبر إضافة مصطلح الخلق أو البناء، وبالرغم من ذلك إلا أن هذا التمويه لا يخفي المقاصد الكامنة في صلب هذا المصطلح وذلك لغرض التضليل[1].

وبذلك فمصطلح "الفوضى الخلاقة" هو أحد أهم المفاتيح التي أنتجها العقل الاستراتيجي الأمريكي في التعامل مع القضايا الدولية، ولقد ظهر هذا المصطلح لأول مرة سنة 1902 على يد المؤرخ الأمريكي **ألفرد تاير ماهان (Alfred Thayer Mahan)** ليتوسع بعدها على يد **مايكل ليدن (Michael Ledeen)** الذي أعطاها تسمية "الفوضى البناءة أو التدمير البناء" والذي كان يعني بها الهدم ومن ثم البناء، بعبارة أخرى إحلال الفوضى عبر تدمير كل ما هو قائم، ثم إعادة البناء حسب التوجهات، الرؤى والخطط التي تخدم مصالح القوى المنفذة لها، ويعد المفكر الأمريكي **صامويل هنتنجتون (Samuel P. Huntington)** صاحب نظرية "**صراع الحضارات**" أحد أكثر المفكرين الذين تحدثوا عن هذه النظرية، إذ يرى أن "الفوضى الخلاقة" ترتكز في الأساس على ما أسماه بفجوة الاستقرار، فبحسبه "الفوضى الخلاقة" هي: "الفجوة التي يشعر بها المواطن بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، فتنعكس بضيقها أو اتساعها على الاستقرار بشكل أو بآخر"، حيث يرى **هنتنجتون** أن اتساع تلك الفجوة سيولد إحباطا ونقمة داخل المجتمع مما سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي للمنطقة أو الدولة المعنية، وهذا يعني أنه عندما يصل المجتمع إلى أقصى درجات الفوضى المتمثلة في العنف الهائل وإراقة الدماء وإشاعة أكبر قدر ممكن من

[1] -أمينة عمر، "نظرية الفوضى الخلاقة Creative Chaos Theory"، منشور على الموقع:
https://2u.pw/HxSAuGj
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 05-02-2022، على الساعة: 09:37.

الخوف لدى الجماهير فإنه يصبح من الممكن بناؤه من جديد بهوية جديدة تخدم مصالح الجميع، ما يدفعنا إلى استنتاج أن الفوضى الخلاقة هي عبارة عن فجوة وفراغ ينعكس عن استقرار المجتمع وتماسكه، ويكون كنتيجة لرغبة فاعلين خارجيين (أي **قوى خارجية**) في تغير المستويات السياسية والاقتصادية لمنطقة أو دولة ما بما يخدم مصالحهم، وحتى وإن كانت عوامل التغيير داخلية فإنه يتم استثمارها وتطويعها بما يخدم ويحافظ على مصالح الفواعل الخارجية (الغرب بصفة عامة)[1].

كما وتعرف أيضا على أنها: "حالة سياسية أو إنسانية يتوقع أن تكون مريحة بعد مرحلة فوضى متعمدة الأحداث"، أي هي أحداث متعمد لفوضى الغرض منها هو الوصول إلى موقف أو واقع سياسي يرنو إليه الطرف الذي أحدث الفوضى، وانطلاقا من هذا التعريف نلاحظ بأن مفهوم "الفوضى الخلاقة" يقترب كثيرا من مفهوم الإدارة بالأزمات في المجال الاستراتيجي لكن مع اختلاف الآليات والوسائل، حيث أن هذه الأخيرة هي علم وفن صناعة الأزمة وافتعالها وإدارتها بنجاح لغرض مصالح محددة بحيث يترتب عن هذا النوع من الأزمات تفكيك المنظومة المستهدفة مما يسهل اللجوء إلى مكوناتها الأساسية، ما يؤدي في نهاية الأمر إلى انهيار شامل للنظام ومن ثم إعادة تشكله بطريقة تعكس مصالح ورؤى مفتعل الأزمة، ما يجعل مفهوم الإدارة بالأزمات يشبه كثيرا ما جاء به أصحاب نظرية "الفوضى الخلاقة" الذين يرون بأن خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار سوف يؤدي حتما إلى بناء نظام سياسي جديد يوفر الأمن والازدهار والحرية[2].

وانطلاقا من ذلك، نجد بأن "الفوضى الخلاقة" هي **خلاقة** بالنسبة لمصالح فاعلين خارجيين، و**غير خلاقة** بل مدمرة إن صح التعبير بالنسبة للأوطان والشعوب في الدول والمناطق المطبقة عليها (المنطقة العربية بصفة خاصة)[3].

ويرى بعض الباحثين أن مصطلح "الفوضى الخلاقة" يعني إثارة النعرات والأقليات المختلفة في مناطق الصراع وإمدادها بالسلاح على اعتبار ذلك سيصل في النهاية إلى الديمقراطية، ضف لذلك أن تأجيج هذه الصراعات سيؤدي لإيجاد حجة للتدخل والسيطرة

---

[1] -**نفس المرجع.**

[2] -دينا رحومة فارس فايد، "الفوضى الخلاقة وتداعياتها على الأمن الإقليمي"، منشور على الموقع:
https://democraticac.de/?p=17753
تم الإطلاع عليه بتاريخ: 05-02-2022، على الساعة: 10:45.

[3] -**نفس المرجع.**

على الحكم في مناطق الصراع واللعب بمقدرات الشعوب وتحقيق أهداف محلية وإستراتيجية[1]، وانطلاقا من هذا التعريف نستخلص بأن نظرية الفوضى الخلاقة تقوم على عدة دعائم أساسية لعل أهمها ما يلي[2]:

***تفعيل الصراع العرقي:** إذ تقوم نظرية الفوضى الخلاقة على دراسة النسيج القومي لبلد ما من الناحية الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية الدينية والإثنية، ومعرفة الفروقات والتوازنات المختلفة، بالإضافة إلى محاولة استغلال أي مشكلة قائمة في الثقوب القومية وتضخيمها بشكل يؤدي إلى انتشار التوتر ثم الصراع.

* **إطلاق صراع العصبيات:** الذي يكون عبر ضرب الدولة بجميع مؤسساتها واستبدالها بولاءات حزبية أو عشائرية متجزئة قائمة على انتماءات قبلية، ومثال ذلك ما حدث في العراق بعد الاجتياح الأمريكي لها، حيث ظهر الحزب الكردي بقوة على الساحة وانطلق في مساعيه الانفصالية التي من شأنها تقسيم البلاد زعزعة أمنها واستقرارها.

***ضرب الاستقرار الأمني:** من خلال إطالة أمد الاختلال الأمني داخل دولة أو منطقة ما الذي من شأنه بث شعور أنه لا مجال للعودة إلى الحالة التي كانت سائدة قبل الحرب لدى المواطنين.

***خلخلة الوضع الاقتصادي:** إن أحد أهم الركائز الداعمة لنجاح الفوضى الخلاقة هي إيجاد حالة من عدم الاستقرار في البيئة العسكرية والاقتصادية وتدميرها بشكل يسمح فيما بعد للولايات المتحدة الأمريكية بأن تتدخل لأعمار الدمار الحاصل، ولعل خير دليل على ذلك هو العراق الذي كلفه إعادة هيكلة جيشه من جديد من طرف القوات الأمريكية أموال طائلة في وقت كان العراق ولا يزال بلدا منهكا اقتصاديا بسبب ما خلفته الحرب والحصار الاقتصادي الذي كان مفروضا عليه سابقا.

ونضيف أيضا إلى ما سبق، أن خلخلة الوضع الاقتصادي في بعض الأحيان تكون عبر الإفساد التنموي الذي ينتهي بالاقتصاد الوطني إلى **اقتصاد تابع**، وبالتالي تفقد الملايين قدرتها على الإنتاج فيتحول بذلك الوطن إلى مستهلك كبير لعالم الأشياء الذي يأتيه من **الخارج** والذي يدفع ثمنه كاملا من خلال موارده الطبيعية من معادن وبترول وخامات

[1] -ساعو حورية، **مرجع سابق**، ص.256.
[2] -**المرجع نفسه**، ص.259.

متعددة، وفي ظل هذا الوضع يتم خلق مجموعة من رجال الأعمال المزيفين الذين يشرعون في الإقراض من القطاع العام وتحويله إلى القطاع الخاص، بالإضافة إلى تحويل وجهته في توفير المنتجات وتوفير الأعمال إلى وجهة أخرى تذهب من خلالها ملايين فرص العمل وتتلاشى نسبة الإنتاج المحلي في كل المنتجات لصالح الاستيراد، بعبارة أخرى، وباختصار فإن التنمية الوطنية تحيط بها تنمية قهرية تحاول أن تخنقها ليفقد الوطن قدرته على إنتاج أشيائه وتضعف إرادته أمام **القوى المهيمنة**.

***التعبئة الإعلامية:** من خلال اختراق الحياة الثقافية للشعوب والمجتمعات عبر وسائل الإعلام وإحداث فوضى ثقافية، حيث وصل الإعلام في الدول العربية لمرحلة خطيرة من الحشد والشحن الطائفي، القومي والمذهبي المدفوع والممول من قبل **القوى الخارجية** وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية عبر قنوات تابعة لها تسعى إلى تشويه الإسلام والترويج لصورة خاطئة عنه، ضف لذلك العمل على نشر أفكار الحرية، الليبرالية والعولمة الأمريكية في القنوات، الصحف والمجلات ما يدفع بشعوب المنطقة في نهاية المطاف إلى الانتفاض في وجه الأنظمة الحاكمة والسعي لتغيير طريقة عيشهم لتصبح موازية لما يتم الترويج له من قبل **الخارج** (الغرب) الأمر الذي يؤدي إلى تفكك وانهيار الأنظمة الحاكمة في المنطقة لعدم قدرتها على مواكبة الحاصل، بصيغة أخرى، إن اختراق الإعلام للشرائح المختلفة للمجتمع يؤدي إلى إحداث فوضى عارمة داخل الدولة التي تنتهي بزعزعة استقرارها وأمنها وإضعافها أمام الخارج ما يجعل التدخل فيها أمرا بغاية البساطة له[1].

ومنه، فإن "الفوضى الخلاقة" تسعى إلى زعزعة استقرار النظام غير مرغوب به عبر إحلال حالة من الفوضى وانعدام الأمن المربك له، ثم القيام بتوجيه وإدارة تلك الفوضى للوصول إلى الوضع المرغوب به[2].

وبالعودة إلى موضوعنا، نلاحظ بأن نظرية "الفوضى الخلاقة" أخذت حيزا كبيرا في الأوساط الأكاديمية خاصة بعد اندلاع الثورات العربية، فبالعودة إلى بحيث أصبحت هذه

[1] -أمينة عمر، **مرجع سابق**.
[2] -**نفس المرجع**.

النظرية مثلا حيا على تطبيقات الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية، حيث ترتكز الإستراتيجية الأمريكية في بنائها لهذه النظرية على فكرة قوامها اتجاهين[1]:

- **الأول،** يرى بأن الوضع الحالي للمنطقة العربية غير مستقر وأن الفوضى التي تفرزها عملية التحول الديمقراطي في البداية هي من نوع الفوضى الخلاقة التي ربما تنتج في النهاية وضعا أفضل مما تعيشه المنطقة الآن حسب الزعم الأمريكي.
- **الثاني،** فينطلق من أن الاستقرار في المنطقة هو العقبة التي يجب تغييرها إلى اللاستقرار وذلك بهد إيجاد فرص أفضل للمصالح الأمريكية في المنطقة.

بعبارة أخرى، كان أساس تطبيق هذه النظرية في المنطقة العربية هو إشاعة وترسيخ الفتن الطائفية، العرقية، المذهبية والدينية، وذلك كون المنطقة تعج بهذا النوع من الأقليات، من أجل أن ينتج عنها تناحرات واقتتال، وبذلك يصبح الوضع في المنطقة تعمه الفوضى ما يؤدي إلى تقسيم دول المنطقة إلى دويلات صغيرة هشة ما يسهل من عملية السيطرة عليها[2]، أي أن الولايات المتحدة الأمريكية عندما طبقت هذه النظرية في المنطقة العربية كانت تسعى إلى استحداث حالة تعمها الفوضى في دول المنطقة بغض النظر عما إذا كانت تلك الدول حليفة أو صديقة، وعملت على تحريض القوى السياسية والاجتماعية في الداخل للترك والتعبير عن رفضها لأنظمة الحكم القائمة في دولها، ما يضع هذه الأنظمة أما احتمالين، الأول متمثل في السقوط النهائي لها، والثاني يتمثل في خضوعها للضغوطات الأجنبية والانصياع لمطالبها، وفي كلتا الحالتين تكون إعادة بناء الدولة وتركيب قواها ومؤسساتها وفق مخططات وأهداف مهندسي نظرية الفوضى الخلاقة[3].

كما وينبغي الإشارة إلى أن نشوء هذه النظرية لم يكن وليد الصدفة، وإنما استمد واضعوها أسسها الفكرية من النظريات، الإستراتيجيات والمشاريع السابقة التي أعدت ووضعت من أجل تقسيم المنطقة، ولعل أبرزها: **مشروع برنارد لويس (Bernard Lewis)، مشروع ريتشارد بيرل (Richard Perle) ومشروع الشرق الأوسط الكبير،** وغيرها من المشاريع التي انطلقت من كون المنطقة العربية هي عبارة عن تجمع: أقليات

---

[1] -سليماني مباركة، "التحولات السياسية في المنطقة المغاربية وانعكاساتها على العلاقات مع القوى الكبرى"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة.** بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015-2016، ص.83.

[2] -أحمد سليم عبد الله، "دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية (2001-2013)، **مذكرة ماجستير غير منشورة.** جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2013-2014، ص.32.

[3] -سليماني مباركة، **مرجع سابق،** ص.83.

عرقية ودينية غير قادرة على حكم، إدارة وتسيير شؤونها، وبالتالي هي دول متخلفة الأمر الذي يستوجب التدخل فيها من أجل نشر الوعي المعرفي ومبادئ الديمقراطية حتى لو استدعى الوضع خلق لكل دين أو مذهب أو عرق نظاما سياسيا خاصا به، هذا ما سينتج عنه في نهاية المطاف **فوضى خلاقة**، بحيث ترى الإدارة الأمريكية على وجه الخصوص أن خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار سيولد نظام سياسي ديمقراطي وهو ما يشبه العلاج بالصدمة الكهربائية، إلا أنه هنالك أهداف متوارية تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيقها عن طريق تلك الفوضى كالانفراد بالتفوق الأمريكي في المنطقة وفرض سيطرتها التامة عليها حتى وإن كان ذلك يعني انتشار الفوضى وتغيير خريطة المنطقة العربية ككل[1].

مما سبق، نستنتج أن **نظرية الفوضى الخلاقة** التي ترتكز عليها الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية تقوم على أساس استغلال عناصر داخل المجتمع تتطلع نحو التغيير ودعمها عبر تحريك الإعلام المحلي والعالمي وخلق رمز يمكنهم التوحد حوله، مع زيادة الضغط الدولي تجاه القوى التي يعارضونها، أي خلق حالة من انعدام الأمن والاستقرار في المنطقة العربية، ما يؤدي في النهاية إلى إعادة صياغة المنطقة كاملة عبر تغير شامل لنظم السياسية القائمة والجغرافيا السياسية للمنطقة على حد سواء، وذلك انطلاقا من رؤية خاصة تقود إلى تصميم جديد لبناء بمختلف.

ثانيا: نظرية الدومينو Domino Theory

ظهرت هذه النظرية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة وبالتحديد خلال الحرب الفيتنامية، حيث سيطرت على فهم العديد من الشخصيات السياسية والعسكرية الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية بغية احتواء الوضع في شرق وجنوب شرق آسيا، ولعل أهم عاملين مساعدين على نشوء هذه النظرية يتمثلان في[2]:

- **أولا**، انتصار القوى الثورية بقيادة **ماوتسي تونغ (Mao Zedong)** في الحرب الأهلية الصينية، ما أدى إلى تخوف بعض السياسيين الأميركيين عام 1947 من أن

[1] -**المرجع السابق**، ص.33.

[2] -فيصل براء متين المرعشي، "نظرية الدومينو Domino Theory "، منشور على الموقع:

https://2u.pw/XMu2mrb

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 04-02-2022، على الساعة: 11:33.

يكون سقوط الصين في يد **جوزيف ستالين (Joseph Stalin)** بداية لسقوط آسيا بأكملها بما في ذلك اليابان، وبالتالي فإن استقلال الولايات المتحدة لن يعيش جليا.

- **ثانيا،** اندلاع الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي الذي كان من بين الأسباب المساعدة في نشوء هذه النظرية.

وتنطلق هذه النظرية من الأساس التالي: "إذا كانت دولة في منطقة معينة تحت نفوذ الشيوعية فإن الدول المحيطة بها ستخضع لنفس النفوذ عبر تأثير الدومينو"، بعبارة أخرى، أن سقوط دولة ما تحت السيطرة الشيوعية أو رقابتها سيؤدي بدول الجوار إلى حذو حذوها[1]، ونشير هنا إلى أن أول من طرح هذه النظرية على الساحة الدولية هو الرئيس الأميركي الأسبق **دوايت أيزنهاور (Eisenhower Dwight)** وذلك عبر خطاب شهير له ألقاه عام 1954، الذي وصف فيه ما سماه **بمبدأ الدومينو الساقط (The Falling Domino Principle)**[2]، حيث قال:

"You have a row of dominoes set up, you knock over the first one, and what will happen to the last one is the certainty that it will go over very quickly. So, you could have a beginning of a disintegration that would have the most profound influences"[3].

ومعنى تصريحه هذا هو أنه: "إذا ضرب أحد أحجار الدومينو الآخر، فسيؤدي ذلك حتما إلى سلسلة من ردود الفعل التي تسقط فيها جميع أحجار الدومينو بسرعة كبيرة، الأمر الذي يؤدي إلى بداية تفكك والذي سيكون له تأثيرات عميقة".

ومنه نجد بأن **أيزنهاور** صاغ مبدأه هذا ليشير إلى اصطفاف الدول أنذاك مع الاتحاد السوفيتي في مقابل الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة مع نشوء أزمة الهند الصينية عام 1954 بعد هزيمة الفرنسيين في معركة **ديان بيان فو (Battle of Dien Bien Phu)** وصعود الشيوعيين إلى الحكم، ما دفع بإيزنهاور إلى الإيمان بفكرة أنه إذا سيطرت الشيوعية على جنوب الفيتنام فإن الدول الأخرى في المنطقة مثل: اللاوس، كمبوديا، تايلاندا، بورما،

[1] -نسرين الشحات الصباحي علي، "نظرية الدومينو الاختراق الناعم في الشرق الأوسط وشمال افريقيا"، منشور على الموقع: https://democraticac.de/?p=33685

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 18-03-2022، على الساعة: 12:03.

[2]-Peter T. Leeson and Andrea M. Dean, "The Democratic Domino Theory: An Empirical Investigation", **American Journal of Political Science.** Volume.53, issue.3, July 2009, Pp.533.

[3]-President Dwight D. Eisenhower speech, "Presidential News Conference April 7, 1954", **Public Papers of Presidents of The United States: Dwight D. Eisenhower.** published by the office of the federal register & National Archives and Records Service & General Services Administration, Washington, D.C, 1954, Pp.383.

ماليزيا وأندونيسيا سوف تتبعها، أي أنه إذا سقطت حجر الدومينو الأول سيليه باقي الأحجار[1].

وتقوم هذه النظرية على افتراض وجود قوة خارجية قادرة على زعزعة حالة الاستقرار القائم بين مجموعة متجاورة من الكيانات المنتظمة في ترتيب معين مشكلة نظام ما، بحيث تفترض أنه بمجرد نجاح تلك القوة الخارجية في زعزعة استقرار أحد تلك الكيانات سيؤدي ذلك إلى خلق موجة من عدم الاستقرار تمس كل عنصر من عناصر ذلك النظام الواحد تلو الآخر، أما بخصوص سرعة انتشار تلك الموجة فذلك مرتبط بمدى توافر القدرة الذاتية لدى العناصر التي تسقط أولا على تعزيز انتشار أثر الموجة، ومن بين الشروط المساعدة على تحقق هذه النظرية على أرض الواقع هو أن تكون المسافة الفاصلة بين الكيانات المكونة للنظام متساوية وأن تسقط بسرعة معينة وأن يكون لدى الكيانات المكونة للنظام استعداد للتأثر بالموجة، بعبارة أخرى، أن تكون الكيانات تنتمي لنفس المنطقة ولها نفس المشاكل الداخلية (ومثال ذلك الحاصل في المنطقة العربية حيث بدأت الموجة في تونس والتي أسقطت نظام الرئيس **زين العابدين بن علي** وتلتها ثورة شعبية أخرى في مصر أسقطت نظام الرئيس **حسنى مبارك**، ثم انتشرت لتشمل أغلب الدول العربية التي تعاني من نفس المشاكل كليبيا واليمن اللتان شهدتا ثورات شبيهة تسعى إلى إسقاط نظامي كل من الرئيسين **معمر القذافي** و**علي عبد الله صالح**)[2].

وبالرجوع إلى الأحداث والتحولات التي شهدتها المنطقة العربية مع نهاية عام 2010 وبداية عام 2011 نجد بأنها أنتجت مفهوم **العدوى الثورية** أو ما سمي بنظرية الدومينو، حيث أكد بعض المحللين والمراقبين المهتمين بالعالم العربي أن ما نشهده حاليا (منذ أواخر عام 2010 وانفجار الثورات في أغلب الدول العربية) في الدول العربية هو تطبيق حرفي لنظرية الدومينو، حيث شهدت المنطقة انتشار واسع لاحتجاجات في أكثر من بلد عربي وذلك راجع إلى نجاح الثورة التونسية الذي أعطى أملا لشعوب المنطقة المقهورة والتي تعاني من نفس المشاكل إلى النهوض في وجه أنظمتها وحاولت بث التغيير، حيث أثبت نجاح الثورة التونسية أن التغيير ممكن حتى ولو كانت الدولة تعاني من وجود نظام تسلطي قمعي

[1] -نسرين الشحات الصباحي علي، **المرجع السابق**.
[2] -**المرجع السابق**.

بوليسي، الأمر الذي دفع بالشعب المصري إلى كسر حاجز الخوف وإدراك أن إسقاط مثل هذه النظم التسلطية أمر ممكن الحصول لكنه يحتاج فقط إلى إرادة قوية وتكاتف جماعي، وهو ما حدث بالضبط في مصر، ومن مصر انتقلت عدوى التغيير إلى باقي دول المنطقة التي كانت تعاني من القمع وسيناريو توريث الحكم وفقدان الأمل في التغيير[1].

وبالتالي فإن المنطقة العربية حاليا تعيش تحت تأثير نظرية الدومينو، هذه الأخيرة التي توضح وتعطي أهمية بالغة لدور العامل الخارجي في إحداث التغييرات داخل دولة ما، حيث تثبت هذه النظرية أن التغيير داخل دولة معينة يحدث تغييرا مماثلا في الدول المجاورة لها بما يشبه أثر العدوى[2]، كما ونشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت هذه النظرية في المنطقة العربية لتفكيك دول المنطقة سياسيا وديموغرافيا واقتصاديا بحيث تقوم هذه النظرية على تساقط الأنظمة في "**الدولة الرخوة**" **(Soft State)*** أي تلك الدول التي لا تحترم القوانين ولا تنفذ القانون إلا فيما يخص الأمن ونقصد بالأمن هنا أمن النظام وليس أمن المجتمع وهو حال الأنظمة العربية، فصحيح أن الثورات التي عرفها الوطن العربي لها مبرراتها الموضوعية (كالصعوبات اقتصادية وسياسية التي تواجهها) لكن ما يلفت النظر هو أن تلك الثورات انفجرت دفعة واحدة في تسلسل مريب وفي منطقة محدودة تعتبر عصب اقتصاديا خطيرا في العالم، الأمر الذي يقودنا إلى استنتاج أن الحاصل في المنطقة هو بالتأكيد ليس وليد صدفه[3].

وما يؤكد صحة هذا الطرح هو أن الولايات المتحدة الأمريكية قد بررت تدخلها في العراق عبر فكرة "**دومينو الديمقراطية**"، حيث أنه في السابق استخدمت "نظرية الدومينو" للتحذير من مخاطر عدوى الشيوعية، لكن حاليا تبنت اتجاها آخر لهذه النظرية ألا وهو

---

[1] -خالد السرجاني، "هل هي نظرية الدومينو؟"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/QcUIg50

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 02-04-2022، على الساعة: 06:22.

[2] -سليماني مباركة، **مرجع سابق**، ص.86.

*__الدولة الرخوة (Soft State):__ يشير هذا مصطلح إلى نوع من الدول التي تعاني من ضعف في تطبيق القوانين والأنظمة، حيث يكون هناك فجوة بين القوانين الموجودة وتنفيذها على أرض الواقع، بحيث يعزى هذا الضعف إلى عدة عوامل مثل الفساد، عدم احترام القانون من قبل الأفراد والمؤسسات، والرشوة، وغالبا ما تكون للدولة الرخوة منظومة قانونية متطورة ولكنها تفتقر إلى الإرادة أو القدرة على تطبيق هذه القوانين بفعالية، ويعد الاقتصادي السويدي **"جنار ميردال" (Gunnar Myrdal)** أول من استخدم مصطلح **"الدولة الرخوة"** في كتابه (الدراما الآسيوية -بحث في فقر الأمم) الذي نشر عام 1968، والذي وصف فيه الدول التي تعاني من الفساد وضعف تطبيق القوانين، وعرفها على أنها: "تلك الدول التي تضع القوانين ولا تطبقها ليس فقط لما فيها من ثغرات ولكن لأن لا أحد يحترم القانون، ويعبر عنها في الدولة التي تتمتع فيها النخبة بقوة تمكنها من فرض ارادتها على بقية طبقات المجتمع وهذه النخبة لا تدين بالولاء للوطن بل لمصالحها فقط". (أنظر: هشام عمر حمودي عبد، "التفكير خارج الصندوق خطوة مهمة للقضاء على فلسفة الدولة الرخوة وتقليل فرص دوافع الهجرة"، مجلة التراث. المجلد 11، العدد04، سبتمبر 2021، ص.57.)

[3] -نسرين الشحات الصباحي علي، **مرجع سابق.**

دومينو الديمقراطية، الذي يعني أن الديمقراطية الليبرالية إذا تركزت في دولة ما من الدول الشمولية فإنها ستنتشر في الدول المحيطة، وانطلاقا من ذلك بررت الولايات المتحدة الأمريكية اجتياحها العسكري للعراق، معلنة أن نجاحها في خلق نظام ديمقراطي فيه سيؤدي إلى دمقرطة الشرق الأوسط، وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي السابق **بوش الابن** في قوله بأن "إقامة عراق حر ديمقراطي في الشرق الأوسط سيشكل حدثا فاصلا في الثورة الديمقراطية العالمية"، ووفقا لهذه الفكرة الجديدة فإن الديمقراطية ستحدث تغيرات على مستوى المؤسسات السياسية لبلد ما على نحو مماثل في البلدان المجاورة، الأمر الذي سيؤدي إلى انتشار المد الديمقراطي في المنطقة ومن ثم العالم أجمع[1]، لكن في حقيقة الأمر هذه الفكرة هي عبارة عن تمويه يمكن الولايات المتحدة الأمريكية من التدخل في شؤون المنطقة بكل أريحية، من أجل السيطرة عليها وإخضاعها لها وبالتالي الاستفادة من خيرات المنطقة، فانطلاقا من هذه النظرية تم إسقاط جميع الأنظمة التي لم تعد بحاجة لها وحاولت التدخل في الأحداث الحاصلة من أجل خلق أنظمة جديدة خارجيا لكن داخليا هي عبارة عن نفس الأنظمة السابقة لكن في حلة جديد أكثر موالاة للأنظمة الغربية وأكثر تحقيقا لمصالحها المتمثلة في[2]:

- **ضمان الإمدادات الطاقوية:** عبر السيطرة على منابع النفط، إنتاجه وكيفية تصديره، وهو ما حدث بالضبط وأكبر دليل على ذلك هو انهيار أسعار البترول في السنوات الأخيرة.
- **السيطرة على الممرات المائية:** حيث نلاحظ أن المنطقة العربية تتحكم بأهم الممرات المائية في العالم كالبحر المتوسط، البحر الأحمر والخليج العربي ما يجعل المنطقة جد مهمة سواء استراتيجيا، اقتصاديا أو حتى عسكريا، حيث أن أغلب تجارة النفط وغيره تمر عبر هذه الممرات الأمر الذي يجعل من يسيطر على هذه المنطقة يسيطر على التجارة العالمية، وهو ما تصبوا إليه القوى الغربية بشكل عام والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص.

[1] -سليماني مباركة، **مرجع سابق**، ص، ص: 86-87.
[2] -عائشة بن زغدة، مرجع سابق، ص، ص: 113-114.

- **المحافظة على أمن الكيان الصهيوني في المنطقة:** وضمان وجوده وتفوقه في كافة المجالات.
- **جعل المنطقة العربية سوقا للبضائع الأمريكية:** ما يضمن دوران آلة الصناعة الأمريكية.

وبإسقاط هذه النظرية على ثورات الربيع العربي نستخلص جملة من الملاحظات نذكرها كالآتي[1]:

***أولا،** تعد تونس الدولة العربية الأولى في صف أحجار الدومينو التي سقطت نتيجة لفقدان نظام الرئيس **زين العابدين بن علي** لمشروعيته في مقابل تزايد السخط الشعبي عليه وتخلي الغرب عن دعمه، ما أدى في نهاية المطاف إلى اختلال توازن وعدم استقرار أولى أحجار الدومينو العربية ومن ثم سقوطها.

***ثانيا،** أن الدول العربية التي عرفت ثورات شعبية هي دول ذات أنظمة رئاسية عسكرية تتميز أنظمتها السياسية بما يعرف بـ "**الأمنوقراطية**"* ككل من تونس، مصر، ليبيا وسوريا، حيث تمثل هذه الدول أحجار الدومينو كما وتتصف بتقارب شكل ومضمون أنظمتها السياسية وواقعها الاجتماعي على حد سواء.

***ثالثا،** تعد الأنظمة الملكية والوراثية بشتى أشكالها أكثر تماسكا وذلك راجع لأسباب داخلية وأخرى خارجية، فنجد بأن القوى التغييرية في هذا النوع من الدول لا تسعى للمطالبة بإسقاط النظام السياسي الحاكم بقدر ما تسعى إلى مطالبتها بالإصلاح الشامل الذي يمكن أي يقود إلى نفس النتائج التي ابتغتها الثورات التي سبقتها.

ومما سبق عرضه، نستنتج بأن الأحداث الحاصلة في المنطقة العربية هي تطبيق فعلي "لنظرية الدومينو" حيث انطلقت موجة الثورات من تونس لتنتقل فيما بعد إلى الدول العربية التي تتقارب أنظمتها معها بشكل تسلسل كتساقط أحجار الدومينو، وهذا ما أكده المفكر العربي **عزمي بشارة** الذي قال بأن " نجاح الثورة وانتشار جاذبيتها وما تعرضه من

---

[1] -سليماني مباركة، **مرجع سابق**، ص.87.

***الدولة الأمنوقراطية:** هي تلك الدولة التي تتجاوز مفهوم الدولة القمعية أو الشمولية أو الديكتاتورية أو البوليسية، وربما هي تجمعها كلها في سلة واحدة وتضيف عليها سطوة أمنية عليا بحيث تتحكم بالقرار السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي والديني، ونشير هنا إلى كون أن هذا النموذج من الدول بشكل خاص قد تطور في المنطقة العربية. (سلام الكواكبي، "الإصلاح السياسي في ظل الأمنوقراطية"، منشور على الموقع: https://2u.pw/41ViGAc

بتاريخ: 02-04-2022، على الساعة: 07:31.)

إمكانات التغيير بواسطة إرادة الشعب وقوته على التحرك فإن الشعوب التي تشعر بالظلم ستستلهم النموذج للتحرك"[1].

ثالثا: نظرية المؤامرة Conspiracy Theory

تشير هذه النظرية إلى شرح حدث معين أو موقف ما بالاستناد إلى مؤامرة ما، وذلك عندما لا يوجد سبب واضح يبررها أمام الناس أو عندما تكون الحادثة غير مسبوقة، وعلى العموم فإن مضمون هذه النظرية يكون عبارة عن أفعالا غير قانونية أو عدائية تقوم بها جهات معينة لأغراض سواء كانت سياسية أو اقتصادية، والتي تنتج في أغلب الحالات افتراضات تتناقض مع الفهم السائد، وتقوم **نظرية المؤامرة** على ثلاث أسس رئيسية تتمثل في[2]:

- **أولا**، تفسير ما لا يمكن للتحليل المؤسسي تفسيره وبالتالي تجعل العالم المربك أكثر منطقية.
- **ثانيا**، تقسيم العالم إلى قوى النور وقوى الظلام، ومنه تعيد كل المشاكل الواقعة إلى المتآمرين ووكلائهم.
- **ثالثا**، تقديم معرفة سرية خاصة فبالنسبة لمنظري المؤامرة توصف الجماهير على أنها عبارة عن قطيع مغسول الدماغ، في حين أن منظري نظرية المؤامرة يملكون من المعرفة ما يؤهلهم لاختراق وخداع المتآمرين.

كما وتعرف أيضا على أنها عبارة عن محاولات لشرح الأسباب النهائية للأحداث والظروف الاجتماعية والسياسية الهامة مع ادعاءات بوجود مؤامرات سرية من قبل اثنين أو أكثر من الجهات الفاعلة القوية، كما وتشير المؤامرة إلى سلسلة سببية حقيقية من الأحداث، بحيث تشير هذه النظرية إلى أن الادعاء بالتآمر قد يكون صحيحا أو غير صحيح، وهنالك العديد من الأمثلة عن نظريات المؤامرة كنظرية المؤامرة حول **هجمات 9/11 الإرهابية** التي تتهم كل من إدارة بوش، الحكومة السعودية، الشركات، الصناعة المالية واليهود في تلك الأحداث، أيضا نظرية المؤامرة حول **تغير المناخ** والتي تتهم العلماء، الشيوعيين، الأمم

[1] -سليماني مباركة، **مرجع سابق**، ص.87.
[2] -خالد علمي، "نظرية المؤامرة"، منشور على الموقع:
https://2u.pw/Pd2wlf6
تم الاطلاع علية بتاريخ: 01-04-2022، على الساعة: 12:51.

المتحدة، الديمقراطيين وصناعة النفط وغيرها في التسبب فيه[1]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تحتوي نظرية المؤامرة على خمسة مكونات حاسمة على الأقل والتي نذكرها في ما يلي[2]:

- **أولا**، تفترض هذه النظرية كيف أن الأشخاص أو الأشياء أو الأحداث مترابطة سببيا، بعبارة أخرى، تنطوي نظرية المؤامرة دائما على نمط مفترض.
- **ثانيا**، تنص هذه النظرية على أن خطط المتآمرين المزعومين متعمدة، وبالتالي فإن نظرية تنسب القصد إلى أفعال المتآمرين مما يعني ضمنا الوكالة.
- **ثالثا**، تنطوي نظرية المؤامرة دائما على ائتلاف أو مجموعة من الجهات الفاعلة التي تعمل في اقتران، وذلك معناه أن فعل فرد واحد لا يتناسب مع تعريف نظرية المؤامرة.
- **رابعا**، تحتوي نظرية دائما على عنصر التهديد بحيث تكون الأهداف المزعومة للمتآمرين ضارة أو خادعة.
- **خامسا**، تتضمن نظرية المؤامرة دائما عنصرا من السرية، ما يجعل إبطالها في الغالب أمرا جد صعب.

ويقصد بها أيضا، أن كل نكبات، المشاكل والأزمات في الداخل المتسبب فيها هو **الخارج** لا غير، ومنه فإن هذه النظرية تفترض أن أحد الأطراف منفردا أو بالتعاون مع طرف أو أطراف أخرى يقوم بالتخطيط إما لإلحاق الضرر بطرف مناوئ أو الحيلولة بينه وبين تحقيق أهداف قد تحرم الأطراف المتآمرة من ميزة يتمتعون بها أو تفشل على الأقل مخططهم لتحقيق تلك الميزة، وانطلاقا من ذلك تخطط تلك الأطراف المتآمرة لإفشال خطط المتآمر عليه وحرمانه من فرصة تحقيق أهدافه[3].

من الواقع نلاحظ أن **نظرية المؤامرة** تلقى رواجا واسعا داخل البيئة العربية حيث عبرها تفسر أحداث كثيرة عاشها العالم العربي على أنها مؤامرة حاكتها أيادي خارجية، فنجد أن أصحاب هذه النظرية بأن الثورات الشعبية التي عرفتها المنطقة العربية مع نهاية عام 2010 وبدية عام 2011، والتي انطلقت بالتحديد في 17 ديسمبر 2010 من تونس، هي

[1]- Karen M. Douglas & others," Understanding Conspiracy Theories", **Advances in Political Psychology.** Vol. 40, 2019, Pp.04.

[2] -Jan-Willem van Prooijen and Mark van Vugt, "Conspiracy Theories: Evolved Functions and Psychological Mechanisms", **Association for Psychological Science.** Vol 13, Issue 6, September 19, 2018, Pp.771.

[3] -سيف الدين عبد الفتاح، "المؤامرة وتفسير التاريخ: بين المدخل السنني والتفسيرات الليبرالية"، **مجلة المعهد المصري.** المجلد 03، العدد 13، جويلية 2018، ص.31.

عبارة عن تدبير قامت به قوى خارجية، حيث أن هذه الأخيرة هي من خططت لكل الانتفاضات تباعا، ومنه يرى أنصار هذا الطرح أن ما اصطلح عليه إعلاميا: "بانتفاضات الربيع العربي أو ثورات الربيع العربي" ما هي إلا تجسيد فعلي **لمشروع دمقرطة** المنطقة الذي تم إعداده منذ مدة طويلة من قبل الأمريكيين وأتباعهم من المحليين، حيث يسعى هذا المشروع للحفاظ على المصالح الاقتصادية الجيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية[1].

وتأسيسا على ذلك لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا رئيسيا في الثورات التي شهدتها العديد من دول المنطقة العربية وذلك عبر المنظمات الأمريكية غير الحكومية مثل: **منظمة بيت الحرية (Freedom House)** التي يترأسها الرئيس الأسبق لمركز المخابرات الأمريكية **جيمس ولسي (James Woolsey)**، بالإضافة إلى **مجموعة الأزمات الدولية (International Crissis Group)** التي يديرها مجموعة من الباحثين المقربين من الحزب الديمقراطي، ويدافع أصحاب هذه النظرية على صحة منطلقاتهم بالقول بأنه بالرغم من عدم توقع الو.م.أ لتاريخ انفجار الأوضاع في الدول العربية إلا أنها قد رمت بكل ثقلها لتوجيه مسارات التغيير فيها بعد الانتفاضات، حيث قال الكاتب الأمريكي **وليام أنجدال (William Engdhal)** إن "الولايات المتحدة الأمريكية هي التي خططت لكل عمليات تغيير الأنظمة بدءا من مصر وليبيا وصولا إلى سوريا واليمن وفق نظرية الفوضى الخلاقة، وقد قام بالدور الأكبر في تلك التحولات **البنتاغون** و**وكالة المخابرات المركزية** وغيرها من مؤسسات التفكير الأمريكية مثل **مؤسسة راند(Rand)**عبر عقود من الزمن"، وهذا ما أكده حتى المحلل المصري **حسام سويلم** الذي أكد أن الثورات الشعبية التي عرفتها الدول العربية **مدبرة من الخارج**، وما دعم صحة فكرته هذه هو أن الثورات الملونة في العالم تقودها المجموعة الدولية لإدارة الأزمات بالاشتراك مع كل من: مؤسسة الأبحاث والتطوير "**راند**" **(Rand)*** ، المركز الدولي لبحوث العولمة ومنظمة **(Human Rights Watch)** وغيرها من المؤسسات التي أدارت الثورات البرتقالية في أوكرانيا، الخضراء في إيران، الأرز في لبنان، الياسمين في تونس واللوتس في مصر، بحيث وبحسبه تهدف تلك الانتفاضات الشعبية إلى تنفيذ **مخطط الشرق الأوسط الكبير** الذي يهدف إلى نشر الفوضى الخلاقة التي

[1] -حميد زعاطشي، **مرجع سابق**، ص، ص: 374-375.

*راند (Rand): هي أحد أهم المؤسسات الفكرية المؤثرة على صناعة القرار في الإدارة الأمريكية.

ستنشئ أنظمة سياسية ديمقراطية ضعيفة تدين بالولاء للولايات المتحدة الأمريكية وذلك كله في سبيل أن تكون إسرائيل وحدها القوة الإقليمية العظمى في المنطقة، كما يضيف **سويلم** أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي خلقت ظروف الجهل والفقر في المنطقة العربية وذلك من أجل أن تكون جاهزة لإشعال فتيل الثورات فيها، ويرى بأننا إزاء سيناريوهات مصنوعة في **الخارج** وليس لنا من دور في تلك السيناريوهات إلا التنفيذ الأعمى **لمخططات خارجية**[1].

كما ويضيف أنصار هذه النظرية بأن اندلاع الثورات الشعبية في المنطقة العربية كان بمثابة إعلان لبدء الخطة الأمريكية الجديدة في هذه المنطقة، بحيث ربطوا بين هذه النظرية وبين تصريحات ومقالات غربية كثيرة لمفكرين أمثال: **برنارد لويس (Bernard Lewis)** و**تيري ميسان (Thierry Meyssan)** التي رسمت المنطقة العربية بصورة جديدة كليا أشبه بما حدث في **اتفاقية سايكس بيكو(Sykes–Picot Agreement)**، كما وقد مثل **مشروع الشرق الأوسط الكبير** الذي أطلقته إدارة الرئيس الأمريكي **جورج دبليو بوش (George W. Bush)** في مارس 2004 دليلا آخر يثبت صحة هذه النظرية.

ويرى أنصار **نظرية المؤامرة** بأن السياسات الغربية بصفة عامة والأمريكية بصفة خاصة تميل إلى الضغط على المنطقة العربية، خاصة وأن هذه الأخيرة تعيش حالة من الانقسامات الداخلية التي تجعلها تعاني على مستوى الأفراد والحكومات من التفكك والانقسام، الأمر الذي يتيح وجود القابلية لترسيخ مفهوم الهيمنة الغربية مرورا بتقسيم المنطقة وذلك على اعتبار أن الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية في القرن الواحد والعشرين يرتكز على دمج بلدان أخرى ومنظمات داخل حلول توافقية تسمح بخلق عالم ينسجم مع القيم والمصالح الأمريكية، بحيث تعتمد في ذلك الإدارة الأمريكية على **إستراتيجية الأزمات المفتوحة** التي تتشابه مع الأزمات العنقودية القابلة للانتشار والتشعب، ما يفتح المجال أمام المشروع الصهيو–أمريكي من السيطرة على المنطقة العربية واستغلال موقعها الإستراتيجي وثرواتها الطبيعية لصالحه، وهذا ما تضمنه بالضبط **مشروع برنارد لويس** الذي يهدف إلى تفتيت المنطقة العربية وفقا لرؤيته وخطته المعدة مسبقا[2].

[1] -حميد زعاطشي، **مرجع سابق**، ص، ص: 374-375.
[2] -سليماني مباركة، **مرجع سابق**، ص، ص: 88-89.

بالإضافة إلى ما سبق، يؤكد أنصار هذه النظرية أن الثورات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية (ثورات الربيع العربي) كانت عبارة عن مخطط تم الإعداد له مسبقا من قبل الغرب بصفة عامة والو.م.أ بصفة خاصة وذلك من خلال مشروع الإدارة الأمريكية المتمثل في: **الإصلاح السياسي العربي** الصادر سنة 2010، أي قبل سنة واحدة من اندلاع الانتفاضات الشعبية التي شهدها الشارع في الدول العربية، بحيث أشار أنصار هذه النظرية إلى الدعوة الصريحة التي تضمنها هذا المشروع والمتمثلة في تشجيع تقويض وتغيير النظم بسرعة إذا لم تفلح الإصلاحات الديمقراطية التدريجية، كما وقد قسم هذا مشروع الأنظمة العربية إلى قسمين[1]:

***القسم الأول:** والمتمثل في **دول نصف سلطوية ديكتاتورية (Semi Autocracy)**، وهي الدول التي من الممكن إصلاحها عبر برامج للتحول الديمقراطي، وأضاف هذا المشروع توصيات خاصة بكل بلد مدرج في هذا التصنيف ويتعلق الأمر بكل من: مصر، المغرب، لبنان واليمن.

***القسم الثاني:** ويشمل **دول سلطوية ديكتاتورية بالكامل (Full Autocracy)**، وهي الدول التي يوجد أمل في إصلاحها، بحيث أدرجت كل من: تونس، ليبيا، سوريا وإيران ضمن هذا التصنيف، ولقد أكد هذا المشروع على أن الحل الوحيد أمام تلك الدول يتمثل في إسقاط الأنظمة الحاكمة فيها وتعويضها بأنظمة شمولية جديدة تعمل تحت رقابة الولايات المتحدة الأمريكية والاحتلال الصهيوني.

كذلك من بين الأدلة التي يدعم بها أنصار هذه النظرية صحة طروحاتهم هو **القرار الرئاسي الأمريكي رقم 11** الصادر في 12 أوت 2010، يعني قبل ثلاثة أشهر من اندلاع الانتفاضة الشعبية في تونس، حيث طالب من خلاله الرئيس الأمريكي الأسبق **باراك أوباما (Barack Obama)** كل من الوكالات، الأجهزة الأمريكية، كبار مستشاري شؤون الأمن القومي ورئاسة الأركان الأمريكية الاستعداد للتغيير والإصلاح السياسي في المنطقة العربية بصفة عامة والشرق الأوسط بصفة خاصة، وما يثبت أن الانتفاضات التي شهدتها المنطقة العربية هي خطة ومؤامرة معدة مسبقا هو اشتمال هذا القرار على فصل خاص بالمنطقة العربية والمعنون بـ: **الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، والذي تضمن

[1] -حميد زعاطشي، **مرجع سابق**، ص.375.

مجموعة من الأسباب التي ستؤدي إلى انفجار الأوضاع في العديد من دول المنطقة العربية كـ[1]:

-تنامي الاتجاهات الشعبية المطالبة بالحريات والديمقراطية.

-تزايد درجة قمع كل من: الحريات السياسية، حقوق المعارضة والصحافة بشكل خاص في الدول التي لديها بعض التقدم الليبرالي الديمقراطي مثل: تونس ومصر.

-تنامي مشاعر الاستياء والغضب لدى شعوب المنطقة العربية.

ووفقا لذات القرار سيستوجب على الولايات المتحدة الأمريكية تقديم دفعة قوية للديمقراطية لدعم تطلعات الشعوب، وهذا سيصب في خدمة المصالح الأمريكية، كون أن تدخلها تحت شعار دعم وتعزيز الديمقراطية سيمكنها من السيطرة على المنطقة ككل، ما يؤكد لنا بأن هذا القرار قد اتخذ قبل اندلاع الثورات لرفع الغطاء عن الأنظمة العربية، وبالتالي تسهيل عملية استبدال الأنظمة السابقة بأنظمة جديدة تخدم مصالح الغرب والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص. في المقابل أضاف أنصار هذه النظرية دليلا آخر يدعم صحة طرحهم والمتمثل في وجود مؤشرات ملموسة تؤكد الاختراق الغربي الفاضح للمنطقة العربية على جميع الأصعدة سواء: الاجتماعية، الاقتصادية وحتى السياسية، وذلك راجع للأهمية الجيوسياسية لدول المنطقة بالنسبة للقوى الغربية بصفة عامة و الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، الأمر الذي كشفته **وثائق ويكليكس**، وما يثبت صحة ما سبق ذكره هو أن الولايات المتحدة الأمريكية أنفقت حوالي 1.54 مليار دولار للترويج للديمقراطية في المنطقة العربية وذلك من خلال التقنيات المعلوماتية عبر تدريب مدونين ومعارضين ناشطين، وأبرز مثال على ذلك هو أن عدد الشباب المصريين الذي استفادوا من تلك التدريبات الممولة من قبل **بيت الحرية الأمريكي (Freedom House)** وغيرها من المنظمات في السنوات ما بين: 2005 إلى 2010 قارب عددهم حوالي 3 آلاف شاب، ويرجع السبب في وضع تلك التدريبات وجذب الشباب للالتفاف حولها هو تيقن الولايات المتحدة الأمريكية بأن كل من نظامي الرئيسين المصري **محمد حسني مبارك** والتونسي **زين العابدين بن علي** سوف يسقطان وذلك بسبب فساد حكمهما، لذا عملت على التقرب من الفاعلين في الساحة العربية سواء كانوا أشخاصا معارضين أو جماعات، وذلك من أجل

[1] -**نفس المرجع**، ص.376.

تسيير المرحلة التي تمر بها تلك الدول بسلاسة وفقا لرؤيتها الخاصة، ومنه، نلاحظ أن وكالات تصدير الديمقراطية الأمريكية قد لعبت دورا جد بارز ومهم في الأحداث الحاصلة في المنطقة[1].

تأسيسا على ما سبق، وبإسقاط **نظرية المؤامرة** على الانتفاضات التي شهدتها المنطقة العربية، نتوصل إلى أن تلك الانتفاضات لم تكن وليدة فشل الأنظمة العربية المستبدة فقط بل من صنع **قوى خارجية غربية**، عملت منذ القدم على خلق حالة من عدم الاستقرار داخل دول المنطقة وترسيخ النزاعات والمشاكل داخل تلك الدول، ما أدى في نهاية المطاف إلى الانفجار في شكل انتفاضات شعبية مطالبة بتغيير الأنظمة الحاكمة، والمتتبع للحالة العربية سيلاحظ أن ما تشهده المنطقة حاليا يؤكد صحة هذه النظرية.

ومنه، وانطلاقا مما تم عرضه، نجد بأن العامل الخارجي كان على الدوام متواجدا في مجريات الأحداث في المنطقة العربية، ذلك أنه عمل على الدوام على تثبيت حضوره القوي في المنطقة إما عبر التدخل المباشر في أنظمة بعينها، أو عبر إنشاء علاقات مع أنظمة موالية وداعمة له، هذه الأخيرة التي تلقت دعما كبيرا منه ما ساهم في تسلطها واستبدادها، وانطلاقا من هذا سنحاول في الجزء القادم من الدراسة التطرق لكيفية مساهمة العامل الخارجي في تكريس التسلط كنظام حكم داخل الأنظمة العربية.

[1] -**المرجع نفسه**، ص، ص: 376-377.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتحولات السياسية في المنطقة العربية

تعتبر الأنظمة التسلطية في المنطقة العربية نتاجا لتاريخ معقد من الاستعمار والتحديث والنزاعات الاجتماعية والسياسية، وقد ظهرت هذه الأنظمة كرد فعل على الضعف والتخلف الذي أصاب المجتمعات العربية بعد سقوط الدولة العثمانية والتقسيم الاستعماري للمنطقة، بحيث قد سعت هذه الأنظمة إلى بناء دولة بيروقراطية قوية ومركزية تسيطر على كافة جوانب الحياة العامة والخاصة، وتقمع كل مظاهر المعارضة والحرية والديمقراطية، معتمدة في ذلك على شعارات قومية أو دينية أو اشتراكية لتبرير سلطتها وتحقيق شرعيتها، وانطلاقا مما سبق، لاحظنا وجود محاولات لعدد من المفكرين والباحثين بغية تفسير ظاهرة التسلط والاستبداد في المنطقة العربية من منظورات مختلفة، مثل الاجتماعية والثقافية والنفسية، ومن أجل ذلك قسمنا هذا المبحث لمطلبين، تناولنا في الأول منهما نشأة الأنظمة التسلطية والعوامل التي ساهمت في تكريسها، أما المطلب الثاني فقد خصصناه لدراسة النظريات المفسرة للتسلط في المنطقة العربية.

المطلب الأول: نشأة الأنظمة التسلطية في المنطقة العربية

قبل الحديث عن نشأة التسلط داخل الأنظمة العربية وجب علينا التطرق للتسلط والنظام التسلطي كمفاهيم والإحاطة بكافة جوانبهما، وذلك من أجل فهم كافة الملابسات المتعلقة بهما، بالإضافة إلى التفريق بين التسلط كمصطلح وبين غيره من المصطلحات المشابهة له، وفي هذا الإطار سننطلق في هذه الجزئية من البحث من تعريف التسلط كعنصر أول، ثم التطرق إلى نشأة الأنظمة التسلطية في المنطقة العربية كعنصر ثاني، وذلك فيما يلي:

أولا: مفهوم التسلط والنظام التسلطي:

بين السلطة والتسلط ينشأ توتر معرفي يتميز بأهميته وخصوصيته، حيث يعتبر الكشف عن الفارق بين هذين المفهومين محورا للبحث والتحليل، ذلك أن السلطة يفترض تكون مؤسسة تحقق التوازن بين حرية الفرد وسلطة الدولة، في حين يمكن أن يتحول التسلط إلى قهر وعبودية، ولهذا سيتم التركيز في هذا الجزء من الدراسة على كل من مفهوم التسلط والنظام التسلطي، بالإضافة إلى الإحاطة بكل المفاهيم المشابهة لهما، وذلك كالآتي:

1-تعريف التسلط (Authoritarianism):

يعد التسلط أو التسلطية عبارة عن التعبير المعاصر للاستبداد التقليدي وهو مصطلح ظهر في القرن العشرين[1]، حيث شكل أحد أشكال الحكم الذي تدار فيه البلاد من طرف فئة قليلة من الناس وبالنسبة للبقية يسهمون بقسط ضئيل في عملية صنع القرار، كما ويقصد به أيضا نمط من أنماط ممارسة السلطة أين يستحوذ فيه الفرد أو مجموعة من الأفراد على الحكم دون الخضوع للقانون ودون إعطاء اعتبار للمحكومين، ولعل أبرز ما يميز هذا الشكل من الحكم يتمثل في : تدني درجة المشاركة السياسية، تقييد الحرية الفردية وحضر كافة المؤسسات التشريعية، كما ونشير أيضا إلى أن **التسلط** يظهر بشكل بارز في بعض نماذج الحكومات كالحكومات الاستبدادية والديكتاتورية منها[2]، بعبارة أخرى، **التسلط** هو أحد أنماط ممارسة السلطة أين يستحوذ فيه فرد أو مجموعة من الأفراد (نخبة) على الحكم دون

---

[1] -خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر دراسة بنائية مقارنة.** ط.2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص.335.

[2] -شاهر إسماعيل الشاهر، "الكلِبتوقراطية وتجلياتها: قراءة في أنواع الدول غير الديمقراطية وممارستها للسلطة"، منشور على الموقع: https://2u.pw/yMb2VZp

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 12-04-2022، على الساعة: 14:00.

خضوعهم للقانون ودون وضع اعتبار للمحكومين، ويتجسد بصورة واضحة في الممارسات القسرية المتعددة التي تمارسها الحكومات المختلفة، ويقوم أساسا على: رفض الحوار والنقاش الموضوعي، عدم تقبل الرأي المعارض، سيادة علاقات أساسها الرضوخ وتقبل الأوامر العلوية، والرغبة المتأصلة في ممارسة التسلط والسيطرة على من هم أدنى في المرتبة[1].

وبذلك فإن **التسلط** هو في الأساس آلية من آليات الإقصاء والحد من التعددية السياسية، فبحسب **روبرت دال (Robert A. Dahl)** فإنه يمثل نفي معايير ما أسماه "تعدد الأنظمة"، بحيث يقوم النظام التسلطي على قمع مجموعة من الأبعاد المتمثلة في: الحد من المشاركة السياسية وعدم وجود إمكانية للطعن من قبل المجتمع أو مؤسساته التمثيلية (أحزاب، جمعيات، نقابات، إلخ) للقرارات الأساسية التي تتخذها مجموعة صغيرة[2].

ونشير أيضا إلى أن هنالك العديد من المصطلحات تتشابه مع مفهوم **التسلط**، ذلك أنه تم استخدام العديد من المصطلحات على أساس أنها لها نفس المعنى، والتي استخدمت في الغالب للإشارة إلى أنظمة الحكم التي يستخدم فيها الحاكم الفرد أو النخبة الحاكمة القوة في إدارة السلطة والسيطرة التامة عليها، كما أنه في العديد من الأحيان نجد أن هذه المصطلحات يتم استعمالها بوصفها مترادفات للحكم القسري والقهري المتعارض مع الحرية السياسية، الحكومة الدستورية وحكم القانون، وعليه سيتم ذكر أهم هذه المصطلحات فيما يلي:

*** الاستبداد (Despotism):**

الذي يعني التفرد في الرأي في شؤون تخص الجماعة، وبالتالي فهو احتكار أو اغتصاب لحق الجماعة في إبداء رأيها، وبذلك يكون الاستبداد عبارة عن طغيان واعتداء على الآخر[3]، ولقد ورد تعريفه في **قاموس لسان العرب** على أنه: " استبد فلان بكذا أي انفرد به، يقال : استبد بالأمر يستبد به استبدادا إذا انفرد به دون غيره، واستبد برأيه أي انفرد

---

[1] -"أهم المقاربات في تصنيف الأنظمة السياسية"، منشور على الموقع:
https://2u.pw/YGINckF
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 12-04-2022، على الساعة: 13:07.

[2] -Droz-Vincent Philippe, « Quel avenir pour l'autoritarisme dans le monde arabe ? », **Revue française de science politique.** Vol. 54, juin 2004, p.947.

[3] -علي الدباغ، "الجذور الدينية للاستبداد: الاستبداد في فكرة ولي الأمر وفقه الغلبة وولاية الفقيه في الوقت الراهن" في مجموعة باحثين: **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**. ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص.49.

به"[1]، ويعرف كذلك على أنه وصف لكل نظام سياسي يرتكز على الحكم المطلق، وينزع إلى الدكتاتورية والانفراد بكل مظاهر السيادة والسلطان، ولا يقيم وزنا للتشريعات والقوانين القائمة والحدود المتعارف عليها التي تحدد هذه المظاهر في الدولة[2].

بعبارة أخرى، الاستبداد هو نظام الحكم المطلق المبني على الظلم والطغيان، ما يدل على أن تصرفات الحكام لا تصدر وفقا لأحكام القوانين بل وفقا لتقديرهم الشخصي وإرادتهم التي تعد الكلمة العليا، ويبرز الاستبداد بشكلي جلي من خلال السلطات المطلقة للفرد الحاكم التي تخوله استخدامها لبلوغ مصالحه الشخصية[3].

وتعرف الحكومة الاستبدادية على أنها تلك الحكومة التي لا تخضع السلطة الحاكمة فيها لحكم القانون، ما يجعلها قادرة على تقرير ما تشاء بخصوص شؤون الحكم دون أن تخضع فيما تمارسه لحكم القانون، وبالتالي لا مجال فيها للحقوق والحريات الفردية ذلك أنه يجوز للسلطة الحاكمة إهدار تلك الحقوق والحريات انطلاقا من كونها لها حق التحلل من القانون وعدم الخضوع له على أساس أن إرادة هذه الحكومة هي القانون وحده، ونجد بأن هذه السلطة تهدف على الدوام إلى تحقيق مصالحها الشخصية التي تقدمها على مصلحة الجماعة، بالإضافة لذلك أنه بإمكانها إهدار مصلحة الجماعة عندما تتناقض وتتضارب مع مصلحتها الشخصية انطلاقا من كونها مطلقة التصرف وغير مقيدة لا من حيث الوسائل ولا من حيث الغاية[4].

ونشير هنا إلى كون مصطلح **الاستبدادية** يستخدم في العادة لوصف درجة **تسلط** الحاكم، بحيث أن الحكم الاستبدادي مبني على تسيد الدولة البيروقراطية على المجتمع، وذلك عبر توسيع قدرتها على تنسيق البنى التحتية الأمر الذي يؤدي إلى اختراق المجتمع المدني ويصبح بذلك امتداد لسلطتها، بالإضافة لذلك احتكارها لمصادر القوة والسلطة في المجتمع، هذا كله يصب في خانة واحدة ألا وهي **الحكم التسلطي**، فكما وسبق ذكره فإن **التسلط** عبارة عن التعبير المعاصر **للاستبداد التقليدي**، بعبارة أخرى، **الاستبداد** هو ظاهرة

---

[1] -فخر الدين ميهوبي، "أثر الفكر السلطوي على البناء الديمقراطي في الدول العربية دراسة مقارنة لحالتي المغرب والأردن"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**. بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2019-2020، ص.77.

[2] -أحمد زكي بدوي، **معجم المصطلحات السياسية والدولية**، ط.1، القاهرة: دار الكتاب المصري، 1989، ص، ص: 07-08.

[3] -**نفس المرجع**، ص.43.

[4] -وضاح زيتون، **المعجم السياسي**، ط.1، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010، ص.157.

قديمة عرفتها أغلب أنظمة الحكم قديما، أما **التسلط** فهو ظاهرة حديثة برزت في القرن العشرين.

*** الدكتاتورية (Dictatorship):**

التي تعد أحد أشكال الحكم السياسي والذي يتولى فيه الفرد الواحد يحكم، بحيث لا تقيده قيود قانونية أو دستورية أو عرفية، وتأسيسا على ذلك فإن الدكتاتورية هي نوع من الحكم الاستبدادي، الذي يحصل فيه الدكتاتوريون على السلطة بوسائل غير دستورية والتي غالبا ما تكون عنيفة والتي عبرها يحتفظون بها بالقوة[1]، وتعد الدكتاتورية لفظا مأخوذا عن اللاتينية، والذي يعني النظام السياسي الذي تتركز فيه السلطة بيد شخص أو هيئة واحدة، بحيث يقوم ذلك الشخص أو تلك الهيئة بحكم البلاد عبر فرض قواني وإخضاع الشعب لها، وعند العودة إلى الأصل التاريخي لهذا المصطلح نجد بأنه يعود إلى عصر الجمهورية الرومانية، التي جرى فيها العرف على اختيار أحد القضاة في حالة الأزمات ومنحه سلطات غير محدود للحكم طوال مدة الأزمة، ولقد كان يطلق على هذا القاضي تسمية "دكتاتور"، بالتالي كانت الدكتاتورية عبارة عن منصب قبل أن تصبح بعد ذلك شكلا من أشكال الحكم[2].

وتتميز الدكتاتورية بمجموعة من سمات نذكر منها ما يلي: غياب أي توزيع للسلطات، اقتصار المناصب على أشخاص محددين أو فئة معينة، إلغاء القاعدة الشعبية، إلغاء الدستور، تكريس الحكم لمصلحة النخبة الحاكمة، تقييد الحريات المدنية والسياسية أو إلغائها، اعتماد وسائل استبدادية في الحكم...الخ[3].

وعليه، فإن الدكتاتورية هي تركيز السلطات المطلقة في يد فرد واحد دون الاستناد على القوانين القائمة، بحيث يخضع له المحكومون بدافع الخوف[4]، أي هي تجسيد للنظام الفردي بأجلى مظاهره ذلك أنها تحقق التركيز التام للسلطة السياسية ويقوم بممارستها رجل واحد يجمع بين يديه جميع الاختصاصات[5].

---

[1] -**معجم المصطلحات السياسية**، البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، 2014، ص.37.
[2] -وضاح زيتون، **مرجع سابق**، ص.175.
[3] -**نفس المرجع**، ص، ص: 175-176.
[4] -أحمد زكي بدوي، **مرجع سابق**، ص.43.
[5] -صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، **الأنظمة السياسية**. بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1991، ص.16.

وتختلف **الدكتاتورية** عن **التسلطية** في كون أن **الأولى** يحاول القادة فيها تغيير المجتمع وفقا لمجموعة من المبادئ، أما **الثانية** يتمثل جل اهتمامها في الحصول على الثروة الشخصية والسلطة.

*** الأوتوقراطية (Authocracy):**

تعرف الأوتوقراطية على أنها شكل من أشكال الحكم الذي تكون فيه السلطة السياسية بيد شخص واحد بالتعيين لا بالانتخاب، أما مصطلح "أوتوقراط" فهو كلمة ذات أصل يوناني والتي يقصد بها الحاكم الفرد أو من يحكم بنفسه، كما ونشير هنا إلى أن الأوتوقراطي يحتاج إلى نوع من المساعدة من طرف الأفراد والمؤسسات النافذة في المجتمع، وذلك من أجل أن يتسنى له إحكام سيطرته على الشعب، وبناء على ذلك يعتمد أغلبية الأوتوقراطيين في تدعيم حكمهم على طبقة النبلاء، العسكر أو الزعماء الدينيين أو آخرين الذين بدورهم قد ينقلبون على الحاكم أو يقتلونه[1]، بعبارة أخرى، الأوتوقراطية هي عبارة عن نظام الحكم الذي تكون فيه السلطة مركزة في يد فرد واحد يمتلك السلطة لوحده، وهذا لا يعني غياب الدائم للقوانين والدساتير في هذا النظام، وإنما يقصد به قدرة الحاكم الأوتوقراطي على تجاوز القوانين والدساتير حتى في حالة وجودها، مرتكزا في ذلك إلى غياب آلية مستقلة في النظام لها القدرة على أن فرض القوانين عليه وحثه على احترامها[2].

أما الحكومة الأوتوقراطية فيقصد بها النظام السياسي الذي تتركز في السلطة بيد شخص أو هيئة واحدة، بحيث يقوم ذلك الشخص أو تلك الهيئة بحكم البلاد عبر قوانين يخضعون لها[3]، أي، هي الحكومة التي يقوم على رأسها شخص واحد أو جماعة صغيرة أو حزب، بحث لا تتقيد لا بدستور ولا بقانون[4].

مما سبق، نلاحظ بأن الاختلاف بين **الأوتوقراطية** و**التسلطية** يكمن في كون **الأولى** يكون أسلوب قيادة فيها يتسم بسيطرة فرد على كل القرارات دون مشاركة من باقي أعضاء المجموعة، أما **الثانية** فتتركز فيها السلطة والحكم في يد فرد أو مجموعة من الأفراد (نخبة حاكمة).

---

[1] -**معجم المصطلحات السياسية، مرجع سابق**، ص.14.

[2] -وليد سالم محمد، "النظام الفردي (الأوتوقراطي) دراسة نظرية للسلطة المطلقة"، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية**. المجلد 11، العدد 02، 2011، ص.656.

[3] -وضاح زيتون، **مرجع سابق**، ص.156.

[4] -أحمد زكي بدوي، **مرجع سابق**، ص.15.

*** الشمولية (Totalitarianism):**

إن لفظ الشمولية **(Totalitario)** ظهر لأول مرة في ايطاليا عام 1925، وهو مفهوم يستخدم لوصف الدولة التي تحاول فرض سلطتها على المجتمع، وتعمل على السيطرة على كافة جوانب الحياة الشخصية والعامة بقدر إمكانها، ويعرفها العديد من علماء السياسة على أنها السعي لتعبئة المواطنين بغرض دعم الأيديولوجية الرسمية للدولة بحيث لا تتسامح مع النشاطات التي لا تخدم أهداف هذه الدولة، كما وتستوجب القمع من أجل فرض سيطرة الدولة على الأعمال التجارية، النقابات العمالية، دور العبادة أو الأحزاب السياسية، ويتميز النظام الشمولي بمجموعة من الصفات الأساسية، والتي تتمثل في[1]:

*الحزب الواحد الذي يعمل على مراقبة أجهزة الدولة، ويدار من طرف رئيس له شخصية كاريزمية خاصة.

*جهاز بوليسي يعتمد الإرهاب.

*إدارة مركزية للاقتصاد.

*احتكار وسائل الاتصال الجماهيرية.

ومنه، فإن الشمولية هي أحد أشكال الحكم المبني على إخضاع الفرد للدولة وعلى السيطرة الصارمة على جميع مظاهر حياة الأمة وطاقاتها المنتجة، وذلك على أساس افتراضات أيديولوجية تحكمية معينة تعلنها الزعامة في جو من الإجماع المفروض بالإكراه على الأفراد كافة[2].

ويجدر الإشارة إلى أن **الشمولية** تعد النسخة المتطرفة من **التسلطية**، ذلك أن **التسلط** يختلف عن **الشمولية** في كون أن المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الموجودة داخلة الدولة ليست تحت سيطرة تامة وكلية للحكومة، في حين أن **النظام الشمولي** يسعى للسيطرة التامة على أفكار وأفعال مواطنيها بالإضافة إلى السيطرة على كافة جوانب الحياة الاجتماعية بما في ذلك: الاقتصاد، التعليم، الفن، العلوم، الحياة الخاصة وأخلاق المواطنين عبر الأيديولوجية المعلنة رسميا التي تخترق أعمق روافد الهيكل المجتمعي.

[1] -شاهر إسماعيل الشاهر، **مرجع سابق**.

[2] -أحمد زكي بدوي، **مرجع سابق**، ص.148.

2-تعريف النظام التسلطي (**Authoritarian Regime**):

عند محاولتنا الإحاطة بمفهوم النظام التسلطي، نجد بأنه يأخذ دلالة سلبية بالمقارنة مع النظام الديمقراطي، وذلك راجع لكونه نظام لا تتوفر فيه معايير الديمقراطية كالمشاركة السياسية، التعددية، والتداول السلمي على السلطة عبر انتخابات تنافسية حرة وشفافة[1]، كما ويعرف بأنه النظام الذي يقر بتعددية محدودة ويسمح في حدود ضيقة بمجال يعبر عن الاختلاف أو التنافس على جزء من السلطة، ويرتكز هذا النظام على إحكام سيطرته وجعل الحياة السياسية والمجتمعية في قبضته[2]، ويعرفها **جان خوان لينز (Juan J Linz)** بأنها أنظمة سياسية تعتمد على أسلوبي الإكراه والعنف مع غياب أيديولوجية واضحة باسم فرد أو مجموعة، بالإضافة إلى عدم تشجيع المواطنين على المشاركة السياسية، ولهذا سماها أيضا بالأنظمة التعددية المحدودة ذلك أنها تشتمل على تعددية إلا أن أنها فعاليتها ومشاركتها تبقى محدودة[3]، وتأسيسا على ما سبق نستخلص مجموعة من الخصائص التي يتميز النظام التسلطي، والتي نذكرها كالآتي[4]:

*التعددية الحزبية المحدودة.

*التنافس المحدود على السلطة.

*انغلاق مجال المشاركة السياسية.

*شخصنة السلطة واحتكارها لصالح فرد أو مجموعة من الأفراد (نخبة).

كما وميّز **جان خوان لينز** بين **الأنظمة التسلطية، الأنظمة الديمقراطية** و**الأنظمة الشمولية** وذلك عبر تصنيف له والذي نص فيه على أن **النظام التسلطي** لا يتوفر على **معايير الديمقراطية** كالمشاركة السياسية، التعددية وتداول السلطة سلميا، في مقابل ذلك يعترف هذا النظام بجوانب محددة من التعددية بحيث أنه يسمح في حدود ضيقة جدا بالتعبير عن الاختلاف والتنافس على السلطة وذلك عبر انتخابات دورية شكلية، فمن جهة، نجد بأن النظام التسلطي يرتبط بمفهوم **الانتقال الديمقراطي** انطلاقا من كونه نظاما لا يرفض التعددية والاختلاف من حيث المبدأ (لكن الأمر يختلف عند التطبيق)، كما ويملك

[1] -لطفي طرشونة، "منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 كانون الثاني/ يناير" في مجموعة باحثين: **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات**. ط.1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص.31.

[2] -فخر الدين ميهوبي، **مرجع سابق**، ص.75.

[3] -عبد العالي عبد القادر، **محاضرات النظم السياسية المقارنة**. جامعة مولاي الطاهر، سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007-2008، ص.55.

[4] -لطفي طرشونة، **مرجع سابق**، ص.32.

القدرة على التطور نحو الانتقال الديمقراطي، وعليه فإن **النظام التسلطي** يسمح بتعددية حزبية محدودة وتنافس محدود على السلطة في ظل انغلاق فضاء المشاركة السياسية، ضف لذلك يرتكز هذا النظام أساسا على **شخصنة السلطة** واحتكارها لفائدة سواء فرد أو أقلية، ومن جهة أخرى، يستند ويرتكز **النظام التسلطي** على نفس أساليب **النظام الشمولي** في السيطرة والتحكم في الحياة السياسية لكن دون ركائز إيديولوجية، ويكمن الاختلاف بينه وبين **النظام الشمولي** في كون أن هذا الأخير يهدف إلى القضاء على كل مظاهر الاختلاف والتعددية انطلاقا من تصور إيديولوجي، بحيث يسعى النظام الشمولي إلى إقامة مجتمع سياسي أساسه الوحدة الشاملة في جميع مستويات الحياة سواء السياسية، الفكرية، الثقافية والعرقية، بالإضافة إلى ممارسة الرقابة الكلية والشاملة لمختلف مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، ما يمكنه في نهاية المطاف من السيطرة التامة على كل من الأشخاص، الأفكار والمعتقدات[1].

مما سبق، يتضح بأن **جان خوان لينز** يعتبر بأن النظام التسلطي والنظام الشمولي هما نظامين لا يمكن المعادلة بينهما انطلاقا من كون **النظام التسلطي** يقر بتعددية محدودة، ضف لذلك أن التعبير عن الاختلاف والتنافس على السلطة عبر الانتخابات الدورية يتم في حدود ضيقة، إلى جانب ذلك كله نجد بأنه يعتمد بعض أساليب النظام الشمولي التي يسعى عبرها للسيطرة والتحكم في الحياة السياسية ويكمن الاختلاف بينهما في كون أن النظام التسلطي لا يرتكز على تصور أيديولوجي –ما تم ذكره سابقا– وبالتالي يرى **جان خوان لينز** بأن **النظام التسلطي** هو نظام ميزته التجاذبية، بحيث يتأرجح بين الديمقراطية عبر اعترافه ببعض مبادئها على مستوى الخطاب السياسي والنصوص القانونية معا لكن من دون ترسيخها الممارسة الفعلية لها، وبين الشمولية التي يستعير منها تقنيات التحكم والسيطرة من دون أن يستند إلى عقيدتها[2].

ويجب تسليط الضوء كذلك على أن **النظام التسلطي** يمكنه أن يتحول من طور **التسلطية التقليدية** إلى **التجذر التسلطي (La Consolidation Autoritaire)**، بعبارة أخرى التحول إلى **نظام تسلطي مترسخ**، هذا الأخير الذي يعد تطويره بوسائل انتخابية أمرا

[1] -فخر الدين ميهوبي، **مرجع سابق**، ص، ص: 71-72.
[2] -لطفي طرشونة، **مرجع سابق**، ص.32.

جد صعب وذلك راجع لكونه غير قادر على تطوير ذاته بذاته عبر الآليات التي يقرها النظام السياسي، كما ونشير إلى أن **الدولة التسلطية** ترتكز في شرعيتها على القوة بالإضافة إلى شخصنة السلطة وعدم الفصل بين السلطات وذلك من خلال آليات القمع والعنف، الأمر الذي جعل من **الدولة التسلطية** مفهوما إشكاليا محط نقاش في الخطابات السياسية العربية المعاصرة[1].

ثانيا: نشأة الأنظمة التسلطية في المنطقة العربية:

تعتبر الدولة التسلطية مفهوما حديثا في الفكر السياسي العربي، باعتبارها التعبير المعاصر للإستبداد التقليدي، لهذا عند الحديث عن نشأة **التسلط** داخل الأنظمة العربية لابد لنا من الرجوع إلى تاريخ نشأة تلك الأنظمة، فمن خلاله سنستكشف الدوافع والأسباب وراء اعتماد الدول العربية **للتسلط** كنظام للحكم، ذلك أن الواقع العربي الراهن هو محصلة لتطور تاريخي طويل ومعقد خلفته جدليات **داخلية وخارجية**.

من خلال دراستنا توصلنا إلى أن الاستبداد العربي انبثقت منه التسلطية العربية الحديثة، حيث يرى الباحثون والأكاديميون العرب ظاهرة الاستبداد العربي المتجذرة داخل الجسد العربي تعود بجذورها إلى الأزمة الفكرية والتاريخية وما تعلق بأزمة التصورات منذ الانتقال من الخلافة الراشدة المبنية أساسا على قاعدة مفادها أن "**الحاكم هو خادم للأمة**" إلى "**الملك العضوض**" لتصبح علاقة الفرد بالسلطة علاقة تبعية، بحيث برزت الزعامة على حساب المؤسسات، وبالتالي تفشي الاستبداد السياسي تحت اسم الغلبة واستئثار النخب الحاكمة بالحكم ما دفع بالمجتمع إلى الابتعاد عن أمور الحكم على اعتباره موضوعا مقتصرا على الطبقة الحاكمة فقط، وبذلك، أضحت السلطة موضوعا فوقي لا شأن للمجتمع فيه (أي لم تعد السلطة موضوع مجتمعي)، كل هذا ساهم في ترسيخ وتجذر ما اصطلح عليه العلامة "**ابن خلدون**" بنموذج حكم العصبية في الثقافة السياسية العربية، وبالتالي أصبحت شؤون الحكم والسياسة بصفة عامة من اختصاص طبقة معينة المتمثلة في العصب المتصارعة على السلطة، ليستبعد بذلك المجتمع من قضايا الحكم، السلطة والسياسة، حيث لم يعد المجتمع هو من يفصل في من هو أحق بالسلطة بل أضحى يتعامل مع حكم الأغلبية، ومع مرور الوقت ابتعد المجتمع تدريجيا عن مسألة السلطة والحكم، بحيث أنه أصبح ينظر إلى

[1] -فخر الدين ميهوبي، **مرجع سابق**، ص، ص: 74-75.

السلطة (الخلافة) على كونها رمز لوحدة الأمة، مكتفيا بكل ما هو مجتمعي ومدني، ليصبح المجتمع المدني العربي شبه مستقل عن السلطة المركزية[1].

إلى سقوط الإمبراطورية العثمانية، فخلال هذه الفترات تطورت أساليب حكم تعتمد على القوة والسيطرة، والتي أصبحت جزءا من النظام السياسي القائم[2]، ولقد تلت هذه المرحلة مباشرة مرحلة أخرى تعد أخطر مرحلة مر بها تاريخ الأمة العربية ألا وهي مرحلة نمط الحكم الاستعماري، هذه الأخيرة التي يرى العديد من الباحثين بأنها تعد استدمار استئصالي للأمة العربية، حيث أن الهدف منه لم يكن الاستيلاء على الأرض والموارد فقط بل أن الهدف الحقيقي له تجاوز ذلك بكثير، وهذا ما تم ملاحظته من محاولته لاقتلاع الأمة من جذورها وفصلها عن انتمائها الحضاري وعن دينها وقيمها ولغتها وتراثها وتاريخها، وعمله على محاولة ربطها بثقافته وفرض التبعية الدائمة عليها[3].

وبالتالي فإن مرحلة الاستعمار كانت بمثابة الأساس الذي بُنيت عليه السياسات في الدول التي نالت استقلالها لاحقا، فخلال تلك المرحلة، طُبقت ثقافة الصراع والعنف من قبل القوى الاستعمارية للسيطرة على المستعمرات، وبسبب الطابع العسكري للسلطات الاستعمارية، تم استخدام القوة والأساليب القمعية لإدارة البلدان المحتلة، مع تجاهل تام للمؤسسات والقوانين المدنية التي تُستخدم عادة في الحكم السياسي، أي أن سلطات الاستعمار لم تكن تنوي أو تخطط لتطبيق نظامها المدني والديمقراطي، مثل البرلمان والمؤسسات القضائية، في المستعمرات التي كانت تحت سيطرتها، بدلا من ذلك، استمرت في استخدام القوة والعنف كوسائل رئيسية للسيطرة والحكم، هذا ما يعكس الطريقة التي تم بها ترسيخ نظام الحكم الاستبدادي والقمعي في تلك الفترة[4].

ولقد ترتب عن ذلك أن الدول العربية التي أخذت استقلالها وجدت نفسها أمام وضع كارثي خاصة في ما يتعلق بإعادة بناء لدولة المستقلة على أسس جديدة وقوية، الأمر الذي دفع

[1] -سيرة عباس، "إشكاليات التحول الديمقراطي في الوطن العربي"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**. العدد 08، ديسمبر 2017، ص، ص: 155-156.

[2] -محمد أمزيان، " الدولة التسلطية في الوطن العربي الجذور التاريخية وتشكل النخب السياسية"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**. المجلد 07، العدد 01، 2020، ص.08.

[3] -سيرة عباس، **مرجع سابق**، ص، ص: 155، 156.

[4] - محمد أمزيان، **مرجع سابق**، ص.10.

بالنخب العربية آنذاك إلى استغلال زخم الاستقلالات من أجل التأسيس لبدايات صحيحة، بحيث أنها حاولت استغلال الفرصة للبناء عقد اجتماعي مدني سياسي جديد يرتكز بشكل أساسي على السيادة الشعبية الحقيقية والمواطناتية، بما يفضي إلى إحداث قطيعة مزدوجة مع نمط الحكم الاستعماري ومع نمط حكم العصبية والغلبة، أي أن النخب العربية آنذاك حاولت بناء دولة ومؤسسات سياسية لصالح كل المواطنين بدون تمييز في ظل نظام سياسي ديمقراطي واجتماعي تمثيلي وشفاف، وهو الأمر الذي لم يتحقق أبدا، حيث أن الدول العربية عرفت بدايات متعثرة نتيجة للصراع الذي عرفته النخب العربية والذي كان يدور حول تأسيس السلطة بدلا من أن يكون منصبا على بناء الدولة، ليتم الانتقال بأسلوب عنيف عرفته الأمة العربية سابقا والمتمثل في العصبية والغلبة، وتأسيسا على ذلك وصف السياسي الفرنسي" **فيليب دروز فنسان**" **(Philippe Droz-Vincent)** الأنظمة السياسية العربية في وقتنا المعاصر على أنها: "تأسست في إطار النظرة الخلدونية **(العصبية)** وليس في إطار النظرة المواطناتية"[1].

وعليه، يصنف **الحكم التسلطي العربي** تصنيفا مزدوجا وذلك راجع لكونه سياسيا يعد تسلطي واجتماعيا هو كوربوراتي (أي يرفض الترابط الحر ويرفض الأنظمة الحرة ويفضل السيطرة المؤسسية، هذا التصنيف يعكس الطبيعة المزدوجة للحكم التسلطي الذي يجمع بين السيطرة السياسية والتحكم الاجتماعي الشامل)، وبالتالي فإن التسلطية العربية هي عبارة عن حالة احتكار شديدة لكل من الدولة ومؤسساتها، مصادر القوة والفعل والسلطة والقرار، بالإضافة إلى اختراق المجتمع المدني وعدم الإيمان بالمشاركة السياسية الحقيقية للمجتمع، كما وشهدت ستينيات وسبعينيات القرن الماضي فترة حاسمة في تطور مؤسسات الدولة التسلطية العربية، حيث شهدت تدخلا واسع النطاق في الاقتصاد والمجتمع على حد سواء، كما وقد تم وضع حد لكل منافسة سياسية مفتوحة بحجة عدم نضج المجتمع وحماية الدولة الوطنية الأمر الذي للأسف الشديد حال دون تسجيل أي تطور يذكر باتجاه الديمقراطية[2].

[1] -سيرة عباس، **مرجع سابق**، ص.156.
[2] -**نفس المرجع**، نفس الصفحة.

ومنه يمكن استخلاص ثلاث سمات رئيسية للحكم التسلطي العربي، والتي نذكرها كالآتي[1]:

* الاحتكار الشديدة للدولة ومؤسساتها، ولمصادر القوة والسلطة والمواد والقرار.

* الرفض القاطع والتام للمنافسة السياسية المفتوحة للوصول إلى السلطة، أو بعبارة أخرى، رفض التداول السلمي على السلطة.

* الاختراق الشديد للمجتمع المدني ورفص نشوء مجتمع مدني مستقل، مبادر وفعال، انطلاقا من اعتبار ذلك تهديدا لوجودها.

وعند دراستنا لنشأة الدول العربية نجد بأنها نشأت كغيرها من الدول وفقا لعقد اجتماعي الذي جاء كنتيجة لكون الإنسان لا يستطيع العيش بمفرده ولا أن يقوم بجميع حاجاته لوحده ما يدفعه للتعاون مع غيره، هذا التعاون الذي تطور في ما بعد إلى ما تم تسميته **بالدولة**، إما انطلاقا من الأسرة التي تطورت فأصبحت قبيلة تحالفت مع غيرها من القبائل والجماعات فأسست دولتها (مثل الأسر الحاكمة خلال القرون الوسطى)، أو عبر بروز بطل في ظل ظروف معينة الأمر الذي مكنه من تولي السلطة وتنظيم التعاون، ومنه نجد بأن فكرة العقد الاجتماعي لها أهمية بالغة بخصوص طرح مسألة الحكم وتحديده انطلاقا من أصل الاجتماع وأصل الدولة، اللذين يعدان مستويان مختلفان من التعاقد بحسب المفكر **محمد عابد الجابري** الذي حددهما كالآتي[2]:

***المستوى الأول، المتمثل في أصل الاجتماع:** والذي يقصد به تنازل الأفراد للمجموعة التي تتشكل منهم عن الحقوق الطبيعية التي كانوا يتمتعون بها في الحالة الطبيعية مقابل حقوق مدنية تضمنها لهم الهيئة العامة المجردة المسماة الدولة.

* **المستوى الثاني، المتمثل في أصل الدولة:** وهو الذي يفسر شكل الحكومة ذلك أن الأفراد في هذا المستوى يتنازلون لشخص واحد يتولى مهام الرئاسة والحكم وليس للمجموع.

وتأسيسا على ذلك، نلاحظ بأن الفكر العربي الإسلامي قد عرف المستوى الثاني فقط، أي المستوى الذي يفسر منشأ الحكومة وشكلها والذي يسمى بعقد البيعة، أي أن العقد السياسي الذي ميز التراث العربي الإسلامي هو **عقد الإمامة** أو **البيعة**، أما بخصوص المستوى الأول المتمثل في أصل الاجتماع فنجد بأنه ظل غائبا عن فكر الأشخاص الذين

[1] -**المرجع نفسه**، ص، ص: 156-157.

[2] -فخر الدين ميهوبي، **مرجع سابق**، ص، ص: 44-45.

خاضوا في مسألة **الإمامة** و**الخلافة**، الأمر الذي يتناقض مع العهد النبوي الشريف الذي عرف أنواعا مختلفة من العقد التي أبرمها **الرسول صل الله عليه وسلم**، فبعضها نظم الاجتماع وبعضها الآخر نظم الحكم وأحيانا أخرى جمع بين الاثنين، ومنه، فإن مسألة الحكم في الفكر العربي الإسلامي لم تكن قائمة على أساس التعاقد مع **الدولة** بل كانت قائمة على أساس التعاقد مع **الشخص**، الأمر الذي رسخ استمرارية **المنطق الشخصي** في الحكم العربي الإسلامي تاريخيا وحديثا، بالإضافة إلى ذلك، كانت الميزة الأساسية للحكم في التاريخ العربي الإسلامي هي الصراع على السلطة لدرجة أن قيل أن: "ما سل سيف في الإسلام كما سل من أجل الإمارة"، ما يدل على أن **التسلط** كان مبرر السلاطين أنذاك لتبرير سلطتهم[1].

إلى جانب ما سبق، يعطي أن **إيليا حريق** قد قدم خمسة أصناف للنظم السياسية العربية القديمة أو كما سماها "السلطات التقليدية التي سبقت ميلاد الدولة الحديثة في المنطقة العربية"، وهي كالآتي[2]:

أولا: سلطة الإمام–الرئيس (Imam-chief authority):

وهي كل من الدول التي كانت تتحد فيها الزعامة الدينية والسياسية معا، بحيث يشتمل هذا النمط على نوعين آخرين: **الأول منهما** يتمثل في: الدول أو التنظيمات السياسية التي اعتمد رؤساؤها في شرعيتهم السياسية على نسبهم للنبي صلى الله عليه وسلم (كالهاشميين في الحجاز والعلويين بالمغرب)، و**الثاني**، يتمثل في الدول أو التنظيمات السياسية التي نشأت من أقلية دينية هاجرت إلى الأطراف هربا من الاضطهاد الديني (كالإمامة الزيدية في اليمن التي حكمت من 897 إلى 1962 والإمامة الإباضية في عمان التي حكمت الفترة من 751 إلى 1970).

ثانيا: سلطة الإمام والرئيس (Imam and chief authorities):

هي الدول التي لم يكن لرؤسائها السياسيون شرعية دينية بل اعتمدوا على دعم علماء الدين في خلقها (كتحالف آل سعود والوهابيين في نجد).

[1] -**المرجع نفسه**، ص، ص: 38-46.

[2] -محمد عفان، "الدولة العربية الحديثة: السياقات والتشوهات"، **مجلة المعهد المصري**. المجلد 01، العدد 04، أكتوبر 2016، ص، ص: 46-47.

ثالثا: سلطات تقليدية "علمانية" (Traditional secular authorities):

المتمثلة في الدول التي اعتمد فيها الرؤساء السياسيين على قبول القوى التقليدية في مجتمعاتهم لرئاستهم وفق أعراف وموازين قوى سائدة، ومن أمثلة هذا النمط لدينا الإمارات الصغيرة على ساحل الخليج والتي شكلت فيما بعد دول المتمثلة في: الإمارات، قطر، البحرين والكويت.

رابعا: حكم النخب" القلة" العسكرية–البيروقراطية (Military-Bureaucratic oligarchies):

ويقصد بها تلك الدول التي تم تأسيسها وحكمها من قبل القادة العسكريين الذين في الأصل كانوا تابعين ومعينين من طرف الدولة العثمانية خارج الإقليم وبعد ذلك القليل من الاستقلال عنها (استقلال جزئي)، وعلى الرغم من ذلك ظلوا يحكمون باسم الخليفة العثماني، ومن أمثلة هذا النمط هنالك مجموعة الدول التي تشكلت في شمال إفريقيا خلال القرنين 18 و19 مثل كل من: دولة علي محمد في مصر، الدولة القرمانلية في ليبيا، حكم البايات في تونس وحكم الدايات في الجزائر).

خامسا: الدول التي أسسها وكونها الاستعمار (Colonially created states):

وتتمثل في الدول التي كانت عبارة عن ولايات تحكم مباشرة من طرف الدولة العثمانية ليأتي الاستعمار (عبر **اتفاقية سايكس–بيكو*** التي قسمت الوطن العربي إلى دول خاضعة للاستعمار الفرنسي وأخرى تحت الانتداب البريطاني) بعد ذلك ويقوم بترسيم حدود جديدة لها بالإضافة إلى تأسيس نظام سياسي فيها يخدم مصالحه، ومن أمثلة هذا النمط من الدول لدينا كل من: العراق، سوريا، الأردن، لبنان وفلسطين.

ومنه، نلاحظ أن الميلاد المتعثر للدولة العربية أدى إلى إصابتها بعدد من العيوب التكوينية التي أثرت بشكل كبير على مشروعية وفاعلية تلك الدول، ذلك أن المستعمر هو من خلق المجتمعات السياسية للدول العربية الحديثة عبر تطوير نظام الحكم إلى جانب تطوير الأبنية الاقتصادية والاجتماعية كالمؤسسات التعليمية، القضائية، البنوك المركزية

*اتفاقية سايكس -بيكو (The Sykes-Picot Agreement): هي اتفاق سري تم بين المملكة المتحدة وفرنسا بمصادقة من الإمبراطورية الروسية لأجل تقسيم منطقة الهلال الخصيب بين بريطانيا وفرنسا، وذلك من أجل تحديد من مناطق النفوذ في غرب آسيا بعد انهيار الدولة العثمانيّة المسؤولة عن هذه المنطقة أثناء الحرب العالمية الأولى، والذي بموجبه تم التقسيم بحيث أخذت فرنسا الجزء الأكبر من الجناح الغربي من سوريا ولبنان ومنطقة الموصل في العراق، أما بريطانيا فقد امتد نفوذها من طرف بلاد الشام الجنوبي متجها إلى الجانب الشرقي ليشمل بغداد والبصرة وكافة المناطق الواقعة بين المنطقة الفرنسية في سوريا والخليج العربي. (لمزيد من المعلومات أنظر: الغالي غربي، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1916**. ط.2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص، ص: 260، 263.)

ونظام العملة وغيرها من المؤسسات، ضف لذلك أنها عملت على تثبيت هيمنتها على تلك الدول عن طريق سياساتها الاستعمارية والمتمثلة في: تدعيم الأقليات المذهبية والعرقية فيها والعمل على ربط اقتصاديات الدول المستعمرة باقتصادياتها بعبارة أخرى، جعل تلك الدول تابع لها اقتصاديا، ما أدى في نهاية المطاف إلى ميلاد دول عربية حديثة تعاني من عدد كبير من المشاكل والأزمات لعل أهمها[1]:

1)-الانقسام السياسي الداخلي حيث أن الحكومات الأولى للاستقلال في الجمهوريات العربية كانت عبارة عن نخب مرتبطة بالمستعمر، لهذا واجهت تلك الأخيرة منافسة عنيفة من طرف القوى السياسية القومية واليسارية الصاعدة، ونتيجة لذلك عملت تلك النخب على محاولة الحفاظ على هيمنتها على السلطة وذلك عن طريق التلاعب بالانتخابات، الأمر الذي أثار استياء القوى المعارضة ودفعها إلى اللجوء إلى الجيوش الوطنية للإطاحة بتلك النظم، وهو ما حدث بالضبط في كل من سوريا سنة 1949، مصر سنة 1952 والعراق سنة 1958.

2)-تحدي بناء هوية وطنية جديدة والحصول على ولاء المواطنين للدولة، خاصة وأن ترسيم الحدود في المنطقة العربية تم من قبل المستعمر الذي لم يتم على أسس قومية، هذا بالإضافة إلى أن الأيديولوجيات الإسلامية والعروبية التي كانت في ذات الوقت تشن هجوما شرسا ضد الهوية الوطنية القطرية وتمثل منافسا وتهديدا واضحا لشرعيتها.

3)-الوضع الاجتماعي المزري لأغلب الدول المستقلة حديثا والذي غلب عليه انتشار الفقر، الأمية، مشكلات التفاوت الطبقي والانقسامات المذهبية والعرقية التي عملت سياسات التمييز الاستعمارية على تأجيجها، هذا بالإضافة إلى ضعف التمويل التي تحتاجها المشاريع القومية اللازمة للتصدي لتلك المشكلات.

4)-ضعف وهشاشة مؤسسات الحكم والإدارة في الدول العربية الذي كان نتيجة للفراغ الذي خلفه المستعمر بعده.

5)-استمرار النفوذ السياسي، الاقتصادي والثقافي للقوى المستعمرة على مستعمراتها السابقة، وذلك راجع إلى أن تلك القوى الاستعمارية قد وضعت مجموعة من الشروط قبل مغادرتها، حيث أعدت جملة من الترتيبات العسكرية، السياسية والاقتصادية التي تخترق السيادة الوطنية للدول العربية لكن في المقابل تضمن استمرار تبعية لها، الأمر الذي دفع ببعض المحللين

[1] -محمد عفان، **مرجع سابق**، ص، ص: 56-57.

والمؤرخين إلى الجزم بأن رحيل المستعمر عن الدول العربية لم يكن نهائيا، بعبارة أخرى، أن الدول العربية لم تحصل على استقلال تام، بل أنه في واقع الأمر كان عبارة عن إعادة توزيع لميزان القوى بين المستعمر وشركائه المحليين لصالح القوى الأخيرة.

كما ونلاحظ أيضا أن الدول العربية تاريخيا قد غلب عليها طابع **الشخصنة** و**الاستبداد**، في حين أن **التسلط** كظاهرة فهو حديث، حيث ظهر في شكل الدولة البيروقراطية الحديثة في القرن العشرين التي انتشرت بعد الحرب العالمية الثانية في دول العالم الثالث، حيث امتلكت خاصية الاستبداد من مصدريه التقليدي والحديث، وهو ما عبرت عنه الباحثة **ثناء فؤاد عبد الله** بالاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع[1]، ذلك أن الدولة العربية الحديثة قامت على أساسا نتيجة لعمليتين مزدوجتين، والمتمثلتان في:

- **أولا**، التطور الطبيعي لإرث الدولة السلطانية المستبدة القائمة على أساس القهر، الطاعة وحرية الحاكم في التصرف في بيت المال.
- **ثانيا**، استعارة بعض القواعد، الترتيبات والرموز من نمط الدول الغربية التي وضعت بعض القيود الشكلية فقط على الحرية المطلقة التي كان يتمتع بها الحاكم في الدول العربية، والتي ليست إلا محاولة لتعزيز قوة الحاكم داخليا وخارجيا (أي **دعم خارجي** لتعزيز **تسلطها**).

ولعل أول من اعتمد عملية الاقتباس من **الخارج** (الغرب) كانت الإمبراطورية العثمانية في القرن 19، لتتواصل بعدها عملية الاستعارة من الغرب في المنطقة العربية خاصة مع توغل الاستعمار الأوروبي في المنطقة، بحيث تمت في هذه المرحلة عملية النقل والاستعارة من **الخارج** برعاية المستعمر، الأمر الذي سهل عليه عملية دمج المنطقة العربية في إطار النفوذ والاقتصاد العالمي، بحيث اعتمد المستعمر في تحقيق ذلك على التحالف والتفاهم مع النخب المحلية بالإضافة إلى جماعات أخرى رأى المستعمر بأنها ستحقق امتيازات في الأوضاع المستجدة[2].

وهنا يجدر الإشارة إلى أن عملية نقل القواعد، الترتيبات والرموز من الغرب لم تغير تماما من نظرة الإنسان العربي للسلطة، هذا إلى جانب أن السلطة لم تجسد الإرادة العامة

[1] -ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي.** ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص.64.
[2] -**نفس المرجع**، ص، ص: 61-63.

للشعب، ما يدفعنا للقول بأن الدولة العربية الحديثة اليوم بكل مؤسساتها القانونية والسياسية لم تنشأ نتيجة تطور داخلي طبيعي خالص، وإنما جاءت إما مفروضة أو مقتبسة من الغرب **(الخارج)** بعبارة أخرى، أن **العامل الخارجي** ساهم في نشأة الدول العربية التي نعرفها اليوم، بل وأنه كثيرا ما صاحب نشأة الدول العربية استخدام القوة من طرف المستعمر، حيث أنه حتى بعد استقلال الدول العربية إلا أن أغلبها احتفظ بمؤسسات الدولة وتنظيماتها كما كانت في مرحلة الاستعمار بل أنها لم تعرف تغييرا يذكر، ما جعل الجهاز الإداري لأغلب الدول العربية في العقود التي تلت استقلالها جهازا **هجينا**، يحمل كل من ملامح المجتمع التقليدي والإصلاحات الحديثة على حد سواء، بعد ذلك باشرت السلطات الحاكمة في الدول العربية في عملية بناء هياكلها الأمنية من جيش وجهاز أمن داخلي وذلك من أجل فرض سلطتها، تكريس سيادتها وبسط نفوذها على كافة المناطق والجماعات، ويرجع السبب وراء سعي السلطات الحاكمة في الدول العربية إلى تعزيز وتقوية جهازها الأمني إلى كون أن أنظمة الحكم تلك لم تتمتع بشرعية مقبولة من طرف الفئات الاجتماعية المختلفة، وبالتالي فإن الدولة العربية الحديثة هي تجسيد حي **للطبيعة التسلطية**[1].

أي أن **التسلط** هو الميزة الأساسية للأغلب أنظمتها السياسية، بحيث أنه يمكن ملاحظة ذلك من خلال مؤشرات عدة نذكر منها: طرق انتقال السلطة التي غالبا ما تتميز بالجبر والإكراه ضف لذلك مؤشر الحريات الذي نلاحظ بأنه في تراجع مستمر[2] (أي حريات محدودة).

وانطلاقا من ذلك، نستنتج بأن **العامل الخارجي** كان له دور رئيسي ومركزي في نشأة الدول العربية، حيث أن الدولة القطرية في المنطقة العربية لم تنشأ نشأة طبيعية على عكس الدول الغربية التي سبقت فيها الهوية القومية تبلور السلطة وأنشأت لنا ما يعرف باسم "**الدولة القومية**" **(État-nation)***، هذه الأخيرة التي أصبحت أحد الأركان الأساسية للنظام الدولي الجديد الذي سرعان ما بسط نفوذه على المنطقة العربية، حي أن الدولة العربية قد استوردت نموذج الدولة القومية بإكراه فرضه الاستعمار الحديث عليها في مع مطلع القرن

[1] -**المرجع نفسه**، الصفحات نفسها.

[2] -سفيان فوكة، **"**أزمات الدولة والمجتمع وأثرها على مسارات التحول الديمقراطي في شمال إفريقيا**"**، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**. المجلد 13، العدد 01، 2021، ص.309.

***الدولة القومية:** أو الدولة الأمة وهي منطقة جغرافية تتميز بأنها تستمد شرعيتها السياسية من تمثيلها أمة أو قومية مستقلة وذات سيادة بحيث تكون فيها الغالبية العظمى تشارك نفس الثقافة والوعي بالدولة، وهي الدولة التي انتقل بفضلها المجتمع الأوروبي من مجتمع إقطاعي إلى مجتمع مدني في إطار مؤسسات الدولة الحديثة، ولقد ظهرت من خلال معاهدة وستفاليا عام 1948.

19 (يعني بفرض وإجبار من **العامل الخارجي)**، الأمر الذي دفع بالدول العربية المستقلة حديثا إلى تبني أنموذج المستعمر للنظام السياسي (فمثلا نجد أن حيث الدول التي كانت تحت الانتداب البريطاني تبنت النظام الملكي البرلماني ما عدا مصر والعراق في عهد الملكية، في حين أن الدول التي كانت تحت وطأت الاستعمار الفرنسي فقد اعتمدت النظام الجمهوري فيها).

وبالتالي فإن الدول العربية قد نشأت قبل تشكل هويتها القومية، ضف لذلك أن كل دولة من الدول العربية قد سارعت لبناء مشروع هوية خاصة بها بالاعتماد على شتى الوسائل المتاحة أمامها حتى وإن اضطرها الأمر إلى استخدام الوسائل القمعية، ما يدل على أن الدولة العربية لم تنشأ نتيجة تطور مجتمعي طبيعي وذاتي معبر عن المصالح المشروعة للقوى الاجتماعية الرئيسية التي تتطابق مع المؤسسات والممارسات السياسية القائمة في المجتمع، الأمر الذي عزز في ما بعد القطيعة مع هذا النموذج المستورد للدولة لصالح نموذج الدولة القائمة على العصبيات القبلية والطائفية[1].

كما ويجدر الإشارة إلى أن **النظام التسلطي** كصنف تتعدد صيغه وفقا لدرجة انفتاح النظام السياسي وانسداده ودور الأحزاب السياسية بالإضافة إلى نزاهة الانتخابات وشفافيتها، وبالرجوع إلى الأنظمة العربية فنجد بأن التصنيف الأكثر حضورا ورواجا هو **التسلطية المترسخة[2]**، ذلك أن أغلب الأنظمة العربية منذ نشأتها لا تتوفر على مؤسسات سياسية قوية وحديثة، وحتى وإن توفرت في بعض منها إلا أنها عبارة عن مؤسسات شكلية فقط تأتي بها أجهزة الحكم عن طريق الأساليب التعبوية التي تعرفها الممارسة السياسية العربية، ذلك أنه حينما حصلت الدول العربية على استقلالها الرسمي من المستعمر استلمت فيها السلطة نخب لم تكن قد حزمت أمرها حول مصدر السلطة الأساسي الذي تستند إليه.

بالإضافة لذلك أن أغلب تلك النخب لم تحاول الحصول على إجماع شعبي حول هذه المصادر فنجد أن بعضها قد أبقى على مصدر السلطة التقليدي (المتمثل في الاستناد على التقاليد القبلية والمذاهب الدينية ولعل أبرز مثال عن ذلك هو دول الخليج، أو بالاستناد على

[1] -أمين بلعيفة، "أزمة الدولة في المنطقة العربية: ما بين هشاشة النموذج وصعوبة التحديث"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**. المجلد 14، العدد 04، 2021، ص.14.

[2] -فخر الدين ميهوبي، **مرجع سابق**، ص.78.

الانتساب إلى أصول عربية قرشية شريفة مثلما هو موجود في الأردن والمغرب)*، في حين نجد أن البعض الآخر حاول أن يخلق مصدرا جديدا للسلطة مرتكزين في ذلك على العقلانية القانونية الدستورية كأساس ومصدر لها حتى وإن لم يتجاوز ذلك الشكليات والمواد الدستورية فقط[1].

كذلك نجد أن هنالك بعض النخب الأخرى التي عملت على الاستناد على شرعية ثورية القائمة أساسا على القيادة الكاريزمية الملهمة والإيديولوجية الاشتراكية المبنية على نظام الحزب الطليعي الذي يحكم بمفرده أو بإيجاد تحالف مع أحزاب وقوى أخرى في المجتمع، ويجدر الإشارة هنا إلى نقطة مهمة ألا وهي أن بعض النخب الحاكمة في المنطقة العربية قد جربت في الفترة الزمنية التي تلت نيلها للاستقلال أكثر من مصدر من المصادر المذكورة سلفا، إلا أنها لم تستقر على واحدة منها، أي أنه كان هنالك نوع من التخبط في مصادر السلطة داخل الأنظمة العربية والذي لم يكن في حقيقة الأمر اختيارا حرا للنخب الحاكمة أو للمحكومين في الوطن العربي بل إن المسئول على هذا التخبط هو الاستعمار (أي **العامل الخارجي**) بشكليه القديم والحديث، الذي كان ولا يزال يمارس دورا محوري في زرع النخب الحاكمة داخل الدول العربية، بعبارة أخرى، خلق نخب موالية له داخل الوطن العربي ما يجعل من مهمة السيطرة وبسط نفوذه على المنطقة ككل أمرا جدا سهل في وجود أجهزة تابعة له تمهد له الطريق لتنفيذ استراتيجياته في المنطقة، ولتحقيق ذلك عمل المستعمر على محاولة إضفاء نوع من الشرعية المصطنعة على تلك النخب ومصادرها[2].

وعليه لم يكن هناك خيار أمام شعوب المنطقة العربية خاصة بعد انهيار الخلافة العثمانية سوى القبول بالخيارات السياسية الوافدة من **الخارج** لبناء الدولة الحديثة على نفس النموذج الأوربي والذي تم فرضه عليها من قبل القوى الاستعمارية الموجودة آنذاك، الأمر الذي حال دون صياغة ثقافة سياسية مستقلة وتلقائية في المجتمعات العربية، هذه الأخيرة التي لم تعرف تقاليد سياسية خاصة بدولها في تلك الفترة الزمنية ويعود السبب في ذلك إلى الاستعمار الذي حد بدرجة كبيرة قدرتها على تشكيل ذاتها السياسية، ما أدى في نهاية الأمر

*نلاحظ أن الأنظمة الملكية العربية تعتمد في تبرير وجودها على المصدر التقليدي الذي ينطوي على كل من البعد الديني والقبلي، ونتيجة لذلك نجد بأن كلا من المملكتين الأردنية والمغربية يستمدان شرعيتهما من صفة نسبهما إلى أهل بيت الرسول صل الله عليه وسلم، ونجد بأن المملكة السعودية تعتمد المذهب الوهابي في تدعيم شرعيتها في حين أن السلطنة العمانية تعتمد المذهب الإباضي، أما بخصوص النظام القطري، الكويتي، البحريني والإماراتي فيستندون إلى المصدر القبلي العشائري في تدعيم شرعيتهم. مذكور في أمينة بلعيفة، **مرجع سابق**، ص.16.

[1] -أمين بلعيفة، **مرجع سابق**، ص، ص: 14-15.

[2] -**نفس المرجع**، نفس الصفحات.

إلى خلق دول عربية تفتقر للمتطلبات الأساسية كي تصبح دولا ذات شرعية مستقلة واستقرار سياسي الأمر الذي لا يزال مستمرا إلى غاية الوقت الحالي، ذلك أن فقدان التقاليد المميزة للدولة، بالإضافة إلى ضعف الجوانب المؤسسية في الثقافة السياسية لديها خلق حالة من الصراع الدائم بين النخب المتصارعة على السلطة داخلها، بالتالي أصبحت الطريقة الأمثل لترسيخ دعائم السلطة السياسية وإحلال الاستقرار السياسي داخل الدول العربية هو الاعتماد على سياسات تتسم **بالشمولية، البيروقراطية** و**العنف**، فنجد بأن الأنظمة العربية أضحت تحافظ على ديمومتها واستمرارها عن طريق استخدام **العنف القسري** و**التعسفي** لمواجهة أي معارضة سياسية أو اجتماعية، بالإضافة إلى استخدامها طرقا وأساليب متعددة بهدف خلق شرعيتها وتعزيزها حتى وإن كانت تلك الأساليب تتمثل في الترهيب والترغيب، وعليه أصبحت ظاهرة استمرارية النظام الحاكم في الأنظمة العربية مصاحبة لعملية قمع كل أشكال المعارضة والاعتراف لهذا النظام بوحدانيته في القيادة والفكر والأيديولوجيا، بل ووصل الأمر لدرجة أن النظام الحاكم أصبح يعتبر نفسه مالكا للدولة والشعب معا[1]، وهذا ما أدى بالأنظمة العربية إلى التحول إلى **أنظمة تسلطية** قمعية تعتمد على ممارسات منافية لمعنى الحقوق والحريات الأساسية، كما أن أجهزتها مؤسساتها أصبحت هي الأخرى تتحول شيئا فشيئا وتتحول إلى أدوات **قمع، تخويف** و**تعنيف**، وذلك كله تحت راية تحت المحافظة على الوحدة الإجتماعية والاستقرار الوطني[2].

مما سبق، يتضح بأن الدولة في المنطقة العربية لم تنشأ في سياق تطور تاريخي للبنى والعلاقات التقليدية السائدة في المجتمع، بل على العكس من ذلك تماما، حيث أنها نشأت نتيجة عملية خلق مصطنعة قامت بها القوى الاستعمارية **(أي العامل الخارجي)**، بحيث تم ذلك عبر دفع العصبيات التقليدية القبلية والطائفية إلى بناء أنظمة سياسية قبلية وعائلية وعشائرية مدعومة من المستعمر الذي عمل إلى صبغها بطابع الشرعية، بحيث استمرت في ممارسة السلطة على أساسه، الأمر الذي جعلها تفقد القدرة على الانفصال عنه، ومنه عمل المستعمر على إنشاء الدولة العربية الحديثة مرتكزا في ذلك على تكريس التجزئة

[1] -أمين بلعيفة، **مرجع سابق**، ص، ص: 14-15.
[2] -فخر الدين ميهوبي، **مرجع سابق**، ص.75.

السياسية داخل المجتمع العربي بالإضافة إلى تعميق أزمات الهوية والاندماج من خلال إنشاء كيانات سياسية متجزئة ترتكز على ذهنية القبيلة والطائفة بعيدا كل البعد عن خلق المعنى الحقيقي للدولة الوطنية ومجتمعها الديمقراطي.

وبناء على ذلك، نلاحظ بأن ميلاد الدول العربية قد تميز بمجموعة من الخصائص التي رافقت تطورها السياسي والمؤسسي وحددت طبيعة علاقاتها بالمجتمع، ونتيجة لذلك أصبحت الدول العربية تعاني من أزمات متعددة ترجع في أصولها إلى الدور الذي لعبه الاستعمار **(العامل الخارجي)** في بداية القرن الماضي (القرن 19) في بناء هذه الدول، حيث عمل على غرس المؤسسات الحضارية للدولة الاستعمارية داخل البنى التقليدية للدولة الخاضعة له، وبعد نيلها لاستقلالها استلمت نخب معينة السلطة من المستعمر وتم إضفاء الطابع الوطني على المؤسسات التي أصدرها (أي المستعمر)، وهذا يدل على أنه بعد استقلال الدول العربية نشأت نظم سياسية مرتكزة على استيراد نمط معين للدولة من **الخارج**، على اعتباره النموذج الوحيد الذي وجدته النخب العربية الحاكمة أمامها غداة التحرر السياسي، ذلك أن اهتمام تلك النخب أنذاك لم يتعدى الخطوط العريضة للدولة المستقلة في الغالب، وأن محاولة إنشاء الدولة العربية بنفس شكل الدولة الوطنية من دون الارتكاز على خلفية فكرية واجتماعية محلية حقيقية، بالإضافة إلى انعدام الاجتهاد حول الخصوصية العربية الإسلامية دفع ببعض الفئات المجتمعية إلى رفض ومناهضتها هذه الدولة الحديثة، بل وصل الحد إلى درجة محاولة هدمها وإعادة بناءها على أسس جديدة، إلا أن ذلك أمرا غير واضح المعالم خاصة أمام **تسلط** الدولة التي ظن عامة العرب أنها ستكون وطنية[1].

ويرجع تسلط الأنظمة العربية إلى غياب الدولة بسبب الاستعمار الأمر الذي جعل السلطة هي المنشئة للدولة ومؤسساتها، ما يعني أن أي تهديد لتلك السلطة هو تهديد للدولة في حد ذاتها، وبالتالي شهدت هذه المرحلة من ميلاد الدولة العربية الحديثة انغلاق المجال

[1] -سفيان فوكة، "أزمة الديمقراطية في العالم العربي: بحث في أسباب الاستدامة"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**. العدد 08، 2016، ص، ص: 188-189.

السياسي ومنع ظهور نخب سياسية جديدة، حيث أن المطالبة بالتداول على السلطة لم يكن أمرا متاحا هذه المرحلة، وفي خضم ذلك قامت نخب معينة بالانفراد بالسلطة والاستيلاء على الحكم متخذة راية المشروعية التقليدية أو ثورية كذريعة، لكن الغريب في الأمر هو أن حتى بعد مرور سنين عديدة على استقلال الدول العربية إلا أن حالة احتكار السلطة في يد شخص واحد أو نخبة معينة استمرت، خاصة حين صرحت النخب الحاكمة أن المعارضة والانفتاح السياسي يهددان الدولة في مرحلة البناء مما أوحى إلى أذهان الشعوب بأن إتمام هذه النخب لبناء الدولة سيمكن من بناء مشروع ديمقراطي فعلي سيؤدي إلى خلق دولة ذات مؤسسات قوية، إلا أن الدولة التي تشكلت كانت عكس كل التوقعات حيث أنه تم تشييد **دولة تسلطية** تعتمد على الأطر التشريعية وإجراءات متعددة تسمح لها بالتوسع والتدخل في الاقتصاد والمجتمع على حد سواء، أي أن بناء الدولة الوطنية في المنطقة العربية أنتج **دولة تسلطية** مصرة على أن تكون فوق الناس جميعا وأن تبعدهم عن العمل السياسي بغية احتكار هذا المجال لصالحها بواسطة من يتصورون أنهم الدولة، الأمر الذي دفع بمؤسسات المجتمع المدني إلى فقد حيويتها وفاعليتها، كما قامت تارة بإلغاء حق الأحزاب السياسية في المعارضة وتارة أخرى قيدته[1].

بالتالي كان **الطابع التسلطي** هو السبب الرئيسي وراء استمرار أزمة الحكم في الدولة العربية الحديثة المتمثلة في التسلط والاستبداد هذا إلى جانب تفشي الفساد، حيث أن ترسخ آليات وقواعد **التسلط** في بنية الدولة مهد الطريق إلى انغلاق البنى السياسية أمام مطالب المشاركة السياسية للفئات والتنظيمات المختلفة في المجتمع، وذلك راجع لتولي نخب محلية عسكرية أو مدنية متسلطة الحكم، هذه الأخيرة عملت على دعم برامجها من خلال اعتمادها آليات التعبئة الجماهيرية عبر البنى والهياكل التي استحدثتها النظم الجمهورية وذلك لغرض كسب التأييد والمساندة الجماهيرية، وهذا ما يتنافى تماما مع الآليات الديمقراطية في العمل السياسي والاجتماعي، ذلك لأنها محكومة ومحددة بنطاق الأيديولوجية الحاكمة، الأمر الذي

[1] -**نفس المرجع**، ص.189.

أدى إلى استمرار تلك البنى والهياكل في إنتاج أدوات السيطرة والاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع لمصلحة النخب الحاكمة، كما وقامت هذه الأخيرة بتضييق الخناق على القوى المجتمعية الساعية للدخول في العملية السياسية التي رسختها تلك النظم، ما جعل العلاقة بين الدولة والقوى السياسية والاجتماعية تتأرجح بين الشد والصراع، ما دفع بالدولة إلى البحث عن وسائل العنف من أجل تأكيد وإقرار شرعيتها، ومنه نجد أن النخب الحاكمة عملت على إدامة هيمنتها على الجماهير مستخدمة في ذلك أجهزة الدولة وبيروقراطيتهم، وبالتالي حل التنظيم السياسي الواحد محل التعددية في تنظيم الحياة الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والثقافية وهو الأمر الذي أدى إلى تضييق نطاق المشاركة السياسية وحصرها في قبضة الحزب الواحد، وهذا كله من أجل تغطية النخب الحاكمة على تعثر قدراتهم على التحديث[1].

وعليه، نجد بأن أغلب الدول العربية هي **دول تسلطية** من جانبيها الاثنين: إداراتها للحكم وعلاقتها بمجتمعاتها، لهذا تعددت الآراء المفسرة لطبيعة، أسباب وأصول **التسلط[2]**، فنجد أن هنالك خمسة آراء مختلفة نذكرها فيما يلي:

*الأول: ينطلق من كون أن **الطبيعة التسلطية** في الدول العربية هي نتيجة لأسباب تاريخية ترتبط بميراث وخبرات التسلط والاستبداد في التاريخ العربي الإسلامي، حيث يرى مناصرو هذا الرأي بأن الدولة العربية الحديثة لا تزال تعيش تحت ثقل مواريث الدولة السلطانية التقليدية، والتي لا تتحرر فيه من مضمونها السلطاني القهري وعلاقاتها التقليدية بالرعية، هذه الأخيرة التي لم تستطع الدولة العربية الحديثة منذ نيلها لاستقلالها وعلى اختلاف أنظمتها السياسية من تحويلها إلى علاقة مواطنة[3].

*الثاني: يضيف مؤيدو هذا الرأي بأن **الطبيعة التسلطية** للدولة العربية هو نتاج استمرار لطبائع الدولة السلطانية مخلوطا مع طبيعة دولة الاحتلال[4]، فبالرغم من أن تجربة التحديث الاستعماري في فترة الاحتلال لم تستطع أن تهدم الأساسات التي ارتكزت عليها الدولة السلطانية التقليدية، إلا أنها استطاعت أن تضعفها بل وأدخلت عليها ديناميات سياسية،

[1] -عمر جمعة العبيدي، **إشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية فلسفة في العلوم السياسية.** ط.1، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2014، ص، ص: 58-63.
[2] -**نفس المرجع**، ص.59.
[3] -عبد الإله بلقزيز، **الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر.** ط.1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008، ص.70.
[4] -عمر جمعة العبيدي، **مرجع سابق**، ص.59.

اقتصادية واجتماعية جديدة كليا، ما مكنها من إعادة إنتاج المضمون السلطاني بأدوات القوة الحديثة، بالإضافة إلى تدعيمها بقدرات جديدة للإخضاع لم تملكها من قبل[1].

*الثالث: يرجع أنصار هذا الرأي **الطابع التسلطي** للدولة إلى أسباب ذات طابع ثقافي، فبدلا من أن تشتمل الثقافة السياسية العربية على قيم ثقافية تحث على الديمقراطية اشتملت على قيم تساهم على إرساء وتكريس ظواهر **التسلط والاستبداد**[2]، وذلك راجع لكون أن الفرد العربي خلال مختلف مراحله العمرية ينشأ على أساس عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تعمل على تغذية النزعات والصراعات وتتيح إرساء وتثبيت ذلك فيه، الأمر الذي جعل الثقافة السياسية العربية مشبعة بمضامين الإقصاء، العنف والتسلط، وبالتالي ترسخت هذه **القيم التسلطية** داخل البنى الاجتماعية والسياسية لتبلور بذلك بنية الثقافة ووجودها، وبالتالي أضحى الانتقال من بنية سياسية إلى أخرى لا يحد من طبيعة الثقافة السياسية التي تجذرت في وعي الحاكمين والمحكومين المؤيدين منهم والمعارضين[3].

*الرابع: يربط أنصار هذا الرأي بين **تسلط** الدولة العربية الحديثة ونوعية النخب الحاكمة فيها والتي تولت زمام السلطة في مرحلة ما بعد الاستقلال، كما ويضيفون بأن العديد من النخب الحاكمة في الدول العربية قد بلغت سدة الحكم عبر انقلابات عسكرية أسقطت من خلالها مظاهر الحياة السياسية الليبرالية السائدة في عدد من الدول في فترة الاستقلال وأسست لنظم حكم عسكرية أو نظام الحزب الواحد، كما وتبنت أيديولوجيات وسياسات مجتمعية متشددة التي من شأنها إخضاع الدولة والهيمنة عليها كاملة من جميع نواحيها المجتمعية[4]، فنجد أن **خلدون النقيب** قد أطلق اسم "**عصر هيمنة العسكر والدولة التسلطية**" على الفترة الممتدة من 1950 إلى 1990، حيث أن الفترة التي سبقت 1950 عرفت إخفاق التجربة الليبرالية العربية بسبب المجابهة المستمرة مع القوى الإمبريالية، بالإضافة إلى عجز النخب الحاكمة العربية على حل المشال الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى انهيار الحكم المدني وبدء الانقلابات العسكرية، فبعد عشرين سنة أي بعد سنة 1948 وقعت أغلب الدول العربية تحت وطأة الحكم الاستبدادي[5].

---

[1] -عبد الإله بلقزيز، **المرجع السابق**، ص، ص: 70-71.

[2] -عزمي عاشور، "الازدواجية الثقافي وتكريس الاستبداد في الدول العربية" في مجموعة باحثين: **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**. ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص.367.

[3] -عمر جمعة العبيدي، **مرجع سابق**، ص.60.

[4] -**نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[5] -ثناء فؤاد عبد الله، **مرجع سابق**، ص، ص: 63-64.

*الخامس: ينطلق مؤيدو هذا الرأي من أن **النمط التسلطي** للدولة العربية يفسر بناء على طبيعة الدولة الفوقية وأسس بناء شرعيتها، حيث أسفر تعاظم أجهزة الدولة الأمنية، الإدارية والإنتاجية، بالإضافة إلى توسع وانتشار بيروقراطيتها إلى تأمين مصادر كافية للدولة لتحقيق وظائفها بالإضافة إلى تنمية أدوات هيمنتها وسيطرتها على حساب وظائف المجتمع كإطار سياسي ومرجعي، الأمر الذي دفع بالدولة العربية عدم الفصل بين من يمتلك السلطة وكيان الدولة، فأضحت الدولة العربية في العديد من الحالات ترتكز في ممارستها للسلطة واستئثارها للسلطة على أساس فئوي تسلطي يكرس منظومة مغلقة، بعبارة أخرى، أصبحت الدولة العربية عبارة عن أداة بيد النخبة الحاكمة[1].

في الأخير، يمكننا القول بأن الدول العربية في أغلبها هي نتاج للإرث الاستعماري، سواء أكان ذلك من ناحية حدودها الجغرافية أو من ناحية آلية إدارتها للحكم وطبيعة علاقاتها بالمواطنين، حيث أن الدول العربية بعد استقلالها حافظت على كل موروثاتها من المستعمر مثل: الهياكل والمؤسسات بالإضافة إلى أسلوب إدارة الحكم ونمط العلاقة بالمحكومين هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، نلاحظ أن النخب التي استلمت السلطة الدول العربية نخب بعد استقلال لم تسعى لتغيير هياكلها ومؤسساتها بقدر ما سعت في بناء، تقوية وتعزيز أجهزتها الأمنية التي عبرها فرضت سيطرتها على كافة البلاد، وهو الأمر الذي تطور شيئا فشيئا إلى أن أصبحت القوة والسلطة هو كل ما يهم النخب الحاكمة وكل من يعارضها تواجهه بأساليب قهرية عنيفة، ولقد اعتمدت النخب الحاكمة على هذه الطرق والأساليب أيضا لإطالة زمن حكمها وضمان استمرارها الأمر الذي أدى إلى ترسخ **التسلطية** كنظام للحكم داخل الأنظمة العربية الآن.

[1] -عمر جمعة العبيدي، **مرجع سابق**، ص.60.

المطلب الثاني: المداخل النظرية المفسرة لتسلط الأنظمة العربية

لتفسير ظاهر التسلط والاستبداد في الدول العربية وجب علينا العودة إلى الدراسات، الأطروحات والنظريات التي انطلقت أساسا من دراسة الدولة في المنطقة العربية وأسباب تجذر التسلط كنظام للحكم فيها، وعلى هذا الأساس سنقف في هذه الجزئية من الدراسة على مجموعة من الأطر النظرية التي تفسر لنا الطابع التسلطي الذي ترسخ داخل أجهزة وهياكل الأنظمة العربية، وذلك فيما يلي:

أولا: نظرية الاستبداد الشرقي:

تعتبر هذه النظرية هي الأقدم تاريخيا في تفسير الحكم الاستبدادي في الشرق، بحيث تعود بجذورها إلى أحد أهم فلاسفة السياسية منذ فجر التاريخ ألا وهو: **أرسطو(Aristote)** الذي يعد أول المنظرين لها، **فأرسطو** يرى أن العلاقة الاستبدادية هي في جوهرها بين إنسان حر وبين إنسان آخر قد حرمته الطبيعة هذه الحرية، والطبيعة في السياق اليوناني هي حالة الضرورة الاجتماعية التي تقتضي نمطا من العلاقات الهرمية تتوزع فيها الوظائف والأدوار تناسبا مع نظام الحاجات والملكات الذهنية للأفراد قياسا على منوال التراتبية الكونية[1]، ولقد ركز في كتابه "**السياسة**" على أن الإستبداد كامن في الشرق، حيث يقول أن: "البرابرة أكثر خنوعا بطبيعتهم من الإغريق، والآسيويين أكثر خنوعا من الأوروبيين، ومن هنا فإنهم يحتملون الحكم الاستبدادي دونما احتجاج...، هذه الملكيات شبيهة بالطغيان إلا أن أوضاعها مستقرة لأنها وراثية وشرعية"، وتأسيسا على ذلك يرى **أرسطو** أن الاستبداد كامن في الشرق بسبب أن الشعوب الآسيوية (التي يصفها بالبرابرة) تميل بطبيعتها للاستبداد لأنهم عبيد بالطبيعة[2].

في المقابل، عرف **أرسطو** الطغيان على أنه حكومة الفرد الظالم الذي غايته المصلحة الشخصية وليس مصلحة المواطنين، وانطلاقا من ذلك عمل على وضع تقابل بين الطغيان والإستبداد بحيث يرى أن كلاهما يعاملان المواطنين على أنهم عبيد، أما بخصوص الحاكم

[1] -رفيق ايت تكنتا، "إشكالية تحديث الدولة في المشرق العربي قراءة في الأدبيات النظرية "، منشور على الموقع:
https://democraticac.de/?p=42600
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 13-04-2022، على الساعة: 10:58.

[2] -خليل العناني، "في نقد مقولة "الاستبداد الشرقي" في بلادنا"، منشور على الموقع:
https://2u.pw/WJJns3t
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 13-04-2022، على الساعة: 11:05.

فقد وضع **أرسطو** محددات له، بحيث أنه يعني رب الأسرة والسيد على عبيده، وأيضا ملك البرابرة الذي يحكم شعبه على أساس أنهم عبيد، ويرجع التصنيف الأخير هذا إلى الحكم الأسيوي انطلاقا من أن المواطنين يخضعون للحاكم بإرادتهم لأنهم عبيد بالطبيعة، ونتيجة لذلك يكون الاستبداد أمرا عاديا عند الأسيويين عكس الإغريقيين الذين يمثل الاستبداد عندهم حالة شاذة، بحيث دافع **أرسطو** عن فكرته هذه بقوله أن الاستبداد الشرقي يعد حالة مميزة عن الاستبداد بشكل عام ذلك أنه مرهون بالقوانين الدينية انطلاقا من كون أن هذا الدين يستعمل لمساندة الحكم الإستبدادي وتوطيده، وأضاف إلى ما سبق أن الاستبداد لا يكن أي احترام للحريات الفردية والملكية الخاصة[1]، وأن الحاكم المستبد لا ينشد سوى مصلحته الشخصية بحيث أنه لا يهتم إطلاقا بالمصلحة العامة، ويسعى بكل الطرق والوسائل إلى الحفاظ على سلطته[2]، أي أن الحاكم المستبد يركز فقط على مصالحه الخاصة دون الاعتبار للمصلحة العامة للشعب الذي يحكمه، ويؤكد على أن هذا النوع من الحكام يستخدم كل الوسائل الممكنة للبقاء في السلطة، حتى لو كان ذلك يعني تجاهل رفاهية وحقوق الآخرين.

ولقد ظلت نظرية الاستبداد الشرقي تتوارث من جيل فلسفي لآخر، كما وعرفت تطورات كثيرة في الفكر الغربي خاصة مع رواد عصر النهضة ولعل أبرزهم كان المفكر الفرنسي **مونتسكيو (Montesquieu)** الذي أشار في كتابه الشهير "**روح القوانين**" بأن الاستبداد الشرقي بمثابة القدر الذي يصعب التخلص منه، ومثله مثل **أرسطو** يرى بأن السبب في ذلك يعود إلى كون أن الحاكم المستبد يستند في تبريره حكمه إلى الدين، الأمر الذي رآه **مونتسكيو** على أنه "حكم الجهل: جهل المستبد ذاته، وجهل رعيته ومن هنا الغياب التام لكل فضيلة"[3]، وانطلاقا من ذلك يرى **مونتسكيو** بأن الإستبداد هو نظام طبيعي بالنسبة للشرق في حين أن الحكم الجمهوري والملكي هما أحد الصفات المميزة للحكم في الغرب، وبذلك يكون الحكم الإستبدادي لا يمت بصلة إلى الغرب، لهذا يرفض **مونتسكيو** هذا النمط

[1] -رفيق ايت تكنتا، **مرجع سابق**.
[2] -دولة خضر خنافر، **في الطغيان والاستبداد والدكتاتورية بحث فلسفي في مسألة السلطة الكلية**. ط.1، بيروت: دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، 1995، ص.107.
[3] -خليل العناني، **مرجع سابق**.

من الحكم وينزع عنه الشرعية لكون أن الحاكم فيه يحكم حسب رغباته دون الخضوع لقوانين تقيده وتضبط أعماله، بحيث يكون خوف الرعية منه هو الوقود الذي يمكنه من الاستمرار[1].

وقد أضاف **مونتسكيو** أسباب أخرى فسر من خلالها الاستبداد الشرقي كالعادات، الآداب، تقاليد الحكم وأحكامه، الدين، والمناخ ، فقال بأن الطبيعة الفيزيائية والجغرافية هي التي تجعل الشعوب الآسيوية الشرقية متعايشة مع الحكم لاستبدادي دون أي اعتراض أو مقاومة تذكر، فحسبه إن تلك الطبيعة هي التي أكسبت تلك الشعوب طبيعة ثابتة جعلتها منقادة طواعية للحكومات الاستبدادية، وبالتالي تؤثر هذه الطبيعة بشكل مباشر على مزاج الفرد وتترسخ في حاجاته وميوله الخاصة، ونتيجة لذلك يصبح هؤلاء الأفراد مؤهلين لمثل تلك الحكومات المستبدة[2].

وأضاف **مونتسكيو** إلى أن مبدأ الحكم الاستبدادي هو في انحلال دائم وذلك راجع لكونه فاسد بطبيعته، ويضيف لذلك بأن الحكم الاستبدادي سيؤدي في نهاية الأمر إما لثورة شعبية تشكل تحريرا وانعتاقا، أو إلى انقلاب بلاطي، أي إلى استبداد أشد من سابقه[3].

ونفس الفكرة تطرق لها **فريدريك هيجل (Friedrich Hegel)** الذي رأى بأن الحكم الاستبدادي هو نظام الحكم الطبيعي للشرق الذي يقوم على أساس **أبوي بطريركي***، حيث يرى بأن النظام الشرقي يقوم على مبدأ شخص واحد حر المتمثل في الحاكم، هذا الأخير يمارس حكمه على طريقة الأب مع أبنائه، بعبارة أخرى، أن الحاكم يتمتع بحقوق لا ينبغي معارضتها انطلاقا من كونه أب للجميع وبالتالي تكون طاعته واجبا حتميا على الجميع، ووصف **هيجل** الشعب الشرقي على أنه: "ليس لديه عن نفسه إلا أسوأ المشاعر فهو لم يخلق إلا ليجر عربة الإمبراطور وهذا قدره المحتوم، وعاداتهم وتقاليدهم وسلوكهم اليومي تدل على مبلغ ضآلة الاحترام الذي يكنونه لأنفسهم كبشر"[4]، وتأسيسا على ذلك، كان **لهيجل** نظرة دونية للشعوب الشرقية، وذلك انطلاقا من افتراض أنهم يقبلون الاستبداد كجزء من طبيعتهم وثقافتهم.

---

[1] -رفيق ايت تكنتا، **مرجع سابق**.

[2] -**نفس مرجع**.

[3] -دولة خضر خنافر ، **مرجع سابق**، ص.144.

*__النظام الأبوي البطريكي (Patriarcat)__: هو نظام اجتماعي يمتلك فيه الرجال السلطات الأساسية في المجتمع، من ضمنها السلطات السياسية، الأخلاقية والقانونية، مما ينتج عنه امتيازات عديدة للرجل وسيطرة على حقوق الملكية، وفي الحقل الأسري، يتحكم الآباء في النساء والأطفال، ويفرضون سيطرتهم عليهم، ونجد بأنه تاريخيا تمثل النظام الأبوي في العديد من المؤسسات الاجتماعية، القانونية، السياسية، الاقتصادية والدينية.

[4] -خليل العناني، **مرجع سابق**.

ورأى بأن الاستبداد السائد في بلاد المشرق يعود السبب فيه إلى أن الشرقيين لم يتوصلوا إلى أن الروح، أو الإنسان بما هو إنسان، حر، ونظرا إلى أنهم لم يعرفوا ذلك فإنهم لم يكونوا أحرارا، وكل ما عرفوه هو أن شخصا معينا حر، وعلى هذا الأساس رأى بأن حرية هذا الأخير ليست إلا نزوة شخصية وشراسة، وعليه فإن هذا الشخص الواحد ما هو إلا مستبد وطاغية[1]، بتعبير آخر، قال **هيجل** بأن كل ما عرفه الشرقيون هو أن شخصا واحدا حر، المتمثل في الحاكم أما الباقين فهم مجرد عبئ ذلك الحاكم الذي كانت حريته استجابة لنزواته لا تعيينا لذاته، وبالتالي فهو طاغية وليس حر[2].

أي، يعتقد **هيجل** أن الشرقيين لم يدركوا بشكل كامل أن الروح الإنسانية هي روح حرة، ذلك أنهم لم يكونوا على علم بأن الإنسان بمجرد أن يكون إنسانا فهو حر بطبيعته، بالتالي، لم يكونوا يعيشون حرية حقيقية، وكانوا يرون الحرية فقط في شخص واحد، وهو الحاكم، هذا الأخير وفقا لهذه النظرية يعتبر حرا لأنه يمارس سلطته وفقا لنزواته الشخصية، أما الباقين فهم مجرد عبئ لهذا الحاكم، وحريتهم تعتمد على مدى استجابتهم لنزوات الحاكم، وبناء على هذا التفسير، يعتبر الحاكم طاغية وليس حرا حقيقيا، حيث أن حريته تعتمد على نزواته وليس على وعيه الحقيقي بالحرية.

وبإتباع نفس خطى الفلاسفة والمفكرين السابقين عمل **كارل ماركس (Karl Marx)** هو الآخر على تفسير الإستبداد، وكغيره من المفكرين نظر إليه من جهة أنه متجسد في الشرق، لكن في دراسته للاستبداد الشرقي قام بإعطاء تفسير محدد جدا، المتمثل في ربطه **الاستبداد بنمط الإنتاج الأسيوي**، حيث انطلق كل من **ماركس** ورفيقه **فريدريك إنجلز (Friedrich Engels)** أنه يمكن تفسير الطابع الراكد للمجتمع الأسيوي بناء على النظام الاصطناعي للري الذي كان منتشرا أنذاك في الشرق، ذلك أن الأراضي الشرقية تميزت بامتلاكها لتضاريس وظروف مناخية جد ممتازة إلا أنها كانت تحتاج للمياه من أجل الري، وبالتالي كان هذا هو الدافع الذي أدى إلى نشوء نظام اصطناعي للري الذي يعمل بواسطة القنوات وشبكات إيصال الماء ليشكل حجر الأساس للزراعة الشرقية، ونتيجة لذلك كان تدخل السلطة المركزية للدولة في الشرق في هذه العملية أمرا محتوما وذلك راجع إلى أن الحضارة

[1] -فريدريك هيجل، **العقل في التاريخ**. تر: إمام عبد الفتاح إمام، المجلد الأول، ط.3، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص.87.

[2] -وسام فؤاد، **تفكيك نظريات الاستبداد الشرقي: الحالة المصرية**. إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2018، ص.09.

أنذاك كانت متدنية جدا، إضافة لذلك كانت مساحة الأراضي الزراعية واسعة جدا، الأمر الذي جعل من المستحيل الاعتماد على التعاون الطوعي للسكان فقط، ما أتاح المجال أمام المسؤولية المركزية للدولة لتجهيز الأشغال العامة لإنشاء النظام اصطناعي للري، فانطلاقا من الدور المركزي الذي لعبته الحكومة المركزية في إدارة شبكة الري استطاعت السيطرة على الإنتاج في ظل غياب الملكية الخاصة للأراضي، والذي عبره استمدت الدولة في الشرق النمط الاستبدادي في ممارسة السلطة[1].

وعلى نفس خطى المفكرين السابقين، عمد **كارل فتفوغل (Wittfogel Karl)** على تفسير الاستبداد الشرقي في كتابه الشهير الصادر سنة 1957 المعنون بـ: **الاستبداد الشرقي: دراسة مقارنة للسلطة المطلقة (Oriental Despotism: A Comparative Study of Total Power)**، الذي درس فيه بلدان الشرق وأنظمتها السياسية والاقتصادية، ومن خلال دراسته هذه استنتج سمات مشتركة في ما يخص العلاقة بين الحكام والمحكومين[2]، ولقد سمى نظريته هذه بـ: **النظرية الهيدروليكية** (أي النظرية المائية)، والتي كانت عبارة عن تطوير للفكرة السابقة (حيث استقى فكرة هذه من نمط الإنتاج الآسيوي الذي جاء به **كارل ماركس**)، وترتكز هذه النظرية على فكرة أساسية مفادها أن الحضارات الشرقية بنظمها السياسية قامت كضرورة لتشييد مشاريع مائية ضخمة ومنظمة لجلب مياه الري عبر آليات وقنوات صناعية[3]، بحيث تتطلب مثل هذه المشاريع تحكما جد صارم في المجموعات العديدة من العمال، الحرفيين وأصحاب المهن في شتى التخصصات، بالإضافة إلى ذلك فإنها تتطلب وجود حكومات قوية قادرة على تسيير مواردها وتقاسم نواتجها، ضف لذلك أن النظام الزراعي يقوم أساسا على نشاطات تنظيمية وتنسيقية، هذه الأخيرة التي لا يمكن أن يوفرها إلا جهاز إداري بيروقراطي مركزي واحد لا يتنازعه ولاء آخر، الذي يخطط مسبقا لتنظيم عملية الري، تعبئة العمل وتوجيهه[4].

وتأسيسا على ذلك، ربط **ويتفوغل** عبر نظريته هذه بين احتكار تسيير الموارد المالية وملكية الدولة للأراضي الزراعية، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من الملكية الخاصة بشكل كبير جدا

---

[1] -رفيق ايت تكنتا، **مرجع سابق**.

[2] -يوسف زدام، "الثقافة السياسية في البلدان العربية: دراسة في تأثير المحددات غير السياسية"، **مجلة المستقبل العربي**. المجلد 37، العدد 429، نوفمبر 2014، ص.22.

[3] -سعد الصويان، "نظرية الاستبداد الشرقي"، **جريدة ريضان**. العدد 2086، 23-05-2008، ص.15.

[4] -يوسف زدام، **مرجع سابق**، ص.22.

في مقابل زيادة تبعية الأفراد لهذا الجهاز الإداري، ليصبح في ما بعد أسلوب الإجبار في تنفيذ هذه المشاريع والاستفادة منها الأحد الوسائل التي تمكن النظام من الحفاظ على الحكم والبقاء فيه[1]، وبحسب **ويتفوغل** فإن هذا هو ما أدى إلى استحداث مصطلح الاستبداد الشرقي حيث رأى بأن تشييد مثل تلك المشاريع المائية الضخمة وما تتطلبه من تمويل مجموعة كبيرة من العمال والحرفيين وأصحاب المهن في شتى التخصصات وإدارتهم والتنسيق فيما بينهم هو أمر لا يمكن حدوثه إلا إذا تركزت السلطة في يد عدد محدود من الرؤساء والمدراء الذين يتلقون توجيهاتهم من **حاكم واحد مستبد**، بعبارة أخرى، إن الأمر يتطلب **حكما استبداديا** قويا قادرا على فرض النظام والانضباط على الجميع وعلى فرض الضرائب والإتاوات ومصادر التمويل اللازمة، وبذلك يصبح من يتحكم في مصادر الماء يملك سلطة مطلقة على الفلاحين، وإذا كان مصدر من مصادر السلطة أقوى وأشمل من أي مصدر آخر فإن ذلك المصدر الأقوى سوف يستحوذ ويحتكر جميع مصادر السلطة الأخرى بالكامل، ما ينتج **سلطة مركزية مستبدة**، وهو ما أطلق عليه **ويتفوغل** تسمية الاستبداد الشرقي الذي رأى بأن هذا النوع من السلطة نشأ حصرا في كل من الصين وبلاد الشرق الأوسط[2].

وهذا ما أكده الدكتور **إكرام بدر الدين** الذي أسقط هذه النظرية على أرض الواقع، وبالتحديد على مصر، حيث يرى بأن أن التركيز الكبير للشعب المصري في الوقت الحالي على ضفاف نهر النيل وعدم قدرتهم على التعامل الذاتي مع موارده هو ما دفع إلى تعزيز قوة الحكومة المركزية، بحيث اعتبر ذلك امتدادا لتجربة تاريخية قديمة تتيح للحكومة (الأب) تنظيم وضبط الموارد نيابة عن الشعب (الأبناء)، وهو ما ساهم في انخفاض نسبة المبادرة والعمل الطوعي نتيجة للاعتماد الكبير على الدولة والطاعة[3]، هذا من جهة ومن جهة أخرى، يمكننا إسقاط هذه النظرية على أرض الواقع لكن مع استبدال عنصر المياه بعنصر النفط، كون هذا الأخير أصبح يمثل مصدرا أساسيا للطاقة في العالم، وتشكل مداخيله ثروة للدول المصدرة له، والتي تسيطر عليها في حالة الدول العربية ما يطلق عليها باسم "**الدولة الريعية**"* التي تحكمها نخب تسعى على الدوام للسيطرة والاستحواذ على **الريع*** مما يضمن

[1] -**نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[2] -سعد الصويان، **مرجع سابق**، ص.15.

[3] -يوسف زدام، **مرجع سابق**، ص.23.

*__الدولة الريعية__: هي الدولة التي تستمد كل أو جزء كبير من إيراداتها الوطنية عن طريق تأجير الموارد المحلية لعملاء خارجيين.

*__الريع__: يعرف في الاقتصاد السياسي على أنه الجزء الذي يؤديه المستأجر إلى المالك من غلة الأرض مقابل استغلال قواها الطبيعية التي لا تقبل الهلاك، وهو عبارة عن دخل مضمون لمدة طويلة من الزمن.

لها إدامة آليات إعادة إنتاج الهيمنة، السيطرة والنفوذ، وبناء على ذلك فإن النخب الحاكمة في الدولة الريعية تجنح للاستبداد والتسلط نتيجة لبنيتها والقوى التي تستند إليها (في هذه الحالة تستند على امتلاكها للنفط وسيطرتها عليه وعلى إيراداته)، حيث تسعى للمحافظة على قوتها وفرض سيطرتها على الشعب، هذا الأخير الذي لا يبقى أمامه سوى خيار الخضوع والرضوخ لسلطة النخب الحاكمة.

من العرض السابق يتضح بأن الفكرة الأساسية لهذه النظرية مفادها أن الحكم الإستبدادي هو نظام الحكم الطبيعي للشرق (خاصة في المنطقة العربية) وذلك يعود لتنشئة الإنسان الشرقي الإجتماعية، النفسية وتكوينه الفطري التي تصنع منه شخصية قابلة للخضوع وسهل الإنقياد للطاعة.

ثانيا: أطروحة النظام الأبوي:

والتي تعرف أيضا باسم "**النظرية البطركية (Patriarche)**"، وهي أحد النظريات التي اعتمدها العديد من المفكرين والباحثين لتفسير **الظاهرة التسلطية**، من بينهم لدينا: **فريدريك هيجل (Friedrich Hegel)** الذي يفسر **الظاهرة التسلطية** انطلاقا من اعتباره أن نظام الحكم الطبيعي للشرق هو الحكم الإستبدادي، فالعالم الشرقي على حد تعبيره هو عبارة عن مجتمعات طبيعية يحكمها نظام أبوي، وبما أنه كذلك رأى **هيجل** أن الحكم السائد هناك يقوم على مبدأ شخص واحد حر هو الحاكم (الذي هو الحاكم المستبد)، هذا الأخير يمارس حكمه بطريقة الأب مع أبنائه، بعبارة أخرى، لا يجوز بأي حال من الأحوال معارضته ذلك لأنه أب الجميع، ما يجعل من طاعته واجبا وأمرا حتميا، ويقصد بالأب هنا المشرع أما الابن فهو الشعب الذي يقتصر دوره على تنفيذ الأوامر واحترام سلطات الحاكم، أي أن هذا هو جوهر الحكومة الأبوية[1].

في المقابل يشير المفكر **هشام الشرابي** إلى النظام الأبوي على اعتباره مفهوم يعبر عن البنية الاجتماعية، السياسية والنفسية التي يتميز بها المجتمع العربي المعاصر، فبحسبه هو مفهوم ذو ازدواجية نظرية ذلك أنه يشير إلى نظامين مترابطين والمتمثلان في: النظام الأبوي التقليدي (القديم) والنظام الأبوي المستحدث (الجديد)، وبإسقاط هذه النظرية على الدول العربية، نجد بأن النظام القائم في المجتمع العربي اليوم ليس نظاما تقليديا بالمعنى

[1] -رفيق ايت تكنتا، **مرجع سابق**.

التراثي ولا نظاما معاصرا بالمعنى الحداثي، بل هو عبارة عن خليط غير متمازج يجمع بين القديم والحديث، بين التراثي والمعاصر، ويكون بذلك نظاما غريبا ليس له مثيل ولا يشبه أي نظام آخر[1]، ومعنى ذلك، أن النظام القائم في المجتمع العربي هو بمثابة تشكيلة اجتماعية هجينة ناتجة عن الانتقال من نظام تقليدي إلى نظام حديث دون استكمال عملية التحول أو الانتقال بصفة نهائية، وهو ما جعل المجتمع العربي المعاصر يبدو في هذه الصيغة التي يجمع فيها بين التقليد والحداثة دون أن يكون أي منهما، أي أنه مزيج بين التراث والمعاصرة أو هو نظام يعيش الماضي في الحاضر والحاضر في الماضي إن صح التعبير[2].

كما وحدد **الشرابي** مجموعة من الخصائص التي يتميز بها النظام الأبوي في المجتمع العربي، وهي كالآتي[3]:

***السيطرة والخضوع:** حيث يمثل الأب في النظام الأبوي أداة القمع الأساسية، ومنه فإن ازدياد القمع يعني ازدياد الإيمان بالخرافة، الأمر الذي يؤدي إلى إحكام السيطرة على الوضع القائم والخضوع التام للأب بالمعنى البيولوجي والثقافي معا.

***التبعية:** حيث أن النظام الأبوي لا ينتج ذوات مستقلة بقدر ما ينتج أفردا سلبيين همهم الوحيد الامتثال للأعراف بدل احترام القوانين، وتكريس الولاء للتقاليد بدل طاعة أوامر العقل.

***الولاء:** ومعناه أنه بدلا من الأمة أو المجتمع المدني تشكل العائلة أو العشيرة أو الدين أو الجماعة الإثنية أساس العلاقات الاجتماعية وما يقابلها فيه من تنظيم اجتماعي.

ولقد حاول **الشرابي** من خلال أطروحته هذه تفسير القصور الديمقراطي في البلدان العربية، حيث يرى أن الأبوية كانت ولا تزال الصفة الرئيسية المميزة للثقافة العربية، وأضاف أن طرح الديمقراطية في الواقع العربي معناه أننا نطرحها في واقع ليس متخلف اقتصاديا وإنمائيا فقط بل أن تخلفه هذا يعود بجذوره إلى أعماق الحضارة الأبوية المترسخة في المجتمع العربي، هذا الأخير الذي ميزته صفتين مترابطتين هما: **اللاعقلانية** في جميع الجوانب كالتدبير والممارسة، التحليل والتنظيم ، و**العجز** الذي يصاحبها سواء في التوصل إلى الأهداف التي

---

[1] -هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**. تر: محمود شريح، ط.2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص.15.

[2] -محمد أحمد الحميري، "النظام الأبوي في المجتمع العربي عند هشام شرابي"، منشور على الموقع:
https://democraticac.de/?p=45386
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 13-04-2022، على الساعة: 17:05.

[3] -**نفس المرجع**.

تصبوا أو في الوقوف في وجه التحديات والتغلب عليها[1]، أي أنه رد أزمة المجتمع العربي إلى بنيته الأبوية التي تكرس **منطق التسلط** بشتى أشكاله، بدءا بالسياسة ونظام الحكم، مرورا بالنظام الأسري والنظام التربوي وانتهاء بسيادة منطق القبيلة والعشيرة على مستوى البنية الاجتماعية، حيث اعتبر أن أزمة تخلف الذي يعيشها الوطن العربي ترجع بأصولها إلى أعماق الحضارة الأبوية والأبوية المستحدثة، و من ثم ينتقل إلى كل أطراف بنية المجتمع والفرد، والذي ينتقل بدوره من جيل لآخر[2].

وتأسيسا على ما سبق، فإن الثقافة الأبوية هي العائق الكبير الذي يقف في وجه الطرح الديمقراطي في الوطن العربي، ذلك أن النظام الأبوي يتضمن النزعة نحو **التسلط** الشامل، رفض النقد وعدم تقبل الحوار، فهو يقوم على ذهنية تدعي امتلاكها للحقيقة التي لا تعرف المراجعة أو التفاعل بين الأفراد والجماعات، وحتى إن وجد التفاعل بين الأفراد فإن هدفه لا يكون التوصل إلى حلول وسطية بين وجهات النظر وإنما يكمن هدفه في إظهار وتأكيد الحقيقة الواحدة، أي أن هذه العقلية هي التي تهيمن على النظام الأبوي[3]، وبالتالي يصعب تطبيق الطرح الديمقراطي على منطقة لا يزال المنطق الأبوي ساري المفعول فيها.

مما تقدم عرضه، يتبين بأن طبيعة النظام القائم في المجتمع العربي هي طبيعة غريبة جدا، حيث أن ليس نظاما تقليديا بالمعنى التراثي ولا معاصرا بالمعنى الحداثي، بل في حقيقة الأمر هو مجرد خليط غير متمازج يجمع بين القديم والحديث، ونشير هنا إلى أنه بالرغم من اصطدام المجتمع العربي بالحضارة الغربية الحديثة (بسبب الاستعمار) والتغيير الكبير الذي عرفه أثناء ذلك إلا أن ذلك لم يؤدي بأي حال من الأحوال إلى استبدال النظام القديم بنظام جديد بل على العكس من ذلك تماما، حيث أنه دفع لتحديث القديم لكن دون تغييره جذريا، مما خلق لنا في نهاية الأمر النظام الأبوي المستحدث الذي نعيش في ظله، وبالتالي نجد بأن ثقافة هذا النظام الأبوي لا زالت تنتشر في المجتمع العربي، بحيث يعود السبب في ذلك إلى الأسرة التي تلعب دورا مركزيا في تكوين الشخصية الإستبدادية للإنسان العربي لكي ينشأ الطفل نشأة تجعله قابلا للتكيف بسرعة مع المجتمع الأبوي التسلطي[4].

[1] -رفيق ايت تكنتا، **مرجع سابق**.
[2] -محمد أحمد الحميري، **مرجع سابق**.
[3] -رفيق ايت تكنتا، **مرجع سابق**.
[4] -**نفس المرجع**.

ثالثا: أطروحة الشيخ والمريد:

ولقد انطلق **عبد الله حمودي** أحد أبرز علماء الأنثروبولوجيا المغاربة في كتابه "**الشيخ والمريد**" من أطر فكرية تختلف عما انطلق منه غيره من المفكرين الذين فسروا **تسلط** الأنظمة العربية، حيث ينطلق من وحدة تحليل جديدة كليا ألا وهي **مؤسسة الزاوية**، التي تقوم بدور بارز في تحقيق الاندماج الاجتماعي بحسبه، ويضيف إلى ذلك أن هذه المؤسسة بالذات تحضا بإجلال كبير، ومن هذا المنطلق حاول تفسير ظاهرة **تسلط الأنظمة** فقدم دراسة جد مهمة حول النظام السياسي المغربي، بحيث جاءت أطروحة قائمة بناء على ما سماه بثنائية: **الشيخ والمريد***، حيث ركز في دراسته هذه على نمط العلاقات القائمة داخل مؤسسة الزاوية وتطبيق الخطاطة الفكرية الموجودة في الفكر الصوفي على الحقل السياسي المغربي، ما مكنه في النهاية من التوصل إلى فكرة أساسية مفادها أن العلاقات القائمة بين كل من الرئيس والمرؤوس في الحياة العامة تحكمها المحسوبية والزبونية[1].

وبناء على ذلك أشار **عبد الله حمودي** إلى أن أغلب الفرضيات التي حاولت تفسير استمرارية النظام السياسي المغربي أنها تنطلق من ترجيح البنية الاجتماعية أو الاقتصادية في رصد حيوية هذا النظام السياسي دون أن تنشغل بما يقود الأفراد والجماعات إلى قبول أو رفض نوع من الحكم والمبادئ التي ينبني عليها[2]، هذا ما دفع به إلى الانطلاق من البنية الثقافية للمجتمع المغربي لإيجاد الآلية المفسرة لظاهرة التسلط فيه، ومن خلال دراسته توصل إلى هنالك ازدواجية تحدد المجال السياسي العربي بصفة عامة والنظام السياسي المغربي بصفة خاصة والمتمثلة في العنف الرمزي والمادي أين يتجسد نموذج الحاكم على أساس إرهاصات تاريخية ورمزية يمتلكها السلطان أو الملك في حالة النظام السياسي المغربي، والقائمة أساسا على الشرف والبركة والطاعة، بحيث أن هذه الأخير تكون متجذرة في ذهنية الرعية المغربية، وهي نفسها التي تتحكم في العلاقة بين الشيخ والمريد[3].

***الشيخ والمريد:** الشيخ هو بمثابة معلم المريد، أما المريد فهو المتعلم على شيخ طريقة وفق منهاج، والمريد رتبة من رتب الصوفيّة، وللمريد درجات وعليه أن يقرأ أورادا في اليوم والليلة يكلفها بها شيخه ليسير على طريقته في التصوف وذلك ضمن تربيته للمريد.

[1] -رفيق ايت تكنتا، **مرجع سابق**.

[2] -عبد الله حمودي، **الشيخ والمريد النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة يليه مقالة في النقد والتأويل**. ط.4، تر: عبد المجيد جحفة، المغرب: دار توبقال للنشر، 2010، ص.109.

[3] -فخر الدين ميهوبي، "التراث السلطوي في الذهنيات والأنساق الثقافية العربية قراءة في إسقاطات نموذج "الشيخ والمريد" على المجال السياسي المغربي"، **مجلة المعيار**. المجلد 09، العدد 03، 2018، ص، ص: 50-51.

بتعبير آخر، إن اقتران العنف الرمزي والمادي بالدين شكلا المرتكز الأساسي له في تشكيل رؤيته حول السلطة والتسلط وذلك عبر نموذجه الشيخ والمريد[1]، بحيث توصل إلى تأكيد أن النظام السياسي المغربي هو نظام تسلطي وذلك انطلاقا من كون أن العلاقات الشخصية فيه تخضع لثلاثة نقاط أساسية تتمثل في: الهبة، الهيبة والتقرب.

وعلى هذا الأساس حاول **عبد الله حمودي** انطلاقا من ثنائية الشيخ والمريد أن يضع تفسير يوضح عبره الخضوع الذي تتميز به الحياة السياسية، الاجتماعية والتربوية في النظام المغربي، فبحسبه فإن أساس **ثنائية الشيخ والمريد** يقوم على تكريس السلطة والحفاظ على نسقها عبر عملية إعادة نفس الدور، بحيث تعبر هذه الثنائية عن العلاقات داخل مؤسسة الزاوية، فنجد بأن مرحلة الزهد تبدأ في البداية بالتخلي عن كل مظاهر الحياة المادية وذلك لضمان أن يصبح المريد زاهدا ثم وليا، ولإتمام تلك العملية لابد من المرور بمرحلة المجاهدة النفسية والتربوية، بحيث يقوم الشيخ بتقسيم مرحلة التربية إلى قسمين، الأول منهما يتمثل في مرحلة التأهيل التي تكون بالتخلي عن كل القيم الدنيوية انطلاقا من قطع الصلة بالوالدين، ويتمثل القسم الثاني منها في التلقين حيث أنه خلال هذه المرحلة يتم تخريب كل قوى النفس والشهوات والغرائز فيسهل بذلك التحكم بالذات، ونتيجة لذلك يرث المريد إرث شيخه من جهة ولايته، ومن جهة أخرى، يعيد إنتاج نمط حياة الشيخ وسلوكه إزاء نفسه والآخرين، وعليه فإن المرور من مرحلة التأهيل إلى مرحلة التلقين يعد بمثابة محطة أساسية في أدبيات الزوايا، فعبر ذلك يسلم المريد إرادته لشيخه لكي يرث سره ليبدأ في إعادة تكرار نموذج هذا الشيخ[2].

كما ولقد استطاع **عبد الله حمودي** استنباط العلاقات داخل الزاوية انطلاقا من الخطاطة الثقافية والتي مكنته من تفسير النسق السياسي المغربي بصفة خاصة والظاهرة السلطوية (التسلطية) بصفة عامة وكيف تتم إعادة إنتاجها، وعليه، فإن التفسير الذي جاء به **عبد الله حمودي** في دراسته للنظام السياسي المغربي يمكن تعميمه على باقي الدول العربية، حيث يقول **عبد الله حمودي** بأنه يمكننا تطبيق المقاربات التي أقمناها في الفصول السابقة على مجموع المجتمعات العربية، ذلك أنه رغم التقلبات التاريخية والانقسامات التي عرفتها دول المنطقة العربية إلا أنه مجتمعاتها لا زالت تحافظ على الروابط الثقافية والبشرية القوية

[1] -فخر الدين ميهوبي، "أثر الفكر السلطوي على البناء الديمقراطي في الدول العربية دراسة مقارنة لحالتي المغرب والأردن"، **مرجع سابق**، ص.59.

[2] -رفيق ايت تكنتا، **مرجع سابق**.

بينها، هذه الأخيرة تبينها التداعيات الهائلة والعميقة التي يحدثها أي تغيير يمس مجتمع من هذه المجتمعات في الدول العربية، فعلى الرغم من وجود اختلافات شكلية تميز بين أنظمة الحكم العربية إلا أنه لا يمكن تغطية التشابه الجوهري الكبير بينها عندما يتعلق الأمر بممارسة الحكم، فسواء كانت الأنظمة ملكية أو جمهورية إلا أن هذا لا يخفي ادعائها مشروعيتها المستندة إلى تمثيل مباشر بما يصطلح عليه بالجماهير وتتجاهل كل بديل أو تقمعه أو تقبل جزئيات منه، وبالتالي فإن جميع هذه الأنظمة وبغض النظر عن اختلافاتها إلا أنها تشترك في ميزة واحدة ألا وهي **البنية التسلطية** لأنظمتها والتي تقوم على أساس الانفراد بالقرار الذي يخص مصائر المجتمعات المحكومة وفرض سيطرتها عليهم[1].

رابعا: أطروحة بطانة الحاكم وحاشيته:

عند حديثنا عن إستبداد الحاكم وتأصيله لا بد لنا من التطرق لبطانة الحاكم أو حاشيته، وذلك راجع إلى كون أن الحاكم المستبد يحرص على الدوام لإيجاد حاشية تدعم وتساند حكمه، بحيث أن هذه الحاشية ليست محصورة في اتجاه واحد فقط، فنجد أنها يمكن أن تكون من: المقربين، أبناء القبيلة، الحراس الذين يمسكون بزمام المؤسسات الموجودة، السياسيون، عسكريون، الموظفون الكبار والمثقفين من كتاب، فلاسفة ورجال الدين هذا بالإضافة إلى أقرباء الحاكم وأصدقائه، وتقوم هذه الحاشية بخدمة الحاكم المستبد والترويج له، فنجد بأن أذرع البطانة القريبة من الحاكم تمتد لتشمل كافة مفاصل الدولة، وبناء على ذلك تكون **البطانة*** جزء لا يتجزأ من ضمانة إستمرارية الحكم المستبد ومقوماته، وعليه يمكن القول بأن البطانة ترتبط بالحاكم المستبد ارتباطا عضويا، ذلك أن التسلط لن يتحقق إلا في وجود البطانة القادرة على دعم الحاكم المستبد وفرض العبودية، الطاعة والخضوع على باقي الشعب، ومنه فإن البطانة هي المسئول الرئيسي عن تكرس الحكم الإستبدادي وضمان قوته واستمراريته، وتأسيسا على ذلك فإن **الحاكم المستبد** يبني **دولته التسلطية** على أساس ثلاثة دعائم رئيسية المتمثلة في: الحاكم، البطانة، والمحكومين، بعبارة أخرى، تكون **الدولة التسلطية** هنا في شكل هرم يعتلي قمته الحاكم ويأتي في أسفله المحكومون أما وسطه فتتربع فيه البطانة المنفذة لأوامر الحاكم والتي تقوم بمتابعة الطاعة وتكريسها،

[1] -**نفس المرجع**.

*__البطانة__: يقصد بها أصحاب الحاكم، المستشارون في أمور حكمه، المنفذون لأوامره، المطلعون على أحوال محكوميه.

بالإضافة إلى العمل على إخضاع المحكومين وجعلهم يستسلمون أمام طاغوت **الذات التسلطية**[1].

وبتطبيق هذه النظرية على الأنظمة العربية، نلاحظ أن هذه الأخيرة تهتم كثيرا وبشكل كبير بهذه البطانة، ذلك أنها بمثابة حجر أساس لقوة حكمها والركيزة التي تعتمد عليها في تحقيق مأربها ومصالحها، حيث أنه لا يكاد يخلو نظام سياسي عربي منها، فنجد أن أغلب هذه الأنظمة إن لم تكن كلها تعتمد على حاشية تساهم في توفير الشرعية اللازمة لاستمرار النخبة الحاكمة، والعمل على تعظيم قوة تلك النخب من أجل ضمان بقائها واستمرارها، وهذا كله يكون بمقابل مادي سواء كان ذلك عبارة عن: ثروة، مناصب رفيعة أو غيرها من الأمور التي تجعل تلك الحاشية موالية وداعمة للنخب الحاكمة وتقف في صفها في مواجهة الشعب، وبذلك يكون أساس فساد الحكم و**تكريس التسلط** والاستبداد داخل الأنظمة العربية هو تلك الحاشية التي تعمل دون هوادة عل دعم النظام أو النخب حاكمة دون السؤال عن شرعيتها أو أحقيتها في ذلك، ودون البحث في ما إذا كانت عادلة أو متسلطة.

في الأخير، نتوصل إلى فكرة مفادها أنه بالرغم من تعدد التفسيرات لمسألة **التسلطية** داخل الأنظمة العربية إلا أنها جميعا تصب في اتجاه واحد المتمثل في أن **التسلط** الذي يميز الأنظمة العربية ويطغى عليها يرتكز في الأساس على البنية والخصوصية الثقافية للمجتمع العربي السلطوي، حيث أن تلك البنية تلعب دورا بارزا وأساسيا في تكوين شخصيات تقبل الخضوع للشخص حاكم أو النخبة الحاكمة.

[1] -رفيق ايت تكنتا، **مرجع سابق**.

خلاصة الفصل:

إن دراسة العامل الخارجي وتحليله هي عملية جد ضرورية لفهم الواقع العربي والتحديات التي تواجهه والفرص التي تتاح له، فمن خلال ما تقدم عرضه سابقا، توصلنا إلى أن مصطلح العامل الخارجي يستخدم في علم السياسة والعلاقات الدولية للإشارة إلى القوى والعوامل والمؤثرات التي تنطلق من خارج حدود دولة ما وتؤثر على وضعها الداخلي وسياستها الخارجية، وفي الحالة العربية، لاحظنا بأن هذا العامل قد لعب على الدوام دور بارزا في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، عبر دعمه لبعض الأنظمة التسلطية العربية وحمايتها، ما ساهم في ترسيخها وتكريس حكمها، أو كمحاولته لتحديد مسارات التحول السياسي والاجتماعي والاقتصادي في دول المنطقة بعد ثورات عام 2011، وعليه فإن التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول العربية هو ممارسة تنتهك مبدأ السيادة الوطنية والاستقلال السياسي للدول، وبالتالي فإنها تقوض السيادة والاستقلال والوحدة الوطنية للدول العربية، وتهدد الأمن والسلم الدوليين وتزعزع الاستقرار في المنطقة، هذا إلى جانب عرقلتها للتنمية والازدهار في دول المنطقة، بحيث تفاقم الفقر والتخلف والتبعية والاستهلاكية في المجتمعات العربية، وتشجع الانقسام والتنازع والتطرف والعنف والإرهاب في الساحة العربية، وعليه، شهدت الدول العربية تدخلات وضغوطات وتأثيرات من قبل القوى الإقليمية والدولية، أغلبها كان يسعى إلى حماية المصالح الاستراتيجية والاقتصادية والأمنية، عبر الاستفادة من الموارد الطبيعية والثروات العربية، والتصدي للتحديات والتهديدات الأمنية والإستراتيجية، ويهدف إلى إحداث تغييرات في خريطة المنطقة وتوازن القوى، مبررين تلك التدخلات بنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، أو بمساهماتهم لحل النزاعات والأزمات والصراعات في المنطقة، وبالتالي، نجد بأن العامل الخارجي قد أثر بشكل مختلف على كل دولة عربية حسب موقعها الجيوسياسي ومستوى تطورها ونوع نظامها وقدرة مجتمعها المدني.

الفصل الثاني:

البيئة الحركية الموضوعية للتحولات السياسية في المنطقة العربية

شهد عام 2011 العديد من التحولات الجذرية التي هزت استقرار وأمن أغلب الدول العربية، ومثلت نقطة تحول إستراتيجية فاصلة في تاريخ المنطقة ككل لما حملته من تغيرات وتحولات كبرى لازالت لغاية الساعة أحداثها تتداعى على الصعيد الدولي والإقليمي معا، ومن خلال تتبع الأحداث والوقائع التي شهدتها دول المنطقة العربية نجد بأن الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في أغلب ساحات دولها جاءت متأثرة بالاحتجاجات التونسية التي بدأت الأحداث فيها بإحراق **محمد البوعزيزي** نفسه اعتراضا على الفقر والقهر الذي كان يعيشه، لتتطور الأحداث بعد ذلك وتحول الأمور من صوت واحد منادي بحقه إلى احتجاجات شعبية على الأوضاع المعيشية والاقتصادية المتردية التي تشهدها البلاد منادية بتغيير وإصلاح النظام الحاكم، والتي تمكنت من النجاح في ذلك واستطاعت الإطاحة بالرئيس **زين العابدين بن علي**، وسرعان ما انتقلت العدوى إلى أقطار عربية أخرى لشعوب لها نفس المطالب وذلك راجع لكون أن أغلب الأنظمة العربية تسلطية استبدادية، الأمر الذي دفع بشعوبها إلى الوقوف في وجها والمناداة بما هو من حقه.

وبالفعل قد نجحت تلك الاحتجاجات بالإطاحة بأكثر من نظام، فبعد نجاح التجربة التونسية نجحت مصر هي الأخرى وتمكنت من تنحية رئيسها **حسني مبارك**، واستمرت سلسلة التحولات في الانتقال من قطر عربي لآخر إلى أن وصلت إلى ليبيا التي استطاعت هي الأخرى إسقاط نظام معمر القذافي، ونفس الأمر بالنسبة لليمن الذي أطاح بالرئيس السابق علي عبد الله صالح وتنحيته من سدة الحكم، وتواصلت موجة التحولات السياسية هذه حتى بلغت سوريا التي عرفت كغيرها من الدول السابقة احتجاجات سلمية تدعو إلى تنحية الرئيس بشار الأسد إلا أنها على عكس ما سبقها من الدول قوبلت برد عنيف حيث أنه تم قتل آلاف المواطنين الأمر الذي دفع بالمجتمع الدولي إلى التدخل والمطالبة بتنحية الرئيس.

ومنه، سنحاول في هذا الفصل من الدراسة التطرق إلى واقع التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية، بحيث سننطلق من المحركات والدوافع التي كانت السبب في إشغال فتيل تلك الثورات والاحتجاجات التي شهدتها أغلب دول المنطقة، وعليه قمن بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، تناولنا في الأول منهما: البيئة الداخلية للتحولات السياسية العربية، أما الثاني فقد خصصنا لدراسة: البيئة الخارجية للتحولات السياسية العربية.

المبحث الأول: البيئة الداخلية المحركة للتحولات السياسية في المنطقة العربية

يقصد بالبيئة الداخلية كل الدوافع، العوامل والفواعل النابعة من داخل الدول العربية والتي أسهمت في إحداث التحولات السياسية التي عرفتها المنطقة مع نهاية عام 2010 وبداية عام 2011، والتي كانت في مجملها كنتيجة حتمية لما تعاني منه شعوب تلك الدول، فبالرغم من تتباين الأنظمة السياسية العربية في طبيعة الحكم، إلا أنها تشترك في كونها ذات بنى متشابهة تقريبا سواء تعلق الأمر بالبنى التقليدية التي تأسست عليها الدولة التقليدية في المنطقة العربية (القبلية) أو بالمسار التطوري الذي عرفته هذه البلدان (المرتبط أساسا بالظاهرة الاستعمارية)، ونتيجة لذلك فإن أغلب الدول العربية تعاني من نفس الأزمات والمشاكل سواء اجتماعية كانت أو اقتصادية أو سياسية أو حتى ديموغرافية وذلك نظرا لتشابه بنى وأسس هذه الدول، وعليه تراكمت تلك المشاكل على مر السنين لتنفجر أخيرا في شكل ثورات شعبية منادية بالإصلاح وتغيير الأوضاع المزرية التي عانوا منها لسنين عديدة.

وبناء على ذلك سيتم التطرق في هذا المبحث إلى العوامل والدوافع الداخلية التي كانت بمثابة المحرك الرئيسي للتحولات التي عرفتها المنطقة العربية، بحيث سنتناول في المطلب الأول الدوافع الاجتماعية والاقتصادية، أما المطلب الثاني فسنخصصه للدوافع السياسية والديموغرافية.

المطلب الأول: الدوافع الاجتماعية والاقتصادية

شهدت المنطقة العربية مع مطلع عام 2011، بداية لحقبة جديدة فيها ميزها قيام ثورات واحتجاجات شعبية عرفها الشارع العربي، والتي كانت تنادي بأعلى الأصوات لتغيير أوضاعها المزرية التي بات من المستحيل احتمال العيش فيها أكثر من ذلك، وعليه سنحاول في هذا الجزئية من الدراسة التطرق لكل من الدافعين الاجتماعي والاقتصادي اللذان كان لهما الإسهام الكبير في مجريات الأحداث التي شهدتها المنطقة، وذلك كالآتي:

1-الدوافع الاجتماعية:

التي تعد أحد أكثر الدوافع تشخيصا لموجة الاحتجاجات التي مست أغلب دول المنطقة العربية، ذلك أنه أغلب تلك الاحتجاجات كان السبب فيها هو تردي الخدمات الاجتماعية، ويمكن حصر هذه الدوافع فيما يلي:

***غياب العدالة الاجتماعية:**

والتي كان السبب فيها هو أن السياسة التنموية في الدول العربية هي سياسة غير عادلة، ما جعلها من أحد أهم أسباب الاضطرابات الاجتماعية، وذلك راجع لكونها المتسبب الرئيسي في خلق الفروقات الاجتماعية الضخمة بين فئات المجتمع الواحد، علاوة على ذلك، انعدام العدالة في توفير مناصب الشغل خاصة عندما تستولي فئة تنتمي إلى العائلات النافذة في المجتمع على المناصب الرفيعة من جهة، وعلى المقدرات الاقتصادية للدولة من جهة أخرى، الأمر الذي يجعل هذه الفئة تعيش حالة من البذخ والترف وعلى حساب الشعوب التي تعيش حالة مزرية، ما يؤدي إلى تزايد الغضب شعبي وانتفاضه في وجه الأنظمة الحاكمة[1]. -انظر الشكل رقم 01-

[1] -سلام أحمد السواعير، "توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمات الربيع العربي 2011-2017"، **مذكرة ماجستير غير منشورة.** الأردن: جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، 2017، ص.22.

الشكل رقم01-تمثيل بياني يوضح انعدام المساواة في المنطقة العربية-

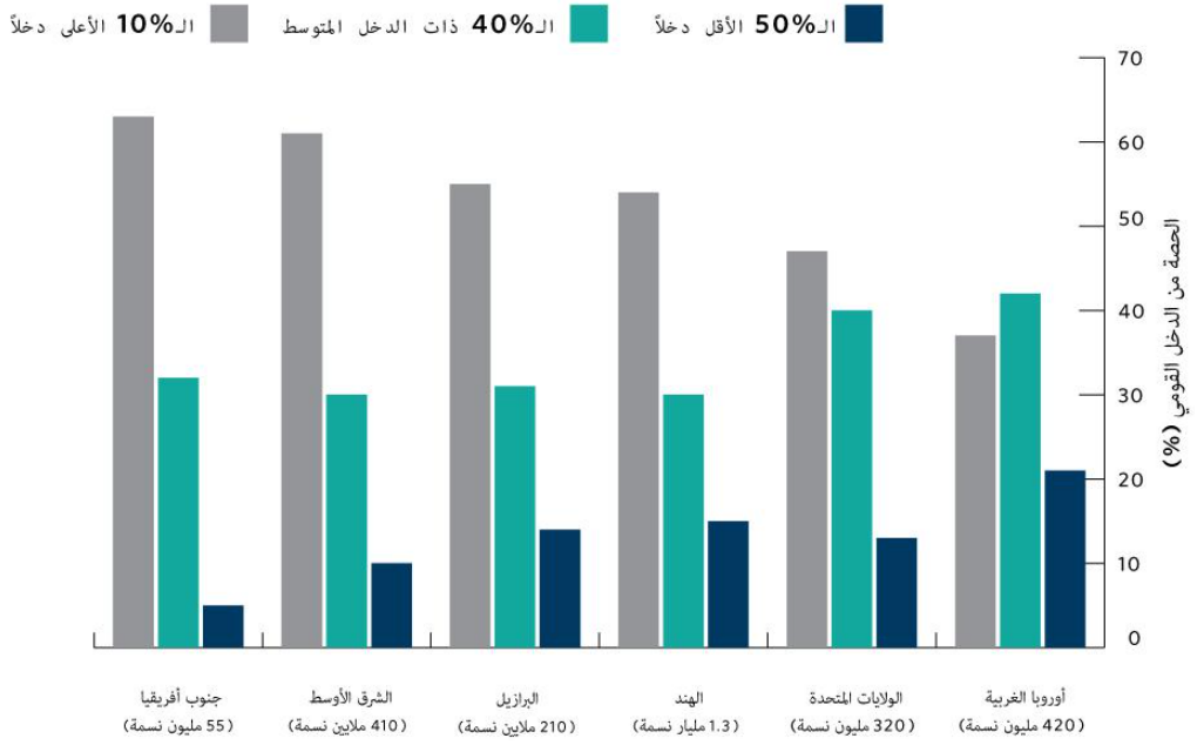

المصدر:https://carnegie-mec.org/2020/04/02/ar-pub-81438

ومنه فإن غياب العدالة الاجتماعية في الوطن العربي ترتب عنه بروز مجموعة من التحديات نذكر منها[1]:

1-التفاوت الاقتصادي: بحيث تشهد الدول العربية فجوات كبيرة بين الطبقات الاجتماعية من حيث الدخل والثروة، هذا ما يؤدي إلى تفاقم اللامساواة وغياب العدالة.

2-التحديات السياسية: والمتمثلة في النزاعات والاضطرابات السياسية في المنطقة، والتي تؤثر سلبا على العدالة الاجتماعية، ذلك أن بعض الحكومات تقوم بتوجيه موارد كبيرة نحو الأمن والجيش على حساب الخدمات الاجتماعية والتنمية.

3-التمييز والتحيز: يعاني العديد من الأفراد من التمييز والتحيز في الوصول إلى الفرص والخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية.

4-التوظيف والعمل: غالبا ما يكون هناك تحدي في توفير فرص عمل مناسبة وعادلة للجميع، مما يؤثر على الاستقرار الاجتماعي.

[1] -Mona Khechen, **Social justice in Arab countries challenges and recommended courses of action.** New York: ESCWA, United Nations, 2014, P: 02-06.

كما نشير إلى أن مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان ترتبط ارتباطا وثيقا بالعدالة الاجتماعية التي تشكل الشق الاقتصادي للديمقراطية لما تتضمنه من عدالة توزيع الثروات وعائدات النمو، إلا أن ما يحدث في الأنظمة التسلطية العربية هو نقيض ذلك تماما، حيث أنه هذه الأنظمة تتميز بانعدام العدالة في توزيع الموارد نتيجة لاستبعادها القوى الاجتماعية من عملية توزيع الثروات، وبالتالي فإن غياب المساواة والعدالة الاجتماعية جعل الطبقات المحرومة سياسيا محرومة اقتصاديا أيضا، وتأسيسا على ذلك تعد الأنظمة العربية **أنظمة تسلطية**، ولا يتعلق الأمر بكيفية ممارستها للسلطة فقط بل يتعداه إلى كيفية تصرفها بالثروة العامة[1].

***الافتقار إلى حرية الرأي والتعبير:**

الذي يتجسد في شكل تدني مستوى التمتع بالحرية لاسيما حرية الرأي والتعبير والإبداع التي تعاني من القمع والكبت في معظم الدول العربية، حيث نجد أن الصحفيون كانوا هدفا للملاحقات القضائية في قضايا الرأي، بحيث صدرت في حق البعض منهم أحكام قضائية متعسفة وقاسية، والبعض الآخر تعرضوا لاعتداءات بدنية أو للاحتجاز لدرجة أنه تم وصف المنطقة في تقرير "**مراسلون بلا حدود**" بأنها ثاني أكبر سجن للصحافيين في العالم [2]، فمثلا نجد أنه في **تونس** قام نظام الرئيس **زين الدين بن علي** باستغلال الحملة الدولية التي شنتها الإدارة الأمريكية التي حملت عنوان (مكافحة الإرهاب) في تجريم أي معارضة للنظام واعتبارها عملا إرهابيا هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أصدر النظام ذاته قانون باسم: حماية المعطيات الشخصية، هذا الأخير يخول الإدارة بانتهاك ما يتعلق منها بالمواطن ويجرم في الوقت نفسه كل من يفضح أعمال الفساد والنهب والإثراء غير المشروع للعائلة الحاكمة والمقربين منها، وعليه تم ملئ السجون بالمعارضين حيث تم اعتقال ما بين 35 ألف و40 ألف مواطن خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة لأسباب سياسية، كما تم ممارسة شتى أشكال التعذيب ما أودى بحياة العشرات من المعارضين وخلف عاهات جسدية ومعنوية للآلاف منهم الأمر الذي دفع إلى هجرة الآلاف من المعارضين للعيش في

[1] -أنور محمد الهادي حليلة، **النظام الإقليمي العربي بين التحديات الداخلية والضغوط الخارجية**. ط.1، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2017، ص، ص: 111-112.

[2] -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004 نحو الحرية في الوطن العربي**. المكتب الإقليمي للدول العربية، الأردن، 2005، ص08.

المنفى[1]، وفي **مصر** اعتمدت حكومتها على القوانين التي تعيق حرية التعبير كقوانين الطوارئ وقانون العقوبات، بحيث استخدمتها لفرض الرقابة الصارمة على الصحفيين والمدونين والمذيعين وترهيبهم، وقد دفع ذلك بالكثير منهم إلى فرض رقابة ذاتية على أنفسهم والاعتراف بوجود خطوط حمراء حول مواضيع يعد التطرق إليها أمرا حساسا[2].

وعليه، يتضح بأن أن أغلب الدول العربية تقيّد حرية الرأي والتعبير عنه خاصة الرأي السياسي منه تقييدا شديدا، فمن حيث الممارسة يتم التضييق على الآراء المعارضة أو المنتقدة لنظام الحكم أو للممارسات المخالفة للقانون، فعلى سبيل المثال تم تقييد الصحف وفرض رقابة شديدة عليها الأمر الذي عرقل عملها بل أنه في بعض الأحيان بلغت درجت التقييد إلى غلق الصحف ومصادرتها، ضف لذلك سجن الصحفيين أو تهديديهم لدرجة أنه في العديد من الأحيان تم تصفيتهم جسديا، أما فيما يخص أصحاب الآراء من غير الصحفيين فيتعرضون في أغلب الأحيان إلى عقوبات متعددة كـ: الحبس، التغريم والمعاملة السيئة[3].

***عدم احترام حقوق الإنسان:**

تذهب أغلب الدراسات إلى تأكيد أن الأنظمة العربية تتميز بعدم احترام حقوق الإنسان، بحيث يعود السبب في ذلك إلى أن عددا كبيرا من الرؤساء يرى بأن الديمقراطية وما تتضمنه من انتخابات وبرلمانات نيابية تعرقل التنمية وتحول دون السير بها، ولعل أبرز الأمثلة الدالة على انتهاكات حقوق الإنسان في الوطن العربي نجد كلا من: السعودية، عمان، جيبوتي وليبيا التي لا تعتمد على مواثيق دستورية مكتوبة، في المقابل قامت كل من: السودان، الكويت والبحرين التي هي دول لها دستور مكتوب بتعطيله جزئيا أو كليا، بالإضافة لذلك كله أن هنالك مجموعة من الدول العربية فرضت قوانين الطوارئ أو نظم الأحكام العرفية لسنوات عديدة كمصر، سوريا، الأردن، العراق، الكويت، البحرين، الصومال، موريتانيا، الجزائر والسودان –أنظر الشكل رقم 01 أدناه–، وبالتالي فإن عدم اهتمام النظم السياسية العربية بحقوق الإنسان انطلاقا من عدم تطبيق الدساتير أحيانا وتعطيلها أحيانا

[1] -منشورات البديل، "17 سنة من حكم بن علي: دكتاتورية، استغلال، فساد وعمالة"، منشور على الموقع: https://bit.ly/3x1Ywce
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 17-04-2022، على الساعة: 09:06.

[2] -بومعزة فاطمة، "أثر انتهاك الحريات السياسية على قيام ثورات الربيع العربي"، **مجلة العلوم الإنسانية**. المجلد أ، العدد 46، ديسمبر 2016، ص.215.

[3] -**نفس المرجع**، نفس الصفحة.

أخرى أو عدم اعتمادها على دستور من الأساس أثر بشكل واضح في النهوض بمؤسسات قوية وفاعلة تحترم وتدافع عن حقوق الإنسان في هذه الدول[1].

-الشكل رقم 01- جدول توضيحي لتطبيقات حالة الطوارئ في بعض الدول العربية

الدولة:	السنة:
مصر	تم فرض حالة الطوارئ في مصر لأول مرة أثناء حرب 1967، ليتم إنهاء حالة الطوارئ لمدة 18 شهرا عام 1980، ثم أُعيد فرضها بعد اغتيال الرئيس "أنور السادات" في أكتوبر 1981، واستمر تمديد هذه الحالة طوال فترة حكم الرئيس "حسني مبارك".
الجزائر	تم تطبيق قانون الطوارئ في الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 92-44 في09 فيفري 1992، واستمر العمل به حتى تم إلغاؤه بموجب الأمر 11-01 في 23 فيفري 2011 (أي بعد 19 عاما).
سوريا	تم تطبيق قانون الطوارئ في سوريا بعد انقلاب عسكري قاده حزب البعث العربي الاشتراكي في 08 مارس 1963، واستمرت حالة الطوارئ حتى تم إنهاؤها في 21 أبريل 2011 (حوالي 48 سنة).
	تم تطبيق قانون الطوارئ في العراق المعروف باسم "قانون الدفاع عن السلامة

[1] -عمر فرحاتي، "النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير"، **مجلة العلوم الإنسانية**. المجلد 02، العدد 02، بسكرة، 2002، ص، ص: 77-78.

العراق	الوطنية" عام 2004، هذا القانون منح رئيس الوزراء السلطة لإعلان حالة الطوارئ في أي منطقة من العراق عند وجود خطر جسيم يهدد الأفراد في حياتهم، وبالتالي تم تمديد العمل به بشكل دوري منذ الغزو الأمريكي للبلاد عام 2003.
البحرين	تم إلغاء العمل بقوانين الطوارئ في البحرين في إطار الإصلاحات الدستورية والانفتاح الديمقراطي.
الصومال	تم تطبيق قانون الطوارئ في الصومال في عدة مناسبات تاريخية، وغالبا ما كان ذلك ردا على أزمات إنسانية أو أمنية، فمثلا: أعلنت الحكومة الصومالية حالة الطوارئ الإنسانية في 23 نوفمبر 2011 بسبب موجات الجفاف الخطيرة التي تعرضت لها البلاد.
السودان	تم تطبيق تم تطبيق قانون الطوارئ في السودان لأول مرة بموجب "قانون الطوارئ وحماية السلامة العامة لسنة 1977"، والذي تم الإعلان عنه في 01 فيفري 1997، في المقابل شهد السودان تطبيقات مختلفة لقانون الطوارئ على مر السنين استجابة لظروف معينة، فمثلا: أعلن الرئيس جعفر النميري حالة الطوارئ في 02 أبريل 1984 لعدة أسباب منها: الحفاظ على النظام والاستقرار في وجه التحديات

	السياسية والاقتصادية، ذلك أنه خلال فترة حكمه واجه عدة انقلابات ومحاولات لزعزعة الاستقرار، مما دفعه إلى اتخاذ تدابير استثنائية للسيطرة على الوضع، كما كانت هناك عوامل أخرى مثل الأزمات الاقتصادية والتوترات السياسية التي أثرت على البلاد.
الكويت	تم تطبيق حالة الطوارئ في الكويت في 31 ماي 2012، وأعيد العمل بها في جانفي 2013، نتيجة لعدة تحديات، كان أبرزها: النزاعات الاجتماعية والسياسية بين عامي 2011 و2012، والتي أدت إلى أزمات إنسانية واحتياجات صحية غير مسبوقة.

من إعداد الطالب

المصادر: التوافق والتعارض بين حالة الطوارئ وممارسة حقوق الإنسان– دراسة حالة الجزائر ومصر–، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، 2017 – 2018، ص –ص: 217 – 233.

نعم أحمد محمد ودولت أحمد عبد الله، "التنظيم القانوني لحالة الطوارئ –دراسة مقارنة"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية. المجلد 12، العدد4، 2005، ص، ص: 151، 152.

يسري العزباوي ومي غيث، بين الاستمرارية والتغير: البحرين في وضع مضطرب، المركز العربي للبحوث والدراسات، منشور على الموقع: https://2u.pw/7YhPgtk1

البحث في قضية "التهجير جراء الجفاف": البيئة والسياسة والهجرة في الصومال، منشور على الموقع: https://2u.pw/TCZMYAv9

حالة الطوارئ.. صلاحيات استثنائية، منشور على الموقع: https://2u.pw/pSVEgX0j

"قصة ثورة أبريل 1985 في السودان.. هل يلقى البشير مصير النميري؟"، منشور على الموقع: https://2u.pw/09riZD9N

***فشل النخب العربية الحاكمة في تحقيق الاندماج والانصهار الوطني:**

فنلاحظ أنه مازالت قضية التعدد الإثني لغاية اليوم تثير العديد من المشاكل السياسية، الاجتماعية والثقافية داخل المجتمعات العربية، خاصة وأن الوطن العربي يحتوي على قدر كبير من التنوع الإثني، العرقي والديني، الأمر الذي تزامن مع تصاعد الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية في السنوات الأخيرة، والذي قابله إخفاق من طرف النظم التسلطية العربية تجاه هذه المكونات حيث أنه لحد الساعة لم تتمكن من دمجها داخل مجتمعاتها، نتيجة لقيامها[1]:

*حجب الحريات الثقافية والدينية.

*حرمان جماعات متعددة ومختلفة من الحق في التعبير عن هويتها وثقافتها وعقيدتها.

*ممارسة سياسات إقصائية وتمييزية في حق الجماعات الإثنية والعرقية، وحرمانهم من بعض الحقوق السياسية والمكاسب الاقتصادية.

كل هذه الممارسات مجتمعة أضعفت روابط تلك الأقليات والإثنيات بالوطن فبدلا من التفافها حول الجماعة الوطنية التفت حول هوياتها الفرعية، ليس هذا فقط بل اتجهت هي الأخرى للمطالبة بالتغيير، الانفصال وتشكيل دولهم الخاصة[2]، الأمر الذي جعلها ورق رابحة في يد **العامل الخارجي** الذي استخدمها في الكثير من الأحيان للضغط على دول المنطقة العربية من أجل تلبية متطلباته وتحقيق مصالحه، بل أنه في الكثير من الأحيان وقف في صف هذه الأقليات والإثنيات في مواجهة دولهم ومساندة مطالبهم، ما شكل تهديدا للوحدة الوطنية للدول العربية.

***مشكل البطالة:**

فنتيجة للواقع الاجتماعي السيئ الذي تعيشه أغلب شعوب الدول العربية أضحت فئة الشباب بشكل خاص تعاني من البطالة وغير القادر على تكوين حياة أسرية جديدة، ونجد بأن هذا المشكل كان أحد الأسباب الرئيسية المفسرة لتيار الاحتجاجات الذي جرف كلا من

[1] -ثائر خليل حمد، **الأمن القومي الأمريكي والتغيير في المنطقة العربية.** ط.1، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016، ص، ص: 140-141.

[2] -**نفس المرجع**، الصفحات نفسها.

تونس ومصر، ذلك أن الشباب في تلك الدولتين كانوا أحد أكثر الفئات المهمشة، وبالتحديد فئة الشباب الحاصلين على شهادات جامعية، خصوصا وأن نسبة البطالة لدى هذه الفئة قد بلغت 27%[1] في المنطقة العربية عام 2011. -أنظر الجدول رقم 01 أدناه-

-الجدول 01 - إجمالي البطالة والبطالة بين الشباب في المنطقة العربية

الدولة:	معدل البطالة الإجمالي:	معدل البطالة بين الشباب:	السنة:
الجزائر	%10	%21.5	2010
مصر	%11.9	%30.7	2011
العراق	%15.3	%43.5	2006
الأردن	%12.5	%28.1	2010
لبنان	%9	%22.1	2007
المغرب	%9.1	%17.6	2010
قطر	%0.3	%1.2	2009
السعودية	%5.4	%29.9	2009
سوريا	%8.4	%18.3	2010
تونس	%18.9	%30	2011
الإمارات العربية	%4	%12.1	2008
البحرين	%3.7	..	2010
السودان	%20.7	..	2009
اليمن	%14.6	..	2009
المنطقة العربية	**%10.2**	**%27**	**2011**
العالم	**%6**	**%12.6**	**2011**

ملاحظة: النقطتان (..) تعني أن البيانات غير متوفرة.

-البيانات الخاصة بالسودان تشمل جنوب السودان أيضا.

[1] -سلام أحمد السواعير، **مرجع سابق**، ص22.

-الطالب بالتصرف.

المصدر:

Mona Khechen, Social justice in Arab countries challenges and recommended courses of action.

***تدني مستويات الخدمات المعيشية:**

حيث تعاني أغلب شعوب المنطقة العربية من تدني حاد في مستويات الخدمات المقدمة للسكان من حيث الكهرباء والمياه وشبكة الطرق والصرف الصحي والنظافة[1] والرعاية الصحية، فعلى سبيل المثال تعاني أغلب دول المنطقة من انخفاض حاد جدا في نسبة الإنفاق عليها حيث لا تزيد نسبتها عن **5%** من الأموال المخصصة للخدمات الصحية في الميزانية العامة للدولة[2].

***الأمية:**

حيث نلاحظ ارتفاع معدلات الأمية في البلدان العربية والذي وصل عام 2009 إلى حوالي 100 مليون نسمة أمي عربي -أنظر الشكل رقم 01 أدناه-، هذا الارتفاع الخطير الذي يؤثر على تطور المجتمع العربي ويؤدي إلى انتشار آثار سلبية له كالتخلف وعدم مواكبة التطور[3].

[1] -محمد الشيوخ، "أساب اندلاع ثورات الربيع العربي"، منشور على الموقع:
https://bit.ly/3BAVor6
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 30-04-2020، على الساعة 14:05.

[2] -تمارا كاظم الأسدي ومحمد غسان الشبوط، **عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية.** ط.1، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018، ص.11.

[3] -**نفس المرجع**، نفس الصفحة.

-الشكل رقم 01- مخطط بياني يوضح نسبة الأمية في الدول العربية

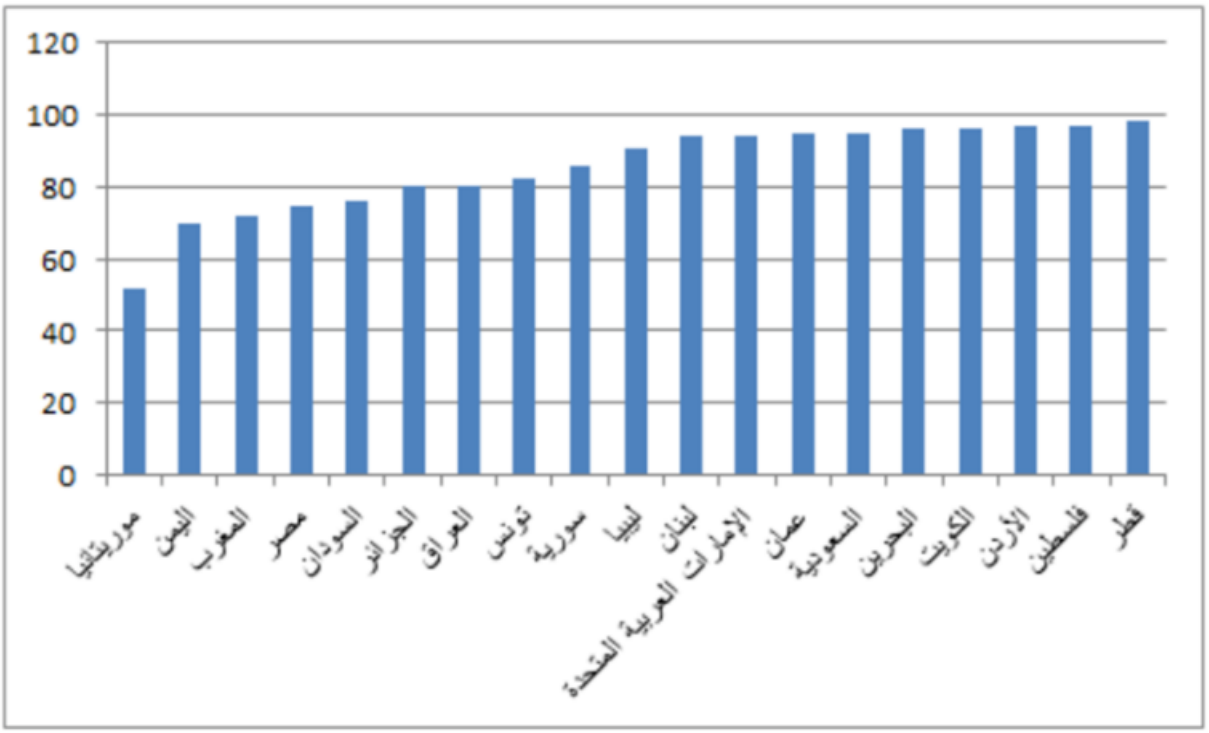

المصدر : https://2u.pw/JjYCuprA

2-الدوافع الاقتصادية:

مثلت هذه الدوافع البيئة الرئيسية المساهمة في نمو الاضطرابات داخل الدول العربية، وفيما يلي ذكر لأهم وأبرز هذه الدوافع:

***انتشار التهميش الاقتصادي والاجتماعي:**

بالرغم من الثروات والمواد الضخمة التي تمتلكها الدول العربية (فمثلا نجد أن نسبة احتياطي النفط في الدول العربية بلغ نسبة **57.51%**)[1]، إلا أن الأنظمة السياسية في هذه الدول أخفقت في كيفية التوظيف الأمثل لتلك الموارد الأمر الذي أدي إلى عدم تحقق أسس العدالة الاجتماعية الحقيقية ما خلف انعكاسات سلبية على البنية المجتمعية كـ [2]:

أ)-**الفقر:** الذي بلغ معدله في الدول العربية **18.3%** بين سنوات 2000 و2005[3]، ليرتفع في عام 2010 حيث أصبح حوالي **40 %**، كما وبلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت

[1] -بلقلة براهيم، "مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية (الحاضر، المستقبل والتحديات)"، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**. العدد10، جوان 2013، ص.71.

[2] -عمار حميد ياسين وعبير سهام مهدي، "العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية"، **مجلة دراسات دولية**. العدد 58، 2014، ص، ص:86-87.

[3] -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية**. المكتب الإقليمي للدول العربية، لبنان، 2009، ص.114.

خط الفقر الدولي حوالي 4 **%** والذي يقدر بحوالي 1.25 دولار أمريكي في اليوم[1]، وبذلك أصبحت المنطقة العربية هي الوحيدة من بين مناطق العالم التي ازداد فيها الفقر المدقع منذ عام 2010، أيضا كان هنالك انخفاض في الأجور، انخفاض القدرة الشرائية للأفراد في المقابل ارتفاع أسعار السلع حيث أنه في سنة 2010 عرفت أسعار المواد الغذائية ارتفاعا حادا حيث بحسب المؤشر الدولي لأسعار السلع الغذائية ارتفع لنسبة **17.2%**[2]، الأمر الذي انعكس على استمرار الفقر على نطاق أوسع.

ب) –البطالة فبحسب بيانات **منظمة العمل العربية** بلغ المعدل الإجمالي للبطالة في الوطن العربي نسبة **14.4%** عام 2005، وذلك بالمقارنة مع نسبة 6.3 **%** على المستوى العالمي[3] لترتفع نسبة البطالة في عام 2010 إلى حوالي: **14.6%**[4] –أنظر الجدول رقم 01 أدناه–، ما يعني أن نسبة البطالة في ارتفاع مستمر، كذلك كان هنالك تراجع في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية من حوالي 6002 دولار سنة 2008 إلى 5159 دولار سنة 2009[5].

–الجدول رقم 01– مقارنة حول معدل البطالة في الوطن العربي

معدل البطالة في الوطن العربي	عام 2005	عام 2010
	%14.4	%14.6

من إعداد الطالب

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009. صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2009، ص.21.

[1] -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية،" القضاء على الفقر"، منشور في الموقع:
https://2u.pw/ND6zKbN
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 17-04-2022، على الساعة: 14:34.

[2] -صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011**. صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2011، ص.23.

[3] -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، **مرجع سابق**، ص.109.

[4] -صندوق النقد العربي، **مرجع سابق**، ص.42.

[5] -صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009**. صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2009، ص.21.

***افتقار القدرة على توظيف الموارد:**

تعاني الدول العربية من محدودية القدرة على توظيف مواردها وثرواتها، وذلك راجع بشكل كبير لاقتصادها المعتمد بشكل شبه كلي على مورد واحد ألا وهو النفط، والذي بدوره يعد موردا طبيعيا قابلا للنفاذ[1]، ما يجعلها عرضة لهزات اقتصادية عنيفة نتيجة لتذبذب الأسعار العالمية للمواد الخامة[2]، هذا إلى جانب **ترسيخ التسلط** داخل الأنظمة العربية، بحيث نجد بأن النفط كان أحد الأسباب التي ساهمت في تكريس التسلط والاستبداد داخل الأنظمة السياسية العربية، فنظرا لوفرة هذا المورد بشكل خاص في المنطقة العربية، خاصة في السبعينيات أين ارتفعت إيراداته نتيجة لتضاعف صادراته، الأمر الذي ساهم في تحصين الأنظمة العربية الحاكمة بحيث اكتسبوا الوسائل التي مكنتهم من تشكيل طبقة المحسوبية التي بتأييدها تساعدهم في تجاوز الحاجة للدعم الشعبي، وبالتالي تجاهل الرأي العام ولم تعد تقلق بشأن تحسين حكمها السيئ أو السعي وراء الدعم الشعبي[3].

كما ونلاحظ بأن الدول العربية تعد دولا متوسطة التطور بالإضافة إلى كونها تعاني من المديونية للخارج[4]، الأمر الذي ساهم في زيادة تبعيتها للخارج وحدّ من إمكانيتها على التطور بسبب ما تفرضه عليها القوى الدولية من شروط وقيود.

***انتشار الفساد:**

تعاني المنطقة العربية من انتشار الفساد بشكل كبير داخل أنظمتها السياسية وهذا ما رصدته منظمة الشفافية الدولية في تقريرها حول **مؤشر مدركات الفساد*** لعام 2009 –أنظر الجدول رقم 01 أدناه–، ومنه، فإن الفساد المتفشي في الوطن العربي أدى إلى مزيد من التخلف، التردي والمعاناة لشعوب المنطقة، ولقد تجلى الفساد كظاهرة متشعبة ذات أشكال ومستويات مختلفة مع اعتماد أغلب الدول العربية لشعارات الإصلاح والخصخصة، حيث تعد هذه الظاهرة من أخطر الظواهر التي تهدد الحياة الاقتصادية والاجتماعية ذلك أنها تستهدف قدرة الحكومات والشعوب وتضعفها في مواجهة التحديات والمشاكل الكبيرة

---

[1] -وسام ميهوب، **"أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية"، مذكرة ماجستير غير منشورة.** بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013-2014، ص.45.

[2] -على الدين هلال نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص.23.

[3] -غيورغ سورنسن، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمول في عالم متغير.** ط.1، تر: عفاف البطاينة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص.114.

[4] -وسام ميهوب، **مرجع سابق**، ص.45.

***مؤشر مدركات الفساد**: يصنف مؤشر مدركات الفساد 180 بلدا وإقليما من خلال المستويات المدركة لفساد القطاع العام لديها على مقياس من صفر (شديد الفساد) إلى 100 (شديد النزاهة).

ومعالجتها، ما يشكل عائقا يمنع تلك الشعوب والحكومات من الارتقاء والتقدم[1]، كما نشير إلى أن ظاهرة الفساد استفحلت داخل الأنظمة السياسية العربية غياب آليات المسائلة والمحاسبة الأمر الذي أدى إلى تفشي الفساد بشكل واسع داخل أغلب مؤسسات الدول العربية.

-الجدول رقم 01-مؤشر مدركات الفساد لعام 2009 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الدولة:	علامة مؤشر مدركات الفساد لعام 2009
قطر	7
الإمارات العربية المتحدة	6.5
عمان	5.5
البحرين	5.1
الأردن	5.1
المملكة العربية السعودية	4.3
تونس	4.2
الكويت	4.1
المغرب	3.3
مصر	2.8
الجزائر	2.8
سوريا	2.6
لبنان	2.5
ليبيا	2.5
اليمن	2.1
إيران	1.8

[1] -ناهدة حسين علي الأسدي، **ربيع الثورات العربية أسبابه وتحولاته.** ط.1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2015، ص.23.

العراق	1.5
السودان	1.5

الطالب بالتصرف

المصدر: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، على الموقع:

https://www.aman-palestine.org/cached_uploads/download/migrated-files/itemfiles/faad8306cb70b3886ce9c55b875b2884.docx

من خلال ما سبق ذكره، نستنتج أن التحولات السياسية التي عصفت بأغلب الأنظمة العربية الحاكمة كان العامل الاقتصادي هو أحد أكثر العوامل والدوافع المحركة لتلك الموجة من التغييرات التي شهدها الوطن العربي، لكن هذا لا يعني أنه العامل الوحيد، بل هنالك عوامل أخرى ساهمت في إحداث تلك التغيرات، والتي سيتناولها الجزء التالي من الدراسة.

المطلب الثاني: الدوافع السياسية والديموغرافية

بالعودة إلى الواقع العربي نلاحظ أن التحولات التي عرفتها المنطقة العربية كانت هائلة جدا لدرجة أنها أحدثت العديد من التغييرات في بعض الدول في حين أن البعض الآخر لا زال يعاني من تبعات تلك الأحداث، والمتتبع للوقائع والتطورات التي شهدتها المنطقة العربية سيلاحظ بأن هنالك دوافع أخرى ساهمت في إثارة تلك الأحداث وإشعال فتيل الثورات التي شهدتها المنطقة ككل، فبالإضافة إلى كل من الدافع الاجتماعي والاقتصادي، كان هنالك دافعين آخرين مهمين لعبا دورا جدا بارز في تفجير التحولات السياسية في المنطقة العربية، واللذان سنتناولهما بالدراسة فيما يلي:

1-الدوافع السياسية:

لقد ساهمت جملة من الدوافع السياسية المختلفة في تصعيد حدة الأوضاع في المنطقة العربية، والتي انفجرت في النهاية في شكل ثورات تسعى إلى وضع حد للأوضاع الحالية والمطالبة بتغيير الأنظمة والنخب الحاكمة، وتتمثل هذه الدوافع والمحركات السياسية في:

***غياب الديمقراطية:**

نجد أن العديد من الباحثين وصفوا الأنظمة السياسية العربية بأنها أنظمة غير ديمقراطية لكون أنها تفتقر إلى وجود تقاليد مؤسسية لنقل السلطة وذلك انطلاقا من أن الحاكم في أغلب الدول العربية لا يتغير إلا بالوفاة الطبيعية، أو إذا تم اغتياله، أو إذا تم الانقلاب عليه، وبناء على ذلك يرجح الباحثين غياب الديمقراطية في الدول العربية كأحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تأزم الأوضاع بتلك الدول[1].

في المقابل، هنالك تغييب كبير للشعوب في ما يخص المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على مستقبلهم بدرجة أولى، الأمر الذي يُعبر عن وجود أزمة ثقة بين المواطن والنظم الحاكمة والتي يرجع السبب فيها إلى الفجوة الموجودة بين الخطاب السياسي والواقع، بعبارة أخرى، أزمة ثقة ومصداقية في خطاب السلطة الحاكمة، ما جعلها أحد أهم الأسباب التي دفعت بالشعوب العربية إلى الانتفاض في وجه الأنظمة الحاكمة نتيجة لسوء الأوضاع

[1] -أنور محمد الهادي حليلة، **مرجع سابق**، ص.106.

العامة في دولها[1]، وما زاد الطين بلة هو تهميش الأنظمة والنخب الحاكمة للشعوب وغياب الرقابة الشعبية والاستفراد باتخاذ القرارات المصيرية[2]، كل ذلك ساهم في خلق اضطرابات عنيفة داخل المجتمعات العربية.

ويُلاحظ أيضا أن هنالك عدم فعالية وضعف في تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات في أغلب الدول العربية بل أن النمط السائد هو تكريس لمبدأ السلطة من القمة إلى القاعدة والطاعة والامتثال من القاعدة إلى القمة، أي أن القيادة السياسية بإمكانها إملاء إرادتها على تلك السلطات وإخضاعها لها[3]، كذلك نجد أنه حتى بعض الهيئات الموجودة داخل الدولة غير فعالة مثل الهيئة التشريعية التي من المفروض أنها الجهة المسئولة عن إصدار القوانين ومتابعة تنفيذها، أصبحت إلى حد ما لها اختصاصات شكلية، بعبارة أدق، أصبح وجودها لغرض الدعاية فقط، حيث أن وجودها بات يعني أن النظم الحاكمة ديمقراطية، ذلك أن الانتخابات التي تجرى من أجل تكوين هذه الهيئات تضفي على النظام واجهة من الشرعية الديمقراطية، وبالتالي تغطية الحقيقة الدكتاتورية لهذه الأنظمة في رداء الديمقراطية[4]، وأبرز دليل على ذلك هو تقارير منظمة **بيت الحرية** "**Freedom House**" لعام 2009-2010-2011 على التوالي قد صنفت أغلب الدول العربية (كمصر، تونس، ليبيا، سوريا، السودان، اليمن، الجزائر، الأردن، العراق، ...الخ) على أنها غير حرة[5] نتيجة لغياب مجموعة من العوامل على رأسها غياب الديمقراطية.

***طرح مشروع يكرس الرئاسة مدى الحياة والحكم الفردي المطلق:**

عملت معظم النخب الحاكمة في الدول العربية على إنشاء بنى من أجل إرضاء حاجاتها وتمكين وتعزيز سيطرتها، وبالتالي ضمان البقاء في سدة الحكم لأطول فترة ممكنة[6]، وبالتالي فإن السمة الأساسية لمعظم النخب الحاكمة في المنطقة العربية هي تمسكهم

---

[1] -سلام أحمد السواعير، **مرجع سابق**، ص.21.

[2] -خليل إبراهيم حجاج وآخرون، "أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة: 1990-2010"، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية.** المجلد 40، العدد 02، 2013، ص.388.

[3] -فضل الله محمد إسماعيل، **أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث "دراسة في فلسفة السياسة".** ط.2، الإسكندرية: مطبعة الأمل، 2005، ص.15.

[4] -**نفس المرجع**، ص، ص: 15-16.

[5]-Freedom House, **Freedom in the world 2009.** Rowmen and Littlefield Publishers, Inc, Lanham, Boulder, New York, Toronto, Oxford, 2009, pp.896-897.
Also: Freedom House in the world 2010, pp.815-816.
And: Freedom House in the world 2011, pp.831-832.

[6] -يوسف بعيطيش، "الاستعصاء الديمقراطي وعوائق التحول السياسي في الوطن العربي"، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية.** العدد 08، يناير 2017، ص.41.

بالسلطة عند توليهم مناصبهم، ولا يتنحون عنها إلا إذا تم عزلهم عبر الموت أو الاغتيال أو بالانقلاب عليهم، وعليه تعمل تلك النخب الحاكمة على اتخاذ التدابير اللازمة التي تمكنهم من البقاء في سدة الحكم وإدارة الدولة كممتلكات شخصية[1].

مما سبق، نجد بأن الأنظمة السياسية العربية تميل إلى البقاء في سدة الحكم لفترة أطول من الفترة المألوفة للنظم المماثلة في بقية العالم، والأسوء من ذلك هو أنه أي مواجهة أو مطالبة بالتغيير السياسي تقوم تلك الأنظمة بإجهاضها ودحضها، وبالتالي فإن ذلك يكرس انتفاء التداول الديمقراطي على السلطة في الدول العربية[2]، نتيجة لتركيز السلطة في يد الحاكم، فمثلا، في **تونس** بقي الرئيس الأسبق **الحبيب بورقيبة** لمدة 30 سنة (من 1957 إلى غاية 1987)، بحيث انتهى حكم عبر الانقلاب الذي قام به **زين العبدين بن علي**، ليتولى هذا الأخير الحكم (من 1987 إلى 2011) وينتهي حكمه عبر الاحتجاجات التي عصفت بدولته و أزاحته من سدة الحكم، في المقابل هنالك **الجزائر** التي عرفت تعدد الرؤساء، لكن مع اختلاف نمط انتقال السلطة، فمثلا تم تنحية **أحمد بن بلة** من سدة الحكم عبر انقلاب عسكري من طرف **هواري بومدين**، في حين أن **محمد بوضياف** قد تم اغتياله، و**عبد العزيز بوتفليقة** الذي انتهت فترة حكمه عبر الاحتجاجات التي شهدتها الجزائر عام 2019، هذا كان مثال بسيط عن أنماط انتقال السلطة في دولتين عربيتين، والذي من خلاله يتضح مدى تمسك الحاكم العربي بسدة الحكم، وأن التداول على السلطة منعدم إن صح التعبير.

***انهيار شرعية الأنظمة العربية الحاكمة:**

تعد الشرعية بمثابة ضمان استمرار السلطة وتجديدها من حقبة لأخرى على أسس ثابتة تمنع الحاجة إلى استخدام القوة للاستيلاء على السلطة[3]، حيث يرى **ماكس فيبر** بأن نظام الحكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه المواطنون بأن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والولاء[4]، إلا أن الأمر اختلف في المنطقة العربية ذلك أن أغلب دول هذه

[1] -وليد عبديش، "الاستبداد المرن في شمال إفريقيا: بيولوجيا التسلط والربيع العربي" في: مطبوعات الملتقى الوطني، إشكاليات المأسسة وآفاق الانتقال الديمقراطي في دول شمال إفريقيا، بومرداس: جامعة أمحمد بوقرة، 08 ديسمبر 2020، ص.88.

[2] -عبد المومن سي حمدي، "إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة.** المسيلة: جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018-2019، ص، ص: 59-61.

[3] -شهرزاد صحراوي، "هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)"، **مذكرة ماجستير غير منشورة.** بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012-2013، ص.19.

[4] -علي خليفة الكواري، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي.** ط.2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص.130.

المنطقة التي شهدت تحولات سياسية تعاني مما يعرف بأزمة الشرعية التي هي عبارة عن انهيار الثقة بين الحاكم والمحكوم نتيجة لعدم رضا المواطنين على أي إجراءات تصدر عن نظام سياسي بسبب فشله وانهيار قدراته وأداءه السيئ، ضف لذلك أن الإجراءات الصادرة عن النظام السياسي القائم لا تحض بإجماع حولها[1] وذلك نتيجة لعجزها عن إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية ورفضها السماح بقدر أكبر من الحريات والمشاركة السياسية[2]، ففشلها في التعامل مع مختلف القضايا التي تواجهها جعلها تواجه أزمة شرعية مزمنة، حيث أضحت بعض هذه الأنظمة تركز في خطابها للجماهير على شرعية الإنجاز أو الوعد به في مجالات محددة كالاقتصاد، السلام، الرخاء، الاستقرار أو المحافظة على القيم والتقاليد[3] من أجل تكريس شرعيتها التي أصبحت تؤول للانهيار، وعليه يمكن القول بأن انهيار شرعية الأنظمة العربية الحاكمة كان سببه الانهيار على مستوى البناء الدستوري و أداء النظام السياسي على حد سواء[4].

***عجز الأنظمة العربية على الإيفاء بالوعود التي قطعتها لشعوبها:**

حيث نجد أن الأنظمة العربية الحاكمة وزعاماتها فشلت في تحقيق وعودها كما وعجزت عن تحقيق الأهداف التي وعدت بها شعوبها في ظل انتشار الفساد، حيث أن تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2010 قد صنف أغلب الدول العربية على أنها الأكثر فساد بنسبة حوالي **41.5%** كان منها: الجزائر، سوريا، اليمن، العراق، ليبيا، لبنان والسودان[5]، وذلك نتيجة لجملة من العوامل أهمها: ضعف الإرادة السياسية، ضعف الأنظمة القضائية والتشريعية، ضعف تطوير القوانين والمعاملات الورقية البيروقراطية، ضف لذلك أن الأنظمة الحاكمة كرست سياسات القمع لمواجهة أي محاولة تقف في وجها وبذلك تسيطر على زمام الأمور، بالإضافة لذلك هيمنتها على مقدرات ومصادر الثروة في البلاد من أجل بناء وتعزيز قوتها وشراء كل ما تحتاجه من وسائل الترهيب والقمع، حيث بلغ حجم الإنفاق العسكري في دول الشرق الأوسط مجتمعة حوالي 111 مليار دولار في العام 2010، صعوداً من 78.2

---

[1] -والي فايزة، "العلاقة بين أزمة الشرعية وعملية التحول الديمقراطي" في الملتقى الوطني حول: **إشكالية المأسسة وآفاق الانتقال الديمقراطي في دول شمال إفريقيا**. بومرداس: جامعة أمحمد بوقرة، 08ديسمبر 2020، ص.47.

[2] -سلام أحمد السواعير، **مرجع سابق**، ص.21.

[3] -وسام ميهوب، **مرجع سابق**، ص.150.

[4] -والي فايزة، **مرجع سابق**، ص.47.

[5]-Transparency International, Corruption Perceptions Index 2010, International Secretariat, Germany, pp.03-05, https://www.transparency.org/en/cpi/2010

مليار دولار عام 2001، أي بزيادة قدرها 35%[1]، دون الأخذ بعين الاعتبار حاجات الأفراد وتنمية البلاد[2]، وبالتالي أدى التداخل بين عجز الدولة عن تحقيق الأهداف التي وعدت بها شعوبها والفساد الذي بات ينتشر في كافة أنحاءها إلى زيادة مضاعفة الأنظمة الحاكمة لتسلطها وطغيانها خوفا على السلطة[3].

***عدم استكمال البناء المؤسسي للدولة العربية الحديثة:**

تعتبر الدول العربية دولا لازالت في مرحلة بناء المؤسسات، وضع المواثيق والدساتير، صياغة عقد اجتماعي بين الحاكم والمحكوم، بالإضافة إلى إدماج كل من القبائل، العشائر، الجماعات السلالية والدينية في إطار دولة واحدة، الأمر الذي إلى بروز مشاكل وأزمات متعددة شملت مختلف الأصعدة والميادين، ولعل أبرزها كان تحول الدولة في المنطقة العربية إلى مجرد وسيلة وأداة تضمن استمرار الأنظمة السياسية العربية الحالية دون تغيير، أي انعدام إمكانية التداول الحر والديمقراطي والاجتماعي للسلطة، ما أدى في نهاية المطاف إلى بقاء الأنماط السياسية للنظم التقليدية في إطار نماذج من الحكم العائلي، القبلي والديني، أو في بعض الأحيان اعتماد النمط الديمقراطي الشكلي[4].

***غياب معنى الإجماع واستفحال الإقصاء السياسي:**

من بين عيوب الأنظمة السياسية العربية لدينا غياب معنى الإجماع، الذي حوّل السياسية إلى مجال يستبعد ويقصي الخصم السياسي بل ويرفض وجوده تماما بسبب تباين أراءهم وتعارضها، وعليه نجد أن بعض الأنظمة السياسية العربية تعمل على منع الرأي الآخر، ليس هذا فقط بل تعمل على كبح وإخماد القوى السياسية الأخرى، في المقابل تقوم تلك الأنظمة بعرض قناعاتها وتصوراتها على أنها التصورات السليمة والصحيحة وأن ما يأتي دونها في ميدان الممارسة السياسية هو باطل وخاطئ، كما وتتعمد فرض تصوراتها ومعتقداتها على الآخرين دون الأخذ بعين الاعتبار إن كانت مناسبة وتتوافق مع المجتمع أم لا، ونتيجة لذلك، يطغى طابع الازدواجية على السلوك السياسي للنظم السياسية العربية فنجد

---

[1] -عبد الجليل زيد المرهون، "الإنفاق العسكري العالمي"، منشور في الموقع:
https://bit.ly/3kRCwOP
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 18-04-2022، على الساعة: 16:47.

[2] -الشيخ حبيب الخباز، **أضواء حول الأحداث والتطورات في الوطن العربي.** ط.1، القاهرة: دار التنوير، 2011، ص، ص: 16-17.

[3] -محمد عز العرب، "الأنظمة التسلطية العربية واكتساب مناعة ضد الإصلاح"، منشور على الموقع:
https://bit.ly/3iE6pzg
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 18-04-2022، على الساعة: 17:00.

[4] -أنور محمد الهادي حليلة، **مرجع سابق**، ص، ص: 103-104.

أن ممارساتها مخالفة تماما لشعاراتها[1] الرنانة حول الديمقراطية وحرية التعبير وإبداء الرأي، الأمر الذي يثير استياء القوى الاجتماعية ويجعلها تقف في مواجهة تلك الأنظمة والمطالبة بتغييرها بأخرى قائمة على أساس مبادئ الديمقراطية والنزاهة والشفافية.

***التبعية:**

تعرف التبعية على أنها تلك الحالة التي نشأت عن عملية تاريخية تم بمقتضاها إلحاق الدول المعروفة حاليا بدول العالم الثالث بالنظام الرأسمالي العالمي من منطلق عدم المساواة وعدم التكافؤ، مما نتج عنه تعطيل الإرادة الوطنية للدولة التابعة[2]، كما وقد عرفها المحللون والباحثون وفق شقين، أحدهما يتمثل في العلاقات والآخر يتمثل في المؤسسات، فأما **الأول** يرى بأن التبعية هي "الموقف الذي تكون في اقتصادات مجموعة معينة من الدول مشروط بنمو وتوسع اقتصاد الآخر"، أما **الثاني** فيذهب إلى أن التبعية هي " تكييف البناء الداخلي لمجتمع معين بحيث يعاد تشكيله وفقا للإمكانات البنيوية لاقتصادات قومية محددة أخرى"[3]، ولقد عبر عنها عالم الاجتماع النرويجي **غالتونغ (Galtung)** عن تلك العلاقات غير السوية بين الدول عبر استخدام مصطلح "**الاستعمار الهيكلي**" و"**الإمبريالية**" اللذان يشيران إلى التفاعل الرئيسي بين دول **المركز** و**المحيط** في صورة تبادل تجاري واقتصادي يتسم بعدم المساواة نتيجة لاحتكار دول المركز للسلع المصنعة مقابل مسؤولية دول المحيط عن المواد الأولية، الأمر الذي يحرم دول المحيط من تحقيق وفرات خارجية[4].

وتأسيسا على ما سبق، فإن أغلب النظم السياسية العربية تعد نظما تابعة **لقوى خارجية**، بحيث اختلفت هذه التبعية باختلاف أشكالها، صورها ودرجاتها، فنجد أن هنالك تبعية اقتصادية، سياسية عسكرية وثقافية[5].

كما ونشير هنا إلى كون هذه التبعية هي نتيجة **لضعف استقلالها الذاتي**، حيث أنه منذ أن نالت الأقطار العربية استقلالها لم تتحقق لها سيادتها الفعلية والكاملة، وذلك راجع لكونها نشأت وفقا لاتفاقيات تقيدها وتشدها إلى المركز الاستعماري القديم بما يضمن

---

[1] -**نفس المرجع**، ص، ص: 107-108.

[2] -محمد أمزيان، "أزمة الدولة الوطنية: الإكراهات الدولية والسيادة المنقوصة"، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**. العدد 26، ديسمبر 2019، ص.31.

[3] -على الدين هلال ونيفين مسعد، **مرجع سابق**، ص.23.

[4] -وسام ميهوب، **مرجع سابق**، ص.44.

[5] -أمينة مرزاق، "الدولة في المجال السياسي العربي –نقاش حول الخلفيات والأسس-"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**. المسيلة: جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017-2018، ص.143.

استمرارية مصالحه فيها ويبقيها تحت نفوذه وإرادته السياسية والعسكرية معا، بعبارة أخرى، إن علاقة التبعية التي أوجدها ورسخها المستعمر لم يتخللا عنها بعد رحيله، فصحيح أن الدول العربية حصلت على استقلالها إلا أن ذلك لا يعني انتهاء التحكم الغربي فيها، ودليل ذلك هو أنه تم الانتقال من النمط الاستعماري إلى النمط الإمبريالي، ما يعني أن انتهاء الاستعمار العسكري لم يكن أكثر من تبادل للأدوار وذلك بهدف إعادة ترتيب الوجود الاستعماري واستمراريته في التحكم بمعسكراته القديمة، ضف لذلك أنه تم تقييد الدول العربية الحاصلة على استقلالها حديثا باتفاقيات كانت بمثابة قيود على سيادة تلك الدول، ما يجعل في نهاية المطاف استقلالها مشروطا بأشكال من التبعية الاقتصادية والثقافية للدول الأجنبية[1] (المستعمر بصفة خاصة)، وانطلاقا من كل هذه العوامل تشكلت نفسية الخضوع للقوى الخارجية ما أدى في النهاية إلى تمتين روابط هذه التبعية[2].

ومنه، فإن ضعف الاستقلال الذاتي للدول العربية ربطت الدول العربية (أي دول المحيط) بقوى الاحتلال (أي دول المركز المتمثل في الدول الأجنبية)[3]، ومن نتائج هذه التبعية أنها قد أثرت بشكل كبير على حرية النظم السياسية العربية من جهة، وممارستها لسلطاتها على المستويين الداخلي والخارجي من جهة أخرى، على أساس أن التبعية السياسية تقترن في أغلب الأحيان بالتبعية الاقتصادية أو العكس، الأمر الذي يفسر عدم تمتع النظم السياسية العربية باستقلاليتها بشكل كامل[4].

ومنه، نستنتج بأن أغلب الدول العربية تعاني من التبعية للدول الكبرى (الخارج) في مختلف المجالات وإن كان بدرجات متفاوتة وصور مختلفة، بحيث أصبحت هذه التبعية أمرا واقعا وقائم في حد ذاته وله مظاهره الاقتصادية، العسكرية، الأمنية، السياسية، الثقافية والتكنولوجية، حيث أنه على الرغم من توفر الإمكانات سواء البشرية أو المادية التي يمكن أن تحقق تكامل اقتصادي في الوطن العربي إلا أن هنالك اختلال في التوازن والذي يظهر بشكل واضح في الاعتماد على إنتاج المواد الأولية والاهتمام بقطاع الخدمات في مقابل ضعف الصناعة والزراعة من جهة، ومن جهة أخرى ضعف المبادلات البينية بين الدول

[1] -محمد أمزيان، **مرجع سابق**، ص.31.

[2] -أنور محمد الهادي حليلة، **مرجع سابق**، ص.108.

[3] -حسين عبد القادر، "الشرعية السياسية في ظل الأنظمة السياسية العربية –الواقع والمأمول-"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**. العدد 11، 2017، ص.164.

[4] -سهام زروال، "الإصلاحات السياسية في النظم السياسية العربية في ظل التحولات الدولية الراهنة -دراسة حالة الجزائر-"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**. جامعة باتنة 1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017-2018، ص.43.

العربية[1] (انعدامها إن صح القول) كرس من ظاهرة التبعية للخارج، ولعل أبرز العوامل التي ساهمت خلق **علاقة تبعية** بين الدول العربية وأجنبية كانت: التجربة الاستعمارية التي مرت بها جل الدول العربية، تآكل شرعية النظم السياسية الحاكمة في أغلب الدول العربية، تعدد الصراعات العربية سواء داخل الدولة الواحدة ذاتها كالصراعات العرقية والطائفية...الخ، أو بين الدول العربية كحرب الخليج الثانية قديما وعاصفة الحزم حديثا، كل هذه العوامل ساهمت في جعل الدول العربية ترتبط ارتباطا وثيقا بالدول الأجنبية.

مما تم ذكره أعلاه، يتضح أن التبعية هي ظاهرة عرفتها الدول العربية بعد نيلها لاستقلالها، ذلك أنها كانت عبارة عن دول ذات بنية اقتصادية هشة، وبالتالي اعتمدت على مساعدات خارجية في بناء دولها وهياكلها التنظيمية ليتطور الأمر فيما بعد وتصبح النظم السياسية العربية نظما تابعة لتلك الدول الأجنبية (وفي أغلب الأحيان أصبحت تابعة للدول التي استعمرتها).

***غياب الشفافية السياسية:**

إن أغلب النظم السياسية العربية تشهد نقص في الشفافية السياسية إن لم يكن غيابا تاما، وذلك لكون أن العمل السياسي يتم في السر أكثر من العلن، ما يصعب من إمكانية التنبؤ بمساره ومعرفة خباياه وأهدافه، ويرجع السبب في مشكل غياب الشفافية السياسية إلى الطبيعة غير الديمقراطية والمغلقة للنظم السياسية العربية، عدم وجود مؤسسات تشريعية قوية، انعدام حرية الصحافة، ضف لذلك القيود المفروضة على الحريات بصفة عامة[2].

***فردية السلطة السياسية:**

حيث نجد أن أغلب الدول العربية يتداخل فيها شخص الحاكم في وعي جهاز السلطة، وفي وعي الجماهير يتداخل شخص الحاكم بشخصية الدولة، ما يجعل الولاء السياسي يكون للشخص الحاكم بالضرورة، وبالتالي فإن أي خلاف، تعارض أو نزاع مع هذا الحاكم يعد خلافا مع الدولة في حد ذاتها وانتقاصا من الولاء لها[3]، وعليه فإن أغلب الدول العربية يطغى عليها طابع **الحكم الشخصي** الذي يعتمد على الولاء الشخصي للشخصية البارزة في النظام على نحو خاص أي للشخص الحاكم أو الزعيم، بحيث أن كل المناصب

[1] -حسين عبد القادر، **مرجع سابق**، ص.164.
[2] -**نفس المرجع**، ص.109.
[3] -**المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.

الحساسة في الدولة بيروقراطية كانت أو سياسية أو عسكرية أو في الشرطة يشغلها أتباع الحاكم الموالون له، من: أقارب، أصدقاء، أبناء عشيرته وأفراد قبيلته، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يتعزز ولائهم للحاكم عبر تقاسم غنائم المنصب، كذلك هنالك قوات مسلحة موالية لنظام الحكم والحاكم في حد ذاته على اعتبار أنه الآمر الناهي في دولته وأنه هو الدولة والعكس صحيح.

نظرا لافتقار الحاكم للشرعية وإقصائه لأعداد كبيرة من الأفراد على جميع المستويات (السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي....الخ)، يلجأ الحاكم إلى استخدام القسر أو التهديد باستخدامه كي يحافظ أفراد الشعب على ولائهم للسلطة[1]، كما أن استخدام الحاكم أو النخب الحاكمة للقوة في الأنظمة السياسية العربية لا يقتصر فقط استخدامه من أجل الحفاظ على ولاء الشعب له، بل أنه في أغلب الأحيان تلجأ الأنظمة السياسية العربية إلى الاعتماد على الأجهزة الأمنية والعسكرية لمعالجة الأزمات الخطيرة التي تنشأ بين النخب الحاكمة وبين الشعب، ولهذا الغرض تحديدا أنشأت الأنظمة السياسية العربية عددا كبيرا من الأجهزة الأمنية ذات الاختصاصات المتداخلة والمتغلغلة في كل مناحي الحياة العامة، لتسود بذلك نزعة بوليسية على أغلب الدول العربية، والتي ساهمت في سيطرة هذه الأخيرة على مختلف أشكال الحياة العامة[2].

***غياب المشاركة السياسية التعددية:**

فعلى الرغم من تميز دول المنطقة العربية بالتنوع من حيث طبيعة الأنظمة السياسية فهنالك: أنظمة ملكية (دستورية وغير دستورية)، إمارات (دستورية وغير دستورية) وأنظمة جمهورية، وعلى الرغم من تميز أنظمتها أيضا بالتنوع فهنالك: أنظمة توافقية، رئاسية، شبه رئاسية وبرلمانية، إلا أنها تعاني من ضعف على مستوى المشاركة السياسية التعددية التي أحيانا تكون غائبة تماما في بعض الأنظمة العربية، حيث صحيح أن هنالك أنظمة سياسية متعددة إلا أنها غير مستقلة، غير مبادرة وغير فعالة، بمعنى أصح، غير قادرة على أن تنشأ معارضة سياسية من أجل ضبط عمل السلطة السياسية، فبالرجوع إلى الخريطة الحزبية لدول المنطقة العربية نلاحظ أن أغلب دولها تحتوي على حزب سياسي رائد، فصحيح أن هنالك

[1] -غيورغ سورنسن، **مرجع سابق**، ص.112.
[2] -ثائر خليل حمد، **مرجع سابق**، ص، ص: 132-133.

أحزاب أخرى إلا أن الحزب الرائد هو من يتمتع بثقل سياسي كبير الأمر الذي يعيق إمكانية بروز نظام سياسي ديمقراطي[1].

***الافتقار إلى أحزاب سياسية فعالة:**

ذلك أن معظم أحزاب المعارضة تشكل الوجه الآخر للسلطات المستبدة في الدول العربية، فنلاحظ أن الأحزاب تكون تنادي وتطالب بالديمقراطية عندما تكون في المعارضة لكن ما إن تصل إلى سدة الحكم وتستلم الحكم حتى تتنكر للديمقراطية وتواصل الاستبداد، في المقابل، نلاحظ أن معظم الأحزاب السياسية في الدول العربية هي في حقيقة الأمر عبارة عن ملكية للشخص الحاكم[2]، هذا ما أدى إلى تأزم أوضاع هذه الأحزاب في المنطقة العربية ، ولعل أهم عاملين ساهما في ذلك تمثلا في: الآليات المقيدة للعمل الحزبي المفروضة عليه من قبل الأنظمة التسلطية العربية، بالإضافة إلى اختلال مفهوم العمل الحزبي لدى الأحزاب السياسية العربية نفسها، فنلاحظ عجزها على تطوير هياكلها التنظيمية وأطرها الفكرية معا، الأمر الذي يؤدي بها إلى إعادة إنتاج سلبيات النخب الحاكمة ذاتها (كالتمسك بكرسي الحكم ورفض التداول على السلطة، خلق حواجز بينها وبين الجماهير... وغيرها)[3].

لهذا نرى في معظم الأحيان أن الأحزاب لا تقوم بالدور الذي من المفترض أن تقوم به كالتعبير عن المطالب الشعبية أو خلق برامج ومشاريع تنموية، بل أن جل أعمالها تقتصر الدفاع عن النخب الحاكمة ومساندتها، وبالتالي أصبحت الأحزاب السياسية العربية تعاني من أزمة ثقة، حيث أن الشعوب العربية لم تعد تثق في قدرة تلك الأحزاب على التغيير، وبالتالي صار من الصعب المراهنة على تلك الأحزاب وقوى المعارضة للضغط على النظم الحاكمة في المنطقة العربية.

[1] -محمد زيتوني، "إشكالية التحول الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية"، **مجلة المعيار**. المجلد 24، العدد 52، 2020، ص، ص:885-886.

[2] -يوسف بعيطيش، **مرجع سابق**، ص.41.

[3] -ثائر خليل حمد، **مرجع سابق**، ص.135.

***عدم فعالية المجتمع المدني:**

فبحسب **المؤسسة الدولية للديمقراطية ومساعدات الانتخابات "IDEA"**[*]، توصلت إلى أنه لا يوجد أي مؤشر إيجابي يدل على وجود حركية مدنية تؤسس لرأس مال اجتماعي مستقل ومبادر، بل في حقيقة الأمر هنالك جمعيات تعيش على كاهل الدولة تقوم بخدمة مصالح من يحكم وتدافع عن مواقفهم فقط، ولا تعبر أو تخدم مصالح وحاجات المواطنين، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى خلق حالة من عدم الاستقرار داخل الدولة وتصاعد أعمال العنف نتيجة للتوتر الدائم الذي يميز العلاقة بين الدولة والتنظيمات السياسية، الأحزاب السياسية، النقابات والأفراد، وبالتالي فإن غياب هذه الأخيرة يجعل أغلب البرلمانات العربية غير قادرة على تأسيس نظام حكم ديمقراطي، ونتيجة لغياب الشفافية والفعالية في الأنظمة السياسية العربية وصف تقرير التنمية البشرية في العالم العربي لعام 2004 هذه الأنظمة بأنها **أنظمة الثقب الأسود**[**] **(Black Hole)**[1].

مما سبق ذكره من دوافع سياسية، نستنتج بأن النظم السياسية العربية تواجه مجموعة من الأزمات والمشاكل التي شكلت عائقا في وجه تحقيق الاستقرار الداخلي لها، والتي أطلق عليها علماء السياسية تسمية "**أزمات التنمية السياسية**" بحيث أنه تم تحديدها في خمسة عناصر نذكرها كالآتي:

أولا: أزمة الهوية أو الولاء: تتمثل في التشرذم الثقافي والعجز عن تحقيق التكامل الوطني في إطار واحد، بمعنى آخر غياب الشعور بالانتماء[2].

ثانيا: أزمة المشاركة: التي تعني عدم انخراط قطاعات عريضة من المواطنين في الإسهام في عملية صنع القرار السياسي والاقتصادي لبلدانهم[3]، وذلك راجع لنقص

---

[*] **المؤسسة الدولية للديمقراطية ومساعدات الانتخابات "IDEA":** هي منظمة حكومية دولية، تدعم الديمقراطية المستدامة حول العالم تهدف الى دعم التغيير المستدام للديمقراطية بتوفير معارف المقارنة، المساعدة في الاصلاح الديمقراطي والتأثير على السياسات والسياسة، وترمي الى تقوية المؤسسات والعمليات الديمقراطية المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. (مزيد من المعلومات انظر: https://2u.pw/U5vcjorK)

[**] **أنظمة الثقب الأسود (Black Hole):** عبارة عن بؤرة ذات جاذبية هائلة تتشكل في الفضاء وتستطيع هذه البؤرة امتصاص كل ما يقترب منها بما في ذلك الضوء، ذلك أنها تتميز بجاذبية قوية جدا بحيث لا يمكن لأي شيء ولا حتى الجسيمات أو موجات الإشعاع الكهرومغناطيسي مثل الضوء الإفلات منها.

وتشبيه الأنظمة السياسية بالثقب الأسود هو تعبير مجازي للتعبير عن الأنظمة التي تمتص الطاقات والموارد دون إعادة إنتاجها أو توزيعها بشكل عادل. في هذا التشبيه، يمكن اعتبار الثقب الأسود كرمز للسلطة المطلقة التي تستحوذ على كل شيء حولها ولا تسمح بأي شكل من أشكال الحرية أو الإبداع خارج نطاق سيطرتها، وبالتالي فإن هذا التشبيه يعكس النظرة النقدية للأنظمة الشمولية أو الاستبدادية التي تقوض الحريات الفردية وتحول دون تقدم المجتمعات.

[1] -محمد زيتوني، **مرجع سابق**، ص، ص:886-887.

[2] -أمينة مرزاق، **مرجع سابق**، ص.144.

[3] -مصطفى بلعور، "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة.** الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010، ص.56.

المؤسسات أو عدم فاعليتها، كما ترمز أيضا لعدم وجود ميكانيزمات محددة في المجتمع لتداول السلطة على كافة المستويات القيادية[1].

وتعني أيضا تدني مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وذلك بسبب لجوء النخبة إلى وضع العراقيل أمام المتطلعين للمشاركة، هذا بالإضافة إلى انعدام مظاهر التعددية السياسية، التداول السلمي على السلطة وحرية التعبير والإعلام داخل الدول العربية، ما ولد فجوة بين النظام السياسي والشعب، حيث أن علاقة التوتر الدائم بين الدولة، التنظيمات السياسية، الأحزاب السياسية، النقابات وحتى الأفراد إلى تدفع إلى سيادة عدم الاستقرار داخل الدولة[2]، الذي يرجع السبب فيه إلى عدم وجود علاقة سليمة وصحيحة تربط الدولة بالمجتمع، وبالتالي غلبة الطابع المركزي في النظام السياسي وشيوع ظاهرة مركزية اتخاذ القرارات السياسية في مقابل تدني المشاركة السياسية وأحيانا غيابها تماما، ومنه، فإن العملية السياسية في أغلب دول المنطقة العربية تفتقر لقواعد سلوك محددة للتفاعل بين السلطة والمجتمع، مما أدى إلى سيادة غياب المشاركة السياسية للقوى السياسية والاجتماعية المختلفة نتيجة لقيام النخب الحاكمة باستبعادها، وبالتالي لم يبقى أمام تلك التيارات السياسية والاجتماعية حل سوى اللجوء إلى العنف السياسي والاحتجاج من أجل إيصال أصواتهم إلى الأنظمة الحاكمة والتعبير عن مطالبهم[3].

وبالتالي يمكن القول أنّ أزمة المشاركة السياسية تعد أحد أبرز الأزمات التي تواجه الأنظمة السياسية العربية كونها المصدر المباشر والرئيسي لتفشي حالة عدم الاستقرار السياسي داخل الدول.

ثالثا: أزمة التغلغل: وتتمثل في قصور الدولة على فرض سيطرتها المادية وتطبيق قوانينها في مختلف أنحائها[4]، بمعنى أصح، عدم قدرة الحكومة على النفاذ إلى كافة أنحاء أقاليمها[5].

رابعا: أزمة التوزيع: أي عجز النظام السياسي عن توزيع عوائد وأعباء التنمية بشكل عادي[6]، أو هي انتفاء العدالة في تقسيم منافع التنمية وأعبائها سواء بين المواطنين أو بين

[1] -حسين عبد القادر، **مرجع سابق**، ص.167.
[2] -محمد زيتوني، **مرجع سابق**، ص، ص: 886-888.
[3] -أنور محمد الهادي حليلة، **مرجع سابق**، ص، ص: 104-107.
[4] -أمينة مرزاق، **مرجع سابق**، ص.144.
[5] -حسين عبد القادر، **مرجع سابق**، ص.167.
[6] -مصطفى بلعور، **مرجع سابق**، ص.56.

الأقاليم[1]، ومنه فأزمة التوزيع تتعلق بعدم وجود مساواة وعدالة في توزيع الموارد القومية في الدولة[2].

خامسا: أزمة الشرعية: يعود السبب في أزمة الشرعية التي تعيشها الأنظمة السياسية العربية إلى ضعف العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي القائم، الأمر الذي يترتب عنه طغيان السلطة ونظامها معا[3]، كما يعتبر البعض أن أزمة الشرعية هي محصلة لمختلف الأزمات التي ذكرت سابقا، ذلك أنها تعبر عن رفض المحكومين للانصياع الطوعي لأوامر السلطة السياسية[4]، على اعتبار أنهم يرون بأن النظام السياسي القائم لا يحقق أهدافهم وتوقعاتهم، وبالتالي فإن أزمة الشرعية تعد أحد أهم وأخطر الأزمات التي تعاني منها الدول العربية في الوقت الحالي، وذلك لكونها لم تصب النظام السياسي فقط، بل في حقيقة الأمر تجاوزته إلى فكرة الدولة نفسها، الأمر الذي أدى إلى تحول أزمة الشرعية السياسية إلى أزمة إشكالية مركبة، ويعود السبب في ذلك إلى الأهمية الجوهرية التي تحض بها الدولة فيما يتعلق بتثبيت قيم الشرعية والعمل على تفعيلها على مستوى القانون والوعي الاجتماعي على حد سواء، بالإضافة إلى إمكانية تحويل نفسها إلى بؤرة الولاء الأكبر بالنسبة لكل من الفرد والمجتمع معا[5].

ونشير هنا إلى أن النظم السياسية العربية تواجه أزمات التنمية السياسية دفعة واحدة وليس على دفعات أو مراحل تاريخية مختلفة[6]، ضف لذلك، وجب الإشارة أيضا إلى أن السبب الكامن وراء هذه الأزمات الخمسة يتمثل في **تسلط الأنظمة السياسية العربية**، هذه الأخيرة هي من جعل تلك الأزمات تحتد وتتفاقم إلى أن تفجرت في شكل ثورات واحتجاجات شعبية سادت أغلب الدول العربية.

مما سبق، يمكن القول بأن هذه الدوافع السياسية مجتمعة هي من خلقت فجوة كبيرة بين الأنظمة السياسية الحاكمة في المنطقة العربية وبين شعوبها، ذلك أنه تلك الأنظمة فرضت على الدوام استمرار الأوضاع السياسية السائدة فيها على حالها، ما خلق شعورا

[1] -أمينة مرزاق، **مرجع سابق**، ص.144.
[2] -حسين عبد القادر، **مرجع سابق**، ص.167.
[3] -محمد زيتوني، **مرجع سابق**، ص.887.
[4] -مصطفى بلعور، **مرجع سابق**، ص.56.
[5] -أنور محمد الهادي حليلة، **مرجع** سابق، ص.104.
[6] -أمينة مرزاق، **مرجع سابق**، ص.144.

بالإحباط بين أفراد مجتمعاتها الأمر الذي ساهم في فقدانها لثقة شعوبها فيها، ليتحول ذلك فيما بعد إلى انتفاضات طالبة بتغييرها وإحداث إصلاحات شاملة لدولهم.

2-الدوافع الديموغرافية:

المتمثلة في ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول العربية حيث أنه في عام 2010 بلغ إجمالي عدد السكان حوالي 355 مليون نسمة بزيادة بلغت حوالي 9 مليون نسمة عما كان عليه الوضع في 2009 أي بمعدل نمو يقدر بـ 2.6 **%** إذ يعد هذا المعدل جد مرتفع بالمقارنة مع مثيله في باقي أقاليم العالم، وبالتالي فارتفاع معدلات النمو السكاني قابله ارتفاع في معدل البطالة نتيجة لانخفاض لمستوى التشغيل في الدول العربية[1]، حيث بلغت نسبة البطالة في أوساط الشباب المتعلم حوالي 25**%** مقارنة بالمتوسط العالمي الذي قدر بنسبة 14.4**%**[2]، كذلك كان هنالك ارتفاع في نسبة فئة الشباب والتي تعد الشريحة الأسرع نموا بين سكان الدول العربية، حيث أنه حوالي 60**%** من السكان لا يتعدون سن الخامسة والعشرين، وبذلك تكون الدول العربية أحد أكثر بقاع العالم شبابا، وهنا يكمن التحدي ذلك أن عنصر الشباب يستهلك الموارد ويتطلبون استثمارات واسعة حتى يصبحوا منتجين اقتصاديا[3]، بعبارة أخرى، شهدت المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية ذلك أن نسبة الشباب ما بين 15 إلى 29 سنة بلغت أكثر من ثلث سكان المنطقة، وعلى الرغم من وفرة الطاقات الشبابية إلا أنه لم يتم استثمارها من قبل الأنظمة السياسية العربية الحاكمة بل تم إقصائهم سواء على المستوى السياسي، الاقتصادي أو الاجتماعي، ضف لذلك أنه هذه الفئة من المواطنين قد عانت من مشاكل أخرى كالبطالة-كما ذكرنا سابقا-، تدني مستويات الأجور وسوء ظروف العمل حيث يعمل حوالي 72% في القطاعات غير الرسمية ما أثر سلبا على الظروف الاجتماعية العامة للشباب في الوطن العربي[4]، الأمر الذي جعلهم يكونون في مقدمة الأشخاص المنتفضين في وجه الأنظمة الحاكمة والمنادين بتغيير الأنظمة وتحسين أوضاعهم على حد سواء.

[1] -صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010**. صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2010، ص.06.
[2] -سلام أحمد السواعير، **مرجع سابق**، ص.26.
[3] -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، **مرجع سابق**، ص، ص: 36-37.
[4] -سلام أحمد السواعير، **مرجع سابق**، ص.26.

ومن خلال ما تم ذكره من أسباب استنتجنا أمرا جد مهم ألا وهو الحالة المزرية والأوضاع المعيشية الصعبة التي تعيشها الشعوب العربية، هي التي ساهمت في تحريض الشعوب العربية على المطالبة بحقوقهم أملا في إحداث فارق، كما وأتاحت هذه الأوضاع للعامل الخارجي الفرصة للاستفادة منها واستغلالها لتأجيج الأزمات داخل الدول العربية، سعيا لتحقيق مصالحه بشأن المنطقة ككل.

المبحث الثاني: البيئة الخارجية المحركة للتحولات السياسية في المنطقة العربية

نقصد بها الأسباب والعوامل الآتية من البيئة الخارجية، أي هي مجموعة المتغيرات السياسية والاقتصادية والأيديولوجية التي تنبع من المجتمع الدولي، فبالإضافة إلى ما قد سبق ذكره من عوامل داخلية دفعت لإحداث مثل تلك التحولات داخل الدول العربية، كان هنالك أيضا عوامل خارجية حاولت على مر السنين اختراق المنطقة العربية وتثبيت وجودها فيها عبر جملة من الاستراتيجيات، الخطط والمشاريع، حيث أن هذه الأخيرة لعبت هي الأخرى دورا في إضعاف الدول العربية وجعل حالتها تتدهور إلى أن وصلت للمرحلية الحالية التي تشهد انتفاضات، ثورات واحتجاجات شعبية، ولم يتوقف دور العامل الخارجي عند هذا الحد بل حاولت كذلك الاستفادة من الحاصل في المنطقة العربية وتوظيفه فيما يخدمها، وبالتالي لعب العامل الخارجي دورا لا يستهان به سواء في التمهيد للأرضية الحالية التي تعمها الفوضى أو في عملية التحول السياسي الحالية التي تشهدها الدول العربية، وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى العوامل الخارجية التي ساهمت في إحداث التحولات السياسية بالمنطقة العربية، بحيث قسمناه إلى مطلبين سنتناول في الأول منهما: دور النظام الدولي في التحولات السياسية بالمنطقة العربية، أما الثاني فسنخصصه لدراسة دور النظام الإقليمي في التحولات السياسية بالمنطقة العربية.

المطلب الأول: دور النظام الدولي في التحولات السياسية بالمنطقة العربية

لعب العديد من القوى العظمى بالإضافة إلى المنظمات الدولية على مستوى النظام الدولي دورا هاما في سير الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية، كما لا يخفى أنها كانت أحد أكثر المساهمين في وصول المنطقة العربية للحالة التي تعرفها الآن من اضطراب، عدم استقرار وثورات، ذلك أنها عملت منذ عقود كثيرة على تجهيز الأرضية التي تمكنها من التدخل في المنطقة بشكل كامل وبسط نفوذها عليها، ومع تفجر الثورات الشعبية وانتشارها في أغلب الدول العربية تحققت الرؤية الغربية بشأن المنطقة، وفيما يلي سيتم ذكر أهم المشاريع، الخطط والاستراتيجيات التي وضعتها كل من القوى العظمى والمنظمات الدولية للسيطرة على المنطقة والتي أوصلت هذه الأخير للحالة الراهنة، بالإضافة إلى الطرق والأساليب التي اعتمدتها للتدخل في مجريات الأحداث الراهنة بدول المنطقة العربية التي تعرف تحولات سياسية جذرية، وذلك في ما يلي:

أولا: الاستراتيجيات المؤدية لتأزم الأوضاع في المنطقة العربية:

تعددت الأساليب والطرق التي اعتمدتها الدول الكبرى والهيئات الدولية على مستوى النظام الدولي، والتي أسهمت من خلالها في خلق بيئة يعمها حالة من عدم الاستقرار، الفوضى وانعدام الأمن داخل المنطقة، ما أدى في نهاية المطاف إلى انتشار موجة التحولات السياسية التي طالت أغلب المنطقة العربية، هذه الاستراتيجيات تتمثل في:

***تعميق تأصيل التسلطية بحماية بعض الأنظمة العربية الموالية للقوى العظمى:**

لطالما عملت القوى العظمى على ترسيخ النظام الإقليمي الذي وضعته القوى الاستعمارية في النصف الأول من القرن العشرين، كما قامت بدعم النظم التسلطية الموالية للغرب، هذا ما ساهم في تغييب الديمقراطية[1]، ففي **تونس** مثلا نجد أن نظام الرئيس **زين العابدين** السابق كان مواليا للدول الامبريالية الغربية بحيث عمل على تعميق هذه التبعية وجعل من تونس أداة من أدوات تنفيذ سياسة تلك الدول في المنطقة، كجعلها تعتمد سياسة التطبيع مع المحتل الصهيوني وذلك إذعانا لواشنطن التي جعلت من التطبيع ركيزة أساسية من ركائز سياستها في الشرق الأوسط، في المقابل كسب "**بن علي**" من وراء هذه السياسة الموالية للإمبريالية الحفاظ على نظامه وكسب الدعم السياسي، الاقتصادي، الأمني

[1] -دينا شحاتة ومريم وحيد، "محركات التغيير في العالم العربي"، **مجلة السياسية الدولية**. المجلد 46، العدد 184، أبريل 2011، ص.13.

والعسكري له، بالإضافة إلى غض **واشنطن** الطرف عن بقائه في سدة الحكم وعدم شنها عليه الحملة ذاتها التي شنتها على بعض الدكتاتوريين الآخرين الذين سعت إلى استبدالهم[1].

***التريث في دفع المنطقة نحو الديمقراطية:**

لقد ركزت القوى العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية جلّ اهتمامها على الاستفادة من خيرات وثروات المنطقة العربية، بعبارة أخرى، كان شغلها الشاغل هو تحقيق مصالحها التي تأتي في مقدمتها: ضمان استمرار تدفق النفط وبأسعار مناسبة لها بالإضافة إلى الحفاظ على أمن إسرائيل، وبالتالي فإن هدفها رئيسي لم يكن أبدا نشر الديمقراطية في المنطقة بل على العكس من ذلك تماما حيث تبنت الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية الطرح القائل بوجوب التريث في دفع المنطقة نحو الديمقراطية وهذا على الرغم من أنها كانت على الدوام تتغنى بشعارات نشر الديمقراطية في العالم ورفعها لشعار الإصلاح السياسي وإبداء اهتمامها ودعمها لنشر مبادئ الديمقراطية في المنطقة العربية، الأمر الذي أفسح المجال أمام الأنظمة السياسية العربية لممارسة ديمقراطية شكلية فقط في حين أن المضمون ظل كما كان من قبل ولم يتغير أبدا، ما أدى في النهاية إلى إفراغ التوجه الديمقراطي من محتواه وبالتالي شكل ذلك عائقا وحاجزا منيعا أما الدعوات المنادية بالديمقراطية.

ونشير هنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت على علم بما تمارسه النخب الحاكمة في الأنظمة السياسية العربية من إفراغ للديمقراطية من مضمونها ومحتواها، إلا أنها لم تحرك ساكنا، طالما أن الوضع لم يمس مصالحها في المنطقة وأن النخب العربية بقيت وفية بالتزاماتها المتمثلة في الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة[2].

*** التدخل الأمريكي في الشؤون العربية:**

لقد تزايد مستوى الاهتمام الغربي وعلى رأسه **الولايات المتحدة الأمريكية** بالشأن العربي بشكل كبير، فقد أدركت الولايات المتحدة أن تحقيق أهدافها الإستراتيجية يتطلب منها تركيزا كبيرا على المنطقة العربية، بحيث أصبحت هذه الأخيرة أحد أولويات إستراتيجيتها الجديدة بعد 2001، ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن راجعت سياساتها تجاه

[1] -منشورات البديل، **مرجع سابق**.

[2] -عبد الله عبد الحليم أسعد عبد الحليم، "الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي (2010-2011)"، **مذكرة ماجستير غير منشورة**. فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2012، ص، ص:25-27.

المنطقة العربية أدركت بأنه من غير الممكن الإبقاء على الوضع الراهن للأنظمة العربية، وبالتالي استندت على مدخلات جديدة من أجل تعميم إستراتيجيتها وضمان استمراريتها، وذلك عن طريق الترويج للقيم والثقافة الأمريكية، تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، تعميم مبادئ اقتصاد السوق الحر الرأسمالي في الدول العربية، ومنه، أدركت الولايات المتحدة الأمريكية بأن الدول العربية قد استهلكت وأصبحت تشكل عبئا على شعوبها وذلك نتيجة لخلقها واقع من البؤس والفقر والتخلف من خلال ممارساتها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، هذا الواقع الذي لا يتلاءم مع أطروحات النظام العالمي الجديد ولا مع شعاراته الفضفاضة، وانطلاقا من ذلك لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توظيف مجموعة من النظريات والإستراتيجيات نذكرها كالآتي:

*تطبيق نظرية الفوضى الخلاقة:

التي عملت على التهديد بالتغيير أو إعادة إنتاج أنظمة عربية بشكل جديد، يعني أن إستراتيجية الفوضى الخلاقة سعت إلى تعزيز ملامح الانقسامات والصراعات الداخلية داخل البنية الهيكلية للأنظمة العربية من خلال اللعب على ورقة الأقليات باعتبار أن المجتمع العربي يحتوي على أقليات دينية متعددة وطوائف وأعراق وقوميات كثيرة ضف لذلك أن أخطر أسلحة تدمير وحدة واستقرار المجتمعات تتمثل في الحروب الطائفية والعرقية وما سهل هذه العملية هو كون بعض الدول العربية تضطهد تلك الأقليات، إلى حد ما، ولم تسمح لها في المشاركة السياسية[1]، وبالتالي فإن إيقاظ هذه الخصوصيات للمطالبة بحقوقها في إنشاء دول خاصة بها سيساهم في تقسيم الدول العربية إلى دويلات صغيرة وهشة يسهل التحكم فيها(كمحاولة تقسيم العراق إلى ثلاث دول فتية: دولة لسنيين، دولة للشيعة ودولة للأكراد والأمر نفسه بالنسبة لسوريا)، وذلك كله من أجل ضمان الولايات المتحدة الأمريكية أمرين هما: السيطرة الدائمة على إمدادات الطاقة في المنطقة العربية، ضمان أمن المحتل الصهيوني في المنطقة وتعزيز مكانته الإقليمية[2]، ومنه فقد وظفت الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية المطاف الاحتجاجات الشعبية في المنطقة العربية بشكل يضمن لها في الأخير

[1] -أحمد سليم عبد الله، "دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية (2001-2013)"، **مذكرة ماجستير غير منشورة.** جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، 2013-2014، ص.119.

[2] -عمار حميد ياسين وعبير سهام مهدي، "العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية"، **مجلة دراسات دولية.** العدد 58، 2014، ص، ص: 94-95.

تحقيق استراتيجيتها الجديدة والمتمثلة في تفكيك وإعادة بناء الوطن العربي ككل وفقا لرؤيتها الخاصة.

*مشروع الشرق الأوسط الكبير :

والمتمثل في المبادرة الأمريكية المعروفة باسم "**مشروع الشرق الأوسط الكبير**" الذي جاء عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لهجمات بطائرات مدنية استهدفت نيويورك وواشنطن، ومنه وجدت الولايات المتحدة نفسها أكثر اهتماما بمنطقة الشرق الأوسط، لأن هذه المنطقة أصبحت تهدد أمن المجتمع الأمريكي ذاته باعتبار أن بعض المتورطين في هذه الهجمات ينحدرون من أصول شرق أوسطية، وكنتيجة لتلك الهجمات أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب، وهذا ما تم ملاحظته من خلال حربها ضد أفغانستان واحتلالها للعراق، حيث بررت ذلك بأنها تحاول القضاء على المصدر المباشر للإرهاب –أفغانستان والعراق– وفي الوقت ذاته أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن قيام مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي جاء يستهدف القضاء على ما اصطلحت عليه بـ"منابع الإرهاب" ونشر الديمقراطية، لكن في حقيقة الأمر لم يكن سوى مجرد آلية لتفتيت وتقسيم الوطن العربي إلى دويلات فتية[1] (وهذا ما حصل للعراق حيث نلاحظ أن فيها تناقض وتعارض بين الطرفين الكردي والعربي والذي يهدد بانقسام الدولة في أية لحظة).

وعليه، استهدف هذا المشروع المضي بالواقع العربي من التجزئة إلى التفتيت بتعميق التجزئة الاجتماعية في كل دولة وصولا لإقامة الشرق الأوسط المشكّل من دويلات عرقية وطائفية[2]، بتعبير آخر، إعادة رسم خارطة الوطن العربي وفق تصوراتها وحسب ما يخدم مصالحها ويثبت وجودها فيه، وذلك كله من أجل السيطرة على المنطقة وبسط نفوذها عليها.

وقد ساهم قيام ثورات الربيع العربي في جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتدخل في ما يحصل داخل الدول العربية بكل أريحية بل وساعدها على تحقيق هذا المشروع وذلك من خلال استغلالها للاحتجاجات واستخدامها كورقة رابحة من أجل تثبيت كيانها في المنطقة

[1] -منال البتران، "الشرق الأوسط ال جديد بين الأهداف وثورات الربيع العربي (الحالة المصرية نموذجا)"، منشور على الموقع: https://bit.ly/2UKdoPd
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 18-04-2022، على الساعة: 11:19.

[2] -محمد عز العرب، **مرجع سابق**.

والحفاظ على مصالحها الإستراتيجية بها، خاصة وأن معظم الدول التي قامت فيها الاحتجاجات تعد حليفا أساسيا للولايات المتحدة الأمريكية باستثناء سوريا، وبالتالي سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التدخل في الأحداث الحاصلة في المنطقة العربية وعملت على محاولة إنشاء حكومات تابعة لها، فمثلا بالنسبة للحالة المصرية نجد بأن المفكر **نعوم تشومسكي** صرح بأن: "نسبة المعارضة الشعبية للولايات المتحدة الأمريكية في مصر تبلغ حوالي 80%، ولذلك فإن أمريكا وحلفاءها لا يريدون حكومات تعبر عن إرادة الشعوب، فلو حدث هذا فلن تخسر أمريكا فقط سيطرتها على المنطقة ولكنها ستطرد منها أيضا" كما أضاف أيضا أن:" مصر وتونس والدول المثيلة لها التي لا تعد مصدرا أساسيا للنفط فتوجد لها خطة يتم تطبيقها نمطيا ولا تحتاج عبقرية لفهمها، فإذا كان لديك ديكتاتورا مفضلا يواجه مشاكل فقف بجانبه حتى آخر مدى، ولكن عندما يستحيل الاستمرار في دعمه لأي سبب، قم بإرساله إلى مكان ما، ثم أصدر تصريحات رنانة عن حبك للديمقراطية ثم حاول الإبقاء على النظام القديم ربما بأسماء جديدة، و هذا ما قد حدث هذا مرارا وتكرارا في تجارب دولية أخرى مثل ما حدث مع **سيموزا** في نيكاراغوا ومع **الشاه** في إيران...الخ، فالأمر نمطي تماما وهذا بعينه ما يحدث في مصر حاليا"[1].

*تدريب وتمويل نشطاء الديمقراطية في العالم العربي:

سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيجاد جسم شبابي عربي يحمل الأفكار الغربية ليقف في وجه الحركات الإسلامية الصاعدة ذلك أنها كانت تتخوف من صعود الإسلاميين وبلوغهم سدة الحكم داخل الأنظمة العربية، خاصة وأن تلك التيارات تمتاز بـ: التنظيم، الانضباط والتماسك من جهة، ومن جهة أخرى، امتلاكها لبرامج وسياسات مكنتها من استقطاب شرائح كبيرة من أبناء المجتمعات العربية، ما جعلها تلاقي قبولا وترحيبا من قبل أفراد المجتمعات، في مقابل سقوط شعبية الأنظمة السياسية العربية التي فقدت شرعيتها نتيجة للإخفاقات العديدة التي وقعت فيها إلى جانب ضعف إنجازاتها، ما جعل سيناريو سقوطها يلوح في الأجواء خاصة وأن الشارع العربي قد ضاق ذرعا من تلك الأنظمة التسلطية، وبالتالي فإن كل ذلك يؤثر سلبا على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ويشكل

[1] -محمد سليمان الزواوي، "موقف الغرب من الثورات العربية...رؤية سياسية"، منشور على الموقع:
https://2u.pw/vamgp7R
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 18-04-2022، على الساعة: 11:28.

عائقا في وجه مشروعها الرامي إلى الهيمنة والسيطرة على المنطقة ككل، لتصبت جهودها على برامج التدريب والتمويل والرعاية للنشطاء الديمقراطيين في الوطن العربي، حيث نصت جريدة **(The New York Times)** بتاريخ 14 أبريل 2011 على أن: "حملات بناء الديمقراطية في الولايات المتحدة قد لعبت دورا كبيرا جدا في إثارة الاحتجاجات، حيث تم تدريب القادة الرئيسيين للحركات على يد الأمريكان في الحملات الانتخابية والتنظيم من خلال وسائل الإعلام **الجديدة** ومراقبة الانتخابات، هذا بالإضافة إلى تلقي عدد كبير من الجماعات والأفراد المنخرطين بشكل مباشر في الثورات التي تجتاح المنطقة أمثال: **حركة شباب 6 أبريل** في مصر، **مركز البحرين لحقوق الإنسان**، ونشطاء على مستوى القاعدة مثل **انتصار قاضي** القيادي الشبابي في اليمن لتدريبات وتمويل من معاهد مثل: **المعهد الجمهوري الدولي (International Republican Institute)**، **المعهد الديمقراطي الوطني (National Democratic Institute)** و**منظمة بيت الحرية (Freedom House)**"[1].

هذا إلى جانب التقرير الذي نشره مركز **بيترسبرغ (Petersburg)** لدراسات الشرق الأدنى المعاصر في 31 مارس 2011 الذي أظهر الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في تعبئة الاحتجاج عبر الدبلوماسية العامة والشبكات الاجتماعية، فبحسب هذا التقرير فإن الحراك الشعبي الذي شهدته المنطقة العربية يعد نتاجا مباشرا لمبادرة الشراكة الشرق أوسطية التي أشرفت منذ عام 2001 وتحت إدارة ورقابة الخارجية الأمريكية على حوالي 350 برنامجا التي خضع عبرها عشرات الآلاف من المواطنين العرب للتدريب والتعبئة السياسية وذلك عن طريق استخدام وسائل الاتصال الحديثة[2].

***التدخل الروسي في شؤون المنطقة:**

تدخلت روسيا هي الأخرى في مجريات الأحداث داخل المنطقة العربية لضمان مصالحها الاقتصادية بها خاصة في مجالي الطاقة والتعاون العسكري، حيث تمثل المنطقة العربية بالنسبة لها سوقا جد مهمة بسبب قوتها الكبيرة في استيعاب الصادرات الروسية، بالإضافة للأهمية البالغة لعلاقاتها العسكرية والاقتصادية القوية مع سوريا، وبالرجوع إلى

[1]- Ron Nixon, "U.S. Groups Helped Nurture Arab Uprisings", **The New York Times.** April 14th, 2011, Published in: https://www.nytimes.com/2011/04/15/world/15aid.html

[2] -عبد الله عبد الحليم أسعد عبد الحليم، **مرجع سابق**، ص، ص:32-33.

التاريخ نجد بأن الاهتمام الروسي بالشأن العربي وتدخلها في المنطقة كان يتغير مع مرور الوقت بتغير الظروف السياسية والاستراتيجية العالمية، وتأسيسا على ذلك، يمكن تقسيم تاريخ تدخل روسيا في المنطقة العربية في النقاط التالية:

*العهد القيصري: سعت الإمبراطورية الروسية لتعزيز مصالحها الدينية وموقعها الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط، مستغلة إياها كميدان للتنافس مع القوى الغربية وضمان ممرات بحرية نحو البحرين الأسود والمتوسط، بهدف ترسيخ مكانتها كقوة عالمية عظمى[1].

*الحقبة السوفياتية: خلال الحرب الباردة، لعب الاتحاد السوفيتي دورا رئيسيا في الشرق الأوسط في محاولة لإحباط مصالح الولايات المتحدة، مع التركيز على العوامل الأيديولوجية وتصدير أفكار الثورة البلشفية[2].

*ما بعد الإتحاد السوفياتي: منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، تصاعد اهتمام روسيا بالمنطقة العربية، وتم تتويج هذا الاهتمام بزيارة الرئيس الروسي "**فلاديمير بوتين**" للمنطقة عام 2007، مما أسهم في تحسين العلاقات الروسية مع دول المنطقة[3].

*التدخل في سوريا: في سبتمبر 2015، تدخلت روسيا عسكريا في سوريا، مما أعادها إلى موقعها كجهة فاعلة أساسية في الشرق الأوسط وعزز من نفوذ "**بوتين**" الإقليمي[4].

لهذا لاحظنا تواجد روسيا في الصفوف الأولى في المنطقة العربية بعد قيام ما سمي بثورات الربيع العربي وبشكل خاص مع اندلاع الحرب في سوريا، التي كانت روسيا حاضرة بقوة في هذه الأزمة سواء سياسيا أو عسكريا، وذلك راجع لعدم رغبة روسيا في السماح بتكرار ما حدث في ليبيا يحدث في سوريا كون ذلك سيهدد استقرار كافة دول الشرق الأوسط، لكن في حقيقة الأمر يرجع السبب الحقيقي وراء التدخل المباشر لروسيا في دول المنطقة إلى تخوفها من أن تنتقل موجة التحولات السياسية التي تعرفها الدول العربية إلى دول آسيا الوسطى الحليفة لها ومن ثم إلى روسيا ذاتها[5]، وعليه عملت روسيا على التواجد بشكل دائم في مجريات الأحداث في المنطقة العربية الأمر الذي ظهر بشكل جلي عبر

[1] -آنا بورشفسكايا، "روسيا في الشرق الأوسط: هل هناك مرحلة نهائية؟"، منشور على الموقع: https://2u.pw/bhu3Ye0 تم الاطلاع عليه بتاريخ: 22-05-2023، على الساعة: 10:53.

[2] -حسين معلوم، "العلاقات الروسية العربية.. التحولات السياسية والمصالح المشتركة"، منشور على الموقع: https://2u.pw/6JOnFz5T تم الاطلاع عليه بتاريخ: 22-05-2023، على الساعة: 11:30.

[3] -حسين معلوم، **مرجع سابق.**

[4] -آنا بورشفسكايا، **مرجع سابق.**

[5] -عيسى أحمد الشلبي، "إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج في قضايا العلاقات الدولية"، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية.** العدد 08، يناير 2017، ص.28.

تدخلها المباشر في سوريا، هذه الأخيرة التي تعد حليف استراتيجي لها وأن سقوطها سيؤدي إلى خسارة روسيا لمنفذها إلى المياه الدافئة ومعه قواعدها العسكرية الجوية والبحرية، لذلك عملت روسيا جاهدة على تكريس أجندتها للتحكم في حاضر ومستقبل المنطقة، وانطلاقا من ذلك، تدخلت روسيا بشكل مباشر في الأزمة السورية، الأمر الذي كان بمثابة التحدي المباشر للغرب، حيث عملت على وضع كافة ثقلها السياسي والعسكري هنالك، ضف لذلك تأييدها ودعمها **لنظام بشار الأسد** في مواجهة المعارضة المدعومة من طرف الو.م.أ بصفة خاصة[1]، حيث أنها أمنت له حماية دولية امتدت لمرحلتين، تمثلت **المرحلة الأولى** في فتح روسيا لمخازن أسلحتها للنظام السوري، حيث بلغت مبيعات الأسلحة الروسية إلى سوريا حوالي 4.7 مليار دولار سنة 2012 حسب بيانات **معهد ستوكهولم لأبحاث السلام (Stockholm International Peace Research Institute)**، ضف لذلك قدمت روسيا إلى سوريا: منظومة متحرك للدفاع متمثلة في الصواريخ، ذخائر وطائرات، أما **المرحلة الثانية** فقد شهدت تحول روسيا من مجرد طرف داعم للنظام السوري إلى فاعل على الساحة السورية بشكل مباشر، ويعود السبب في ذلك إلى دعوة النظام السوري لها للتدخل بسبب ظهور قوى وفصائل مسلحة، بالإضافة إلى التنظيمات الإرهابية سيطرت على مناطق كثيرة منها، حيث عملت روسيا من خلال تدخلها العسكري المباشر على توفير الدعم للنظام السوري جويا، بريا وبحريا[2].

ما أعطى روسيا وضعا متقدما في صناعة القرار العسكري والسياسي بسوريا، الأمر الذي مكنها من اتخاذ المبادرات التي من شأنها جمع أطراف الأزمة السورية على طاولة مفاوضات للتداول من أجل إنهاء الصراع العسكري والسياسي الدائر بينها[3].

ومنه، يمكن القول بأن روسيا وفرة مظلة الحماية الدولية لسوريا من كافة المحاولات الدولية أو العربية الرامية للسماح بعمليات التدخل المباشر في سوريا، الأمر الذي اتضح مع استخدام روسيا لحق النقض (الفيتو) لثماني مرات في مجلس الأمن من أجل منع طرح أي مشروع من شأنه تهديد سوريا[4].

---

[1] -العربي بجيجة، **شذرات من الصراع الجيو- استراتيجي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**. ط.1، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2017، ص.11.

[2] -علي ياسين عبد الله، "خريطة الصراع والسيطرة في سوريا حتى عام 2019"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**. المجلد 09، العدد 02، جامعة ديالى، 2020، ص، ص: 130-131.

[3] -العربي بجيجة، **مرجع سابق**، ص.11.

[4] -علي ياسين عبد الله، **مرجع سابق**، ص.132.

ونشير هنا إلى أن **التدخل الروسي** في الأزمة السورية استمد قوته من النفوذ الذي أصبحت تتمتع به في الشرق الأوسط والذي مكنها من احتلال مكانة بارزة أعطتها القدرة على تقديم الحلول التي تراها مناسبة وتتوافق مع مصالحها ومصالح شركائها بالمنطقة، خاصة من خلال تنسيق محكم الأبعاد وتدخل ميداني توج بتخلي القوى الدولية الفاعلة في الأزمة عن الحل العسكري واعتماد الحل السياسي كخيار مستدام لحل الأزمة السورية[1].

كما ويجدر الإشارة كذلك إلى أن روسيا لم تنحصر تدخلاتها في سوريا فقط، حيث أنه مع بداية موجة التغيير التي مست أغلب الدول العربية اتخذت روسيا مواقف متعددة ومتنوعة، كان الهدف من ورائها هو الحفاظ على مصالحها القومية في المنطقة العربية، وتبين ذلك بشكل جليا مع مواقفها من الثورات العربية، ففي **الحالة التونسية** صرحت روسيا بأن الحاصل فيها هو أكبر درس لجميع حكومات العالم التي بدلا من تركيز السلطة في يدها وجعلها في خدمة مصالحها الشخصية ينبغي عليها أن تتطور مع المجتمع، وفي **الحالة المصرية** شددت على ضرورة الحل السلمي للنزاع، لكن بعد سقوط **نظام مبارك** أعلنت على الفور استعدادها للعمل مع مصر الجديدة الديمقراطية، أما في **ليبيا** فقد اختلف الموقف الروسي تماما، حيث أنه بعد شيوع دعوات التدخل العسكري الغربي لمنع **القذافي** من ضرب المعارضة، حذرت روسيا من صعود متعصبين إلى سدة الحكم في الشرق الأوسط مبررا ذلك بوجود عناصر أجنبية وراء إشعال فتيل هذه الانتفاضات سواء في ليبيا أو في المنطقة العربية ككل، حيث رأت روسيا بأن الهدف الحقيقي وراء تلك الانتفاضات هو إحداث تغيير سياسي بها، لهذا امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن **رقم 1973**[2].

مما سبق، نلاحظ أن روسيا عملت منذ بداية التحولات السياسية في المنطقة العربية على تحديد مسار جديد للتعامل مع تبعات تلك التحولات في المنطقة خصوصا وأنها تمثل سوقا إستراتيجيا لصناعاتها العسكرية، فخوفا من خلق تلك التحولات السياسية أنظمة حكم عربية جديدة تختلف أولوياتها تماما عن الأنظمة التي سبقتها الأمر الذي سيهدد طبيعة العلاقات التي تربطها مع المنطقة ككل، لهذا سارعت روسيا إلى التدخل في شؤون أغلب الدول التي تشهد تغييرات جذرية، وذلك من أجل ضمان مصالحها الإستراتيجية بها، والتي

[1] -العربي بجيجة، **مرجع سابق**، ص.12.

[2] -خلود محمد خميس، "العلاقات الروسية - العربية (1991-2013) وآفاقها المستقبلية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**. المجلد 04، العدد 01، جامعة ديالى، 2015، ص، ص: 13-14.

يأتي في مقدمتها مصالحها الاقتصادية بالإضافة إلى مزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة بالقدر الذي ينهك هذه الأخيرة استراتيجيا ويتيح لها الفرصة للاستئثار بالمنطقة لنفسها، الهيمنة عليها ولعب دور قيادي فيها[1].

ومنه، يتضح لنا أن المنطقة العربية أصبحت الآن تمثل أولى أولويات روسيا والقوى الدولية الأخرى، وذلك انطلاقا من تمتعها بقيمة جغرافية وإستراتيجية جعلت تشكل أي نظام عالمي بعيدا عنها أمرا غير ممكن، على اعتبار أنها تمثل قلب العالم (بحسب نظرية **ماكيندر** حول قلب العالم) وتتضمن مراكز التوازنات والقوى، ولهذا الغرض تعتقد روسيا أن إمكاناتها وإرثها السياسي وتوجهاتها الحالية تؤهلها لتبوء مكان بارز في خارطة تشكل العالم الجديد، وبناء على ذلك نجد بأنها حاضرة على الدوام وبقوة في الساحة العربية، عبر مواقفها المتأرجحة بين دعمها للحل السلمي وبين دعمها للحل العسكري، حيث استخدمت كلا منهما بطريقة تمكنها من حماية وضمان مصالحها الموجودة في الدولة المتدخل فيها.

***تدخل الإتحاد الأوروبي في شؤون المنطقة:**

لقد تميزت سياسة الإتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية بالتناقض الشديد، فبالعودة إلى العشر سنوات الماضية من 2001 إلى 2011 نلاحظ أن العلاقة التي جمعته بالمنطقة العربية كانت تتأرجح بين ضرورة الدعم والترويج للإصلاحات السياسية، وبين ضرورة الحفاظ على **الأنظمة التسلطية** القائمة المخلصة في انخراطها في الحرب على الإرهاب، ضمان استمرار إمدادات الطاقة، مراقبة الحدود ومكافحة الهجرة غير النظامية، ومنه، عمل الإتحاد الأوروبي على بناء علاقة قوية مع **الأنظمة التسلطية** في المنطقة العربية، وبالتالي نلاحظ أن هنالك فرق شاسع بين الاثنين، وذلك راجع لاختلاف في وجهات النظر بين دول شمال أوروبا ودول جنوب أوروبا حول مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان بدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط معا، فنجد أن الأولى منهما ظلت ملحة على فرض المعايير الأوروبية وفق مشروطية صارمة، في حين أن الثانية كانت حريصة على الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والأمنية الكبيرة مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط، ما دفعها لاتخاذ قرار عدم المغامرة بالاستقرار الذي توفره لها الأنظمة العربية القائمة[2].

---

[1] -باسم راشد، **المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**. مصر: مكتبة الإسكندرية، 2013، ص، ص: 07-14.

[2] -محمد المصطفى بن الحاج، "الاتحاد الأوروبي وفرضية الاستعصاء الديمقراطي في ضوء" الربيع العربي" تونس ومصر نموذجا"، **مجلة اتجاهات سياسية**. العدد 08 "عدد خاص"، أوت 2019، ص.32.

وبناء على ذلك أصبحت سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية لا تخرج عن إطار المشروطية السياسية الإيجابية القائمة أساسا على: مبدأ المزيد من الإصلاح يساوي المزيد من الدعم التقني والمالي، مما يعني الابتعاد عن ممارسة المشروطية السلبية المتمثلة في إنزال عقوبات بالدول التي تمس بشرط الديمقراطية وحقوق الإنسان حسب ما هو منصوص عليه في قرار مجلس أوروبا الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 1991، الأمر الذي أدى إلى **تكريس التسلط** داخل الأنظمة السياسية العربية نتيجة لاستمرار الإتحاد الأوروبي في دعم سياسة الوضع القائم في المنطقة العربية[1].

وانطلاقا من ذلك لم يحدث انتقال ديمقراطي بالمنطقة العربية، فمع مرور الوقت تبين أن مفاهيم وأدبيات عملية الانتقال الديمقراطي لا ترتبط بما هو كائن على أرض الواقع في المنطقة العربية، فبدلا من تخلي الأنظمة السياسية العربية عن **الاستبداد** و**التسلط** كانت تقوم بإعادة صياغته وهيكلته بشكل يتلاءم مع المستجدات الراهنة (بسبب الدعم الأوروبي لها)، ما أدى زعزعة استقرار المنطقة العربية نتيجة لانتشار حالة من عدم المساواة والإقصاء الناجمين عن سياسات اللبرلة التي تفرضها الدول الغربية والمؤسسات المالية المانحة، وبالتالي اجتاح الشارع العربي موجة من الأصوات المنادية بالحرية، الحقوق الفردية والمزيد من التحديث الاقتصادي، بسبب التفاقم الكبير لظاهرتي الفقر والتفاوت الاجتماعي... وغيرها من العوامل التي أثبت فشل عملية اللبرلة الاقتصادية التي عرفتها المنطقة العربية، ومع انطلاق الشرار الأولى لما اصطلح عليه إعلاميا بثورات الربيع العربي تشكلت فرصة أمام الإتحاد الأوروبي لاعتماد نهج جديد في علاقاته مع دول جنوب المتوسط بصفة خاصة والمنطقة العربية بصفة عامة، فمع بداية سنة 2011 عرفت المنطقة العربية عدة زيارات من طرفه والتي كانت بدايتها مع زيارة **كاثرين اشتون (Catherine Ashton)** الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي إلى كل من: مصر، لبنان، الأردن وتونس في الفترة الممتدة من 14 إلى 22 فبراير، حيث جاءت هذه الزيارة من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه الدول العربية التي تعرف انتفاضات، ثورات واحتجاجات، والمتمثلة في: تخصيص دعم إنساني قدر بحوالي 30 مليون أورو، تقديم العديد من التسهيلات القنصلية، تخصيص 25 مليون أورو للصندوق الأوروبي للاجئين والصندوق الأوروبي للحدود الخارجية بالإضافة إلى دعم

[1] -**نفس المرجع**، الصفحة نفسها.

عملية الانتقال إلى الديمقراطية في الدول التي تعرف تحولات سياسية جذرية، حيث أعلنت **كاثرين اشتون** عن دعم الاتحاد الأوروبي لمطالب الشعوب العربية والتي كان في مقدمتها: المشاركة السياسية، الكرامة والحرية، ولأجل ذلك تم وضع سياسة مبنية على احترام القيم العالمية والاستجابة في نفس الوقت للمصالح المشتركة، ضف لذلك، أنه تمت تقوية الدعم المالي الموجه للمنطقة العربية وذلك عبر برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل **(SPRING)**:

(Support for Partnership, Reforms and Inclusive Growth) الذي يهدف إلى المواكبة العملية لهذا الجوار المتغير، باعتماد مقاربة تحفيزية جوهرها "المزيد من الإصلاح يعني المزيد من التمويل" **(more for more)** التي يسعى من خلالها الاتحاد إلى توفير اعتمادات مالية للدول الشريكة للاتحاد الأوروبي والملتزمة بتأسيس ديمقراطية، مستدامة وعميقة وذلك عبر مواكبة مبادراتها المتعلقة بهذا الشأن من خلال تحفيزها بالدعم المالي والتقني[1].

***دور المنظمات الدولية في إخضاع النظم الحاكمة في المنطقة العربية لمعايير وضغوط عبر مؤسساتها المالية التي تفرض عليها سياسات معينة:**

حيث أن الدول العربية منذ ثمانينيات قامت بتطبيق سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والتي عرفت باسم سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وذلك بالاتفاق مع كل من: **صندوق النقد الدولي** و**البنك العالمي**، أو بعبارة أخرى، بضغوط منهما، ومنه فقد كانت سياسات الإصلاح الاقتصادي (1986) أحد أهم العوامل التي تفسر تحول النظم العربية نحو الديمقراطية وذلك في سعي منها للحصول على مزيد من القروض والتسهيلات والمعونات الاقتصادية[2]، لكن في المقابل نجد أن المؤسسات المالية النقدية قد مارست ضغوطات سياسية واقتصادية على الدول المستفيدة من قروضها أو ما يسمى بالقاعدة الشرطية والذي يعني التزام الدول المعنية التي تطلب تسهيلات بمجموعة من التغيرات الهيكلية على المستوى الاقتصاد الوطني وكذلك تبنيها للنظام الديمقراطي، وكانت وسيلتها لتحقيق ذلك متمثلة في التهديد بإيقاف تلك المساعدات والتسهيلات المالية أو إيقافها بشكل

[1] -**المرجع نفسه**، ص، ص:33-34.
[2] -مصطفى بلعور، **مرجع سابق**، ص.108.

فعلي وذلك من أجل فرض نوع من الحصار والعزلة على النظم التي لا تتبع النظام الديمقراطي بهدف حثها على اعتماد هذا النظام والسير على نهجه[1]، وأبرز مثال عن ذلك توفير الدعم المتواصل للرئيس التونسي **زين العابدين بن علي** حتى الإطاحة به في 2011.[2]

ومن جهة أخرى، أكد العديد من الكتاب وعلماء الاقتصاد أمثال: **ميشيل تشوسودوفيسكي (Michel Chossudovsky)** أن برنامج **صندوق النقد الدولي** قد يترك البلد في بعض الأحيان فقيرا كما كان من قبل لكن مع مديونية أكبر وصفوة حاكمة أكثر ثراء[3] الأمر الذي لاحظناه في أغلب الدول التي عرفت تحولات سياسية والتي كانت أغلب الأسر الحاكمة فيها والمقربين منهم يعيشون في رفاه في حين أن غالبية الشعب يعيش في وضع مزر، وبالتالي كانت هذه إحدى الأساليب التي مارسها **العامل الأجنبي** لتسهيل الطريق أمامه من أجل السيطرة على الدول العربية وجعلها خاضعة لقراراته وذلك من خلال الضغط عليها عبر **مؤسساته المالية والاقتصادية**، حيث أن حصول الدول النامية على قروض من **البنك الدولي** مرتبط بدرجة رضوخ تلك الدول لسياسات تلك المؤسسة، ومنه فإن كل من **البنك الدولي وصندوق النقد الدولي** يفرض على الدوام شروط مقابل إعطاء قروض للدول العربية، بعبارة أخرى المشروطية، حيث اشترطت تلك المؤسسات تبني الدول العربية للديمقراطية وشعاراتها البراقة القائمة على الحرية والانفتاح الاقتصادي، والذي أجبر في نهاية المطاف الدول العربية نتيجة لنظامها الاقتصادي الهش على الرضوخ لشروط تلك المؤسسات، ما يعني تحكمها فيها وإملاء سياساتها عليها وتدخلها في شؤونها.

ثانيا: أساليب وطرق التدخل الأجنبي في التحولات السياسية العربية:

وتتمثل في شتى الأساليب التي اعتمدتها القوى العظمى والمنظمات الدولية المختلف على حد سواء للتدخل في سير الأحداث الواقعة في المنطقة العربية، والتي نذكرها كالآتي:

[1] -عصام عبد الشافي، **بين المشروطية السياسية والحكم الراشد.** إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، ديسمبر 2016، ص.04.

[2] -أحمد مصبح، "كيف تحول صندوق النقد والبنك الدولي لأداة سياسية"، منشور على الموقع:

https://bit.ly/3BAWIKA

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 18-04-2022، على الساعة: 09:45.

[3] -أحمد طلب، "النقد الدولي: محطة ما قبل الهاوية"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/FB6dHPA

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 18-04-2022، على الساعة: 10:01.

***التدخل السياسي عبر الوكلاء المحليين:**

فنجد أن مستشار إدارة **بوش (Bush)** السابق لشؤون الشرق الأوسط صرح في صحيفة **(the weekly standard)** في أكتوبر 2010 أن " قلب العرب أجوف" وعليه اقترح على كل من وزير خارجية **قطر** ووزراء **تركيا** أن يقوموا بتنفيذ الأجندة، ذلك أن قدرة قطر على توزيع ثرواتها الضخمة تجعها أكثر مهارة، أما قادة تركيا فهم أذكياء وفاعلين ولتركيا جيش قوي وقوة ناعمة حقيقية ومتنامية في المنطقة بأسرها[1]، أي اعتمدت **الولايات المتحدة الأمريكية** على وكلائها المحليين في التدخل في دول المنطقة العربية التي تعرف تحولات سياسية ضخمة وتنفيذ استراتيجياتها وأجنداتها المحددة بشأن المنطقة ككل.

*** التدخل المباشر عبر استخدام القوة العسكرية:**

ولعل أبرز مثال يجسد استخدام القوة من قبل المجتمع الدولي كان **العراق** أين قادت **الولايات المتحدة** وحلفاؤها عملية عسكرية لغزو العراق وإطاحة نظام "**صدام حسين**" بتاريخ 20 مارس 2003، أين بُرر الغزو بالادعاء بأن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل ويشكل تهديدا للسلام الدولي[2]، لكن لم يتم العثور على أدلة قاطعة تدعم هذه الادعاءات، الأمر الذي أثار جدلا واسعا ونقدا دوليا، خاصة بعد أن تبين عدم وجود أسلحة دمار شامل أساسا. ولقد بدأت العمليات بهجمات جوية في 19 مارس 2003، والتي تبعها الغزو البري في 20 مارس، بحيث استمرت العمليات القتالية الكبرى لأكثر من شهر، وانتهت رسميا في 01 ماي 2003 عندما أعلن الرئيس الأمريكي "**جورج بوش الابن**" عن نهاية العمليات القتالية الكبرى[3]، وعليه، أدى الغزو إلى إسقاط الحكومة البعثية بقيادة "**صدام حسين**" وبداية احتلال العراق الذي استمر حتى عام 2011[4].

ولقد أفضى الغزو الأمريكي للعراق إلى مجموعة التداعيات كان أبرزها: تفكيك هياكل الحكومة العراقية، مما أدى إلى انتشار الفوضى وتفتيت النسيج الاجتماعي العراقي على

---

[1] -طه محمد والي ويوسف أحمد أحمادي، "دور العامل الخارجي في ثورات الربيع العربي"، **مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية**. المجلد 02، العدد 10، أكتوبر 2021، ص.456.

[2] - Condoleezza Rice, "Why We Know Iraq Is Lying", **New York Times**. US, 23 Janvier 2003, P.18.

[3] - "حرب العراق الثانية بالصور"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/ElpeqP8R

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 01-05-2023، على الساعة: 15:22.

[4] -"غزو العراق: لماذا شنت الولايات المتحدة وحلفاؤها حرب العراق قبل 20 عاما؟"، منشور على الموقع:

https://n9.cl/3kr3m

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 01-05-2023، على الساعة: 14:45.

خلفية طائفية وعرقية، هذا بالإضافة إلى قيامها بإعادة تشكيل وهيكلة مؤسسات الدولة العراقية بصورة جديدة[1]، السيطرة على احتياطات النفط العراقية الذي يعد ثاني أكبر احتياطي في العالم عبر تحويل الثروة النفطية العراقية ومواردها إلى الشركات الأمريكية والبريطانية، كما ومهد هذا الغزو الطريق لهجوم استراتيجي واسع النطاق على العالم العربي من خلال تطبيق استراتيجية "**الفوضى الخلاقة**" لتحقيق مبادرة الشرق الأوسط الكبير التي تخدم مصالحها وتضع حماية إسرائيل في صدارة أولوياتها.

أيضا تم استخدام القوة في **ليبيا** من أجل إسقاط **نظام معمر القذافي** حيث تم الأمر بناء على قرارات دولية[2]، كان أهمها **القرار رقم 1970** الصادر في 26 فبراير 2011 والذي نص على فرض مجموعة من العقوبات على النظام الليبي القائم والمتمثلة في: فرض حظر أسلحة، حظر سفر وتجميد الأصول[3]، ليليه صدور **القرار رقم 1973** الصادر في مارس 2011 والذي نص على إقامة منطقة حظر جوي على الأجواء الليبية كما نص أيضا على استخدام كافة الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين استنادا إلى بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لحماية السكان المدنيين[4]، ونشير هنا إلى أنه تم استخدام عبارة **كافة الإجراءات الضرورية**، أي إمكانية القيام بإجراء منفرد من جانب دولة ما أو بالتنسيق مع منظمات بما في ذلك استخدام القوة العسكرية لحماية المدنيين[5]، أي أن الاستناد على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة كان مجرد تغطية على التدخل الدولي العسكري في ليبيا والذي استمر طيلة الفترة الممتدة من مارس إلى أكتوبر.

---

[1] -هاني محمود عبد موسى، "أزمة الدولة في العالم العربي: دراسة مقارنة لحالتي العراق والسودان"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة تونس المنار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017-2018، ص.209.

[2] -طه محمد والي ويوسف أحمد أحمادي، **مرجع سابق**، ص.457.

[3] -الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1970، 26-02-2011، المنشور على الموقع:

https://2u.pw/x0HaQRT

بتاريخ: 18-04-2022، على الساعة: 17:59.

[4] -الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار (1973) 2011، ص.03، المنشور على الموقع:

https://2u.pw/1AneyKm

بتاريخ: 18-04-2022، على الساعة: 18:17.

[5] -"القرار الأممي رقم 1973 بشأن ليبيا"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/kAbecu1

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 18-04-2022، على الساعة: 18:30.

كما وعاودت **الولايات المتحدة الأمريكية** التدخل بشكل مباشر في **العراق** في السنوات بين 2014 و2021، أين بدأت العمليات الحربية لقوات التحالف الدولي في العراق بتاريخ 15 جوان 2014 بناء على طلب الحكومة العراقية لمساعدة القوات العراقية في مواجهة تنظيم "**داعش**"[1] الذي هاجم العراق وسيطر على مناطق واسعة منه، وعليه، أُعتبر هذا التدخل جزءا من الحرب على الإرهاب وشمل دعما دوليا ماديا وعسكريا.

مما سبق، يتضح الدور الهام الذي لعبته العوامل الخارجية في دعم وترسيخ النظم التسلطية وليس دعم الانتقال الديمقراطي في الدول العربية التي تعرف تحولات سياسية، حيث لعبت الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال دورا لا يستهان به في دعم ومساندة **النظم التسلطية** في المنطقة العربية على مدى العقود الماضية مقابل استمرار توافق مصالحها مع هذه النظم، بعبارة أخرى، قامت سياسات الإدارات الأميركية المتعاقبة تجاه المنطقة العربية بالتضحية بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في سبيل بلوغ أهدافها والحفاظ على مصالحها، نفس الطريقة طبقتها المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي عملت إعطاء قروض ومساعدات مالية للدول العربية في مقابل على تغيير اتجاهاتها وتبني ما تمليه عليها من سياسيات (أي عبر الضغط عليها) أو مساندة الأنظمة الموالية لها طالما تحقق مصالحها، ونفس الأمر بالنسبة لكل من روسيا والإتحاد الأوروبي التي سعت كلها للتدخل في مجريات الأحداث العربية والعمل على التحرك بسرعة للاستفادة من الأوضاع الراهنة للمنطقة العربية وتثبيت وجودها في المنطقة سواء عبر تقديم المساعدات الاقتصادية للدول التي تمر بتحولات سياسية جذرية، أو عبر ممارسة الضغوط السياسية وفرض العقوبات على النظم التسلطية، كما أن هذه الفواعل الدولية عملت على التعبير عن رغبتها في تحقيق الاستقرار في المنطقة العربية عبر نشر مبادئ وأسس الديمقراطية، وذلك من خلال دعمها لعمليات الانتقال الديمقراطي في العديد من الدول العربية ومساندة الأنظمة الجديدة رغبة منها في جذبها إلى صفها وضمان ولاءها لها كما كانت الأنظمة التي سبقتها، وبالتالي ضمان تواجدها في المنطقة كما كان الوضع عليه من قبل لكن تحت غطاء دعم الأنظمة الجديدة ومساندتها في تغيير الأوضاع وتحقيق الإصلاح السياسي بالمنطقة.

[1] -"التدخل بقيادة الولايات المتحدة في العراق (2014–2021)"، منشور على الموقع:
https://n9.cl/70bgn
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 01-05-2023، على الساعة: 15:33.

المطلب الثاني: دور النظام الإقليمي في التحولات السياسية بالمنطقة العربية

لعب النظام الإقليمي هو الآخر دورا جدا مهم في التحولات السياسية التي عرفتها المنطقة العربية، ففي ظل عجز النظام العربي شهدت المنطقة تصاعدا في نفوذ القوى الإقليمية الصاعدة وظهر ذلك بشكل جلي عبر اختراق دول الجوار الإقليمي للدول التي تعرف تلك الموجة من التحولات **كإيران** و**تركيا** اللتان بدأتا تؤثران بشكل ملحوظ في الشؤون العربية بالإضافة إلى **دول الخليج** كقطر والسعودية، وبالتالي فقد شهدت المنطقة العربية تنافسا حاد بين تلك الدول على مناطق النفوذ فيها[1]، وفي ما يلي سيتم التطرق لتلك الدول ودورها في التحولات السياسية في المنطقة العربية، وذلك كالآتي:

***إيران:**

لقد شهدت السنوات الماضية تصاعدا لدور إيران بشكل لافت للانتباه في المنطقة العربية سياسيا وعسكريا الأمر الذي تزامن مع تصاعد قوتها العسكرية في المنطقة التي تفوقت فيها على العديد من دول المنطقة، ونتيجة لذلك سعت إيران إلى تحقيق أهدافها التوسعية في المنطقة العربية[2]، حيث ساهمت الأوضاع التي تمر بها المنطقة العربية من اقترابها من تحقيق هدفها الإستراتيجي والمتمثل في تأمين ممر بينها وبين سوريا عبر العراق ما يعطيها منفذا على البحر المتوسط من جهة، ومنفذا على الحدود مع الأراضي الفلسطينية المحتلة من جهة أخرى[3].

وعليه، لقد تولت إيران ريادة المعسكر المناوئ للسياسات الأمريكية في المنطقة العربية، فقامت بدعم نظم وحركات **كالنظام السوري، حزب الله** في لبنان، **حماس** في فلسطين و**التمرد الحوثي** في اليمن، الأمر الذي دفع بالبعض من المحللين السياسيين إلى الاعتقاد بظهور فصل جديدا من الصراع خفي بين معسكرين: معسكر تقوده إيران، سوريا و"**حزب الله**" أو ما يسمى **بدول الممانعة***، ومعسكر بريادة دول **الاعتدال العربية*** والذي يتمثل في مصر

---

[1] -يوسف بعيطيش، **مرجع سابق**، ص.38.

[2] -صفا مظهر عبد الستار آل مياح، "المتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية وأثرها على التوازنات الإقليمية (2011-2019)"، **مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية**. المجلد 28، العدد 07، 2020، ص.223.

[3] -نورالدين حتحوت وسليمة ميموني، "الدور الإقليمي لتركيا وإيران في ظل الأوضاع العربية الراهنة"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية.** المجلد 11، العدد 01، 2021، ص.504.

***دول الممانعة:** أو حور الممانعة الذي هو محور تبنى سياسات عدائية أحيانا وأحيانا أخرى تصادمية مع الدول الغربية، بحيث سعى هذا المحور في طروحاته لتحقيق ما يعرف بالدولة القومية العربية، وترأس هذا المحور دول مثل: العراق في ظل حكم البعث، سوريا، السودان وليبيا، ولقد كانت دول الممانعة هذه تقسم النظام الإقليمي العربي في ظل أدبياتها السياسية إلى نظم ثورية وهو الوصف الذي تطلقه على نفسها، ونظم تقليدية رجعية المتمثلة في دول محور الاعتدال، ولقد مثلت سوريا في ظل نظام البعث المتحالفة مع إيران الركن العربي الأساسي لهذا المحور والذي

والسعودية والمدعوم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية[1]، ذلك أن إيران على مدار السنين سعت لأن يكون لها دور ريادي في منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة والعالم العربي بصفة عامة، ومن أجل تحقيق ذلك سعت **إيران** على الدوام على المحافظة على نفوذها في المنطقة العربية، الأمر الذي ظهر جليا من خلال من خلال دعمها ومساندتها لبعض الأنظمة التي تعدها حليفة لها[2]، ك:

1-العراق: الذي لطالما كان محل أنظار الجانب الإيراني خاصة في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2019، حيث نلاحظ حضور الجانب الإيراني في الشأن العراقي في الكثير من المناسبات لعل أبرزها كان: دعم المرشحين النيابيين الممثلين للطوائف الشيعية المدعومة من **إيران** بالإضافة إلى حضور الجانب الإيراني في الحرب ضد تنظيم الدولة (داعش) في العراق والشام، ذلك أن السيطرة على هاتين الأخيرتين تمثل أحد الأهداف التوسعية الرئيسية لإيران، ونتيجة لذلك، كانت **إيران** أولى الدول التي رفعت راية مواجهة تنظيم الدولة الذي بات ينازعها في مشروعها التوسعي في هذه المناطق، وذلك عبر دعمها ومساندتها للفصائل الشيعية المسلحة ك: "**وحدات الحشد الشعبي**" التي لعبت دورا كبيرا في القتال ضد تنظيم "**داعش**"، كما وتدخلت **إيران** عسكريا على الأراضي العراقية وانفردت بالسيطرة على الأراضي العراقية ككل[3]، بالإضافة لذلك، عملت **إيران** على دعم وتأييد رئيس وزراءها الأسبق **نوري المالكي** بشكل ضمني في الخلاف العلني لدولته مع تركيا، وذلك نتيجة لتخوف إيران من تطور التعاون والتقارب بين تركيا وإقليم كردستان الأمر الذي من الممكن أن ينتج عنه تداعيات سلبية على المصالح الاقتصادية الإيرانية في المنطقة، خاصة مع تزايد احتمال دخول الشركات التركية كمنافس قوي للشركات الإيرانية في المنطقة[4].

يمثل الواجهة العربية المعارضة للسياسة الأميركية والإسرائيلية.(مأخوذ من: عماد مؤيد جاسم المرسومي، "أثر التغييرات السياسية في المنطقة العربية في السياسات الإقليمية وانعكاساتها على العراق"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية.** جامعة ديالى، العدد 01، 2012، ص.06.).

*__دول الاعتدال:__ أو محور الاعتدال وهو عكس محور الممانعة حيث أنه يشمل الدول التي أخذت تتعامل بمنطق البراغماتية السياسية كمعطى إستراتيجي في علاقاتها الخارجية، بحيث أقامت علاقات وثيقة مع الو.م.أ أو حتى الكيان الصهيوني سواء في جوانب سياسية أو اقتصادية ذلك أنها تبنت ما سمي بالسياسة الخارجية المعقلنة في تعاطيها مع القضايا والشؤون العربية والدولية، وتترأس دول هذا المحور: مصر التي شكلت في ظل حكم الرئيس مبارك الركن الأساسي لهذا المحور ذلك أنها مثلت عمليا الواجهة العربية المقربة من السياسة الأميركية في المنطقة، بالإضافة إلى كل من: الأردن، تونس، المغرب ودول عدة من الخليج العربي. (مأخوذ من: عماد مؤيد جاسم المرسومي، "أثر التغييرات السياسية في المنطقة العربية في السياسات الإقليمية وانعكاساتها على العراق"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية.** جامعة ديالى، العدد 01، 2012، ص.06.).

[1] -سلام أحمد السواعير، مرجع سابق، ص.24.

[2] -عائشة بن زغدة، **مرجع سابق**، ص، ص: 157-158.

[3] -صفا مظهر عبد الستار آل مياح، مرجع سابق، ص.223.

[4] -علي ياسين عبد الله، **مرجع سابق**، ص.159.

2-اليمن: أين رفضت **إيران** وجود قيادة يمنية تتنافى مع الوجود الإيراني في المنطقة، ونتيجة لذلك قدمت **إيران** دعما عسكري وسياسي كبيرا للمليشيات التابعة لها في **اليمن** والمتمثلة في جماعة الحوثيين، الذين سعت عبرهم إلى فرض السيطرة على **اليمن** بشكل كامل تمهيدا لبسط نفوذها على دول أخرى من المنطقة العربية[1]، وبالتالي نلاحظ أن **إيران** ساندت الانتفاضة في اليمن بعكس موقفها مع سوريا، حيث أنها سعت على الدوام لإجهاض كل محاولات وسعي الأطراف الخليجية للتسوية وذلك من خلال حلفائها الحوثيين، بالإضافة إلى تمويلها لمؤتمر لبنان المنعقد في 16 ماي 2012 للمعارضين اليمنيين (الحوثيين-انفصاليي حراك الجنوب)[2]، أي عملت **إيران** على التدخل في مجريات الأحداث في **اليمن** حتى يتسنى لها أخذ موضع قدم فيه، ذلك أنه يعد من بين أهم الدول في الجزيرة العربية لما يملكه من موقع جغرافي استراتيجي يسمح له بالسيطرة على التنقلات التجارية والنفطية في المنطقة من جانب البحر الأحمر[3].

3-سوريا: مع مطلع عام 2011 وانتشار ثورات الربيع العربي، دعمت **إيران** وساندت لنظام **بشار الأسد** في **سوريا** في خضم الأوضاع التي تعرفها سوريا، حيث ترى **إيران** الهدف الرئيسي للجهود الدولية والإقليمية هو إسقاط نظام بشار الأسد أو على الأقل إجباره على التنحي عن سدة الحكم، الأمر الذي ترى **إيران** أنه سيخلق تغييرات جذرية تمس طموحاتها ومصالحها الإستراتيجية والإقليمية في المنطقة من جهة، وجعلها تفقد حليفها الوحيد في المنطقة من جهة أخرى، ونتيجة لذلك سارعت **إيران** للضغط على حكومة **المالكي** في العراق من أجل الوقوف مع نظام بشار الأسد ودعمه وذلك عبر الحد من عمليات نقل الأسلحة عبر العراق إلى حركات المعارضة السنية داخل سوريا، بالإضافة إلى تبنيها للحل السياسي كمدخل لتسوية الأوضاع المتأزمة في سوريا، حيث عملت على تنظيم مجموعة من المؤتمرات ودعوت كل من المعارضة السورية والنظام السوري إليها من أجل التحاور بغية منها لإيجاد حل سياسي إلا أن المعارضة لم تحضر لأي منها[4].

[1] -صفا مظهر عبد الستار آل مياح، **مرجع سابق**، ص.223.
[2] - نورالدين حتحوت وسليمة ميموني، **مرجع سابق**، ص.505.
[3] -صفا مظهر عبد الستار آل مياح، **مرجع سابق**، ص.223.
[4] -عائشة بن زغدة، **مرجع سابق**، ص، ص: 157-158.

وفي نفس الإطار، نظمت إيران مؤتمر أصدقاء سوريا الذي شهد مشاركة ممثلين عن أربعين دولة بالإضافة إلى المنظمات الدولية، ضف لذلك تواجد وفود من دول عربية كمصر، الجزائر، العراق، عمان ولبنان، حيث سعت من خلال هذا المؤتمر إلى إيجاد حل سلمي للأزمة السورية رافضا للتهديدات العسكرية، ونشير هنا إلى أنه بالرغم من تبني **إيران** للحل السياسي إلا أنها أوضحت في العديد من الأحيان أنها لن تقف مكتوفة الأيدي في حالة الرجوع للخيار العسكري لحل الأزمة السورية، خاصة وأنها على يقين من أن الجهود المبذولة من طرف القوى الإقليمية والدولية تسعى إلى إسقاط النظام السوري وبالتالي فإن الهجوم على سوريا هو الهجوم على إيران كما صرح به **علي أكبر ولايتي**، ذلك أن سوريا هي بمثابة جسر التواصل لإيران مع حلفائها **كحزب الله** اللبناني و**حركتي حماس** و**الجهاد الإسلامي**، بتعبير آخر، فإن سوريا هي بمثابة الحلقة الذهبية للمقاومة، ولن تقف **إيران** عن دعمها والوقوف في صفها، وبذلك عبرت للعالم أجمع أنها لن تتوارى عن مهمة الدفاع ودعم النظام السوري أمام الضغوطات الدولية التي تواجهه[1].

مما سبق، نرى بأن **إيران** كان ولا يزال لها دور إقليمي فاعل في دعم النظام السوري واستمرار بقائه في السلطة، ويرجع ثبات الموقف الإيراني تجاه الأزمة السورية إلى كون أن سوريا وقفت إلى جانب إيران في حربها مع العراق عام 1980، ما جعل العلاقة بين الدولتين تتميز بمجموعة من الثوابت الإستراتيجية والتي انعكست آثارها على العديد من المجالات السياسية، الاقتصادية والعسكرية بين البلدين، ولعل تشكيل **حلف الدفاع المشترك** بين إيران وسوريا على مدى الأربع عقود الماضية أكبر دليل على ذلك، وانطلاقا من ذلك وقفت **إيران** في صف النظام السوري على حساب المعارضة، بحيث تبنت في البداية مدخل إصلاح النظام من أجل إنهاء الحرب في سوريا عبر تبني نظام سياسي أكثر انفتاحا وبتعددية حزبية، لكن مع اشتداد الأوضاع داخل سوريا من جهة، وتدخل **أطراف خارجية** (إقليمية ودولية) في الأزمة التي صعدت من حدة الصراع وحصرت نفوذ النظام السوري من جهة أخرى، جعل **إيران** تغير من رؤيتها وتتبنى خيار الحل العسكري الذي تبناه النظام السوري بالفعل، خاصة مع تزايد شدة الضغوطات التي مارستها القوى الإقليمية والدولية على النظام السوري، الأمر الذي دفع بإيران إلى مضاعفة دعمها للنظام السوري معلنة بذلك أنها

[1] -**نفس المرجع**، نفس الصفحات

لن تسمح في أي حال من الأحوال بسقوطه أما تلك الضغوطات الخارجية التي تمارس عليه والتي وصفتها إيران **بمؤامرة** تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، المحتل الصهيوني ودول إقليمية أخرى، وانطلاقا من ذلك، نلاحظ أن إيران تتعامل مع الأوضاع في سوريا كأنها شأن إيراني، حيث أنها ترى بأن خسارتها لسوريا سيؤدي إلى اختلال كفة الميزان لصالح قوى أخرى غيرها[1].

ومنه، يتبين أن الإستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية ككل ما هي إلا محاولة منها للسيطرة وبسط نفوذها على المنطقة العربية كاملة عبر أخذها لدور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة من جهة، والوقوف في وجه تركيا التي أصبحت تنافسها في الدور الريادي في المنطقة العربية من جهة أخرى.

***تركيا:**

مع مطلع عام 2011 ظهرت تركيا كلاعب إقليمي ذو دور محوري في المنطقة العربية نتيجة لموقعها الجغرافي المتميز الذي يجعلها أحد دول الجوار اللصيق بكل من سوريا والعراق، كما ولا ننسى أهداف تركيا التوسعية في المنطقة العربية وآمالها الكبيرة لإعادة مكانتها العالمية من خلال إعادة بناء الإمبراطورية العثمانية وإعادة أمجادها عبر التوسع الذي تسعى إليه على حساب دول المنطقة العربية حالها حال الجمهورية الإيرانية في ذلك[2]، ويمكن إجمال أسباب اهتمام تركيا بشؤون المنطقة العربية إلى مجموعة من العوامل لعل أبرزها تمثل في[3]:

*العثمانية الجديدة: التي تعتبر سياسة تركيا الجديدة في منطقة الشرق الأوسط القائمة على التنسيق الإقليمي في المنطقة، بحيث تعتمد على تطوير العلاقات العربية– التركية في المجال الاقتصادي، وهذا ما تم رصده من خلال تطويرها لعلاقاتها الاقتصادية مع ما يعرف **بدول الثورات العربية** (أي الدول التي تعرف تحولات سياسية)، فعلى سبيل المثال نجد بأن حجم المبادلات التجارية بينها وبين **مصر** ارتفع من 3 مليار دولار سنة 2011 إلى 5 مليار دولار سنة 2013 ليبلغ 10 مليار دولار سنة 2015، وبالتالي فإن لمصر أهمية كبير بالنسبة للاقتصاد التركي والتي تظهر عبر الاستثمار التركي في مصر خاصة في إقليم قناة

[1] -علي ياسين عبد الله، **مرجع سابق**، ص، ص: 126-127.
[2] -**نفس المرجع**، ص.224.
[3] -علي ياسين عبد الله، **مرجع سابق**، ص، ص: 163-164.

السويس، هذا إلى جانب تفعيل خط النقل الذي يصل الموانئ التركية بالمصرية، كذلك الأمر بالنسبة **لليبيا** فقد سجلت الحركة التجارية بينهما مع بداية سنة 2013 أعلى معدلاتها المتمثلة بقيمة إجمالية قدرت بـ: 150دولار، بالإضافة لذلك شهد قطاع السياحة التركي سنة 2012 طفرة في نسبة السياح الوافدين من ليبيا إلى تركيا والذين قدر عددهم بـ: 20.000 سائح ليبي، من خلال ما تقدم من أمثلة يظهر بشكل واضح سعي تركيا المتواصل لتطوير علاقاتها الاقتصادية مع الدول المنطقة العربية كافة.

*التحدي الكردي: الذي يعد تهديد لوجود الدولة التركية في حد ذاتها ووحدة ترابها وسلامتها وأمنها الإقليمي، لذلك عملت على التقرب من الدول العربية التي تحتوي على نفس التركيبة البشرية التي تمتلكها (أي العنصر الكردي) كسوريا والعراق، حيث عبر ضمانها لعلاقات ودية وقوية مع البلدين ستضمن القدرة على السيطرة على هذا العنصر البشري وتكثيف الجهود بينها وبين تلك الدول لمواجهة أي مطالب انفصالية من قبله.

بالإضافة إلى ما سبق، أصبحت **تركيا** اليوم تلعب دور الإطفائي في المنطقة العربية، ذلك أنها تسارع إلى التدخل في أغلب المشكلات والأزمات التي تضرب دول المنطقة العربية وبشكل خاص التدخل في الدول التي تشترك معها في: طائفة أو إثنية أو أقلية ما كالأكراد – ذكر سابق– الذين يمثلون العنصر البشري المشترك بين كل من سوريا، العراق وإيران، حيث دائما ما تسعى تركيا إلى تهدئة الأوضاع بتلك الدول والتدخل في سير الأحداث بها خوفا من تصل تلك المشاكل لها، أي أنها تسعى إلى القضاء على كافة المشاكل التي تهدد استقرارها بهدف تحقيق أمنها القومي ومصلحتها الوطنية، بعبارة أخرى، تعتمد تركيا في سياستها الخارجية على سياسة "**تصفير المشاكل مع دول الجوار**" والعمل على تشكيل آليات للحوار الإستراتيجي مع الدول التي بها أزمات يمكن أن تصل إلى تركيا[1].

أيضا تحاول **تركيا** هي الأخرى أن تكون لاعبا أساسيا في الشرق الأوسط بصفة خاصة والعالم العربي بصفة عامة وذلك على اعتبار أنها أحد أعمدة المثلث الإستراتيجي: "تركيا، إيران ومصر"، ونشير هنا إلى أن رغبة تركيا في أن تلعب دورا ريادي وقيادي في الوطن العربي يكمن ورائه رغبة وهدف آخر والمتمثل في إبراز أنه لا يمكن للاتحاد الأوروبي

[1] -نظير محمود أمين، "موقف تركيا من أحداث التغيير في المنطقة العربية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية.** العدد 02، جامعة ديالى، 2013، ص، ص: 316-317.

أن يؤدي دور القوة العالمية في الشرق الأوسط إلا عبر تركيا، لهذا تضاعف تركيا جهودها في المنطقة بشكل عام سعيا منها لتعظيم دورها في الشرق الأوسط بشكل خاص، بعبارة أخرى، تحاول تركيا أن تبين للاتحاد الأوروبي الدور الكبير والمحوري الذي تلعبه في المنطقة رغبة منها في تعظيم أوراقها التفاوضية للانضمام إليه لاحقا، ذلك أن الانضمام إلى هذا الإتحاد يعد أحد الثوابت الرئيسية لسياستها الخارجية، حيث عملت تركيا على الموازنة ما بين حاجة أوروبا لشريك إقليمي له دور رئيسي وأساسي في منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة والمنطقة العربية بصفة عامة، وما بين القبول بتركيا كعضو في هذا الإتحاد[1].

وبناء على ما سبق، تعمل **تركيا** على رسم إستراتيجية جديدة لها تمكنها من لعب دور مركزي في شؤون دول المنطقة العربية، بحيث أنها ستكون قادرة على صياغة حلول لأزمات المنطقة العربية وطرحها في محافل ومنتديات الشرق رافعة بذلك راية الهوية الشرقية دون امتعاضا، وتمكنها أيضا من القدرة على مناقشة مستقبل أوروبا في محافل أوروبا انطلاقا من نظرتها الأوروبية[2].

على الناحية المقابلة، نلاحظ بأن الدور الإقليمي الذي باتت **تركيا** تلعبه في المنطقة العربية ما هو إلا إطار جديد لمنافسة النفوذ الإيراني في المنطقة، فنجد سعيها الدؤوب في محاولة تقليل نسبة اعتماد **سوريا** على إيران عبر توطيدها للعلاقات مع سوريا ومحاولة توجيه التحالف الإستراتيجي السوري نحو تركيا بقد الإمكان، ضف لذلك أصبحت **تركيا** اليوم تروج لأنموذج إسلامي والذي لاقى قبولا كبيرا في الوطن العربي خاصة وأنه أقل تشددا من الأنموذج الإيراني، وما ساهم في تعزيز القبول بالأنموذج التركي هو المشتركات التاريخية موجودة بين الجانبين التركي والعربي والتي ساهمت بشكل كبير في تشكيل واقع الهويات الثنائية، أي أصبحت **تركيا** اليوم تقدم نفسها كبديل إستراتيجي إسلامي قادر على لعب دور فعال في أمور المنطقة العربية خاصة في الملفات التي تمتلك إيران نفوذا كبيرا فيها كالملف الفلسطيني على سبيل المثال[3].

---

[1] -عماد مؤيد جاسم المرسومي، **"أثر التغييرات السياسية في المنطقة العربية في السياسات الإقليمية وانعكاساتها على العراق"، مجلة العلوم القانونية والسياسية.** العدد 01، جامعة ديالى، 2012، ص.14.

[2] -نظير محمود أمين، **مرجع سابق**، ص.318.

[3] -عماد مؤيد جاسم المرسومي، **مرجع سابق**، ص.16.

ومع انطلاق موجة التحولات السياسية في المنطقة العربية، تم رصد مداخل مختلفة تبنتها **تركيا** للتعامل مع مجريات الأحداث في دول المنطقة التي تعرف انتفاضات، احتجاجات وثورات، ففي البداية نلاحظ أنها التزمت مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في **تونس**، أما في **الحالة المصرية** كان موقفها واضحا والذي تمثل في بادئ الأمر في دعوة النظام المصري إلى إدخال إصلاحات جذرية وتلبية مطالب الشعب، ليتحول فيما بعد موقف إلى نقد النظام المصري علنا ومطالبته بالرحيل[1].

كما نشير هنا إلى أن **تركيا** لم يقتصر دورها على التدخل في شؤون الدول التي ترتبط معها بشكل مباشر في الجانب الأمني، بل امتد دورها ليشمل دول عربية أخرى عرفت تحولات سياسية لا ترتبط معها بشكل مباشر مثل: **ليبيا** التي عارضت تركيا فيها في بادئ الأمر فرض العقوبات والتدخل العسكري بقيادة حلف الناتو فيها، بحيث تمثل دورها في لعب دور الوسيط بين أطراف الصراع داخلها من جهة، ومن جهة أخرى عملت على المساهمة في جهود الإغاثة الإنسانية، وفيما بعد وبعد تفاقم الأوضاع داخل ليبيا غيرت تركيا من موقفها الرافض للتدخل العسكري بليبيا إلى موقفها الجديد والمتمثل في دعم التدخل العسكري لحلف الناتو وإسقاط نظام الرئيس السابق **معمر القذافي**، أما في **البحرين** اكتفت **تركيا** بالدعوة إلى الإصلاح بشكل عام دون انتقاد مباشر للنظام البحريني، ونفس الأمر بالنسبة **للحالة اليمنية** حيث أنها لم تتدخل بشكل مباشر بل اكتفت بدعوة عامة لتحسين مستقبل اليمن عبر التحول الديمقراطي، بالإضافة إلى دعمها للمبادرة الخليجية لانتقال السلطة ومعالجة الأزمة اليمنية، أما في ما يخص **الأزمة السورية** فعملت تركيا في البداية على حماية ودعم النظام السوري الصديق لها، ليتحول هذا الموقف بعد تصاعد حدة الأزمة السورية إلى موقف مغاير تماما والمتمثل في دعمها للضغوط الدولية والعربية المفروضة على **نظام بشار الأسد**[2].

ونشير هنا إلا أن الحالة السورية شغلت اهتمام تركيا وقادتها بشكل كبير، حيث اعتبرت **تركيا** أن ما يجري في **سوريا** من أحداث وتغييرات هو مسألة تمسها بالدرجة الأولى، وذلك راجع لكون أن سوريا دولة مجاورة حدوديا لها، بالإضافة لتشاركهما نفس القضايا كقضية الأقلية الكردية في كلا البلدين بسبب احتواءهما على نفس العنصر البشري، ونتيجة

[1] -نظير محمود أمين، **مرجع سابق**، ص، ص: 328-330.
[2] -**نفس المرجع**، نفس الصفحات.

لذلك ترى **تركيا** أن ما يجري في **سوريا** يرقى إلى مصاف مسألة تركية داخلية والتي تتطلب تعاملا مختلفا تماما عن تعاملاتها مع الدول العربية الأخرى التي تعيش نفس الحالة[1].

أما بخصوص **العراق** فنجد بأن تركيا تدخلت عسكريا في شماله لمجابهة تنظيم الدولة **(داعش)** أي تدخلت بنفس الطريقة التي اعتمدتها إيران في تدخلها في العراق، بحيث حاولت **تركيا** منع وصول هذا التنظيم لأراضيها، وبالتالي نجد أن كلا من تركيا وإيران لم تكتفيا بحماية حدودها من هذا التنظيم بل تدخلتا بشكل فعلي في العراق لمحاربته، بحيث سعت كل دولة منهما إلى بسط نفوذها على العراق عسكريا وسياسيا، وهذا ما قامت به **تركيا** حرفيا حيث أنها أرسلت وحدات عسكرية تركية لتدريب قوات البشمرقة الكردية والقوات الشعبية للدفاع عن مناطقهم، كما قامت بإرسال قوات عسكرية لتحرير الموصل من نفوذ تنظيم الدولة الذي احتلها بالكامل، ولم تقف **تركيا** عند هذا الحد بل واصلت تدخلها الفعلي في **العراق** الذي بلغ ذروته مع سنة 2015 أين أرسلت فصائل أخرى ودبابات تركية إلى "بعشيقة" العراقية وذلك بغرض دعم قواتها المتواجدة في العراق وتشكيل خط دفاع أول لمواجهة خطر امتداد الحركات الإرهابية إلى الحدود التركية[2].

تأسيسا على ما سبق، نلاحظ اختلاف المواقف التركية تجاه الثورات العربية تبعا لاختلاف مصالحها السياسية، الاقتصادية والأمنية التي فرضت عليها طريقة تعامل ومعالجة مختلفة للأحداث الحاصلة في المنطقة وذلك باختلاف الدول المتدخل فيها، ذلك أن **تركيا** تعتمد الطابع البراغماتي في تعاملاتها مع مجريات الأحداث في المنطقة العربية، فنجد أنها عملت على الدوام على تغليب مصالحها الاقتصادية[3]، ويتجلى ذلك من خلال النظر إلى حجم مبادلاتها التجارية –تم الإشارة لها سابقا– مع الدول التي تجتاحها موجة التحولات السياسية.

وعليه، يتضح جليا أن **تركيا** أضحت لاعبا إقليميا ذا أثر كبير في شؤون المنطقة العربية، ويبرز دور الفعال الذي تلعبه في المنطقة العربية عبر جملة السياسات والإستراتيجيات التي تبنتها في علاقاتها مع دول المنطقة ويرجع السبب الرئيسي في توجيه تركيا لجهودها نحو المنطقة العربية لعدم قدرتها على تحقيق مصالحها الاقتصادية في أوروبا

[1] -صفا مظهر عبد الستار آل مياح، **مرجع سابق**، ص.224.
[2] -**نفس المرجع**، نفس الصفحات.
[3] -**المرجع نفسه**، الصفحات نفسها.

نتيجة لفشلها في الانضمام في الإتحاد الأوروبي، وبالتالي سعت إلى توجيه أنظارها نحو العالم العربي لتحقيق أهدافها الاقتصادية المرجوة.

***دول الخليج:**

لقد استفادت دول الخليج من التحولات السياسية التي عرفتها أغلب دول المنطقة العربية، حيث تمكنت من تحقيق مكاسب اقتصادية هائلة، فعلى سبيل المثال: أصبحت لديها فرصة هائلة تسمح لها بجذب السياح نتيجة لعدم رغبتهم بزيارة الدول التي تعرف اضطرابات، فوضى واحتجاجات[1]، وبالتالي حققت دول الخليج مكاسب كبير من خلال الحاصل في المنطقة العربية وعلى رأسها:

1-السعودية:

مع موجة التحولات التي عصفت بالأنظمة السياسية العربية شهدت المنطقة تدخلات لقوى دولية وأخرى إقليمية عملت على تسيير هذه المرحلة الانتقالية من تاريخ المنطقة ككل وفقا لمصالحها، ولقد كانت **السعودية** أحد القوى الإقليمية التي تدخلت في مجريات الأحداث بحيث برز ذلك جليا من خلال تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب دول إسلامية وعربية وغربية على حد سواء للتدخل في الأزمة السورية، حيث أن الهدف الرئيسي وراء تشكل ذلك التحالف كان من أجل إسقاط **نظام الرئيس بشار الأسد** واختراق السيادة الوطنية لدولته، إلا أن هذا التحالف لم يكتب لها النجاح حيث سقطت وحدته قبل تحقيقه لأهدافه[2]، إلا أن ذلك لم يثني من عزيمة **السعودية** التي عملت على استخدام كافة الوسائل الإعلامية، الدبلوماسية والعسكرية من أجل إسقاط النظام السوري، ويعود السبب وراء ذلك إلى أن سوريا تمتلك موقعا استراتيجيا مهما بالنسبة للفاعلين الإقليميين والدوليين على حد سواء، حيث أنه تتوسط كل من: الأردن، العراق، لبنان، تركيا وفلسطين، بالإضافة إلى أن موقع هذا مكنها من إقامة تحالف استراتيجي مع إيران، وذلك لكونها جسر وصل يمتد من إيران الشيعية إلى العراق ذات الأغلبية الشيعية، ثم سوريا ذات الحكم العلوي الشيعي وصولا إلى لبنان، وانطلاقا من ذلك فإن سقوط النظام السوري سيؤدي إلى تغيير ميزان القوى في المنطقة لصالح خصوم إيران، حيث سعت السعودية وحلفائها في إطار الحرب بالوكالة إلى

[1] -يوسف بعيطيش، **مرجع سابق**، ص.39.
[2] -العربي بجيجة، **مرجع سابق**، ص.29.

حشد حلفاءها المحليين من سياسيين وميليشيات عبر استخدام ورق السنة، انطلاقا من كون أغلبية المجتمع السوري سني، وبالتالي فإن سقوط النظام السوري الذي تسيطر عليه أقلية علوية شيعية سيؤدي إلى ترجيح كفة الميزان لصالح السعودية على حساب المصالح الإستراتيجية لإيران في المنطقة[1].

كما شهد **البحرين** تدخلا عسكريا من طرف **السعودية** في الحراك الشعبي الذي شهدته، حيث تم اتهام المحتجين في البحرين بأنهم مدعومون من قبل إيران، وبالتالي اعتبرت البحرين بأنها تتعرض لخطر خارجي (إيران) وبناء على اتفاقية الدفاع المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي قامت البحرين بالطلب من قوات درع الجزيرة بالتدخل في مجريات الأحداث فيها، والتي تدخلت بزعامة **السعودية** حيث جاء ذلك في إطار التنافس الإقليمي ذو الأبعاد الطائفية، فنجد أن السعودية تدخلت في الأحداث بسبب تخوفها من وصول الأغلبية الشيعية المعارضة في البحرين لسدة الحكم، الأمر الذي يصب في صالح إيران ويمثل لها مكسبا استراتيجيا على حساب السعودية، فخوفا من سقوط نظام حليف لها وللولايات المتحدة الأمريكية تدخلت السعودية بشكل مباشر من أجل حماية النظام البحريني، بالإضافة إلى اعتمادها على القنوات الإعلامية (كالقناة العربية السعودية) للتعتيم على مجريات الحراك الشعبي البحريني[2].

كذلك الأمر بالنسبة **للحالة اليمنية**، الذي أدى الحراك الشعبي فيها إلى زعزعة السلطة القائمة، ليتحول **اليمن** بعد ذلك إلى ساحة للتنافس الإقليمي بين كل من **السعودية** وإيران، خاصة وأن اليمن يتمتع بموقع جيواستراتيجي جد مهم في المنطقة العربية، فهو من جهة يمتلك حدودا مع السعودية ومن جهة أخرى يقع على مدخل مضيق "باب المندب" أحد أهم الممرات البحرية في العالم، وبالتالي قامت **السعودية** بالتدخل عسكريا وبشكل مباشر في أرض **اليمن** عبر تحالف عسكري لوقف تمرد الحوثيين الذين يعتقد بأنهم مدعومون ماليا وعسكريا من طرف إيران، بالإضافة إلى اعتمادها لآلية الحرب بالوكالة التي استندت فيها على الدعم العسكري للأطراف المحلية الحليفة[3]، ومنه تحول **اليمن** إلى ساحة للتنافس

[1] -صادق حجال، "تأثير العوامل الخارجية على عملية بناء الدولة لفترة ما بعد الحراك العربي لعام 2011"، **مجلة العلوم السياسية والقانون.** المجلد 02، العدد 07، فبراير 2018، ص، ص: 110-111.

[2] -صادق حجال، **مرجع سابق**، ص.109.

[3] -**نفس المرجع**، ص.110.

الإقليمي بين كل من السعودية وإيران، حيث عملت **السعودية** بشتى الأساليب والطرق على الحد من الزحف الإيراني باتجاه المنطقة العربية لما يمثله ذلك من تهديد لمصالحها الإستراتيجية من جهة، ويحرمها من دورها القيادي في المنطقة العربية من جهة أخرى.

مما سبق، نلاحظ أن **السعودية** عملت على التدخل الفعلي والمباشر في بعض الدول التي شهدت تحولات سياسية بهدف الوقوف في وجه المد الإيراني الزاحف إلى المنطقة العربية من جهة، وتحقيق مكاسب ومصالح إستراتيجية على حساب الدول المتدخل فيها من جهة أخرى.

2-قطر:

وكغيرها من الدول عملت **قطر** هي الأخرى على التدخل في المنطقة العربية منذ اللحظة الأولى لانطلاق شرارة التغيير فيها، حيث عملت على مواجهة موجة التحولات السياسية التي مست أغلب دول المنطقة بسلوك استباقي للاستثمار في المحصلات النهائية للحراك، حيث رأت **قطر** أن هذه التحولات التي تشهدها المنطقة العربي هي بمثابة فرصة جيدة لها لتعظيم مكاسبها بما فيها رفع مكانتها الدولية من جهة، ولعب دور الشريك الاستراتيجي للقوى الغربية من جهة أخرى، وبالتالي فإن **قطر** كغيرها تبحث عن دور ريادي في المنطقة حيث أن لها العديد من الطموحات والمصالح التي تسعى لتحقيقها على حساب الأحداث الحاصلة في المنطقة العربية، ولعل أبرز مثال على ذلك هو رغبتها في الولوج إلى مجال الاستثمارات الطاقوية في **ليبيا** لذا عملت على عزل "**معمر القذافي**"، من خلال المساهمة بشكل مباشر في التدخل العسكري في الأراضي الليبية، حيث أرسلت قوات خاصة للمشاركة في القتال الميداني إلى جانب قوات حلف الأطلسي، بالإضافة إلى أن أعضاء القيادة العسكرية القطرية شاركت في كل مرحلة من مراحل التدخل العسكري في ليبيا، هذا إلى جانب مساهمتها في تمويل الميليشيات المسلحة، لكن بعد تدخلها العسكري في ليبيا، تضررت سمعة قطر الدبلوماسية، بالإضافة إلى مواجهتها لضغوطات عديدة خاصة على مستوى مجلس التعاون الخليجي، ونتيجة لذلك عمدت **قطر** على استبدال أدوات القوة الصلبة

بالاستثمار أكثر في أدوات القوة الناعمة، من خلال دفع الجامعة العربية إلى فرض منطقة حظر جوي على ليبيا[1].

وانطلاقا مما سبق، يتضح جليا أنه مهما اختلف الأدوات التي استعملتها **قطر** في التدخل في الدول العربية التي تعرف تحولات سياسية، إلا أن أهدافها ظلت ثابتة، حيث أنها سعت إلى الاستثمار في مجريات الأحداث من أجل تعظيم وتعزيز مكانتها الدولية وضمان مصلحها الإستراتيجية على حد سواء.

3-الإمارات العربية المتحدة:

شكلت التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية مصدر خوف حقيقي للأنظمة الملكية في منطقة الخليج خاصة **الإمارات العربية المتحدة**، فبالرغم من التصريحات للإمارات حول ترحيبها بالربيع العربي ودعمها المادي والسياسي للشعوب المنتفضة، إلا أن تحركاتها الميدانية في الدول التي شهدت احتجاجات وثورات تتنافى تماما مع المواقف التي سبق وأعلنتها، ويعود السبب وراء ذلك إلى تخوفها من أن تشكل تلك الثورات تهديد حقيقي لها وللأنظمة الخليجية على حد سواء، ذلك أنها تخشى من أن نجاح تلك الثورات سيلهم شعبها لإحداث تغيير داخلها، ونتيجة لذلك تدخلت **الإمارات** كغيرها من دول الخليج في الوقائع الحاصلة في المنطقة العربية تحت شعار دعم تلك التحولات، لكن في حقيقة الأمر سعت جاهدة لتفخيخ تلك الثورات، والعمل على استنساخ بديل عن الأنظمة المخلوعة، متخلية بذلك عن وعودها في دعم الثورات[2]، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال: محاولتها لاختراق اللحمة الاجتماعية والتوافق السياسي للأحزاب **التونسية**، عبر دعمها لقنوات إعلامية لضرب التوافق السياسي بين الإسلاميين ونظام **الباجي قايد السبسي** الذي طلبت منه **الإمارات** الانقضاض على حركة النهضة الإسلامية إلا أنه رفض ذلك، ضف لذلك اتخاذها لقرار رفض استقبال المضيفات التونسيات على الطيران التونسي المتجه لأبوظبي، وغيرها من الإجراءات التي استهدفت تأزيم الأوضاع في تونس، إلا أن محاولتها تلك باءت بالفشل بسبب الوعي الشعبي التونسي الذي لم يستجب لقرارات وإجراءات الحكام في **الإمارات**

[1] -العابد شعيب، "السياسة الخارجية القطرية والربيع العربي: من الوساطة إلى التدخل أدوات متغيرة، أهداف ثابتة"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**. العدد 08، جانفي 2016، ص، ص: 269-271.

[2] -ليلى الهيشري، "الإمارات والموقف من الرّبيع العربي"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/ysljU7i

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 27-04-2022، على الساعة: 15:22.

ما أفشل تحركاتها، ذلك أنها لحد الساعة لم تتمكن من إقناع الشعب التونسي أو ممثليه السياسيين من إحلال النظام العسكري بديلا عن النظام المدني الديمقراطي[1].

ونتيجة لفشلها الذريع في تونس توجهت نحو دول عربية أخرى تعاني من اضطرابات وعدم الاستقرار كـ: **ليبيا** التي كانت تعاني من هشاشة الوضع السياسي فيها، ما جعلها مطمعا للعديد من الدول من بينها **الإمارات** التي وجدت الساحة الليبية شبه خالية أمامها نتيجة لعدم قدرة أي طرف على إقناع أعضاء حلف الشمال الأطلسي باستعمال القوة العسكرية من أجل تغيير النظام الليبي، ما شكل فرصة مناسبة للإمارات للتدخل في ليبيا وفرض مخططاتها، بحيث عملت على دعم حليفها **خليفة حفتر** عسكريا من خلال شنها لبعض الغارات الجوية على بعض المناطق الموالية لمناصري **حكومة الوفاق الوطني** في طرابلس وجوارها منذ أغسطس 2014، بالإضافة إلى تزويده بالأسلحة الإماراتي، كما وساهم الإعلام الخليجي بصفة عامة والإماراتي بصف خاصة في جعله المرشح الأبرز والشخصية الأمثل لتولي منصب الرئاسة في ليبيا في الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في 2018، بحيث استغلت فشل **اتفاق الصخيرات** المبرم في 17 ديسمبر 2015 حول توحيد الفصائل المتناحرة، الأمر الذي أدى إلى تعطيل عمل **حكومة الوفاق الوطني** بطرابلس وإعلان ضعفها في تولي إدارة البلاد نتيجة لحجم المعارضة التي تتلقاها من **حفتر** وحلفائه في الداخل والخارج[2].

أما في **الحالة المصرية** نجد أن الإمارات قد لعبت دورا كبيرا في مجريات الأحداث فيها، حيث دعمت الجيش المصري للانقلاب على **مرسي** بعد الانتخابات المصرية من خلال تمويلها لحركة التمرد المناهضة لحكم **الرئيس محمد مرسي**، ودفعها نحو جمع توقيعات لخلعه، ليحل محله حكم عسكري برئاسة عبد الفتاح السيسي، ذلك أه منذ بداية الثورة في مصر سعت الإمارات إلى استبدال **حسني مبارك** بشخصية عسكرية تؤمن المصالح الخليجية مع مصر وهو ما حدث بالضبط[3].

---

[1] -"دراسة دور الإمارات والسعودية في الانقضاض على طموحات الشعوب من 2011 حتى الآن"، منشور على الموقع:
https://politicalstreet.org/1952 /
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 27-04-2022، على الساعة: 17:08.

[2] -**نفس المرجع.**

[3] -"دراسة دور الإمارات والسعودية في الانقضاض على طموحات الشعوب من 2011 حتى الآن"، **مرجع سابق.**

أما في **اليمن** فنجد بأنها شاركت في عملية **عاصف الحزم**، التي دخلت فيها **الإمارات** بأهداف مغايرة لأهداف دول الخليج المشاركة في العملية ذاتها، حيث دعمت تقسيم **اليمن** إلى قسمين: **شمالي** يسيطر عليه الحوثيون و**جنوبي** علماني بعيد عن الإخوان المسلمين في حزب الإصلاح، وجعلت **اليمن الجنوبي** مركزا لعملياتها وأهدافها، ونشير هنا إلى أن السبب وراء رغبة **الإمارات** في تقسيم اليمن واستئثارها بجنوبه راجع لرغبتها في السيطرة على الموانئ الجنوبية ومضيق "باب المندب"، تعزيز حلقة السيطرة على مدخل البحر الأحمر وعرقلة **مشروع مدينة النور** السعودي الذي تخطط من خلاله السعودية لربط اليمن بأفريقيا عبر جسر معلق، الأمر الذي إلى نشوب خلافات بين كل من السعودية والإمارات نتيجة لتعارض أهدافهما في اليمن مما أطال أمد الصراع فيه[1].

***الاحتلال الصهيوني:**

الذي يمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه الوطن العربي، ويعود السبب في ذلك لكونه هو الآخر يسعى إلى بسط نفوذه في المنطقة العربية وتحقيق أحلامها التوسعية على حساب دول المنطقة، رغبة منه في جعل مقولته المزعومة "دولة إسرائيل من فرات العراق إلى نيل مصر" تتحقق على أرض الواقع[2]، ومن خلال تتبع الأحداث الواقعة في المنطقة العربية مع بداية عام 2011 يمكن رصد لأهم تحركات وتدخلات المحتل الصهيوني في شؤون المنطقة العربية والتي كان أبرزها:

أولا: تدخله في الشأن الفلسطيني:

في خضم الأوضاع التي كانت تشهدها المنطقة العربية، وفي ظل انشغال أغلب دولها بموجة التحولات السياسية التي عصفت بأغلب أنظمتها، فتح المجال أمام المحتل الصهيوني لتنفيذ سياسته التوسعية في فلسطين، حيث سعت لبسط نفوذ على قطاع غزة عبر الحملة العسكرية الكبيرة التي شنتها عليه 2012 والتي راح ضحيتها المئات من أطياف الشعب الفلسطيني، لكن على الرغم من ضخامة هذه الحملة وعلى الرغم من ما خلفته من ضحايا في الجانب الفلسطيني إلا أنها لم تأت بالنتائج التي سطرت لها، وذلك راجع لوقوف المقاومة الفلسطينية في وجهها، وتصديها له ومنعهم من التوغل إلى قطاع **غزة**، ونشير هنا إلى أن

[1] -**نفس المرجع.**

[2] -صفا مظهر عبد الستار آل مياح، **مرجع سابق**، ص.224.

فشل المحتل الصهيوني في هذه الحملة لم يتوقف، بل على العكس أعاد الكرة مرة ثانية في عام 2014 من خلال شنه لحرب على قطاع **غزة** عرف باسم: **حرب الجوف الصامدة،** والتي كانت عبارة عن كارثة إنسانية راح ضحيتها 2100 شهيد فلسطيني من المدنيين والمقاومين، لكن في الجانب المشرق من الأحداث لم يستطع المحتل الصهيوني للمرة الثانية على التوالي السيطرة على قطاع **غزة،** ما دفع به الأمر إلى الاتجاه نحو الداخل الفلسطيني وذلك عبر إجراء حملات استفزازية للفلسطينيين تحديدا خاصة والعرب والمسلمين بشكل عام، وكمثال على ذلك قيام المحتل بتاريخ 19 جويلية 2019 من فرض بوابات إلكترونية على بوابات المسجد الأقصى لمنع المصلين المسلمين من تأدية صلاتهم في المسجد الأقصى، بالإضافة لقيامه بفرض قيود على الحرية الإنسانية في مدينة القدس، ما أثار غضب الشارع العربي والإسلامي الذي طالب القيادات العربية بضرورة التدخل في **فلسطين،** الأمر الذي شكل ضغطا سياسيا ودبلوماسيا على المحتل الصهيوني وأجبره الوضع على التخلي عن فكرة البوابات الإلكترونية وإزالتها في نفس السنة، لكن نهاية العام 2017 خلقت عاصفة إعلامية هائلة نتيجة لدعوة الرئيس الأمريكي السابق **دونالد ترامب (Donald Trump)** المحتل الصهيوني لإعلان القدس العربية عاصمة له[1].

ثانيا: تدخله في الأزمة السورية:

في ظل الأوضاع التي كان يشهدها الوطن العربي من جهة، والأوضاع المزرية التي كانت تعيشها سوريا من جهة أخرى، استغل المحتل الصهيوني الفرصة من أجل فرض نفسه على الأراضي السورية نتيجة لانشغال كل دولة عربية بشؤونها الداخلية، بحيث سمحت حالة الفوضى وعدم الاستقرار في **سوريا** من تدخل هذا المحتل عسكريا فيها، مبررا ذلك باقتراب ساحات المعركة من حدودها مع سوريا الأمر الذي يهدد أمنه الوطني ومصالحه الإقليمية، وما ساعده على ذلك هو سماح روسيا له كونها أكبر مسيطر على الشأن الداخلي السوري بتوجيه ضربات عسكرية إسرائيلية لمواقع عسكرية منها ما كان تابعا للنظام السوري، ومنها ما كان تابعا للثوار، ضف لذلك توجيهه لضربات عسكرية للقوات الروسية نفسها معللة الأمر على أنه ضربات خاطئة وغير مقصودة، ليستمر بذلك الوجود الصهيوني المسلح في سوريا عبر الطيران العسكري الذي أخذ حرية تامة في توجيه ضربات عسكرية مختلفة، لعل أبرزها

[1] -صفا مظهر عبد الستار آل مياح، **مرجع سابق،** ص، ص: 224-225.

كان: الضربات العسكرية المختلفة لمواقع تابعة لحزب الله اللبناني والجيش السوري في عام 2015، ضف لذلك قيامه باغتيال شخصيات سياسية وعسكرية في سوريا، وفي عام 2016 قام المحتل الصهيوني بإنشاء منظومة دفاع جوية في الأراضي السورية بغرض التحكم في مجريات الحرب والأزمة السورية ككل، بالإضافة لذلك كله قام المحتل الصهيوني في جويلية 2019 بتقديم طلب إلى كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية فحواه: إخراج الفصائل الشيعية من سوريا بما في ذلك حزب الله اللبناني، ولم يقف عند هذا الحد حيث بعد تقديمه لهذا الطلب ضمن اجتماع ضم الدول الثلاث في القدس قام بتوجيه ضربات عسكرية واسعة النطاق في الداخل السوري[1].

بالإضافة لما سبق، نشير إلى محاولة المحتل الصهيوني استغلال الوقائع والأحداث التي تشهدها المنطقة العربية للترويج لفكرة رئيس وزرائها "بنيامين نتنياهو" والتي مفادها أن هذا المحتل هو عبارة عن دولة ديمقراطية، هادئة ومستقرة تعيش في وسط منطقة غير مستقرة، وانطلاقا من هذه الفكرة طالب المحتل الصهيوني ضرورة احتواء أي اتفاقية سلام محتملة له مع العرب على ضمانات أمنية بما في ذلك من وجود قواتها على الأرض[2].

وعليه نلاحظ أن المحتل الصهيوني استغل فرصة انشغال الدول العربية بأوضاعها الداخلية، فنتيجة لكون أغلبها تعيش حالة من عدم الاستقرار بسبب موجة التغيرات والتحولات التي عصفت بها، سنحت الفرصة أمام هذا المحتل لفرض تواجده في المنطقة العربية عبر تدخله العسكري المباشر في الأزمة السورية، مبررا ذلك بأنه حماية لأمنه، لكن في حقيقة الأمر سعى عبر هذا التدخل لأن تكون له قدم ثابت في المنطقة العربية بحيث يمكنه ذلك من التدخل في شؤونها وإملاء إرادته عليها.

مما سبق، نستنتج أن جميع القوى الإقليمية السابقة الذكر سعت لاستغلال وضع الأنظمة العربية إبان موجة التحولات السياسية التي عرفتها أغلب دول المنطقة العربية، فمنها من عمل على إسقاط أنظمة الحكم في بعض البلدان العربية، ومنها من سعى للتدخل في مجريات الأحداث من أجل دعم أطراف داخلية محددة ما يمكنه في النهاية من بناء علاقات أقوى مع النظم القائمة الجديدة.

---

[1] -**نفس المرجع**، ص.225.

[2] -عدنان عبد الرحمن أبو عامر، "إسرائيل والتغيير في المنطقة العربية سيناريوهات التحدي والاستجابة"، **مجلة البيان**. التقرير الإستراتيجي التاسع، 2012، ص.340.

خلاصة الفصل:

لقد لعبت البيئة الخارجي دورا جدا مهم في الدول التي عرفة موجة التحولات السياسية وكان ذلك من خلال مراحل مختلفة على أزمنة مختلفة بدءا من الاستعمار والإمبريالية ثم النظام العالمي الجديد وصولا إلى العولمة بجميع مداخلاتها السلبية المتقدمة، فبالنسبة للدول العظمى الأهم هو مصالحها وهذا ما شهدناه مع الولايات المتحدة الأمريكية مثلا التي عمل منذ عقود كثيرة على اختراق الجسد العربي عبر مخططاتها المختلفة والتي عبر على الدوام على تطبيقها من أجل التدخل في شؤون المنطقة ووضعها في كفة يدها من جهة، ومن أجل الحفاظ على مصالحها وضمان أمن المحتل الصهيوني في المنطقة من جهة أخرى، ومنه مع قيام موجة التحولات السياسية في المنطقة سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستفادة كذلك من الحاصل في المنطقة ذلك أن الأوضاع في بعض الدول أصبحت مواتية لها للتدخل المباشر كما حدث مع ليبيا مثلا، في المقابل نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن الوحيدة التي تدخلت في سير الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية، بل على العكس تماما، حيث بعد قيام الثورات، الانتفاضات والاحتجاجات في عدد من الدول العربية سعت أغلب القوى العظمى هي الأخرى للتدخل ومحاولة تثبيت وجودها في المنطقة عبر دعم أنظمة أو معارضة أخرى وذلك من أجل أن تضمن هي الأخرى أهدافها ومصالحها المسطرة بخصوص المنطقة كروسيا التي شهد العالم على تدخلها في سوريا والأحداث القائمة فيها حيث لاحظنا تواجدها بقوة ضمن الأحداث التي عرفها ولا يزال يعرفها البلد، كما نشير هنا إلى أن التدخل الخارجي في بلدان المنطقة العربية لم يكن لينجح لو لم يجد جملة من المرتكزات الداخلية المساعدة لتدخله سواء السياسي أو العسكري، حيث ساهمت الأوضاع المزرية للدول العربية في تسهيل العملية أمام العامل الخارجي، والتي مكنته في النهاية من استغلال ما يحدث وتحويله لصالحها، حيث استغلت الفوضى القائمة في الدول العربية من أجل تحقيق مصالحها، كما نشير أيضا إلى أنه حتى العوامل الداخلية التي أشعلت فتيل هذه التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية هي من صنع العامل الخارجي الذي ساهم في خلقها عبر التاريخ انطلاقا من مشاريعه المسبقة والمعلنة حول المنطقة ككل.

الفصل الثالث:

خلفيات ومتغيرات الثورتين التونسية والمصرية

عام 2011 عام التقلبات، الانقلابات والثورات، تاريخ شهد تدفق الشعوب العربية إلى الشوارع مناديه بإسقاط الأنظمة في دولها عبر مظاهرات شعبية سلمية عارمة، كانت بمثابة الشرارة الأولى لسلسلة غير مسبوقة من الاحتجاجات الشعبية التي هزت المنطقة العربية بل وشملت أغلب دولها كتونس، مصر، ليبيا، السودان، اليمن وسوريا، حيث حملت تلك الثورات والاحتجاجات شعارات العيش الكريم، حرية الرأي، محاربة الاستبداد وفساد الأنظمة التي تنهب ثروات الشعوب منذ عشرات العقود، وعلى الرغم من أن الشعوب في ثوراتها كانت تعلم أنها الأضعف إلا أنها اختارت أن تنال حقوقها بطريقة حضرية سلمية تراعي حرمة الدماء، إلا أن موقف الأنظمة الحاكمة كان معاكسا لذلك تماما، بدليل أنها واجهت تلك الاحتجاجات السلمية بأعمال قمع وحشية مروعة عبر استخدم السلاح في بعض منها والاستقواء بالقوى الخارجية، ثم بانقلابات على التجارب الديمقراطية التي كان من شأنها أن أعادت عجلة التغيير إلى الوراء لتجد بعض الشعوب نفسها أما نظم أبشع في دكتاتوريتها من تلك التي ثارت في وجهها، ومن بين تلك الدول كانت التجربتين التونسية والمصرية، اللتان بحسب المحللين هما تجربتان مختلفتين، ذلك أن الأولى استطاعت النجاح وتغيير النظام أي حققت مطالب الشعب عبر خلق نظام جديد تزعمه السياسي المستقل قيس سعيد الذي فاز بالانتخابات وأعاد الاستقرار لدولته عبر عملية تغيير لأجهزة النظام التونسي، في حين أن الثانية اعتبرها العديد من الباحثين بأنها تجربة فاشلة، حيث صحيح أن الشعب استطاع اسقاط نظام الرئيس الأسبق حسني مبارك إلا أن ذلك لم يعني تحقيق مطالب الشعب خاصة بعد تولي جماعة الإخوان سدة الحكم في مصر والتي زادت الأمور سوءا ليحدث بعد ذلك انقلاب تولى من خلاله عبد الفتاح السيسي رئاسة البلاد وأنهى حكم الإخوان، وبطبيعة الحال لم يغير ذلك من طبيعة الأوضاع في مصر التي انتقلت من نظام مستبد إلى آخر أكثر استبدادا.

المبحث الأول: واقع التحولات السياسية في تونس ومصر

كانت أجواء نهاية عام 2010 وبداية عام 2011 قاتمة، مع سحابة من الظلم تخيم على الأنظمة العربية المترهلة التي تربعت على عروش الحكم لعقود طويلة وتركت الفساد ينهش في أجساد شعوبها، ولقد كانت ضربة البداية في **تونس** هذه الأخيرة التي تعد بمثابة البؤرة التي انطلقت منها ثورات الربيع العربي لتشمل أغلب دول المنطقة العربية، حيث أن إحراق **محمد البوعزيزي** لنفسه أمام مقر ولاية القصرين بتاريخ السابع عشر من ديسمبر عام 2010 بسبب قمع الشرطة وتردي الأحوال المعيشية كان الشرارة التي ما لبثت حتى انتشرت داخل نسيج المجتمع التونسي الذي خرج شعبه إلى الشارع مناديين ومطالبين بالحرية والعدالة الاجتماعية وأبسط مقومات الحياة، واندلعت الاحتجاجات من مسقط رأس **البوعزيزي** إلى جميع المدن، حيث شهدت تلك الاحتجاجات مواجهات مع قوات الأمن سقط على إثرها العديد من القتلى والجرحى، الأمر الذي دفع بالرئيس الرئيس **زين العابدين بن علي** الذي استمر حكمه لأكثر من ثلاث عقود إلى محاولة تهدئة الرأي العام من خلال قيامه بتعديلات وزارية وتقديمه وعودا لإنهاء معاناة شعبه، إلا أن ذلك لم يثني من عزيمة الشعب الذي رفض الانصياع لوعود كاذبة سمعها طيلة العقود الماضية، بل واصل مسيرة الاحتجاجات التي ازدادت حدة ما دفع بالرئيس **بن علي** للفرار هاربا إلى السعودية بتاريخ الرابع عشر من فبراير عام 2011، تاركا وراءه وطنا يعمه الفوضى وعدم الاستقرار.

لتنتقل موجة الثورات إلى **مصر** التي شهدت ثورة شعبية في 25 يناير 2011 ضد الرئيس الأسبق **حسني مبارك** ونظامه، بحيث توقع الشعب المصري حدوث تغيرات إيجابية خاصة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي على اعتبار أنهما كانا محل سخط وغضب الشعب قبل الانتفاضة، إلا أن الواقع كان شيئا مغايرا لتطلعات الشعب المصري حيث أنه صحيح تم إزاحة عدد من الوزراء والمسؤولين عن أماكنهم التنفيذية، بل أنه تم تنحية الرئيس نفسه عن سدة الحكم، إلا أن التغيير الذي كان يطمح له الشعب المصري في المجال السياسي خاصة من حيث استقرار النظام السياسي، الحد من انتشار الفساد، وترسيخ القيم والآليات الديمقراطية وتوسيع الحريات المكتسبة، لم يتحقق، بل وأنه عرف انتكاسة مع الانقلاب العسكري الحاصل بتاريخ 03 جويلية 2013.

وعليه، جاء هذا المبحث للإحاطة بجميع الأحداث الحاصلة في كل من تونس مصر منذ البداية الثورة وإلى غاية سقوط الأنظمة القديمة وتولي أخرى جديدة لسدة الحكم، كما وسنتطرق للعوامل والفواعل التي دفعت بالشعبين التونسي والمصري للانتفاضة في وجه النظام الحاكم ككل، وأهم المحطات السياسية التي مر بها كلا البلدان أثناء تلك الثورات.

المطلب الأول: محركات التحول السياسي في تونس

لقد جاء في أطروحة استشراقية أن "**الشرقي مفطور على الاستبداد وأن قدر الشرق هو أن يخضع للغرب**"، حتى أوشك أبناء المنطقة العربية على تصديق هذا الطرح نتيجة لتفشي الاستبداد في النظام العربي لفترة طويلة من الزمن ما جعل اليأس يدب في نفوس شعوب المنطقة، إلا أنه وبعد دهر من طغيان واستبداد الأنظمة العربية جاء فجر التغيير بتاريخ 17 ديسمبر 2010 حينما أحرق **التونسي محمد البوعزيزي** لنفسه احتجاج على الظلم الذي تعرض له من قبل النظام التونسي، ليخلق بذلك **البوعزيزي** طرحا جديدا معارضا للأول مفاده أن "الشرقي يتوفر كما سائر الخلق على ذات تناقض الاستبداد، وإن الشرق بنى كما العوالم الأخرى كينونة ترفض الذل والتبعية"، حيث أنه بإحراق **البوعزيزي** لنفسه اخرج نفسه من تلك الذات، ليعبر عن كينونة نحن عندما يصل حراكها التراكمي إلى درجاته العليا، وهكذا مثلت ذات البوعزيزي نحن المجتمعية في تلك اللحظة، ليبدأ على إثرها تاريخ جديد في تونس مبني على مشهد مجتمعي ذو طراز مختلف، نشأ من انتفاضة الشعب التونسي ضد نظامه السياسي المستبد، ليتلاقى الصراع بين الحرية والاستبداد، العدالة والظلم، الديمقراطية والقمع، والذي تتطور في شكل تصاعدي لدرجة إزاحة رمز الاستبداد المتمثل في الرئيس السابق **زين العابدين بن علي** من سدة الحكم في 14 جانفي 2011[1].

وبالتالي، فإن الحاصل في **تونس** هو بمثابة صراع بين الدهر والتاريخ، حيث أن الأول يشير إلى هدف السلطة في إدامة القهر، بينما يشير الثاني إلى هدف الأفراد والمجتمعات في تحقيق الحرية، حيث أدى هذا الصراع إلى ظهور أفكار التغيير في الدول العربية بل أنها انتشرت في أغلب الأقطاب العربية **كمصر** التي سرعان ما وجدت نفسها داخل حركة شعبية غير مسبوقة في التاريخ العربي الحديث والمعاصر، ويعود السبب وراء انتقال أفكار التغيير من تونس إلى مصر ومن ثم إلى دول عربية أخرى كاليمن، سوريا، لبنان، البحرين السودان وغيرها هو أن الاستبداد العربي واحد في جوهره وأساسه حتى لو كانت مظاهره وألوانه متعددة، وهو ما جعل جميع الانتفاضات والثورات العربية تحمل شعار "الشعب يريد اسقاط

[1] -فؤاد خليل، **الثورة العربية مقالات فلسفية وسوسيولوجية.** ط1، بيروت: دار الفارابي، 2014، ص، ص: 17-18.

النظام" وذلك للدلالة على شرعية الحرية والديمقراطية ورفضا للنظام الأمني المستبد المتجذر داخل الجسد العربي[1].

وعليه، انطلقت الاحتجاجات التونسية كثورة شعبية ذات مطالب اجتماعية واقتصادية فكانت بداية الثورة ضد الفساد والتهميش، ثم كبرت وتطورت هذه المطالب إلى رغبة في التغيير الجذري لنظام برمته والقضاء على الأحزاب السياسية التي نشطت في الحياة السياسية لأكثر من نصف قرن باعتبارها تجسيدا لمنظومة الفساد، هذه الأخيرة تقوم على ثلاثية الاستبداد وهي: الاستبداد السياسي، الاستبداد الاقتصادي، الاستبداد الاجتماعي، ومن خلال هذه الدراسة وجدنا أن هنالك مجموعة من العوامل التي ساهمت في انفجار ثورة تونس، فلا يمكن القول بأن هذه الثورة كانت نتيجة لسبب واحد دون غيره، بل في حقيقة الأمر شكلت هذه العوامل مجتمعة دافعا للشعب التونسي للوقوف في وجه النظام الحاكم، ولذلك، وفيما يلي سيتم التطرق لهذه الدوافع بالتفصيل:

أولا: الدوافع السياسية: والمتمثلة في:

1-الحكم الفردي:

ارتبطت السلطة السياسية في تونس منذ استقلالها بالنخبة الحاكمة أو القيادة أو القائد، هذا الأخير الذي يفترض أن تتوفر فيه مجموعة من السمات الموروثة أو المكتسبة حتى يكون مطاعا، ومن خلال الرجوع إلى الأصول التاريخية لتشكل النخبة السياسية التونسية نجد بأن الدولة التونسية قد تعاقب على حكمها منذ نيلها لاستقلالها شخصين فقط هما: **الحبيب بورقيبة** و**زين العابدين بن علي**، بعبارة أخرى، عرفت تونس رئيسين فقط في الفترة الممتدة منذ استقلالها عام 1956 وإلى غاية اندلاع ثورة الربيع العربي مع نهاية **2010** و بداية عام **2011** [2]، وهذا معناه بأن **تونس** كغيرها من الدول العربية شهدت هي الأخرى أزمة في التداول على السلطة نتيجة لاحتكار السلطة من قبل أقلية متفردة بالحكم، ففي حالة **تونس** نجد بأن في عهد الرئيس **الحبيب بورقيبة** كانت الرئاسة مدى الحياة وبعد وصول **زين العابدين بن علي** إلى الرئاسة تم التراجع عن الرئاسة مدى الحياة وتحديدها في

[1] -**نفس المرجع**، ص.18.

[2] -عائشة عباش، **جدلية السلطة والمعارضة السياسية في تونس، دراسة تحليلية في علاقات الصراع والتفاعل والاحتواء**. عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2020، ص. 28-29.

ولايتين لكن سرعان ما تم التراجع عن هذا المقتضى الدستوري والعودة إلى التنصيص على مدى الحياة[1].

2-تكريس مبدأ الرئاسة لمدى الحياة:

إن كلا الرئيسين السابقين في تونس (بورقيبة وبن علي) عملا على طرح مشروع يكرس مبدأ الرئاسة مدى الحياة والحكم الفردي وهو ما كان يرفضه الشعب التونسي، بل أنه أحد الأسباب التي أدت إلى انتفاضته في المقام الأول هذا من جهة، ومن جهة أخرى، نلاحظ أنه عندما تولى **زين العابدين بن علي** رئاسة تونس عام 1987 كانت وعوده للشعب التونسي كثيرة وطموحة، حيث وعد بالقيام بعملية إصلاح جذرية يعزز من خلالها الحريات والفصل بين السلطات ودعم الحريات، إلا أنه بعد أن رسخ حكمه في ظل استقرار سياسي اتسم بديمقراطية صورية ونمو اقتصادي وانفتاح على الخارج، ظهر هوسه بالسلطة وبات متشبثا بالحكم، ليحنث بوعوده لشعبه خاصة بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية الواحدة تلو الأخرى، مما أدى إلى تكريس واستمرار فراغ المنافسة السياسية الحقيقية والتعددية الحزبية، ضف لذلك تصديه للوعي السياسي المجتمعي عبر زجه السجون كل الناشطين السياسيين والمعارضين لحكمه في ظل غياب الإعلام والصحافة المستقلة، لينتج عن ذلك مجتمع مدني ضعيف وهيمنة الحزب الحاكم، وبالنسبة للمعارضة فكانت صورية بكل، بل إن وجودها كان فقط من أجل إضفاء الطابع الديمقراطي على النظام في تونس، وبالتالي كبل بن علي الحياة السياسية واحتكر المجال الإعلامي الذي قام عبره برسم صورة مختلفة تماما عن واقع تونس الذي يتسم بالدكتاتورية السياسية والاستبداد في ممارسة السلطة[2].

3-النظام البوليسي:

ويتبين أن خلال فترة حكم **زين العابدين بن علي** أنه لم يحقق لا الحرية ولا الديمقراطية للشعب التونسي، في الواقع الشيء الوحيد الذي نجح فيه هو تحويل **تونس** إلى سجن كبير، ويرجع الفضل في ذلك إلى سنوات من الخبرة بعمله كرئيس للأجهزة الأمنية في نظام **بورقيبة**، ما مكنه من تحويل تونس إلى بلد معروف في جميع أنحاء العالم على أنه

[1] -نور الدين دخان، **العنف السياسي وانعكاساته على مسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية العنف السياسي وانعكاساته على مسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية دراسة الحالة المصرية في ظل الحراك الشعبي.** ط. 1، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2018، ص. 198.

[2] -منى هرموش، "الفساد في تونس خلال فترة حكم بن علي"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية.** العدد 15، جانفي 2017، ص، ص: 215، 216.

موطن لدكتاتورية بوليسية، حيث عزز **بن علي** الحكم الفردي المطلق عن طريق جمع كافة السلطات في يده، ما مكنه من حرية التصرف في جهاز بوليسي ضخم مقدر بحوالي 136 ألف، والذي سخره لمراقبة المواطنين وقمعهم إن حاولوا القيام بأي شيء[1]، حيث تم تخصيص رجل أمن لكل 150 مواطن، ولعل أبرز الأجهزة الأمنية في عهد **بن علي** كانت: "**الإرشاد السياسي**" والذي يضم عشرات الآلاف من العملاء، "**الأمن الرئاسي**" والذي يبلغ عددهم 12 ألف فرد، "**استخبارات الرئاسة**" الذي يتراوح عددهم بين6 و9 آلاف عنصر، "**إدارة المصالح المختصة**" و"**مصلحة الاستخبارات**"، هذا ما أدى إلى التفوق العددي لقوات الأمن التونسية بل فاق عدد أعضائها قوات الجيش (المقدر عددهم بحوالي 35 ألف) بثلاث أضعاف، ومنه، أدى هذا التضخم في أعداد الشرطة في تونس إلى تحولها لسجن أمني، والذي بدوره أدى إلى تغول الدولة إن صح التعبير وتغول الذهنية الأمنية التي اخترقت المجتمع التونسي بكل مكوناته بما في ذلك مؤسسات الدولة[2].

4-الهيمنة على الحياة السياسية:

زاد **بن علي** في استبداده لدرجة أنه جعل الانتماء إلى الحزب الحاكم الذي يخضع لهيمنته شرطا أساسيا للتمتع بالحقوق المدنية الأساسية كالشغل، السكن، المنح الدراسية والرخص، وجعل من القضاء وسيلة لحماية مصالحه ومصالح عائلته والأقلية الفاسدة التي قام ويرتكز عليها حكمه، ولم يكتفي بهذا الحد فقط بل عمل على تعزيز ترسانة من القوانين الاستبدادية لإسكات الشعب داخل تونس وخارجها على حد سواء[3].

كما وساهمت أحداث 11 سبتمبر من تسهيل عمل **بن علي** الذي استفاد من الحملة التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب عبر تجريم كل معارضة لنظامه واعتبارها عملا إرهابيا فسنّ في هذا الصدد تشريع قانوني لمحاربة هذه الظاهرة والحد من تناميها على الرغم من أن تلك الظاهرة لم تكن واقعا في تونس وإنما حالة استثنائية مقارنة بدول الجوار كالجزائر مثلا[4]، وذلك لأنه في أواخر الثمانينات، شهدت تونس حربا ضروسا على الإسلاميين بشكل خاص والدين الإسلامي بشكل عام، حيث أن الانفتاح الذي جاء به

[1] -"17 سنة من حكم بن علي: دكتاتورية، استغلال، فساد وعمالة "، منشور على الموقع :
https://2u.pw/qOcVMU
تم الاطلاع عليه بتاريخ 15-03-2023، على الساعة: 14:11.

[2] -عائشة عباش، **مرجع سابق**، ص.106.

[3] -"17 سنة من حكم بن علي: دكتاتورية، استغلال، فساد وعمالة "، **مرجع سابق.**

[4] -عائشة عباش، **مرجع سابق**، ص: 103-104.

بن علي وأشادت به المعارضة لم يدم طويلا، بدليل أن الديمقراطية التي وعد بها كانت محتكرة من قبل الحزب الدستوري الحاكم والمقربين والمحيطين به، فما لبث أن تبين للشعب التونسي ككل أن الرئيس الجديد متلاعب، وأنه ومن سبقه **(بورقيبة)** وجهان لعملة واحدة[1]، وبالتالي فإن سياسة تمويه الشعب بوجود خطر الإرهاب هي آلية استخدمها نظام **بن علي** من أجل كسب التأييد الشعبي لإقامة دولة بوليسية، فبالرغم من غياب المبرر الأمني لممارسة العنف، إلا أن نظامه استمر في سياسته القمعية بحجة تعزيز النظام والتوازن[2].

وقام بإصدار قانون باسم **حماية المعطيات الشخصية*** **وبوجب هذا القانون تم إنشاء الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية****التي تخوّل نظام **بن علي** من انتهاك أي شيء يتعلق بالمواطنين من جهة، وجرم كل يفضح أعمال الفساد والنهب والإثراء غير المشروع للأسرة الحاكمة والمقربين منهم، ولم يقف عند هذا الحد بل واصل انتهاك مبادئ السيادة الشعبية عبر جعل الانتخابات مجرد عملية صورية نتيجتها معروفة سلفا، والمؤسسات الناتجة عنها أداة خاضعة لتنفيذ أوامره، وحوّل المعارضة الرسمية إلى مجرد جهاز صوري يضفي به صفة التعددية الزائفة على نظامه، وقمع الأحزاب والمنظمات والجمعيات التي حاولت الحفاظ على استقلاليتها، وروض الحركة النقابية وحول الاتحاد العام التونسي للشغل ومعظم المنظمات المهنية إلى هياكل فارغة يطيع قادتها أوامره وينفذون سياسات نظامه، ذلك أن وجودهم وبقائهم مرهون به وبنظامه وشرطته وليس بأسس قواعد

---

[1] -راغب السرجاني، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011م**. ط.1، القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، 2011، ص.54.

[2] -عائشة عباش، **مرجع سابق**، ص: 103-104.

***قانون أساسي عدد 63 لسنة 2004 مؤرخ في 27 جويلية 2004 يتعلق بحماية المعطيات الشخصية:** والذي خول نظام زين العابدين بن علي من معرفة أدق التفاصيل عن مواطنيه سواء كانت عامة أو خاصة، وهذا ما يتضح جليا من خلال نص **الفصل 6** من هذا القانون والذي نص على:

"يقصد في مفهوم هذا القانون بـ:

-معالجة المعطيات الشخصية: العمليات المنجزة سواء بطريقة آلية أو يدوية من شخص طبيعي أو معنوي والتي تهدف خاصة إلى جمع معطيات شخصية أو تسجيلها أو حفظها أو تنظيمها أو تغييرها أو استغلالها أو استعمالها او ارسالها أو توزيعها أو نشرها أو اتلافها أو الاطلاع عليها وكذلك جميع العمليات المتعلقة باستغلال قواعد البيانات أو الفهارس أو السجلات أو البطاقات أو بالربط البيني.".

****الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية:** نص الباب السادس من القانون السابق في الفصل 75 على إنشاء هذه الهيئة وذلك كالآتي:

"أحدثت بموجب هذا القانون هيئة تسمى : "الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية"، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويكون مقرها بتونس العاصمة."

كما وتم تخويلها بصلاحيات واسعة وهذا ما نص عليه الفصل 76 الذي جاء فيه:

"تتولى الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية القيام بالمهام التالية:

-منح التراخيص وتلقي التصاريح للقيام بمعالجة المعطيات الشخصية أو سحبها في الصورة المقررة بهذا القانون.

-تلقي الشكايات المعروضة عليها في إطار الاختصاص الموكول إليها بمقتضى هذ القانون.

-تحديد الضمانات الضرورية والتدابير الملائمة لحماية المعطيات الشخصية.

-النفاذ إلى المعطيات موضوع المعالجة قصد التثبت منها وجمع الإرشادات الضرورية لممارسة مهامها.

-إبداء الرأي في جميع المسائل ذات العلاقة بأحكام هذا القانون.

-إعداد قواعد سلوكية في المجال.

-المساهمة في أنشطة البحث والتكوين والدراسة ذات العلاقة بحماية المعطيات الشخصية وبصفة عامة في كل نشاط آخر له علاقة بميدان تدخلها.".

التنظيمات التي تزعم تمثيلها، واحتكر وسائل الإعلام وقمع حرية التعبير والصحافة، بدليل أنه منذ عام 1998 تم تصنيفه ضمن قائمة عشرة رؤساء دول وحكومات الأوائل في العالم في مجال معاداة حرية الصحافة[1].

5-النخبة الحاكمة في تونس:

كانت النخبة الحاكمة في تونس مجموعة ضيقة من الأفراد والعائلات والزبائن والأقارب، وذلك نتيجة لبقائها زمنا طويلا في إدارة عجلة السلطة خارج كل مراقبة ومنافسة، وبالتالي فقدت قدرتها التنظيمية على التواصل مع غالبية المجتمع[2]، ضف لذلك هيمنة تلك النخب على جميع المجالات في الدولة، سواء السياسية، الاقتصادية أو غيرها، ولعل أبرز دليل على سيطرت النخبة الحاكمة على الأوساط المالية والتجارية في تونس هو: حيازة **صخر الماطري** زوج ابنة الرئيس السابق **زين العابدين بن علي** لمبالغ ضخمة ساهمت التسهيلات والامتيازات الممنوحة من طرف النظام التونسي له في مضاعفتها، بدليل أن يمتلك **بنك الزيتونة** أول بنك إسلامي في تونس، هذا إلى جانب امتلاكه سلسلة مخازن **المغازة الكبرى** و**شركة نستلي تونس**، بالإضافة إلى شغله منصب رئيس مجلس إدارة شركة نقل السيارات "**النقل للعربات الصناعية**" وشركة متخصصة في السياحة البحرية "**حلق الوادي لملاحة الترفيه**"، كما وأحكم **الماطري** قبضته على الإعلام التونسي من خلال إطلاقه لأول محطة إذاعية دينية باسم **إذاعة الزيتونة** نسبة إلى جامع الزيتونة التونسي الشهير، وسيطرته على مجموعة **دار الصباح** التي تدير صحيفتين يوميتين ذات صيت واسع ألا وهما **صحيفة الصباح** الناطقة بالعربية و(**Le Temps**) الناطقة بالفرنسية، بالإضافة إلى الصحيفتين الأسبوعيتين الناطقتين بالعربية **الصباح الأسبوعي** و**صباح الخير**[3].

كما واستعمل **بن علي** السلطة بطريقة غير شرعية لتحقيق منافع لنفسه أو لغيره مهدرا بذلك الموارد العمومية للدولة، فعلى سبيل المثال لا الحصر: قام **بن علي** بتكليف المستشفى العسكري الأصلي للتعليم بتونس لتحمل نفقات علاج أقاربه والمرضى الموصى بهم من قبل **بن علي** وعائلته ما بين عام 2001 إلى غاية عام 2011، ضف لذلك تكليف المستشفى

---

[1] -"17 سنة من حكم بن علي: دكتاتورية، استغلال، فساد وعمالة "، **مرجع سابق.**

[2] -مجموعة مؤلفين، **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات.** ط.1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص.127.

[3] -محمد حوامدة، "صخر الماطري.. مسؤول مطارد ومطرود"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/ZjXgtp

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 17-03-2023، على الساعة: 12:36.

العسكري بشراء معدات طبية بشكل عاجل لمعالجة المرضى الموصى بهم من طرفه، واحتساب تكلفة تلك المعدات ضمن ميزانية المستشفى، بحيث بلغت القيمة الإجمالية لهذه الديون بحسب وزارة الدفاع الوطني 758.147 دينار تتعلق بـ 11 مريضا موصى بهم من أقارب **بن علي** و22 مريضا من أفراد عائلته[1].

إلى جانب ذلك كله، أمر الرئيس السابق وزارة الدفاع سنة 1998 لشراء يخت بمبلغ 910 ألف جنيه إسترليني لاستعماله الخاص، بحيث تتولى وزارة الدفاع صيانته ودفع كل النفقات من ميزانية وزارة الدفاع الوطني التونسي والتي قدرت بـ 1.765 مليون دينار، تحمل وزارة الفلاحة لدراسة منشآت لفائدة الرئيس السابق وعائلته، كقيام مصالح وزارة الفلاحة والموارد المائية سابقا بإنجاز دراسة لتشييد منشأ مائي بهضبة خليج الملائكة بمنطقة القنطاوي أين يوجد قصر خليج الملائكة الخاص **ببن علي**، حيث قدرت الكلفة الإجمالي بمبلغ 11362 دينار، كما وقامت عائلة الرئيس بتكييف القوانين والتحايل عليها للسيطرة على الممتلكات العامة والحصول على قروض ضخمة دون ضمانات كافية، حيث بلغ أصل الديون المستحقة لعائلة الرئيس السابق 231 مليون دينار، منها مبلغ 2.4 مليون دينار ليس لها ضمانات فعلية لدى البنك، حسب ما أعلنته مصالح بنك الإسكان للبنك المركزي[2].

الأمر الذي أدى إلى تحويل المؤسسات العامة إلى ملكية خاصة لهم، حيث كان لسيطرة النظام على الأجهزة السياسية والأمنية في الدولة دور كبير في تسهيل الطريق والسماح لعائلة **بن علي** والمقربين منه باستغلال النظام الاقتصادي والقطاع المالي لفائدتهم الخاصة.

6-الاحتجاجات الشعبية:

لتونس تاريخ غني في مجال الاحتجاجات الشعبية على القضايا الاجتماعية والسياسية، فمنذ عام 1969 وقعت سلسلة من الاحتجاجات والمظاهرات لعل أبرزها كان: **انتفاضة الوردانين*** في 26 يناير 1969، **انتفاضة في قصر الهلال**** في 10 أكتوبر

---

[1] -اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة الفساد، **تقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الفساد والرشوة 2011**، أكتوبر 2011، ص، ص: 184-262.

[2] -**نفس المرجع**، نفس الصفحات.

*__انتفاضة الوردانين:__ التي وقعت ضد تعميم سياسة التعاضد في تملك الأراضي، حيث رفض السكان إزالة التين الشوكي وأشجار الزيتون الفاصلة بين أراضيهم لصالح التعاضدية المحلية المنشأة حديثا وتصدوا للجرارات واشتبكوا مع قوات الأمن، فسقط قتيلان وعشرات الجرحى. لمزيد من المعلومات انظر: https://2u.pw/urLwoA

**__انتفاضة قصر الهلال:__ تمثلت في إضرابات بـ "قصر الهلال" بتاريخ 10 أكتوبر 1977، التي شن فيها عمال وعاملات سوجيتكس (Sogitex) بقصر هلال إضرابا عن العمل وشكل تعبيرا عن التضامن مع الأمين العام للاتحاد الحبيب عاشور واحتجاجا على تهديدات الاغتيال التي تلقاها من

1977، **الإضراب العام** ثم ووقوع "**الخميس الأسود**"*** في 26 يناير 1978، **أحداث قفصة****** في 27 يناير 1980، و**انتفاضة الخبز** *****في 3 يناير 1984 التي يرى **عزمي بشارة** أنها تشبه إلى حد كبير ثورة عام 2011[1].

وهذا معناه أن ثورة **تونس** بدأت بانتفاضات خبز محلية، تكررت عدة مرات في السنوات الخمس التي سبقت الثورة، لكن الملفت للنظر هو أن الانتفاضة الأخيرة (17 ديسمبر 2010) دامت زمنا يكفي كي تنظم إليها المدن والجهات (الأقاليم) التونسية الأخرى على عكس ما سبقها من انتفاضات، بحيث يرجع الفضل في ديمومتها إلى عاملين اثنين، **أولهما:** يتمثل في عناد وشجاعة أهالي منطقة **سيدي بوزيد** والمناطق الأخرى التي انظمت إليها، و**ثانيهما:** تمثل في وقوف الناشطين السياسيين فيها كالجسد الواحد ودفاعهم عن المطالب الاجتماعية للشعب التونسي التي اختلطت بالغضب والدفاع عن الكرامة التي جسدها حرق الشاب **محمد البوعزيزي** لنفسه، رافضا منه تقبل العجز في مواجهة الإذلال، وعليه، فإن البداية كانت انتفاضة الخبز والكرامة معا وليس الخبز وحده، هذا الجمع بين نبذ الحرمان ونبذ الذل هو الذي أدى إلى العناد في التعبير عن الغضب[2].

هذه الأحداث والانتفاضات التي شهدتها تونس على مدى العقدين الماضيين، كانت بمثابة سلسلة من التحذيرات للرئيس **بن علي**، بحيث مثلت إشعارا باقتراب التونسيين من

طرف ميليشيات الحزب الحاكم، الحزب الاشتراكي الدستوري (أو الحزب الدستوري الجديد سابقا)، هذا ما أدى إلى مواجهة الدولة لهذه الانتفاضة عبر استخدام كل من قوات الجيش إلى جانب قوات الأمن الداخلي (الشرطة والدرك) لقمع تلك الإضرابات وقمع المشاركين في المظاهرات. لمزيد من المعلومات انظر: https://2u.pw/cuHVlg

***الخميس الأسود: هي أحداث دامية شهدت إطلاق الجيش والأمن التونسي النار على آلاف النقابيين الذين خرجوا يوم 26 يناير 1978 محتجين على تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية كما وسبق أحداث ذلك اليوم **إضراب عام** دعا إليه الاتحاد العام التونسي للشغل الذي كان يطالب بمزيد من الحرية وحقوق العمال، ويرفض التوجه السياسي والاقتصادي لنظام الرئيس **بورقيبة** الذي يدعو إلى الانفتاح الاقتصادي، لتنتهي أحداث ذلك اليوم بأمر كتابي من رئيس الجمهورية يدعو فيه إلى إطلاق كل من الجيش وقوات الأمن التونسية النار على المحتجين. لمزيد من المعلومات انظر: https://2u.pw/ilz45V

****أحداث قفصة: وهي أحداث جاءت نتيجة لإلغاء اتفاقية الاتحاد بين **تونس** و**ليبيا** سنة 1974 التي أمضاها كل من: الرئيس التونسي **الحبيب بورقيبة** والرئيس الليبي **معمر القذافي**، بحيث قام بتنفيذ هذه العملية مجموعة مسلحين بلغ عددهم 60 مسلحا دخلوا الأراضي التونسية عن طريق أقصى جنوب الحدود الجزائرية وكانوا قادمين من طرابلس، هدفهم تحرير تونس من طغيان واستبداد بورقيبة ومناهضة الفقر والتهميش لبناء دولة ديمقراطية، بحيث هاجموا مراكز الشرطة والحرس وثكنتين بمدينة **قفصة**، ثم قاموا بدعوة أهالي قفصة للانضمام إلى الثورة المسلحة والإطاحة بنظام بورقيبة، اعتقادا منهم أن عمليتهم هذه ستتحول لثورة واسعة النطاق تمتد من قفصة إلى باقي أنحاء البلاد، إلا أن السكان لم يستجيبوا لدعوات الثورة، ما أدى لفشل هذه المجموعة التي تمكنت قوات الأمن والجيش من القبض على أحمد المرغني القائد العسكري لهذه العملية. لمزيد من المعلومات انظر:https://2u.pw/yAXxBP

*****انتفاضة الخبز: هي انتفاضة شعبية من 27 ديسمبر إلى 6 جانفي 1984، أي دامت لمدة أسبوع، والتي انطلقت شرارتها الأولى من مدينة دوز بوالية قبلي، وجاءت هذه الانتفاضة احتجاجا على قرار حكومة **محمد مزالي** بمضاعفة أسعار الخبز ومشتقات الحبوب بضغط من صندوق النقد الدولي الذي فرض على تونس تطبيق خطة تقشف تتمثل في خفض الدعم على منتجات الحبوب، وهو الدعم الذي يشكل 10% من الموازنة العامة للدولة، ليرتفع بذلك سعر منتجات الحبوب بنسبة 110% بالإضافة إلى ارتفاع سعر الخبز على الفور. لمزيد من المعلومات أنظر إلى: https://2u.pw/Y5UlMu وأيضا في: https://2u.pw/tJsyIW

[1] -عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها.** ط.1، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص، ص: 19، 20.

[2] -**نفس المرجع**، ص.20.

نهاية مرحلة قد تؤدي إلى أحداث بالغة الأهمية، إلا أنه لم يستوعبها واستمر في اتباع سياسة القمع لتتفاقم الأوضاع وتقوم ثورة الحرية والكرامة في **تونس** بتاريخ 17 ديسمبر 2010، نتيجة لإضرام الشاب **محمد البوعزيزي** النار بجسده، هذه الحادثة التي كانت الشرارة الحقيقة للثورة التونسية.

7-تجاوزات في مجال القضاء:

توصلت **اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد** لعام 2011 بتونس أن الرئيس السابق **بن علي** قد انتهك مجال القضاء عبر ارتكابه للعديد من التجاوزات ، وخلص التحقيق الذي أجرته اللجنة إلى أن بعض القضاة والمحامين والخبراء العدليين استغلوا صفتهم ومناصبهم لتحقيق بعض المنافع، سواء في شكل تعليمات من مرؤوسيهم أو في شكل رشاوى، كما وأبلغت اللجنة أيضا عن شكاوى بشأن عمل القضاء في تونس، بالإضافة إلى ذلك[1]، اكتشفت اللجنة خلال تحقيقها في القصر الرئاسي بقرطاج مجموعة من الوثائق التي تشير إلى أن الرئيس السابق **زين العابدين بن علي** قد شكل لجنة معنية بدراسة ملفات المحامين المتعاملين مع المؤسسات العمومية والإدارية، وفي 08 جويلية 2000 اقترحت هذه اللجنة على رئيس الجمهورية تكليف الكاتب العام للحكومة بالاتصال بشكل سري برؤساء المنشآت العمومية وإعطائهم قائمة بأسماء المحامين الذين لا ينبغي التعامل معهم بسبب معارضتهم للنظام أو المعروفين بسلوكهم السيئ، وأدرجت أسماؤهم في قائمة سميت **بالمحامون السيئون،** الذين صنفوا كالآتي: المحامون التجمعيون، المحامون المتحمسون، المحامون العاديون، المحامون السيئون، وفي هذا السياق لم تكن الخبرة، الأقدمية والكفاءة هي العوامل التي تعتمد عليها المنشآت العمومية في اختيار المحامين للعمل نيابة عنهم، بل تمثلت في الانتماء إلى حزب السلطة أو الأحزاب الموالية لها، ليصبح إسناد الملفات كمكافأة على الانتماء السياسي، هذا إلى جانب أن المبالغ المالية المدفوعة لهؤلاء المحامين كأتعاب مبالغ فيها[2].

[1] -منى هرموش، **مرجع سابق** ص، ص: 216، 217.
[2] -اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة الفساد، **مرجع سابق**، ص.258.

8-ضعف الأحزاب السياسية المعارضة وعدم تعبيرها عن مصالح الشباب:

تحت اسم الاستقرار السياسي وبناء الدولة الفتية تمكن الرئيس السابق **بن علي** من تصفية أعدائه السياسيين وإلغاء التعددية الحزبية[1]، حيث مارس نظامه بشكل عمدي سلوك الإقصاء السياسي ضد معارضيه أو الذين يُعتقد أنهم خصومه السياسيون، حيث سن قوانين منحت الحزب الحاكم خاصية التفرد بالحكم، وافتعل الأزمات لتبرير إقصاءه للأحزاب القوية ذات القواعد الجماهيرية، ومارس سياسة الاحتواء ضد الأحزاب النخبوية واستخدمها لإضفاء طابع ديمقراطي علني على النظام دون أن يكون لها وزن يذكر في الحياة السياسية التونسية، في المقابل، واظب النظام على الترتيب لأحداث انتخابية منتظمة لكنها في الواقع لم تكن أكثر من مجرد فرص باهتة لتجديد الولاء للرئيس الذي منح كل ألقاب التمجيد، وحتى المرشحون الهامشيون الذين سمح لهم بالترشح للانتخابات صرحوا علنا أن هدفهم الوحيد هو خدمة مسار التعددية وتعزيز الديمقراطية وليس معارضة بن علي، أما من تجرؤوا على إعلان ترشحهم فقد عرقلتهم قيود قانونية مشددة، وهو بالفعل ما حدث مع المعارضين الآتي ذكرهم: **أحمد نجيب الشابي***، **المنصف المرزوقي****، ووصلت المضايقات التي تعرض لها المعارضون لدرجة الاعتداء عليهم في الشارع[2].

كما واتسمت الساحة السياسية التونسية بضعف القوى الحزبية وعدم تعبيرها عن مصالح الشباب وقضاياهم، حيث فشلت في لعب دور فاعل ومؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية، وفشلت في تمثيل مصالح الشباب ونقل انشغالاتهم إلى أجندة السياسة العامة للحكومة، وبالتالي أصبحت عاجزة نتيجة لقدم أفكارها، أيديولوجيتها، طرقها الدعائية وممارستها، ما أدى إلى افتقار بنيتها للديمقراطية وسعيها الدائم وراء المناصب، المكاسب والمصالح، وعلى الرغم من ضعف تمثيله في البرلمان إلا أن هذا الأخير كان من أهم أسباب انهيار شرعية النظام التسلطي في تونس، وذلك بسبب موقعه وضعف دوره في النظام السياسي التونسي، ما خلق فجوة بين كل من النظام، المجتمع والبرلمان، بحيث اكتفت

---

[1] -- مجموعة مؤلفين، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، **مرجع سابق**، ص.40.

*__أحمد نجيب الشابي:__ هو محامي وسياسي تونسي مناضل يساري وينتمي للمعارضة التونسية، تولى منصب وزير في حكومة **محمد الغنوشي** بعد الاطاحة بالرئيس **زين العابدين بن علي**. لمزيد من المعلومات: https://2u.pw/F4ObHz

**__المنصف المرزوقي:__ هو مفكر وسياسي تونسي، ورئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، انتخب رئيسا لتونس، كأول رئيس منتخب ديمقراطيا في فترة ما بعد الثورة في 12 ديسمبر 2011. لمزيد من المعلومات انظر: https://2u.pw/oCmdbX

[2] -وشان عبد الرؤوف، "الثورة التونسية من خلال الرسومات الكاريكاتورية دراسة تحليلية سيميولوجية لجريدتي الصباح والشروق التونسية"، **مذكرة ماجستير غير منشورة.** جامعة الجزائر03: كلية لوم الإعلام والاتصال، قسم علوم الاتصال، 2017-2018، ص.50.

المعارضة التونسية بإنتاج قادة سياسيين عملوا في أطر سرية ومساحات اجتماعية ضيقة مفروضة عليهم، هذا ما منعهم من أن يصبحوا قادة واسعي النفوذ والشرعية[1].

ويجدر الإشارة أيضا إلى أن الساحة السياسية في تونس شهدت حضور قوي وهيمنة واضحة لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي على كافة النشاطات السياسية وعلى جميع المستويات: المحلية، الجهوية والوطنية، وتضييقه الخناق على جميع المكونات السياسية الأخرى من خلال مراقبته عن طريق تشكيل لجان التنسيق الحزبي، علاوة على ذلك شكل التداخل الصارخ بين كل من: رئاسة الجمهورية ورئاسة الحزب والوزارة الأولى عقبة رئيسية أمام مسار تونس في التحديث، حيث تحول هذا الحزب إلى جهاز أمني ذي واجهة سياسية، مهمته منحصرة في نقطتين أساسيتين هما[2]:

*التعاون مع القوى السياسية العلمانية لمهاجمة الحركة الإسلامية التي فضلت بدورها التحالف مع النظام.

*ممارسة الرقابة على مستوى الشارع التونسي من خلال تحويل الخلايا الحزبية إلى ما سمي بـ: لجان الأحياء والتي تعمل كخلايا مدنية أمنية.

وعليه، دفع هذا الوضع الذي تعيشه الأحزاب السياسية الشباب إلى الخروج في مظاهرات احتجاجية بعدما عجزت الأحزاب السياسية عن القيام بدور الوسيط المعبّر عن مصالح الشعب.

9-تغيب النزاهة الانتخابية:

خلال فترة حكم **زين العابدين بن علي** أنشأ عالمين متوازيين ومتعاكسين: عالم **الحكم الشمولي** الذي يحكم الدولة وجميع أنواع مفاصل والسلطة، أي الواقع الذي تعيشه تونس، و**عالم الديمقراطية الشكلية** المسوقة للعالم في هيئة: برلمان، انتخابات دورية، أحزاب سياسية ومجتمع مدني، أي عالم صوري يرسم صورة منمقة لتونس لا تتماشى مع واقعها الفعلي، ومع مرور الزمن اتسعت الفجوة بين العالمين، خاصة مع استمرار النظام في تزييف الانتخابات وحصول **بن علي** على الدوام على نسب خيالية في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في عهده[3]، حيث أنه أعيد انتخاب **زين العابدين بن علي** عام 1994 وفاز بنسبة

[1] -**نفس المرجع**، ص.51.

[2] -**المرجع نفسه**، ص، ص: 49، 50.

[3] -عزالدين عبد المولى، "أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي"، منشور على الموقع:

97.73%[1]، وعام 1999 فاز بنسبة 99.44%[2]، كما وقام في عام 2002 بإجراء تعديل دستوري مكنه من الترشح لفترة رئاسية جديدة في عام 2004* والتي فاز فيها هي الأخرى بنسبة 94.4%، وترشح مجددا عام 2009 وفاز بنسبة 89.62%، هذا ما أدى تجذر الأزمة السياسية في تونس، حيث أن التغييرات التي حدثت فيها في الفترات السابقة المذكورة أعلاه كانت مجرد تغييرات شكلية وليست جوهرية[3].

10-احتكار وسائل إعلام وقمع حرية التعبير:

تم تصنيف تونس ضمن قائمة عشرة رؤساء دول وحكومات الأوائل في العالم في مجال معاداة حرية الصحافة، كما وتم طرد جمعية مديري الصحف التونسية من "الجمعية العالمية لمديري الصحف" في جوان 1997، وعلقت عضوية الجمعية التونسية للصحفيين في الفدرالية الدولية للصحفيين في مارس 2004 بسبب انتهاك حرية الصحافة والإخلال بواجب الدفاع عن حرية الصحافة وكرامة الصحفيين في تونس، والتواطؤ مع الدكتاتورية في تلك انتهاكاتها، بحيث أن تم ملأ السجون بالمعارضين، واعتقال ما بين 35 ألف و40 ألف لأسباب سياسية على مدى الـ 15 سنة الماضية، حيث أصبح أسلوب الحكم هو ممارسة التعذيب ما أودى بحياة عشرات المعارضين وإصابة الآلاف بعاهات جسدية ومعنوية، الأمر الذي دفع بالآلاف المعارضين للهجرة والعيش في المنفى[4].

بتعبير آخر، يعتمد الحاكم المستبد على مجموعة من الأساليب القسرية للتعامل مع أي تمرد متوقع وذلك حتى يضمن طاعة المجتمع ورضوخه له، وهذا ما حدث بالضبط في **تونس** التي تبنت فيها الشرطة التعذيب كأسلوب للعمل، الأمر الذي أدى إلى تضييق الخناق على المعارضين والأشخاص على حد سواء، هذا ما ساهم في تدمير تطلعات المجتمع

---

https://2u.pw/TZenfK

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 25-03-2023، على الساعة: 12:19.

[1] -"تاريخ الانتخابات في تونس من 1956 إلى 2019"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/DiWi8z

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 25-03-2023، على الساعة: 13:31.

[2] -عزالدين عبد المولى، **مرجع سابق.**

*حيث أن **دستور الجمهورية التونسية لعام 1959** نص في **الفصل 40** على:

"ينتخب رئيس الجمهورية لمدة خمسة أعوام انتخابا عاما حرا مباشرا سريا من طرف الناخبين المنصوص عليهم بالفصل العشرين، ولا يجوز لرئيس الجمهورية أن يجدد ترشحه للرئاسة أكثر من ثلاث مرات متوالية".

أما نص التعديل الجديد لعام **2002**، فقد جاء في **الفصل 39**، **الفقرة الثالثة**:

"ويجوز لرئيس الجمهورية أن يجدد ترشحه".

[3] -راغب السرجاني، **مرجع سابق**، ص.55.

[4] -"17 سنة من حكم بن علي: دكتاتورية، استغلال، فساد وعمالة "، **مرجع سابق.**

الساعية إلى الحرية، وكشف عن ضعف وهشاشة دولة تتفنن في قهر مواطنيها جسديا ومعنويا، فالسلطة تغذي روح الخوف والعجز حتى يفتقد الشعب القدرة على المبادرة في التغيير، ما يؤدي بهم في النهاية إلى العيش في ظل الحاكم المستبد[1].

وهكذا ارتبطت تونس بشكل دائم بقصص التعذيب في تقارير المنظمات والهيئات الإنسانية، وكان هذا هو السبب وراء إدانة **بن علي** مرتين من قبل **لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب** (1998-1999)[2]، ومن مظاهر انتهاك حقوق الإنسان من قبل هذا النظام على سبيل المثال: بث الرعب في نفوس المتدينين وعدم السماح بأي مظهر من مظاهر التدين في الأماكن العامة، منع الحجاب في الأماكن العامة والإدارات، بل ودفع ببعض أفراد النظام ليأكلوا في شهر رمضان[3]، علاوة على ذلك، انتشرت ممارسات العنف والتشهير ضد الناشطين من النساء والرجال في جميع المجالات السياسية والحقوقية والنقابية والثقافية عبر وسائل الإعلام الممولة من طرف وزارة الداخلية في عهد بن علي، كما وقام بوضع جميع المواطنين تحت مراقبة الشرطة في كل جانب من جوانب حياتهم الخاصة والعامة، لدرجة أن أصبح التنصت ومراقبة الاتصالات الهاتفية، شبكة الأنترنيت، المراسلات والفاكسات جزءا من الحياة اليومية للمواطن التونسي[4].

ثانيا: الدوافع الاقتصادية:

شكل العامل الاقتصادي الأرض الخصبة التي أدت إلى تنامي الحركة الاحتجاجية في تونس والتي سرعان ما تحولت إلى حراك شعبي، وهذا كله كان كنتيجة لـ:

*الضغوط الكبيرة التي يمارسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على تونس: والتي تلاها اتباع تونس لإجراءات خاصة كرفع الضرائب، تقليص الإنفاق العام وتخلي الدولة عن سياسة التوظيف، الأمر الذي فاقم التناقضات والاختلالات داخل المجتمع التونسي وألحق أضرار كبيرة بالفقراء والمهمشين، بل أنه ساهم في زيادة توسيع الهوة بين الطبقات[5].

---

[1] -عائشة عباش، **مرجع سابق**، ص.101.

[2] -وشان عبد الرؤوف، **مرجع سابق**، ص.52.

[3] -مروان بشارة، **العربي الخفي وعود الثورات العربية ومخاطرها**. ط.1، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص.44.

[4] -"17 سنة من حكم بن علي: دكتاتورية، استغلال، فساد وعمالة "، **مرجع سابق**.

[5] -سوسن زغلول السيد على مصطفى، "دور النخبة في إدارة التحول الديمقراطي في تونس (2011-2016)"، المركز الديمقراطي العربين منشور على الموقع:

https://democraticac.de/?p=34699#_ftn106

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 12-02-2023، على الساعة: 12:02.

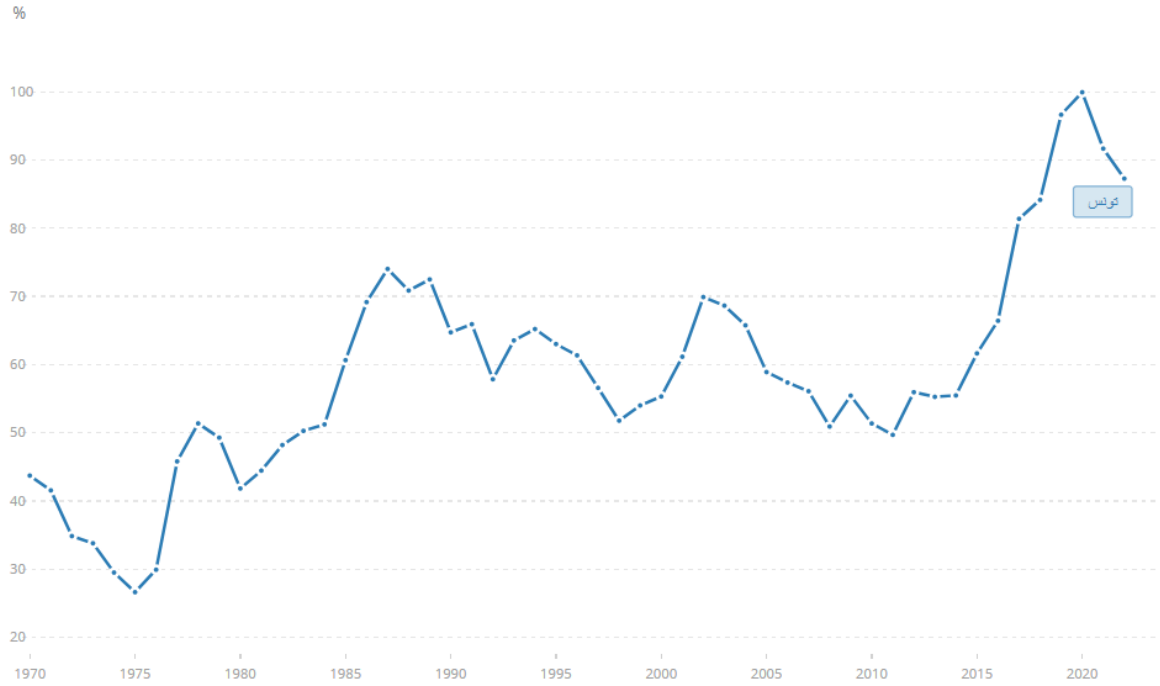

رسم بياني يوضح تطور القروض الممنوحة لتونس منذ 1970 إلى غاية 2022

المصدر: البنك الدولي، المنشور على الموقع: https://n9.cl/et3r5

*تفاقم المحسوبية والرشوة: حيث خلقت المحسوبية فرصا غير متكافئة بين أفراد الشعب الواحد، عبر وضع الرجل غير المناسب في أماكن لا يستحقها، وبالتالي إهدار الفرص أمام الأشخاص الأكفاء، ولعل أبرز مثال عن ذلك هو: **رشيد العمّاري** المتحصل على الأستاذية في اللغة العربية منذ عام 2001 دون أن يظفر بوظيفة[1]، في حين أن غيره من أقارب الرئيس زين العابدين (كصهره صخر الماطري) يتمتعون بمناصب عالية في الدولة، بالإضافة إلى ذلك، أدت الرشوة إلى فساد كبير في الاقتصاد جعله يتسم بانعدام الشفافية والثقة وافتقاد المصداقية في الكثير من مؤسسات الدولة خاصة: الأمن، القضاء والإدارة[2].

*تفشي الفساد المالي: الذي كان نتيجة للقمع والاستبداد السياسي الذي مارسه نظام **بن علي** طيلة فترة حكمه، حيث استولى أفراد عائلته على خيرات البلاد واستغلوا نفوذ العائلة للسيطرة على الاقتصاد في الدولة، بعبارة أخرى، كان الفساد في عهد **بن علي** عبارة عن

[1] -منيرة الحجلاوي، "شيخ المعطّلين في تونس.. 18 عاما بانتظار الوظيفة"، منشور على الموقع: https://n9.cl/p912v
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 22-04-2023، على الساعة: 15:28.

[2] -محمد الغايب، "الثورة التونسية.. عوامل النجاح.. النتائج (1)"، منشور على الموقع: https://2u.pw/KRhHc7
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 25-03-2023، بتاريخ: 11:08.

مؤسسة مستقلة وقائمة بذاتها تنشط في الظل، والتي لا يمكن للقانون أن يطال أعمالها، وذلك راجع لكون أن السلطة البوليسية في تونس بقيادة **بن علي** نفسه، وهذا ما سهل له إطالة بقاءه في سدة الحكم[1].

أي أن ظهور الفساد في **تونس** كان ملازما لتحكم الدولة البوليسية منذ نشأتها، حيث احتكرت النخب الحاكمة في الدولة والمؤلفة من مجموعة من العائلات المنخرطة في مختلف أشكال النهب والسرقة بطرق ممنهجة ومنظمة كافة مصادر الثروة، خاصة **عائلة الطرابلسي** وهي عائلة **ليلى الطرابلسي** زوجة الرئيس **بن علي**، **عائلة شيبوب** صهر **بن علي**، حيث تتحكم هاته العائلتان في جزء كبير من اقتصاد الدولة عن طريق شراء مجموعة من الشركات التابعة للقطاع العام من خلال الخوصصة، وأيضا حصولها على قروض دون ضمانات أو مسائلة ما مكنهم من جمع ثروات هائلة، وفي السنوات الأخيرة من حكم **بن علي** تجاوز الفساد ارتباطه بظهور الدولة البوليسية، ليصبح مؤسسا في شكل **صندوق التضامن الوطني** المعروف في الأوساط التونسية تحت باسم: **صندوق 26/26**، الذي يعتمد في موارده على اقتطاعات الموظفين، والهبات، واقتطاعات ضرائب الشركات الوطنية، لسد وتلبية احتياجات الفئات المنتمية إلى المحافظات الفقيرة في الوسط والجنوب، لكن في حقيقة الأمر كان ذلك الصندوق مجرد آلية للنهب المنظم للثروات التونسية، بدليل أنه لا أحد باستثناء الرئيس مسؤول عليه، ولا خضع للمسائلة من طرف الجهات الرقابية المختصة كوزارة المالية مثلا[2].

*تبديد الممتلكات العمومية: وقد تم ذلك تحت عنوان "الخوصصة" التي تعد أحد أهم مطالب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي شملت بدوها كافة القطاعات الاستراتيجية في الدولة كالإسمنت، الكهرباء، الغاز، الاتصال والنقل، وتفرد رأس المال الأجنبي بحوالي 75% من عائدات هذه الخوصصة، هذه النسبة قابلة للارتفاع مع خوصصة عدد جديد من المؤسسات، الأمر الذي سمح لأصحاب رؤوس الأموال الأجنبية السيطرة والهيمنة على الدولة وحرمان الشعب التونسي من أي إمكانية للتحكم في خيرات بلاده وثرواتها لتحسين أوضاعه وتأمين مستقبل أبنائه[3].

---

[1] -سوسن زغلول السيد على مصطفى، **مرجع سابق.**

[2] -فضيل التهامي، "الثورات الديمقراطية في العالم العربي -تونس نموذجا- (الجزء2)"، منشور على الموقع: https://shortest.link/mDCd

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 26-03-2023، على الساعة 11:44.

[3] -"17 سنة من حكم بن علي: دكتاتورية، استغلال، فساد وعمالة "، **مرجع سابق.**

*تعميق هشاشة الاقتصاد والتبعية: تفاقم ضعف الاقتصاد التونسي في عهد **بن علي** نتيجة لتوجه النشاط الاقتصادي بشكل عام إلى القطاع غير الإنتاجي (الخدمات) مضحيا بالقطاع الإنتاجي في سبيل الحصول على أرباح سهلة وسريعة، ضف لذلك أن مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام انخفضت سنة 2002 إلى 10.4**%** ولم تتجاوز مساهمة قطاع الصناعة والمناجم نسبة 29.1**%**، في حين أن مساهمة قطاع الخدمات بلغت 60.5**%**، ومنه، كان لهذا التوجه عواقب وخيمة انعكست على الاقتصاد التونسي الذي أصبح اقتصاد خدمات أكثر من أي وقت مضى، مما جعل الدولة تعتمد بشكل متزايد على الواردات، الأمر الذي يؤدي إلى تعميق تبعيتها للخارج، ويرهن مستقبلها بمراكز صنع القرار الأجنبية[1].

ثالثا: الدوافع الاجتماعية:

لعبت العوامل الاجتماعية دورا مهما في التأثير على انتقال الديمقراطي في تونس عبر سلسلة من القضايا المطروحة بقوة في الساحة السياسية التونسية نعرضها أدناه:

أولا: البطالة: عانى الشعب التونسي من التفاوتات الاجتماعية والجهوية خاصة مع استمرار معدلات البطالة في ارتفاع والتي وصلت عام 2009 إلى حوالي 28.40%[2]، كما وارتفعت نسبة البطالة في الفترة التي سبقت الحراك الشعبي في تونس خاصة بين خريجي الجامعات والمعاهد التونسية، ليبلغ عدد العاطلين عن العمل أكثر من **600** ألف بينهم نحو 240 ألفا من خريجي مؤسسات التعليم العالي[3] –**انظر الرسم التوضيحي رقم 01**–، لتصبح البطالة بمثابة القنبلة الموقوتة داخل المجتمع التونسي، كما و قد أدت الأوضاع غير المستقرة في تونس إلى تدهور مستمر في المقدرة الشرائية للطبقة الفقيرة فيها، مما أدى إلى انتشار الفقر بشكل رهيب خاصة في المناطق الداخلية التي كانت تعاني أساسا من اختلالات في التنمية ومن البطالة والفقر، ولعل حادثة حرق الشاب **محمد البوعزيزي** لنفسه في مدينة سيدي بوزيد بتاريخ 17 ديسمبر 2010 التي اندلعت على إثرها الاحتجاجات الشعبية ضد السياسات القائمة أكبر دليل على مستوى الفقر الذي أصبح يعاني منه المواطن التونسي[4].

---

[1] -**نفس المرجع.**

[2] -عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، **مرجع سابق**، ص.103.

[3] -الجزيرة، "البطالة بتونس مستمرة عند مستويات مرتفعة"، منسور على الموقع:

https://2u.pw/Qe79Ta

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 12-02-2023، على الساعة: 14:58.

[4] -سوسن زغلول السيد على مصطفى، **مرجع سابق.**

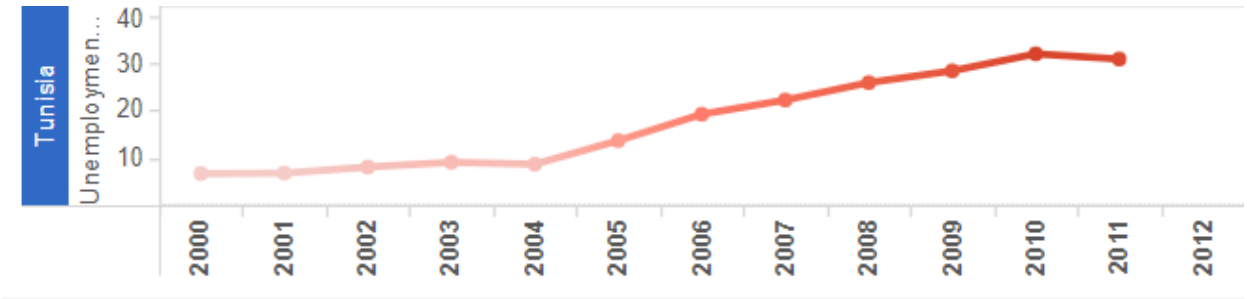

- الرسم التوضيحي رقم 01- نسبة البطالة بين الأكثر تعليما-

المصدر: مدونات البنك الدولي https://2u.pw/ctN9Ts

السنة:	نسبة البطالة:
2000	6,60%
2001	6,70%
2002	8%
2003	9%
2004	8,60%
2005	13,60%
2006	19,20%
2007	22,20%
2008	25,90%
2009	28,40%
2010	32%
2011	30,90%

من إعداد الطالب.

المصدر: مدونات البنك الدولي https://2u.pw/ctN9Ts

ومن خلال دراستنا للحالة التونسية، يمكننا القول بأن السبب وراء ارتفاع نسبة البطالة لدى المتعلمين إلى يعود إلى العوامل التالية: دخول أعداد كبيرة من خريجي التعليم العالي لسوق العمل مما أدى إلى ارتفاع المعروض من العمالة، ميل القطاعات الاقتصادية مثل

الزراعة، المنسوجات، الملابس وقطاع السيارات نحو توظيف عمال ذوي مهارات محدودة، قلة عدد الشركات التي تعتمد على كثافة معرفية في الاقتصاد التونسي[1].

ثانيا: غياب العدالة الاجتماعية: كانت سياسات التنمية غير العادلة أحد الأسباب التي خلفت اضطرابات اجتماعية، حيث لعب الافتقار لعدالة اجتماعية دورا مهما في تراكم العوامل التي تسببت في الثورة، ذلك أنها عمقت اللامساواة والفوارق الاجتماعية، حيث شهدت البلاد انقساما تنمويا بين الشريط الساحلي الذي تتركز فيه معظم النشاطات الاقتصادية وأُهملت منطقة الوسط والجنوب من قبل مجموعة من المحطات التنموية التي عرفتها تونس، وقد أدى تدهور الأوضاع المعيشية نتيجة لغياب برامج تنموية في تلك المحافظات المعزولة لهجرة الشباب بطرق غير شرعية من هذه المناطق إلى أوروبا أو إلى الدول المجاورة كليبيا والجزائر، وقد تأكدت هذه الحالة الاجتماعية المزرية من خلال مجموعة من الإحصاءات التي نشرها المعهد الوطني للإحصاء سنة 2010، والتي قاربت الأحوال المعيشية للسكان لتكشف أن حوالي 33.9% من السكان يعيشون في أوساط غير منظمة، ما يدل على تدني مستوى الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المجالس البلدية، وبحسب نفس الإحصائيات فقد سجلت هذه النسبة 35.1% سنة 2004، وتتركز بشكل كبير في محافظات الوسط والجنوب بحوالي 51.2%[2].

من جهة أخرى، أدى فشل السياسة التنموية في تونس بشكل مباشر إلى ظهور اللامساواة الاجتماعية أوما يصطلح عليه بالتقسيم الطبقي الاجتماعي، الأمر الذي خلق مشاعر الكراهية في نفوس طبقة كبيرة في المجتمع التونسي، وذلك بسبب سيطرة واستيلاء مجموعة من العائلات على مقدرات البلاد الاقتصادية مما أدى إلى تدحرج الطبقة الوسطى في ظل ارتفاع تكلفة المعيشة وصعوبة العيش في المدن الكبرى[3].

ثالثا: انتهاك النظام التونسي لحقوق الإنسان: بإخفاقه في احترام سيادة القانون، الأمر الذي كان أحد الأسباب الرئيسية التي أشعلت شرارة الثورة لإنهاء سنوات طويلة من المعاناة للشعب التونسي، هذا الشعب الذي عانى من سياسات **بن علي** التعسفية التي عملت على كبت الشعب والمعارضة من خلال منع المظاهرات وحرية الرأي والتعبير، قمع وتعتيم الإعلام من

[1] -عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، **مرجع سابق**، ص.103.
[2] -فضيل التهامي، **مرجع سابق.**
[3] -سوسن زغلول السيد على مصطفى، **مرجع سابق.**

خلال: التعذيب الممنهج لسجناء الرأي وخاصة ذوي الميول والاتجاه الإسلامي، ترهيب وتهديد الحقوقيين والتضييق على أنفسهم، حجب القنوات الفضائية والمواقع الإلكترونية الدينية، بالإضافة إلى منع زيارة العلماء، الأمر الذي ساهم في نشر الفساد والانحلال الأخلاقي داخل المجتمع التونسي[1].

ومن خلال محاولتنا لقراءة الثورات العربية توصلنا إلى حقيقة مفادها تفرد الثورة التونسية عن غيرها من الثورات الحاصلة في الدول العربية بدءا من عام 2011، بل يمكن وصفها على أن لها تفردا ميتافيزيقيا، ذلك أنها كانت من قبل الشباب، حيث يمكن القول بأنه لم تكن الثورة التونسية لتندلع لولا حركة حرق **محمد البوعزيزي** لنفسه، هذا الشاب الذي شعر بالقمع والحرمان لدرجة أنه لم يعد يحتمل ذلك، ولم يعد يستطيع أن يسكت عنه، لتكون صرخة ألمه من الاحتراق بداية لسلسلة من التغيرات أسست لواقع تحرري لم يكن في حسبانه، ليتحول من مجرد شاب مضطهد لا صوت له إلى شخص له قدرة كبيرة على إيصال فكرة عن معاناته للعالم أجمع، حيث أنه أجبر الجميع إلى الاستماع ليس فقط إلى صوته بل لصوت كل المظلومين والمحرومين، ولم تسمعه تونس فقط بل العالم كله استجاب لصوته، لتتحول حركته تلك من تعبير عن اليأس إلى فتح لكل إمكانيات الإصغاء[2]، ذلك أن المواطن في تونس كان محروما من كافة حقوق العمل والحياة، لتصبح حادثة تضحية **البوعزيزي** بنفسه تعبيرا عن الغضب الجماعي وشرطا غير مباشر لأي ثورة ممكنة، حيث أنه قبل هذه الحادثة كان الظلم والاضطهاد مستشريا في تونس، لتغير هذه الحادثة الأوضاع ومجرى الأمور في تونس وتدفع بشعبه إلى التصدي ومواجهة مظالم نظامهم الحاكم، حيث أنه لما احترق جسد **البوعزيزي** استعد الجميع للتفاعل معه ليس فقط للتعاطف معه ولكن للرد والتعبير عما شعروا ويشعرون به، لهذا نستطيع القول بأن الثورة التونسية قادت الثورات العربية من دون تخطيط مسبق، ذلك أنها كانت بمثابة النموذج والنهج الذي احتذت به وسارت عليه أغلب الدول العربية، بل يمكن القول أن تونس كانت أول المبادرين للقضاء على تقاليد الرضوخ ورفض الاستعباد والقهر والتعبير عن تلك الأحاسيس المريرة بالظلم، من أجل أن يعيش كل التونسيون وكل العرب حياة حرة وكريمة، فصحيح أن حادثة حرق **محمد**

[1] -**نفس المرجع.**

[2] -نعيمة الرياحي، **الثورات العربية والاستراتيجيات السياسية الراهنة.** ط.1، تونس: دار نقوش العربية، 2013، ص، ص:42، 47.

البوعزيزي لنفسه هي تعبير عن اليأس إلا أنها تحولت إلى وسيلة لفتح كل إمكانيات الإصغاء، فلم يكن موته نهاية المطاف على الإطلاق، بل كان بداية في حياة الشعب التونسي وكل الشعوب العربية وصفحة جديدة في تاريخ تونس وكل الدول العربية التي نسجت على منواله[1].

ومنه، نستنتج بأن الواقع المرير والمليء بالتناقضات (التناقض الاقتصادي والاجتماعي) الذي عاشه الشعب التونسي كان السبب الرئيسي وراء حرق **البوعزيزي** لنفسه وهو نفسه الذي ولد الثورة، بعبارة أخرى هذه التناقضات هي السبب وراء الانتفاضة التي شهدتها تونس في وجه نظامها الحاكم، وهذا ما أشار له **كارل ماركس** الذي قال بأن التغيير ينبغي أن يكون في الواقع الذي يبلغ فيه التناقض قمته فينقلب إلى ضده ويحدث التغيير ويصير التاريخ، وهذا بالضبط ما حدث في تونس أين وقف الثائرون والمنتفضون من الشعب التونسي ضد كل أشكال القهر والظلم والتزوير والتزييف ليكشفوا عن القبح الكامن وراء سياسة التجميل وتعرية الفضائح التي كان يراها الجميع لكن لا يستطيعون التكلم عنها، ليخرج التونسيون إلى الشارع في انتفاضات عارمة بعد أن ضاقوا ذرعا بأوضاعهم، ليقفوا كالجسد الواحد في وجه النظام الذي استبد في الحكم وأباح كل مظاهر القمع والظلم والقهر، معتبرا أن مطالبة المواطن بالحرية والحق جريمة يعاقب عليها، ليكون أول شعار يرفعه الشعب التونسي متمثلا في: "**التشغيل استحقاق يا عصابة السراق**"، أي أن مطالبهم في بداية الانتفاضة كانت اجتماعية –اقتصادية متعلقة أساسا بالمطالبة بحقهم في تشغيلهم وتوفير مناصب عمل لهم، لكن سرعان ما تغير هذا المطلب نتيجة لتصاعد الغضب الشعبي وتحول من مجرد انفعال مطلبي بسيط إلى مطلب سياسي حيث أن الجميع رفع شعار "**ارحل**" في إشارة منهم للرئيس **زين العابدين بن علي**[2].

وعليه، فإن تونس كانت أول دولة عربية تشهد انتفاضة شعبية واسعة النطاق ضد النظام، فبعد عدة أسابيع من المظاهرات الحاشدة والمناهضة للحكومة تمكن الشعب التونسي من تحقيق مطلبه والإطاحة بحاكمهم **زين العابدين بن علي** الذي بقي في سدة الحكم لفترة

[1] -**نفس المرجع**، ص، ص: 43-45.
[2] -**المرجع نفسه**، ص، ص: 46-51.

طويلة[1]، حيث أن ثورة الربيع العربي في تونس بدأت بإحراق **محمد البوعزيزي** لنفسه بتاريخ 17 ديسمبر 2010 في مدينة سيدي بوزيد التونسية كتعبير علن الاحتجاج على الإذلال من قبل الشرطة والخوف من فقدان مصدر رزقه، حيث أن إضرام النار في نفسه كانت بمثابة البداية الرمزية للثورات الشعبية في تونس ذلك أنه بعد فترة وجيزة من هذا الحادث الصادم اندلعت المظاهرات وامتدت إلى المدن المجاورة، لهذا يمكن القول بأن التعبئة الشعبية في تونس كانت عفوية إلى حد كبير، إلا أنه لاحقا لعبت بعض أقسام النقابة العمالية الرئيسية في البلاد كـ: **الاتحاد العام للعمال التونسيين (UGTT)** و**الجمعيات المهنية** دورا مهما في تنظيمها، وبالرغم من انتشار المظاهرات في كافة أنحاء الدولة إلا أنها عرفت في بدايتها رد فعل سياسي بطيء من نظام **زين العابدين بن علي**، ضف لذلك أنه مع تزايد المظاهرات وانتشارها بشكل واسع في البلاد ازداد قمع الشرطة كذلك، لكنه تراجع بعد ذلك بحلول 10 يناير 2011 وذلك راجع لكون أن الجيش أشار إلى أنه لن يتخذ أي إجراء ضد المتظاهرين، ليفر **بن علي** إلى **المملكة العربية السعودية** مع بدء الإضراب العام في 14 يناير[2].

وبنفس خطى تونس نحو التغيير، سارت مصر هي الأخرى على نفس الطريق سعيا منها لتحقق انتقال ديمقراطي سلس وتغير الأوضاع التي يعيشها شعبها، فبعد أيام قليلة على قيام ثورة تونس قامت الثورة في مصر مع مطلع عام 2011، ولعل وراء اندلاع هذه الثورة راجع لكون أن مصر هي الأخرى كانت تعاني سنوات طويلة من الحكم التسلطي، ولهذا سنحاول في الجزء القادم من الدراسة الإحاطة بخلفيات التحولات التي شهدتها مصر مع بداية عام 2011.

[1] -Derek Lutterbeck, **Arab Uprisings and Armed Forces: Between Openness and Resistance**. Published by: the Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), 2011, Pp:20.

[2] - Noor Mohammad Sarker,"Arab Spring and the Contemporary Geopolitics of the Middle East", **Peace and Security Review.** Vol. 6, No. 12, Second Quarter, 2014, p.46.

المطلب الثاني: واقع التحول السياسي في مصر

لقد كانت **تونس** رائدة للثورات العربية دون إرادة، أما أسباب الثورة فقد كانت موجودة قبل شرارة الاحتراق وكانت اقتصادية واجتماعية داخل تونس وفي العالم العربي بأكمله، ولهذا السبب حدثت ثورات، احتجاجات وانتفاضات عارمة شملت دول الجوار العربي **كمصر** التي عرفت هي الأخرى ثوران شعبها في وجه النظام الحاكم، فبعد حوالي 10 أيام من سقوط النظام التونسي انتفض وثار الآلاف من المصريين بعد انتشار دعوات أطلقها النشطاء والمدونون المصريون للإطاحة بالرئيس التونسي **زين العابدين بن علي** في 14 يناير 2011 كبطاقة رابحة للدعوة إلى مظاهرات يوم **25 يناير 2011**، حيث أعلنت العديد من مواقع المعارضة بجرأة أن **مصر** ستتبع خطى **تونس**، لتنطلق فعليا المظاهرات في **مصر** يوم 25 يناير هذا التاريخ الذي يمثل يوما وطنيا في مصر لإحياء ذكرى قوات الشرطة، أي استخدموا تاريخا رمزيا لإضفاء الشرعية وتقوية تلك المظاهرات التي رفعت في بدايتها شعار "الغذاء والحرية والكرامة الإنسانية" إلا أنها قوبلت بتجاهل النظام لها، الأمر الذي ساهم في تصاعد الغضب الشعبي، وبالتالي تغيرت مطالبهم لتصبح منادية برحيل النظام تحت شعار: "الشعب يطالب بإسقاط النظام"، وهو نفس المطلب الذي نادى به الشعب التونسي، إلا أن هذه المطالب قوبلت بالعنف والقمع.

وعليه، لقد حفزت الإطاحة **ببن علي** في **تونس** العمل السياسي الشعبي في **مصر**، بحيث أنه على غير المتوقع شارك حوالي **20 ألف** مشارك في المظاهرات التي نظمها المجتمع المدني وجماعات المعارضة في 25 يناير 2011، وعرفت الاحتجاجات انتشارا واسعا في القاهرة وفي جميع أنحاء البلاد، أشار خطاب **حسني مبارك** الأخير للأمة في 10 فبراير إلى أنه يفقد سلطته، وفي نفس اليوم أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانه الأول الذي يؤيد مطالب الشعب المشروعة، ليستقيل **مبارك** في 11 فبراير وينقل صلاحياته إلى الجيش، ليتم محاكمته مع أبنائه وشخصيات بارزة في النظام بعد ستة أشهر[1].

وقبل التطرق للدوافع المحركة للثورة في **مصر**، ينبغي الإشارة إلى أن هذه الأخيرة قد ثورتين، وهما **ثورتي 25 يناير 2011 و30 يونيو 2013**، بحيث أن كل واحدة منهما

[1] -Noor Mohammad Sarker, **op cit**, p.46.

استندت وقامت على أسباب مختلفة وظروف وأوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية متباينة، وهذا ما سيتم التطرق له فيما يلي:

أولا: ثورة 5 يناير 2011:

اندلعت ثورة شعبية غير المسبوقة في **مصر** بتاريخ الخامس والعشرين من يناير عام 2011 احتجاجا على سوء الأحوال المعيشية والظروف السياسية والاقتصادية، كانت انتفاضة شاملة ضد كل ما اعتبر فسادا في ظل حكم الرئيس السابق **حسنى مبارك**، ويمكن القول بأن الثورة الشعبية التي شهدتها **تونس** والتي أطاحت برئيسها **زين العابدين بن علي** كان لها نصيب كبير في التأثير على الشعب المصري الذي انتفض ضد النظام الحاكم وطالب برحيله، وتعود مبررات هذه الثورة إلى:

1- العوامل السياسية:

تحتل العوامل السياسية حيزا كبيرا في المحاولات المختلفة لتفسير الأسباب الكامنة وراء اندلاع ثورة 25 يناير 2011، وبالتالي فهي أحد الأسباب الحاسمة والتي لا يمكن التغاضي عنها أو إغفالها، وبالرجوع إلى الحالة المصرية، نلاحظ بأن مصر قد عانت في عهد الرئيس السابق **حسني مبارك** من حالة يعمها: الفساد السياسي، القهر، الظلم وكبت الحريات، وعليه سنحاول فيما يلي الإلمام بأبرز الدوافع السياسية التي حركت الشعب المصري وأيقظته من فترة سباته، وذلك كالآتي:

أ-الأسباب السياسية المباشرة[1]:

والمتمثلة في:

1)-انتخابات مجلسي الشعب والشورى: قبيل اندلاع الاحتجاجات في مصر أجريت انتخابات برلمانية لمجلس الشعب ومجلس الشورى، والتي فاز الحزب الوطني فيها بأكثر من **95%** من مقاعد المجلسين ملغيا وبشكل كامل أي تمثيل للمعارضة، ما أحبط المواطنين ودفع بالقوى السياسية إلى وصف هذه الانتخابات بأنها أسوأ انتخابات برلمانية في تاريخ مصر كونها تتناقض مع الواقع، مستشهدين بعدم شرعية بعض الدوائر الانتخابية نتيجة

[1] -آية يوسف عبد السلام، "أسباب قيام ثورات الربيع العربي"، المركز الديمقراطي العربي، منشر على الموقع: https://2u.pw/ryV6zL

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 01-03-2023، على الساعة: 10:33.

لإطاحة النظام المصري السابق بالقضاء وانتهاك حقوقه في الإشراف على تلك الانتخابات، ضف لذلك كله، تم منع الإخوان المسلمين من المشاركة في تلك الانتخابات بشكل قانوني.

2)-مقتل الشاب خالد محمد سعيد: الذي تم قتله على يد الشرطة في 06 جوان 2010 في منطقة سيدي جابر، بعد تعرضه للضرب حتى الموت أمام العديد من شهود العيان، الأمر الذي أثار غضب الرأي العام ودفع ببعض النشطاء الشباب إلى إنشاء صفحة باسم "كلنا خالد سعيد" على مواقع التواصل الاجتماعي، والتي تم عبرها الدعوة إلى مظاهرات 25 يناير 2011.

3)-تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية: حيث وقع هجوم إرهابي في الإسكندرية خلال احتفالات عيد الميلاد في الكنيسة الشرقية في اليوم الأول من العام الجديد عام 2011، أودى هذا الهجوم بحياة 25 شخصا بينهم مسلمون وجرح حوالي 97 آخرين، ما أثار غضب المصريين جميعا وليس الأقباط فحسب.

4)-قيام الثورة الشعبية التونسية: اندلعت الثورة الشعبية في تونس يوم 17 ديسمبر 2010 تضامنا مع محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه، واحتجاجا على تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للشعب التونسي، بحيث تمكنت الثورة من الإطاحة بالرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي في أقل من شهر الذي حكم البلاد بقبضة حديدة طيلة 23 سنة، أظهر هذا النجاح الذي حققته الثورة الشعبية التونسية أن قوة الشعب العربي تكمن في تعاضده وتكاتفه من خلال خروجه إلى الشارع وتظاهره، كما وسلطت الثورة التونسية الضوء على آمال الشعب العربي في قدرته على تغيير الأنظمة الجاثمة عليه، وتحقيق تطلعاتهم.

ب-الأسباب السياسية غير مباشرة:

1)-قانون الطوارئ وانتهاك حقوق المواطن المصري: استمرار الحكومة المصرية في تمديد تطبيق قانون الطوارئ **رقم 162*** لعام 1958 منذ سنة 1967 ليمتد لأكثر من 30 عاما[1]، وبالرغم من اعتراض كافة الشعب المصري عليه ونزولهم إلى الشوارع لمعارضة تمديده، إلا

*قانون الطوارئ رقم 162: هو قانون اعتمدته جمهورية مصر منذ 1967 وإلى غاية عام 2012، باستثناء فترة استراحة مدتها 18 شهرا في عامي 1980 و1981، حيث فرضت هذه الحالة خلال حرب 1967 بين العرب والكيان الصهيوني، ثم أعيد فرضها بعد اغتيال الرئيس السابق أنور السادات في أكتوبر 1981.

[1] -The CNN Wire Staff, "Egypt lifts unpopular emergency law", published on: https://2u.pw/eEYQxo ,Viewed on: 02-03-2023, at: 16:20.

أن نظام الرئيس السابق **حسني مبارك** أصر على مخالفة رأي الشعب وقام بتمديد مرة أخرى وكأن الشعب كله لم يعترض أو غير موجود أساسا، هذا ما سبب إحباطا كبيرا للشعب المصري[1]، خصوصا وأن هذا القانون كان السبب وراء اعتقال العديد من أبناء الشعب المصري الذين تم احتجازهم إلى أجل غير مسمى لأسباب أو بدون أسباب محددة، بالإضافة لذلك عدم إمكانية المواطن المصري على الدفاع عن نفسه بحيث يمكن للحكومة إبقائه في السجن دون محاكمة، كما وتم بموجب هذا القانون: توسيع سلطات الشرطة، تعليق الحقوق الدستورية[2]، فرض الرقابة، تقييد القانون الشديد للأنشطة السياسية غير الحكومية كتنظيم المظاهرات والتجمعات السياسية غير المصرح بها، وحظر رسميا أي تبرعات غير مسجلة، في المقابل بررت الحكومة المصرية إبقائها على هذا القانون تحت مسمى الأمن القومي، ودعمت موقفها هذا بالقول بأنه بدون قانون الطوارئ ستتمكن جماعات المعارضة من الوصول إلى السلطة في مصر، هذا كله دفع بالشعب المصري إلى الشعور الدائم والمستمر بأنه تحت رحمة مسؤولي أمن الدولة وحكامها، ذلك أن هذا القانون يتعارض مع مبادئ وأسس الديمقراطية، بما في ذلك: حق المواطنين في محاكمة عادلة، حقهم في التصويت للمرشحين والأحزاب السياسية التي يرونها مناسبة لخدمة وطنهم[3].

2)-شيخوخة النظام وشخصنة النظام: إن شيخوخة النظام وانتهاء صلاحيته جعلته غير قادر على تجديد الشرعية الكافية للحفاظ على استمرار وجوده ودعم بقائه في السلطة، حيث عانت مصر من **الحكم الفردي**، الأمر الذي ترتب عليه مضاعفات أوهنت الجسد المصري، حيث أن حكم الفرد أدى إلى **شخصنة الحكم** فارتبطت المصلحة الشخصية بالمصلحة العامة واندمجت المصلحة العامة مع المصلحة الشخصية للحاكم، كما وارتبط الحاكم بقدر معين مع أشخاص بذواتهم بوصفهم الممثلين الوحيدين للدولة الموالين له، والذين يطيعون أوامره ويستفيدون من مزايا قربهم منه، والذين أصبحوا لاحقا يشاركون في الحكم تحت سيطرة الرئيس الشخصية، ما أدى إلى اندماج العلاقات الوظيفية الموضوعية مع العلاقات الشخصية الذاتية، وتحولت الأموال العامة إلى أموال خاصة، لتتحول مصر في نهاية

---

[1] -آية يوسف عبد السلام، **مرجع سابق.**

[2] -Samer Shehata, "Egypt After 9/11: Perceptions of the United States", Published by: **Social Science Research Council Journal**, on: Mar 26, 2004, P.05.
Also, on: https://2u.pw/hz1LyS

[3] -آية يوسف عبد السلام، **مرجع سابق.**

المطاف من دولة إلى شبه دولة[1]، وما ساهم في **شخصنة الدولة** هو تمتع الرئيس **مبارك** بسلطات واسعة وفضفاضة ما أدى إلى إضعاف وتقويض جميع سلطات الدولة أمام شخصه، بل وجعلته يبدوا أمام الرأي العام وكأنه الآمر الناهي الوحيد، القادر على حل المشاكل التي تعجز الحكومة عن حلها، ليتم بذلك اختزال مؤسسات الدولة في شخصه.

بعبارة أخرى، شخصنة الدولة، ونتيجة لذلك أصبحت جميع مؤسسات الدولة وسلطاتها وصلاحياتها في يد الرئيس الجمهورية، دون أن يقابل ذلك أي مسئوليات، وأكبر دليل على ما تم ذكره أعلاه، هو تصريحات وزير الخارجية المصري السابق **أحمد أبو الغيط** الواردة في مذكراته، والتي نشرها في كتاب بعنوان "**شهاداتي...أحمد أبو الغيط**"، والذي كشف فيه عن طبيعة النظام المصري الذي اعتبره نظاما رئاسيا استبداديا يهيمن فيه الرئيس **حسني مبارك** والمحيطون به بعملية اتخاذ القرار، حيث قال:

> "**لقد كشفت مشاهداتي ومتابعتي لعملية صناعة وتنفيذ السياسة الخارجية المصرية أن بها الكثير من التأثيرات الشخصية التي تعب دورها في إدارة هذه المنظومة... فالرئيس المصري –سواء في عهود عبد الناصر/السادات/أو مبارك– هو الفاعل الرئيسي وصاحب القرار التوجيهي المؤثر...كما أن هناك مؤسسات وأشخاصا يظهرون وينزوون طبقا لإرادته أي إرادة الرئيس**"[2].

كما واستخدم عبارات غريبة جدا عند وصفه لعملية صناعة السياسة الخارجية المصرية، والتي اعتبرها تدل عن مدى تماهي الدولة مع شخصية الحاكم، وذلك في قوله:

> "**كان هناك تجمعات ومحاور كثيرة يجري إقامتها بين دول محورية تستهدف إعادة صياغة الوضع الدولي وقوى التأثير فيه...ولاحظت هنا أيضا أن مصر و/أو الرئيس لا ترصدها أو تسعى للتفاعل معها بشكل يؤمن الوجود المصري في وسطها**"[3].

ولعل عبارة "**مصر و / أو الرئيس**" توحي بأنه إذا كان **مبارك** لا يرى أهمية دولة أو تجمع دولي ما، فإن ذلك معناه أن **مصر** كدولة لا ترى ذلك أيضا، في إشارة مستترة إلى

---

[1] -هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين، "انعكاسات الثورات والحركات السياسية على الدساتير والقوانين المصري"، **مجلة القانون والعلوم السياسية**. المجلد 05، العدد 01، 2019، ص، ص: 25-26.

[2] -أحمد أبو الغيط، **شهاداتي ... أحمد أبو الغيط: السياسة الخارجية المصرية 2011/2004**. ط.1، مصر: دار نهضة مصر للنشر، 2013، ص.36.

[3] -**نفس المرجع**، ص.102.

مدى عدم مشاركة بل غياب الدولة ومؤسساتها عن عملية صنع القرار كما هو متعارف عليه في الدول الديمقراطية، ضف لذلك قوله:

"**كنت أؤمن، ومازلت، بأن النظام الرئاسي المصري، ومثلما أديرت العلاقات الخارجية المصرية على مدى رؤساء ثلاثة: عبد الناصر والسادات ومبارك، يوفر ويعطي الرئيس السلطة بأن يكون هو المسؤول عن صنع وتوجيه سياسة الخارجية**"[1].

ما يعني أن السياسة الخارجية المصرية هي تعبير عن إرادة الرئيس في مصر، كما وأشار أيضا إلى غياب مفهوم **مجلس الأمن القومي** في عهد الرئيس **مبارك**، والذي يراه **أبو الغيط** جد مهم في صياغة السياسة الخارجية، حيث يقول:

"**أن غياب هذا المفهوم أثناء فترة حكم الرئيس مبارك واعتماده فقط على سكرتير المعلومات بمفرده، كان يمثل ضعفا كامنا في عملية السياسة الخارجية**"[2].

أي أن **مبارك** كان يعتمد قلة من الأشخاص بعينهم –المحيطين به–في إدارة شؤون البلاد.

3)–التلاعب بالدستور المصري: من خلال إدخال تعديلات جديدة عليه تؤسس وترسخ لتوريث الحكم[3]، حيث قام الرئيس السابق **حسني مبارك** بإجراء تعديل على دستور عام 1971، والذي أكد فيه على أن مدة الرئاسة هي ست سنوات مع إمكانية إعادة انتخاب رئيس الجمهورية للولايات أخرى[4]، بعبارة أخرى إمكانية انتخاب رئيس الجمهورية لأكثر من مرتين، أي تكريس للبقاء في سدة الحكم بشكل غير مباشر.

كما ويجدر الإشارة هنا إلى أن الرئيس السابق **مبارك** قام بتعديل الدستور المصري مرتين، والغرض من ذلك هو ضمان بقائه في الحكم والتمهيد لتوريث الحكم لابنه، حيث أن **التعديل الأول: كان سنة 2005:** والتي تم فيها تعديل **المادة 76***، حيث تم وضع شروط

---

[1] -**المرجع نفسه**، ص.124.

[2] -**المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

[3] -هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين، **مرجع سابق**، ص.26.

[4] -نص **دستور جمهورية مصر العربية** لعام **1971** على مدة الرئاسة في **المادة 77**، بحيث جاء النص كالآتي:
"مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء، ويجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدد أخرى."
وقام الرئيس السابق **حسني مبارك** بتعديل هذا الدستور عام **2007**، إلا أنه رسخ المادة **77**، ولم يقم بأي تعديل أو تغيير عليها.

*في **فبراير 2005** أعلن الرئيس **حسني مبارك** عن مبادرة لتعديل **المادة (76)** من الدستور، بحيث يكون انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري العام المباشر من جميع أفراد الشعب الذين لهم حق الانتخاب، بدلا من اختيار رئيس الجمهورية بطريقة الاستفتاء بعد ترشيح مجلس الشعب لشخص واحد للرئاسة. بحيث جاء نص المادة كالآتي:
" ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري العام المباشر.
ويلزم لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية أن يؤيد المتقدم للترشيح مائتان وخمسون عضوا على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات، على ألا يقل عدد المؤيدين عن خمسة وستين من أعضاء مجلس الشعب وخمسة وعشرين من أعضاء مجلس الشورى، وعشرة أعضاء من كل مجلس شعبي محلي للمحافظة من أربع عشرة محافظة على الأقل، ويزداد عدد المؤيدين

تعجيزية جعلت من المستحيل على أي شخص منافسة الرئيس (أو حتى ابنه) على منصب رئاسة الجمهورية[1]، ولقد أعربت المعارضة عن استيائها الشديد من هذا التعديل الذي جاء بشروط تعجيزية، حيث وصف حزب **الوفد الليبرالي** شروط الترشيح الرئاسي التي حددتها اللجنة بأنها "**تعديلات مشبوهة**" **للمادة 76** من الدستور، وذلك ضمانا لترشيح الدولة لمنصب الرئيس، قائلا بأن: "هذا تجاهل للمطالب الأساسية التي تقدمت بها الأحزاب السياسية والقوى المعنية بهذا الشأن، وأنها: "تفريغ للتعديل الدستوري من مضمونه، وعدم الالتفات للمطالب والمقترحات التي نادت بها القوى السياسية في مصر"، كما وأكد قياديي **الحزب الناصري** و**الحركة المصرية من أجل التغيير** "**كفاية**" بأن الشروط الذي جاء بها التعديل تعيد الوضع إلى المربع الأول وتحرم المستقلين من الترشيح[2]، أما التعديل **الثاني: فكان سنة 2007:** ففي ديسمبر 2006 أرسل الرئيس السابق **مبارك** رسالة إلى البرلمان المصري يطلب فيها تعديل **34 مادة** دستورية، أي ما يقترب من سدس النصوص الدستورية التي يحتويها **دستور 1971**، ، ومن أبرز التعديلات التي تضمنها هذا التعديل كانت: تعديل **المادة 76** *مرة أخرى فيها من خلال تصعيب إجراءات الترشح للرئاسة وتعديل **المادة 88**** على إنشاء لجنة عليا مستقلة للإشراف على الانتخابات تكون لها صلاحيات مطلقة[1]،

للترشيح من أعضاء كل من مجلسي الشعب والشورى ومن أعضاء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات بما يعادل نسبة ما يطرأ من زيادة على عدد أعضاء أي من هذه المجالس. وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يكون التأييد لأكثر من مرشح، وينظم القانون الإجراءات الخاصة بذلك كله.

وللأحزاب السياسية التي مضى على تأسيسها خمسة أعوام متصلة على الأقل قبل إعلان فتح باب الترشيح، واستمرت طوال هذه المدة في ممارسة نشاطها مع حصول أعضائها في آخر انتخابات على نسبة (5%) على الأقل مقاعد المنتخبين في كل من مجلس الشعب ومجلس الشورى، أن ترشح لرئاسة الجمهورية أحد أعضاء هيئتها العليا وفقا لنظامها الأساسي متى مضى على عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل.

واستثناء من حكم الفقرة السابقة، يجوز لكل حزب سياسي أن يرشح في أول انتخابات رئاسية تجري بعد العمل بأحكام هذه المادة أحد أعضاء هيئته العليا المشكلة قبل العاشر من مايو سنة 2005، وفقا لنظامه الأساسي.

... ويتم الاقتراع لانتخاب رئيس الجمهورية حتى ولو تقدم للترشيح مرشح واحد، أو لم يبق سواه بسبب تنازل باقي المرشحين أو لعدم ترشيح أحد غير من خلا مكانه، وفي هذه الحالة يعلن فوز المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة لعدد من أدلوا بأصواتهم الصحيحة. وينظم القانون ما يتبع في حالة عدم حصول المرشح على هذه الأغلبية.".

[1] -آية يوسف عبد السلام، **مرجع سابق.**

[2] -إسماعيل إبراهيم، "الدستور في عهد مبارك.. تعديلات صنعت أزمات ومهدت لثورة يناير"، منشور على الموقع:
https://2u.pw/dAaqRH
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 03-03-2023، على الساعة: 11:57.

*في سنة 2007 تم تعديل **المادة 76** مرة أخرى، بحيث في هذا التعديل تم تصعيب إجراءات الترشح للرئاسة بصورة اعتبرها المعارضون تفصيلا على قياس جمال مبارك. بحيث جاء التعديل في **الفقرتان الثالثة** و**الرابعة**، وذلك كالآتي:

" ولكل حزب من الأحزاب السياسية التي مضى على تأسيسها خمسة أعوام متصلة على الأقل قبل إعلان فتح باب الترشيح، واستمرت طوال هذه المدة في ممارسة نشاطها مع حصول أعضائها في آخر انتخابات على نسبة (3%) على الأقل من مجموع مقاعد المنتخبين في مجلسي الشعب والشورى، أو ما يساوي ذلك في أحد المجلسين، أن يرشح لرئاسة الجمهورية أحد أعضاء هيئته العليا وفقا لنظامه الأساسي متى مضت على عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل.

واستثناء من حكم الفقرة السابقة، يجوز لكل حزب من الأحزاب السياسية المشار إليها، التي حصل أعضاؤها بالانتخاب على مقعد على الأقل في أي من المجلسين في آخر انتخابات، أن يرشح في أي انتخابات رئاسية تجري خلال عشر سنوات اعتبارا من أول مايو 2007، أحد أعضاء هيئته العليا وفقا لنظامه الأساسي متى مضت على عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل.".

بحيث جاء نص **المادة 88 الفقرة الثانية كالآتي:

وبالتالي إلغاء الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات من أجل السماح للنظام من التحكم والسيطرة على الانتخابات التشريعية، وقد أدى ذلك إلى تلاعب صارخ بالانتخابات التشريعية الأخيرة بشكل أفقد المواطنين الثقة في جدوى التعبير وإبداء آرائهم في الانتخابات، ما أدى في النهاية إلى اقتياد الشعب إلى مجالس نيابية تحقق رغبة النظام بدلا من تمثيل إرادة المواطنين.

مما ذكر سابقا يتضح بأن هذه التعديلات اتسمت بالشكلية والجزئية وذلك راجع لكونها لم تمس جوهر نظام الحكم الذي هو سلطات رئيس الدولة، وبالتالي لم يكن لها تأثير كبير على الحياة السياسية[2].

4)-توريث الحكم: منذ أن عاد الابن الأصغر للرئيس من لندن انخراطه في العمل السياسي في أواخر التسعينيات، الأمر الذي خلق تكهنات حول صعوده المحتمل للرئاسة، خاصة بعد تولي **بشار الأسد** السلطة من والده وحكم سوريا، سرعان ما تحولت هذه التكهنات إلى هواجس عند انضمام **جمال مبارك** إلى الأمانة العامة للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في فبراير 2002، وقيادته لما أصبح يعرف لاحقا بالتيار الإصلاحي داخل الحزب، الذي أطلق ما سماه بأنه "فكر جديد" سيقود مصر في اتجاه أكثر ديمقراطية، لتتحول هذه الهواجس إلى مخاوف مع إنشاء أمانة السياسات بالحزب برئاسة **جمال مبارك**، الذي كان له تأثير ونفوذ كبير على الحزب وعلى إدارة الدولة، بحيث بلغ نفوذه درجة تدخله في اختيار وزراء ما عرف بالمجموعة الاقتصادية التي ضمت المقربين منه في المالية، الاستثمار، التجارة، الصناعة والسياحة... إلخ، لتنتهي تكهنات وهواجس المصريين إلى واقع وحقائق ملموسة بعد تعديل **المادة 76** من **دستور 1971** والتي وصفت هي وما لحقها من تعديلات بأنها جريمة دستورية جعلت من الابن المرشح الوحيد فعليا لخلافة والده، إلى جانب هذا، تفاقمت مخاوف

" ويجرى الاقتراع في يوم واحد، وتتولى لجنة عليا تتمتع بالاستقلال والحيدة الإشراف على الانتخابات على النحو الذي ينظمه القانون. ويبين القانون اختصاصات اللجنة وطريقة تشكيلها وضمانات أعضائها على أن يكون من بين أعضائها أعضاء من هيئات قضائية حاليين وسابقين. وتشكل اللجنة اللجان العامة التي تشرف على الانتخابات على مستوى الدوائر الانتخابية واللجان التي تباشر إجراءات الاقتراع ولجان الفرز، على أن تشكل اللجان العامة من أعضاء من هيئات قضائية، وأن يتم الفرز تحت إشراف اللجان العامة، وذلك كله وفقا للقواعد والإجراءات التي يحددها القانون.".

في حين أن النص الأصلي للمادة والوارد في دستور 1971 كان كالآتي:

" يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب. ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء، على أن يتم الاقتراع تحت إشراف أعضاء من هيئة قضائية.".

[1] -إسماعيل إبراهيم، **مرجع سابق.**

[2] -ليندة طرودي، **مسار التحول الديمقراطي في مصر وتداعياته على الأمن الإسرائيلي بعد 2011.** الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2020، ص.130.

المصريين بشأن انتقال السلطة إلى **مبارك الابن** بسبب الغموض المحيط بمسألة خلافة الرئيس السابق، ذلك أن الرئيس **حسني مبارك** لم يقم بتعيين نائب له منذ توليه منصبه، ولم تكن هنالك رموز سياسية داخل أو خارج الحزب الوطني تبدو أنه يتم إعدادها لتكون خلفا للرئيس، ضف لذلك كله، أنه في الأصل لم يكن هناك آلية لتعيين قادة سياسيين جدد لتولي مسؤوليات القيادة المستقبلية، في المقابل كان هنالك تخمينات لخبراء ومحللين مرتبطة بأفراد وأسماء محددين أبرزها: اللواء الراحل **عمر سليمان** رئيس المخابرات العامة السابق والسيد **عمرو موسى** وزير الخارجية الأسبق والأمين العام السابق للجامعة العربية، لتأجج هذه الشواهد الخوف لدى المصريين من أن المسرح يستعد لتوريث الحكم لنجل الرئيس **حسني مبارك**[1].

بالإضافة لما سبق، كان الرئيس السابق **حسني مبارك** يسعى لتوريث منصب رئاسة الجمهورية لابنه نتيجة لكون أن مفاتيح التشريع مضمونة وكلها تدين بالولاء لأسرته، بدليل أن الأغلبية الكاسحة لمجلسي الشعب والشورى تم تكوينهما على يد الحزب الوطني الحاكم والموالي **لمبارك**، ولم يبق على تحقيق مراده سوى تعيين ابنه رئيسا للجمهورية المصرية خلفا له في انتخابات شكلية كتلك التي دأبت عليها مصر في الحقب الفائتة، ومن أجل تحقيق ذلك سعى **مبارك** لتجهيز كافة الأوضاع حتى يكون انتقال السلطة لابنه سلسا، حيث قال **أبو الغيط** في كتابه: "**بأنه كان مقتنعا بأن القبض على أيمن نور*** **كان يستهدف أساسا منع وجود منافس قادر لنجل الرئيس إذا ما تقرر في لحظة ما في المستقبل السعي للرئاسة**"[2]، وأضاف: "**إن عمر سليمان****... **قال: إن التفكير في عام 2003 وأيضا في عام 2004 كان في تغيير أحمد ماهر ولكن بوزير أصغر كثيرا في السن لكي يستطيع التفاهم مع جمال مبارك**"[3]، وهذا ما كان يرفضه الشعب المصري –أي مسألة التوريث– بالإضافة إلى بعض الشخصيات البارزة في النظام السياسي السابق كـ: **أحمد أبو الغيط** وزير خارجية مصر السابق و**عمر سليمان** نائب رئيس الجمهورية، حيث عبر عن ذلك أبو الغيط في

---

[1]-محمود شريف بسيوني ومحمد هلال، **الجمهورية الثانية في مصر**. ط.1، مصر: دار الشروق، 2012، ص.34.

[*] **أيمن نور:** هو سياسي مصري ذو توجه ليبرالي، وعضو سابق في حزب الوفد ونائب سابق بمجلس الشعب ومؤسس حزب الغد ومن بعده حزب غد الثورة، نافس حسني مبارك في انتخابات الرئاسة المصرية 2005 والتي حل فيها ثانيا طبقا للأرقام الرسمية، أعتقل بعد الانتخابات الرئاسية بأيام لمدة أربع سنوات ونصف. لمزيد من المعلومات أنظر: https://2u.pw/hn3zLo

[2] -أحمد أبو الغيط، **مرجع سابق**، ص.142.

[**] **عمر سليمان**: مدير جهاز المخابرات العامة المصرية سابقا، والذي أعلن في 29 يناير 2011 عن تعيينه نائبا لرئيس الجمهورية. لمزيد من المعلومات انظر: https://2u.pw/wYbLwY

[3] -احمد أبو الغيط، **مرجع سابق**، ص.46.

كتابه بقوله: "**أننا معا كنا نرفض هذا الاتجاه في التوريث ونثق بأن قيادة القوات المسلحة المصرية، والجيش...لن تقبل بهذا الوضع**"[1]، إلا أن مخطط **مبارك** هذا قوبل برفض جماهيري واسع، ضف لما سبق، عانت مصر من هشاشة وضعف البنية الأمنية للدولة والتي اقتصر دورها على تأمين النظام الحاكم فقط[2].

5)-ضعف الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني وسيطرة الدولة عليها:

في **مصر** وبالرغم من تعدد الأحزاب السياسية إلا أن جميعهم لم يسمع لهم صوت إلا القليل منهم كالحزب الوطني الحاكم الذي ظل محتكرا الحياة السياسية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، تتعدد النقابات بها إلا أنها هي الأخرى قد نالها الوهن فنجد مثلا أن النقابات العمالية أصبحت خاضعة تماما لسيطرة الحكومة والحزب الحاكم، ونفس الأمر بالنسبة للنقابات المهنية التي قوضها القانون وأضعفتها الخلافات بين قادتها فتقلص أداء بعضها ووضع البعض الآخر تحت الرقابة، وأصبح لا يسمع سوى صوت الحزب الوطني، بالإضافة إلى إضعاف منظمات المجتمع المدني التي تم تضييق الخناق عليها ووصمها بالعمالة للخارج، كما وتم منعها من رصد الحقائق حول النظام السياسي في مصر، لتتحول مصر فعليا إلى نظام الحزب الواحد بعد انتخابات مجلسي الشعب والشورى الأخيرة واستبعاد قوى المعارضة من الساحة السياسية، وكنتيجة لانسداد القنوات الشرعية للتعبير عن الرأي، لم يبقى أمام الشعب سوى خيار النزول للشارع والتعبير عن غضبهم من الأوضاع في مصر، بحيث استطاعت الجماهير المصرية حشد أعداد كبيرة من الشباب عبر مواقع التواصل الاجتماعي (خاصة "**Facebook**") التي حلت محل الأحزاب السياسية وأصبحت البديل الناشط عنها في تشكيل الرأي العام[3].

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن نظام **مبارك** سمح بهامش من حرية الحركة للقوى السياسية بشرط ألا يهدد ذلك هيمنته وسيطرته على السلطة في انتخابات مجلس الشعب لعام 2005، حيث سمح لأعضاء **جماعة الإخوان** المسلمين بالمشاركة في الانتخابات كمستقلين، إلا أنه عندما بدأت الجماعة تهدد احتكار النظام وحزبه الحاكم للسلطة بفوزها ونجاحها في الجولتين الأولى والثانية من الاقتراع، تدخلت الدولة في الجولة الثالثة لمنع هذه الجماعة من

[1] -**نفس المرجع**، نفس الصفحة.
[2] -هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين، **مرجع سابق**، ص.26.
[3] -آية يوسف عبد السلام، **مرجع سابق**.

حصول على أغلبية نيابية أو حتى على أقلية كبيرة عبر استخدام وسائلها القمعية، ومنذ تلك الانتخابات عمل النظام على تقويض **جماعة الإخوان** التي لطالما وصفتها وسائل الإعلام الرسمي بأنها ممنوعة ومحظورة، وذلك على الرغم من أنها تشغل حوالي سدس مقاعد البرلمان، ونتيجة لذلك شرع النظام في الضغط عليها وإجبارها على الانصياع لإرادته عبر اعتقال قادتها ومحاكمتهم أمام محاكم عسكرية، وذلك كله لأن الجماعة تجاوزت الخطوط الحمراء وانتهكت قواعد اللعبة السياسية التي وضعها النظام، ولعل ما حصل للدكتور **أيمن نور** خير دليل على سياسة النظام المصري في تقويض الأحزاب السياسية، بحيث أنه في بادئ الأمر وافقت لجنة الأحزاب برئاسة رئيس مجلس الشورى أحد أقطاب الحزب الحاكم على طلب الدكتور **أيمن نور** والمتمثل في تأسيس "**حزب الغد**" سنة 2004، إلا أنه بعد فوزه بنسبة 7.9% من الأصوات في الانتخابات الرئاسية لسنة 2005، سارع النظام إلى اتهامه بتزوير توكيلات إنشاء الحزب، الأمر الذي اعتبره الكثيرون بأنه ذو دوافعه سياسية، خاصة وأنه تجاوز حدود العمل السياسي المسموح به في البلاد[1].

والمتتبع لشؤون مصر الداخلية سيلاحظ فيها تعدد الأحزاب السياسية فيها، ويرجع ذلك إلى قدرة النظام على خلق مسرح سياسي يتسم بالتعددية الشكلية ويعطي الانطباع بوجود أحزاب سياسية معارضة النظام، إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك كليا، حيث أن السياسة المصرية أديرت وفقا لما يمكن وصفه بأنه اتفاق ضمني بين النظام والمعارضة الحزبية وغيرها من القوى السياسية، بحيث يسمح لهذه الأحزاب بالمشاركة والتواجد طالما أنها لا تتجاوز الخطوط الحمراء التي تهدد احتكار النظام للحكم والسلطة، ومن هنا يمكننا فهم ظاهرة افتقار أغلب الأحزاب السياسية القائمة في مصر إلى الشعبية الحقيقية، فمنذ عام 1981 تم تأسيس 18 حزبا سياسيا معظمهما بقرار قضائي، ما رفع عدد الأحزاب السياسية المنشأة منذ إطلاق **سياسة المنابر*** للرئيس الراحل **أنور السادات** في منتصف السبعينيات إلى 24 حزبا، وعلى الرغم من ارتفاع أعداد الأحزاب السياسية في مصر إلا أن معظمها لم

[1] -محمود شريف بسيوني ومحمد هلال، **مرجع سابق**، ص، ص: 31، 32.

*__المنابر السياسية:__ في يناير 1976 عين الرئيس **محمد أنور السادات** لجنة **"مستقبل العمل السياسي"** لدراسة موضوع **المنابر** ودورها في دعم الديمقراطية، والتي توصلت لضرورة تطوير الاتحاد الاشتراكي العربي مع إعطائه الفاعلية من خلال إقامة المنابر، ليسمح الرئيس في مارس 1976 بقيام ثلاثة منها تمثلت في: **اليمين** (تنظيم الأحرار الاشتراكيين) ورئيسه مصطفى كامل مراد، و**الوسط** (تنظيم مصر العربي الاشتراكي) ورئيسه ممدوح سالم، و**اليسار** (تنظيم التجمع الوطني التقدمي الوحدوي) ورئيسه خالد محي الدين، وخاضت هذه المنابر معركة انتخابات مجلس الشعب في صيف ذلك العام، ليتم إجراء انتخابات جديدة عام 1976 في ظل نظام المنابر السياسية والتي تحولت فيما بعد إلى أحزاب سياسية، حيث صدر القانون رقم 40 لسنة 1977 بنظام الأحزاب السياسية في مصر. لمزيد من المعلومات انظر: https://shortest.link/lO38

يكن له وجود فعلي وحقيقي على الساحة السياسية، بالإضافة إلى أنهم افتقدوا للقاعدة الشعبية وهذا راجع لأسباب متعددة، بعضها يتعلق بسياسات النظام الهادفة لقمع، تقييد والتقليل من فاعلية تلك الأحزاب، وبعضها الآخر مرتبط بتوظيف النظام للدولة ومؤسساتها لجذب الناخبين للحزب الحاكم عن طريق إسداء خدمات لهم، هذا إلى جانب قيام النظام بالترويج له عبر وسائل الإعلام، وذلك فضلا عما شهدته بعض هذه الأحزاب من صراعات داخلية وخلافات وانقسامات قوضتها[1].

6)-إفساد السياسة بزواج المال والسلطة: ارتبط مشروع توريث الحكم في مصر بظاهرة جديدة على الساحة السياسية المصرية منذ ثورة جويلية 1952، ألا وهي تعيين كبار رجال الأعمال في مناصب سياسية قيادية داخل الحزب الحاكم وداخل الحكومة، حيث لعب **جمال مبارك** دور بارزا في اختيار وزراء المجموعة الاقتصادية الذي كان أغلبهم من رجال الأعمال، ضف لذلك أنه قام بضم رجال أعمال آخرين إلى الحزب الوطني الديمقراطي كان أبرزهم المهندس **أحمد عز** الذي تولى رئاسة أمانة تنظيم الحزب، وبالتالي بات جليا للشعب المصري تزاوج المال بالسلطة الممثل بتحالف كبار رجال الأعمال مع الحزب الحاكم، الأمر الذي خلق مخلفات سلبية لعل أبرزها ما تم الكشف عنه في أعقاب ثورة 25 يناير: من تقويض جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في العديد من أجهزة الدولة، اتهام العديد من الوزراء والمسؤولين باستغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية لهم وللشركات التي يرأسونها أو يمتلكونها أو يساهمون فيها وذلك راجع لغياب قواعد تمنع تعارض المصالح، ومن الناحية الاجتماعية، انتشر شعور عام بأن النظام لم يعد يخدم السكان ذوي الدخل المحدود، الذين يشكلون الغالبية من المصريين، خصوصا بعد تولي رجال الأعمال أصحاب الأصول المالية الضخمة للعديد من المناصب الهامة في الدولة وبروز دورهم في الحياة السياسية، الأمر الذي أدى إلى خلق شعور بين المصريين بأن حكومتهم منفصلة عن الشارع فيها، وأنها غير مبالية بمشاكل ومعاناة مواطنيها، لتتفاقم هذ المشاعر وتزداد مع فشل السياسات الاقتصادية الليبرالية التي تبنتها الدولة وروجتها لتحقيق النمو والازدهار الموعود لمواطنيها[2].

[1] -محمود شريف بسيوني ومحمد هلال، **مرجع سابق**، ص، ص: 30، 31.
[2] -**نفس المرجع**، ص، ص: 35، 36.

7)- تهميش الشعب وإقصائه من إدارة شؤون بلده: شهد المصريون تهميشا واستبعادا مستمرين من عملية إدارة بلادهم، لتبدأ شرعية نظام مبارك في التراجع وتراكم الغضب الشعبي ضد حكمه لاسيما بسبب تمديد حالة الطوارئ، استبعاد الأحزاب المعارضة من المجالس المحلية، وإحكام الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم قبضته على البرلمان، باختصار، استبعاد الشعب من الحياة السياسية التي سيطر عليها الرئيس، بدليل أن حسني مبارك في خطاب له عام 1988 بمناسبة عيد العمال، نبه فيه المعارضين والمؤيدين على حد سواء بقوله: "أنا في موقع المسؤولية، وأنا لدي السلطة لاتخاذ التدابير... لدي كل خيوط اللعبة بينما أنتم لا"[1]، والتي كانت بمثابة رسالة تحذيرية للشعب المصري كله، تؤكد له أن الرئيس هو الآمر الناهي ولا يعلو عليه شيء، وتنبيههم من عدم محاولة اتخاذ أي تدابير أو أي محاولات لتغيير الأوضاع في البلاد لأنه هو الوحيد الذي لديه سلطة التصرف.

8)-الفساد السياسي والمالي: أصدرت **منظمة الشفافية الدولية*** مؤشر الفساد لعام 2010 والذي أظهر أن **مصر** تحتل المرتبة 105 من بين 178 دولة شملها التقرير[2]، في المقابل تأكد الشعب المصري أن النظام يواصل تشويه جوانب الحياة السياسية خصوصا مع بروز بعض مظاهر الفساد السياسي كالتزوير الواضح للانتخابات البرلمانية عام 2010 [3]، حيث أعلنت اللجنة العليا للانتخابات البرلمانية المصرية النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب والتي أظهرت تقدما ساحقا **للحزب الوطني الديمقراطي** الحاكم بقيادة الرئيس **حسني مبارك** الذي حصد أغلبية المقاعد والمتمثلة في 420 مقعدا من إجمالي المقاعد التي تم التنافس عليها والبالغ عددها 508 مقعدا، في المقابل نجد مثلا أن أحزاب المعارضة حصلت على 14 مقعدا فقط[4]، ما يظهر لنا تباينا كبيرا في الأرقام وهو أمر غير معقول منطقيا، ضف لذلك، أنه بحلول نهاية عام 2010 أصبح حوالي 40% من سكان مصر يعيشون تحت خط

---

[1] -ليندة طرودي، "مسار التحول الديمقراطي في مصر وتداعياته على الأمن الإسرائيلي بعد 2011"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة.** جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2017-2018، ص.110.

*__منظمة الشفافية الدولية:__ هي حركة عالمية تعمل في أكثر من 100 دولة لإنهاء ظلم الفساد، تسعى هذه المنظمة لوقف الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة على جميع المستويات وفي جميع قطاعات المجتمع. لمزيد من المعلومات أنظر:

https://www.transparency.org/en/about

[2] -Transparency International, **Corruption perceptions index 2010.** On :

https://www.transparency.org/en/cpi/2010

[3] -رضوى عبد الفتاح فرج عبد الفتاح، "ثورة 25 يناير: الأسباب والتداعيات"، **مجلة البحث العلمي في الآداب.** المجلد 20، العدد 20 الجزء الرابع، 2019، ص.527.

[4] -"انتخابات مصر: 420 مقعدا للحزب الحاكم في مجلس الشعب"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/9kk5gS

تم الاطلاع عليها بتاريخ:04-03-2023، على الساعة: 15:43.

الفقر، ما يعني أنها تعتمد على دخل قومي يعادل حوالي 2 دولار للفرد في اليوم، هذا إلى جانب اعتماد جزء كبير من السكان على السلع المدعومة، في المقابل تم نهب أراضي الدولة الأمر الذي جعل المصريين يشعرون بأن أراضيهم قد نهبها الانتهازيون والمحيطون بالنظام، فلا أحد في تاريخ الدول الحديثة باستثناء مصر اشترى أراضي الدولة بأقل سعر وأعاد تدويرها وبيعها بعد أسبوع أو شهر بسعر يعادل ضعف سعرها بألف مرة[1].

9)-تجاوزات الشرطة: كانت معاملة الأجهزة الأمنية مع المصريين جد وحشية بدليل أنه في أعقاب سلسلة من الهجمات الإرهابية التي استهدفت وجهات سياحية في طابا، شرم الشيخ ودهب، تعامل النظام بمنهج أمني صرف مع ملف بدو سيناء، تم اعتقال المئات إن لم يكن الآلاف من أبناء قبائل سيناء للتحقيق معهم وتمت إساءة معاملتهم، ما خلق لديهم شعورا بالكراهية تجاه الدولة وأجهزتها الأمنية، وهو ما ظهر جليا في الهجمات العنيفة التي شنتها هذه القبائل على المراكز الأمنية بعد سقوط النظام والتي بدت وكأنها عملية انتقامية، وبنفس المنطق تعامل النظام السابق مع ملف الاحتقان الطائفي بين أقباط مصر ومسلميها، حيث شهد العقد الماضي العديد من العمليات الإرهابية التي استهدفت الكنائس في أعياد مسيحية والتي كان أغلبها بسبب أعمال إرهابية أو خلافات عائلية وشخصية، إلا أن الدولة فضلت تجاهل هذه المظالم ما جعلهم يشعرون بأنهم مضطهدين من قبل دولتهم نتيجة لعدم التعامل معهم كمواطنين متساوين مع إخوانهم المسلمين في الحقوق والواجبات[2].

بالإضافة لذلك، تعرض المواطنون المصريون لانتهاكات عديدة لحقوقهم على أيدي الشرطة على ضوء **قانون الطوارئ**، تمثلت في: الاعتقالات، السجن والقتل، ومن أشهر هذه القضايا حادثة **خالد محمد سعيد** الشاب الإسكندري الذي توفي في 06 جوان 2010 على أيدي رجال شرطة منطقة سيدي جابر[3]، بعد أن تعرض للضرب حتى الموت أمام العديد من الشهود، وتوفي شاب آخر وهو السيد بلال أثناء احتجازه من قبل مباحث أمن الإسكندرية بعد تعرضه للتعذيب في أعقاب حادثة تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية[4].

---

[1] -آية يوسف عبد السلام، **مرجع سابق.**

[2] - محمود شريف بسيوني ومحمد هلال، **مرجع سابق**، ص، ص: 36 37.

[3] -Jeffrey c. Alexander, **Performative Revolution in Egypt: An Essay in Cultural Power.** New York : Bloomsbury Academic, 2011, P.01.

[4] -آية يوسف عبد السلام، **مرجع سابق.**

ولقد أشار **طارق البشري** القاضي والمفكر المصري إلى السبب وراء اتساع صلاحيات الشرطة، والذي بحسبه يعود إلى اعتماد **حسني مبارك** بشكل أساسي على الشرطة والأمن بدلا من الجيش، على عكس ما كان عليه الحال من قبل، ضف لذلك، انخفاض أعداد الجيش في مقابل الشرطة، حيث أصبح عدد الشرطة حوالي مليون وربع في حين أصبح عدد الجيش حوالي 480 ألف، صاحب ذلك تعاظم ميزانية الشرطة، ليرتفع الدور السياسي للشرطة إلى أعلى مستوى، في حين أن الجيش بقي بعيدا، الأمر الذي لم يكن موجودا في الأساس في عهد الرئيسين **جمال عبد الناصر** و**أنور السادات**، ففي عهدهما تم تحديد الأدوار بدقة: الجيش يخدم الأمن القومي لمصر، والشرطة تخدم الشعب وليس الحاكم، لكن إشكالية الشخصنة تؤدي إلى نشر مفهوم أن الحاكم هو الوطن وهو الدولة دون غيره من المواطنين[1].

مما سبق، يتضح بأن نظام **مبارك** عمل على ترسيخ جذور الدولة المصرية العميقة والتي بدورها رسخت قوات الأمن، فجعلتها محصنة وغير قابلة للمساءلة، وذلك عبر إنشاء مبارك لجهاز مباحث أمن الدولة سيئ السمعة والمثير للخوف، الذي كان مسؤولا عن مئات حالات التعذيب، الاعتقالات والاحتجاز بشكل تعسفي، كما ونشير هنا إلى أن فرض **حالة الطوارئ** أعطت قوات الأمن سلطات كاسحة مكنتها من تقييد حرية الصحافة والتعبير والتجمع، كما وأنشأ **قانون الطوارئ** نظاما للعدالة في الظل تجاوز نظام العدالة العادي والضمانات المحدودة التي كفلها، وقد أدى ذلك إلى احتجاز عشرات الآلاف من الأشخاص في ظروف مروعة دون تهمة أو محاكمة[2].

10)-التضليل الإعلامي: روجت وسائل الإعلام الرسمية في **مصر** لديمقراطية النظام الحاكم وانحيازه إلى الفقراء وذوي الدخل المحدود، رغم ما يظهره الواقع من إجراءات تحد وتقيد الحياة السياسية وتؤدي إلى تدهور الحياة الاجتماعية، بالإضافة إلى ضعف الأداء المهني واستبعاد الكفاءات والمثقفين من العمل أو ظهورهم في العمل لأسباب سياسية لعل أبرزها يتمثل في كونهم لا يؤيدون النظام، الأمر الذي جعلهم يقصون من العمل واستبدالهم بآخرين

[1] -"برحيل مبارك انتهت مرحلة شخصنة الدولة المصرية "، منشور على الموقع:
https://2u.pw/5tBbMi
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 05-03-2023، على الساعة: 13.58.

[2] -فيليب لوثر، "حسني مبارك: إرث حيّ من التعذيب الجماعي والاحتجاز التعسفي"، منشور على الموقع:
https://2u.pw/tOkuky
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 05-03-2023، على الساعة: 13:41.

يبالغون في مدحهم، ونتيجة لذلك، فقد النظام مصداقيته وأصبح غير قادر على تكوين رأي عام صحيح، كما ولعبت وسائل الإعلام الرسمية دورا في تأجيج الارتباك الأمني عبر بث رسائل الذعر والتهديد خاصة مع التعتيم الإعلامي وانقطاع الاتصالات فيما يتعلق بالحدث، ما جعل الإعلام الرسمي في نهاية المطاف أحد أبرز العوامل التي أججت استياء الشعب المصري من نظام **مبارك**[1].

ولقد أشار **محمد حماس المصري** في دراسة له بعنوان: "**إنتاج الأخبار في مصر مبارك: تحليل إنتاج الصحف المصرية في عهد حسني مبارك الراحل**" إلى أن الإعلام في مصر يوجه بحسب إرادة الرئيس ولا يمكن أبدا أن ينتقده، حيث أجرى مقابلات مع مراسلين ومحررين، وما لفت نظره هو الاتساق الكبير فيما أدلوا به، حيث أنهم جميعا كرروا لفظ: "**الخطوط الحمراء**"، والمتمثلة في حدود واضحة يحظر على الأخبار المصرية تجاوزها، ما يعني أن معظم الصحفيين المصريين إن لم يكن جميعهم، كانوا على دراية بتلك القيود المتمثلة في: تقييد التغطية الإعلامية للرئيس **مبارك**، قضايا الأمن القومي ومجالات مختارة ذات حساسية دينية وسياسية، بعبارة أخرى، كل الأمور التي لها علاقة بالقانون والثقافة والأعراف الاجتماعية المصرية، وبالتالي فإنها تحصر ما يمكن أن تنقله الصحف في المقام الأول، الأمر الذي يؤثر على الصحفيين والمؤسسات الإخبارية[2]، كما أعطى مثال يوضح فيه ذلك، والمتمثل في: إثارة رسم كاريكاتوري لصحيفة الأهرام حول تهنئة باراك أوباما على انتخابه رئيسا للولايات المتحدة ضجة كبيرة في الصحيفة، وذلك لكونها أساءت إلى مبارك بشكل غير مباشر، حيث خاطب نص الكاريكاتير أوباما بالكلمات التالية: " مبروك يا بني، لا تنسونا صلينا من أجلك، نرجو أن نكون التاليين"، بحيث أن رئيس التحرير كان مستاء للغاية لوصول الرسم الكاريكاتوري إلى عملية التحرير، ومنزعجا من الملاحظة: "أتمنى أن نكون التاليين"، والتي بدت وكأنها تعني عدم الموافقة على مبارك من خلال الإيحاء بأن المصريين سيقدرون تغيير القيادة، ما دفع برئيس التحرير إلى الأمر بإزال الكاريكاتور من المطبوعات اللاحقة، من خلال هذا المثال، يتضح بأن الصحافة المصرية في عهد مبارك

[1] -آية يوسف عبد السلام، **مرجع سابق.**

[2] -Mohamad Hamas Elmasry, "Producing News in Mubarak's Egypt: An analysis of Egyptian newspaper production during the late Hosni Mubarak era", **Journal of Arab & Muslim Media Research.** Volume 4 Numbers 2 and 3, 2011, P.129.

كان دورها منحصرا في حمايته من الهجوم أو الإهانة، وأضاف محمد حماس المصري أنه في لقاءاته مع العديد من المراسلين والمحررين أوضحوا له أن شخصية **مبارك**، حياته الشخصية، ثروته وعائلته كانت محظورة تماما على الصحافة[1]، بحيث تتوافق هذه القيود مع **المادة 179** من **قانون العقوبات المصري** والتي تنص على التالي: "**يعاقب بالحبس كل من أهان رئيس الجمهورية بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها***"، في هذا الإطار نجد بأن قضية **إبراهيم عيسى** رئيس تحرير **جريدة الدستور** السابق أفضل مثال عن تطبيق هذه المادة، حيث أنه حكم عليه بالسجن عدة مرات بسبب المبالغة في تغطية أخبار **مبارك**، فمجرد كتابة أن الرئيس قد مرض هو شيء تنكره الحكومة بل وتدينه بالتشهير، ووصل الوضع في مصر لدرجة وصف أحد أكبر المحررين في جريدة الأهرام مبارك بأنه لا يمكن المساس به من النقد الجاد، حيث أقر مراسل الأهرام المسؤول عن تغطية أنشطة الرئيس بالطبيعة الدعائية الشديدة لوظيفته، وأضاف لذلك قوله بأن معظم تقاريره تعكس بشكل أساسي آراء **مبارك**[2].

ومنه، كانت وسائل الإعلام أحد أعمدة نظام **حسني مبارك** الاستبدادي، بدليل أنه بمجرد الإطاحة **بمبارك** شرعت الصحف الرئيسية التي تديرها الدولة في انتقاده، معلنة انتصار الثورة، فكان العنوان الرئيسي لصحيفة الجمهورية "سطعت شمس الحرية"، وأعلنت صحيفة "الأهرام" اليومية أن "الشعب أطاح بالنظام"[3]، ما يدل على أن وسائل الإعلام في مصر كانت مملوكة للدولة تعمل لخدمة نظام **مبارك** الذي كان يمسكها بقيضة حديدية، الأمر الذي جعل تغطية الأحداث، الوقائع والأوضاع في مصر أمرا مستحيلا، بل كان دورها ينحصر في تنفيذ إرادة الرئيس، ونشر ما يمليه عليها، لكن بمجرد سقوطه تنفست الصعداء وعادت لمزاولة عملها الحقيقي ألا وهو نقل الأحداث والوقائع إلى القراء، بعبارة أخرى تحرر الإعلام بصفة عامة من قيد **مبارك**.

---

[1] -**ibid**, Pp. 129-130.

*الطرق المتقدم ذكرها نصت عليها **المادة 174** من **قانون العقوبات المصري**، كالآتي:
"... أولا- : التحريض على قلب نظام الحكومة المقرر في القطر المصري أو على كراهته أو الازدراء به.
ثانيا- : تحبيذ أو ترويج المذاهب التي ترمي إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو بالرهاب أو بأية وسيلة أخرى غير مشروعة.
ويعاقب بنفس العقوبات كل من شجع بطريق المساعدة المادية أو المالية على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عنها في الفقرتين السابقتين دون أن يكون قاصدًا الاشتراك مباشرة في ارتكابها.".

[2] -Mohamad Hamas Elmasry, **Op.cit**, Pp. 129-130.

[3] -Dina Zayed, Andrew Hammond, “Egypt state media change tune after Mubarak's fall”, on: https://2u.pw/w5iEJu , Viewed in: 05-03-2023, at: 17:03.

2-العوامل الاقتصادية:

كانت سياسات التحول الانتقائي نحو اقتصاد السوق الرأسمالي والتي تناسب الطبقة الحاكمة بكل روافدها دون الأخذ في الاعتبار باقي عناصر اقتصاد السوق، خصوصا ما يتعلق بالحريات وبحقوق الفقراء والعاطلين عن العمل والمساواة بين الجميع أمام القانون، هي الإطار العام للسياسات الاقتصادية التي اعتمدها نظام **مبارك**، والتي تشكلها بشكل جزئي السياسات الموجهة من قبل الدول الدائنة وصندوق النقد الدولي على نظام **مبارك**، الأمر الذي قيد مصر بحوالي 50 مليار دولار من الديون الخارجية في عام 1988، هذا وفقا لبيانات البنك الدولي، والتي لم يستطع من التخلص منها إلا عبر مقايضة تلك الديون بموقف الحكومة المصرية المشارك في التحالف المضاد للعراق في حرب 1991، وكذلك من خلال تطبيق معظم السياسات الاقتصادية التي تطلبها الدول الدائنة بغض النظر عن مدى ملائمتها لمتطلبات التنمية في مصر[1].

ومع ذلك، فشلت مصر في تحقيق تحسن كبير ونقلة نوعية في مستوى معيشة المصريين، الأمر الذي نجحت فيه دول أخرى عاشت في ظروف مشابهة لما شهدته مصر، مثل كوريا الجنوبية، إندونيسيا، ماليزيا وفيتنام[2]، هذا لأن البرجوازية سيطرت على جهاز الدولة الحاكم خاصة بعد أن وفر لها هذا الأخير تسهيلات ضخمة كتشريع الاستثمار والمستثمرين الذي خفض الضرائب من 42% إلى 20% من الأرباح، في المقابل غطى أصحاب الدخل المنخفض حوالي 85% من إجمالي الضرائب السنوية مما سمح لهذه الطبقة السيطرة على الموارد الاقتصادية للقطاعين العام والخاص من خلال السرقة، النهب، الفساد، القمع، الرشوة والعمولات، ما مكن تلك البقة من تحقيق ثروات ضخمة دون توفير أي إنتاج يتيح النمو المتوازن للمجتمع، الأمر الذي ساهم في اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ومع جفاف الينابيع أصبح بيع ممتلكات الدولة مصدرا جديدا لثروة الفاسدين، ليثور الشعب المصري لعدم قدرته على احتمال ما يعيشه من فقر ومهانة، كما ويجدر الإشارة هنا إلى أن نظام **مبارك** أصدر تشريعات في عام 1996 يقضي بمصادرة الأراضي التي وزعتها ثورة 23 جويلية على الفلاحين وإعادتها إلى أغنياء الريف، لتزداد الأوضاع سوءا بعد انفجار أزمة مياه

[1] -ليندة طرودي، **مرجع سابق**، ص.131.
[2] -محمود شريف بسيوني ومحمد هلال، **مرجع سابق**، ص.42.

الشرب والري، فبعد أن كان نصيب الفرد المصري نحو 2400 متر مكعب عام 1950، انخفض إلى 470 متر مكعب عام 2007[1].

وما زاد الطينة بلة، أن **قانون الضرائب** لعام 2005، جاء غير عادل بشكل صارخ بحيث وحد معدل الضريبة لأصحاب الدخل الذي يزيد على 40 ألف جنيه حتى لو كان بعشرات المليارات، كما وأعفى القانون من الضرائب كل من: الأوعية الادخارية، المشروعات المحولة من الصندوق الاجتماعي لمدة 5 سنوات، مشروعات جهاز الخدمات الوطنية في وزارة الدفاع، أرباح منشآت استصلاح الأراضي واستزراعها، وإنتاج الدواجن والخيل وتربية الماشية ومصائد الأسماك لمدة 10 سنوات من بدء النشاط، أرباح الاستثمارات في الأسهم والسندات، بالإضافة إلى إلغاء الإعفاءات على الاستثمار المباشر[2]، لتصبح الحصة الأكبر من الضرائب في النهاية تجبى من الطبقة الوسطى والفقيرة بينما يزداد كبار الرأسماليين ثراء.

بالنسبة **للأجور**، لم يكن هنالك نظام عادل للأجور في مصر، حيث تم ربط الأجور بالأسعار ليصل عدد الفقراء حوالي 15 مليون مواطن بحسب الحكومة، إلا أن العدد الحقيقي يقترب من 45 مليون فقير نحو 20 مليونا منهم يعيشون في فقر مدقع، بحيث يقل متوسط الأجور في القطاع الخاص عن ألف جنيه شهريا مقابل 320 جنيها في القطاع العام، في حين استحوذ أن أرباب العمل على حوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي تاركين بذلك حوالي 30% من الناتج لملايين العمال، كما وبلغ الحد الأدنى للأجور لعام 2010 أقل من 120 جنيها شهريا (نحو 20 دولار)، في الوقت نفسه جنى البعض مئات الآلاف بينما وصل البعض الآخر إلى مليونين[3].

كل ما سبق، ساهم في اتساع دائرة الفقراء إلى حوالي 60 مليون فرد، وتفاقم الفوارق الطبقية مع انخفاض عائدات العمل المأجور والمعاشات من الدخل القومي من 44% عام 1975 إلى 20% عام 2007، ما يعني أن غالبية الدخل القومي المقدر بحوالي 80% تحتكره السلطة الحاكمة والفئة المحيطة بها[4].

---

[1] -أحمد بهاء الدين شعبان وآخرون، **25 يناير مباحث وشهود.** ط.1، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص، ص: 41، 44.

[2] -قانون رقم 91 لسنة 2005، **المادة 31.**

[3] -أحمد بهاء الدين شعبان وآخرون، **مرجع سابق**، ص، ص: 44، 45.

[4] -**نفس المرجع**، ص.44.

بالإضافة لذلك، **افتقار أو غياب مشروع تنموي حقيقي** في مصر، وهو ما انتقده كل من: السفير **سليمان عواد** و**أبو الغيط** نظام **مبارك** اللذان وجداه بأنه التنمية الشاملة في مصر قد فشلت، وهو ما عبر عليه **أبو الغيط** في كتابه بقوله:

"كان تقديرنا طوال هذه السنوات الأخيرة... سليمان عواد وأنا... أن غياب الرؤية الفلسفية لتوجهات الحكم كان وراء الفشل... كان التركيز طوال الوقت على إقامة البنية التحتية... ولعقود ممتدة ركز الرئيس على دراسة إحصائيات التوسعات في طاقة الكهرباء/ إنتاج الإسمنت/ بناء المناطق الصناعية/ إقامة محاور الطرق بالقطر...وهكذا...ولم يكن هناك التركيز المطلوب على بناء شخصية الإنسان...التعليم...مكافحة الفساد...سيادة القانون...إتاحة المشاركة المجتمعية في الحكم"[1].

3-العوامل الاجتماعية:

يعاني المجتمع المصري من العديد من المشاكل المتجذرة فيه، ولعل أبرزها مشكلة:

1-البطالة والفقر: إن معدلات البطالة في مصر في تزايد مستمر حيث أعلن **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري** عام 2010 أن عدد الشباب المصري في الفئة العمرية (18-29 سنة) بلغ حوالي 19 مليون نسمة، أي أصبحوا يمثلون ما يعادل 24.2% من إجمالي سكان مصر، في المقابل أعلن نفس الجهاز أن نسبة البطالة في مصر بين الشباب (من 18 إلى 29 سنة) سنة 2010 بلغت حوالي 20.4%، منها 11.5% للذكور و46.4% للإناث، كما وبلغت نسبة البطالة للذكور الحاصلين على شهادات جامعية لنفس الفئة العمرية حوالي 26.8%، في حين بلغة نسبة الإناث حوالي 55.1%، بعبارة أخرى، من خلال هذه الأرقام نلاحظ بأن نسبة البطالة في مصر بين الشباب الحاصلين على شهادات جامعية شهدت ارتفاعا كبيرا، بل أن أغلبهم يعاني من البطالة[2].

ولقد نتج عن البطالة العديد من العلل الاجتماعية من بينها: تزايد الهجرة غير الشرعية إلى الدول الأوروبية خاصة إيطاليا، مالطا واليونان التي تمثل الوجهة المضلة عند المهاجرين غير الشرعيين المصريين، إذ بلغ عددهم عام 2007 حوالي 5102 شاب مصري[3]، انتحار العديد من شباب مصر بسبب اليأس لعدم قدرتهم على إعالة أسرهم، ففي

---

[1] -أحمد أبو الغيط، **مرجع سابق**، ص.507.

[2] -"مصر-الإحصاء: 20.4% معدل البطالة بين الشباب خلال عام 2010"، منشور على الموقع:
https://2u.pw/ZIyI4E
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 13-02-2023، على الساعة: 11:44.

[3] -مروة نظير، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية في مصر: قراءة في آليات المواجهة"، **المجلة الاجتماعية القومية**. المجلد 59، العدد 03، سبتمبر 2022، ص.17.

عام 2009 انتحر 114 ألف مصري، منهم 5 ألاف نفذوا ما أقدموا عليه، حيث تمثل هذه النسبة 5 أضعاف ما كانت عليه عام 2005[1]، بالإضافة لذلك أنه في نفس السنة فقد حوالي126 ألف عامل لمناصبهم ما دفع 58 عاملا منهم على الانتحار لعدم كفاية دخلهم لسد حاجات أسرهم[2].

وارتباطا بما سبق تظهر **مشكلة الفقر** حيث تحتل مصر المرتبة 112 من بين أفقر دول العالم وفقا **لتقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية**[3] لعام 2007، حيث بلغت نسبة الفقر في مصر خلال عهد مبارك حوالي 45% من إجمالي السكان، ووصل عدد من هم تحت خط الفقر إلى20%، ويعود السبب في تزايد معدلات الفقر وانتشار هذه الظاهرة في مصر إلى السياسات الاقتصادية الجائرة، حيث تم إهدار الموارد التي يمتلك الفقراء والفئات المتوسطة الأغلبية الساحقة فيها كونهم يمثلون حوالي 95% وذلك عبر بيع الغاز الطبيعي لإسبانيا والمحتل الصهيوني بسعر منخفض جدا مقارنة بالأسعار السائدة في السوق العالمية، وقد أدى هذا إلى حرمان الطبقة الفقيرة والمتوسطة من الإيرادات المستحقة من هذه الموارد الطبيعية[4].

بالإضافة لذلك، لا يشعر غالبية المواطنين بثمار النمو الاقتصادي المزعوم في مصر وذلك راجع لسوء توزيع الدخل ونظام الأجور، هذا الأخير يجعل أرباب العمل هم المسؤولين عن تحديد أجور العاملين لديهم، التضخم المرتفع بحيث بلغت أسعار عدد من المنتجات الحيوية وخاماتها نسبة تتراوح بين 400% و500% عام 2007، كما وزادت أسعار الأغذية بحوالي 70% [5]، بالإضافة إلى سوء توزيع الثروات، حيث اتسع نطاق التفاوت الطبقي في المجتمع المصري وحصل الأكثر فقرا في مصر الذين تبلغ نسبتهم حوالي 20% عل 9% من الدخل الكلي، في المقابل حصل الـ 20% الأكثر ثراء على حوالي 40% من الدخل، هذا ما يفسر

[1] -"د. محمد المهدي: "الشباب المصري افتقد العمل والأمل فأقدم على الانتحار!""، منشور على الموقع: https://2u.pw/p54JoZ
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 05-03-2023، على الساعة 13:21.
[2] -أحمد بهاء الدين شعبان وآخرون، **مرجع سابق**، ص.60.
[3] -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2008/2007**. الأمم المتحدة، ص.227.
[4] -أحمد بهاء الدين شعبان وآخرون، **مرجع سابق**، ص، ص: 44-49.
[5] -**نفس المرجع**، نفس الصفحات.

الفجوة التي نشأت نتيجة الاختلافات الكبيرة بين الفقراء والأغنياء[1]، بعبارة أخرى، يعكس تفشي الفقر في مصر رفع يد الدولة عن المرافق والخدمات الأساسية.

2-مشكلة ارتفاع كثافة السكان: ترجع المشكلة السكانية في مصر بشكل رئيسي إلى عدم التوازن بين السكان والموارد والخدمات، حيث أن عدد سكان في ارتفاع مستمر-أنظر البيان رقم 01 والجدول رقم 01- الأمر الذي يعد أحد أكبر المشاكل التي تواجها مصر، بحيث نشأت نتيجة للزيادة الهائلة في عدد السكان بسبب ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات، ليتجاوز هذا النمو السكاني السريع جميع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يهدد خطط التنمية المستقبلية، وبالتالي، فإنه يؤثر في النهاية على وجود المصريين ورفاههم واستقرارهم، ولقد تسبب هذا النمو السكاني في أزمتين، الأولى: هي أزمة جغرافية بدليل أن مصر أصبحت دولة المدينة حيث أنه تم اختزال الوطن الكبير في مدينة واحدة هي القاهرة -أنظر البيان رقم02-، والثانية: هي أزمة تغلغل حيث أنه يوجد الجوار أشخاص من سيناء وصعيد مصر ليس لديهم بطاقة هوية وغير مدرجين في السجلات الوطنية، والذين وعلى عكس الدولة العميقة في مصر لا تستطيع الأجهزة الأمنية التغلغل في هذه المناطق أو اختراقها[2].

[1] -سعد عبد القادر حميد، "الدوافع السياسية والاقتصادية لثورة 25 يناير في مصر"، **المجلة السياسية الدولية**. العددين 35-36، 2017، ص.1192.

[2] -ماجد محمد إبراهيم رواجبة، "أسباب تحول الثورات العربية بعد العام2011 إلى العنف السياسي (مصر واليمن نموذجا)"، **مذكرة ماجستير غير منشورة**. فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2016، ص.24.

البيان- رقم01- منحنى بياني يوضح ارتفاع الكثافة السكانية في مصر

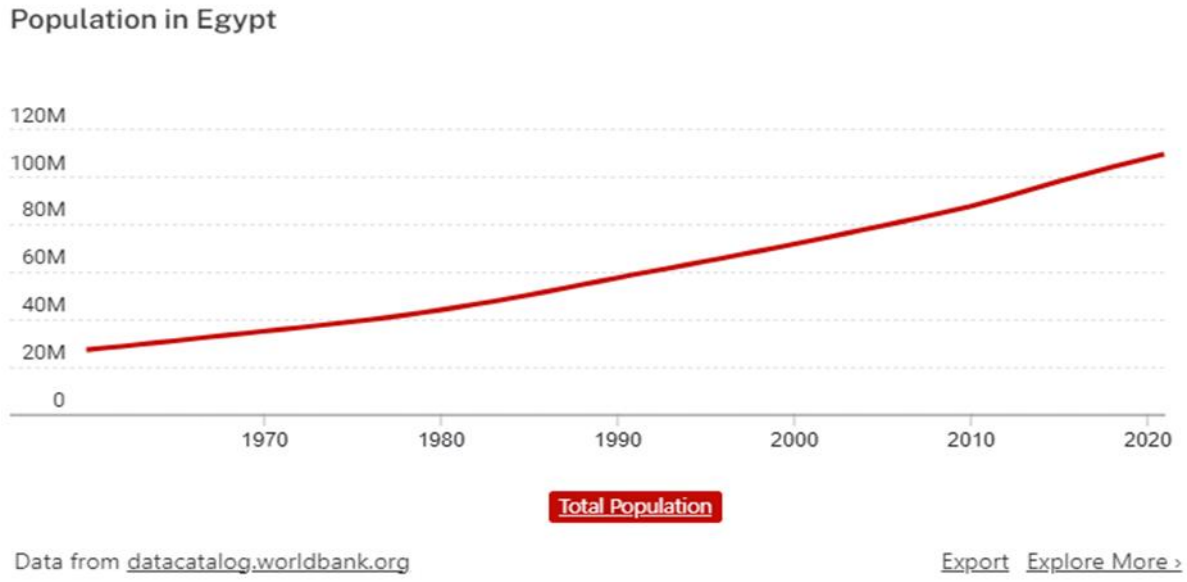

المصدر:

Data Commons, Place Explorer, On: https://2u.pw/avUeY1

الجدول -رقم01- جدول يوضح ارتفاع عدد السكان في مصر

السنة:	عدد السكان:
2007	82.22 مليون نسمة
2008	83.84 مليون نسمة
2009	85.5 مليون نسمة
2010	87.25 مليون نسمة

من إعداد الطالب

المصدر:

Data Commons, Place Explorer, On: https://2u.pw/avUeY1

البيان –رقم02– رسم بياني للتعداد السكاني في مصر

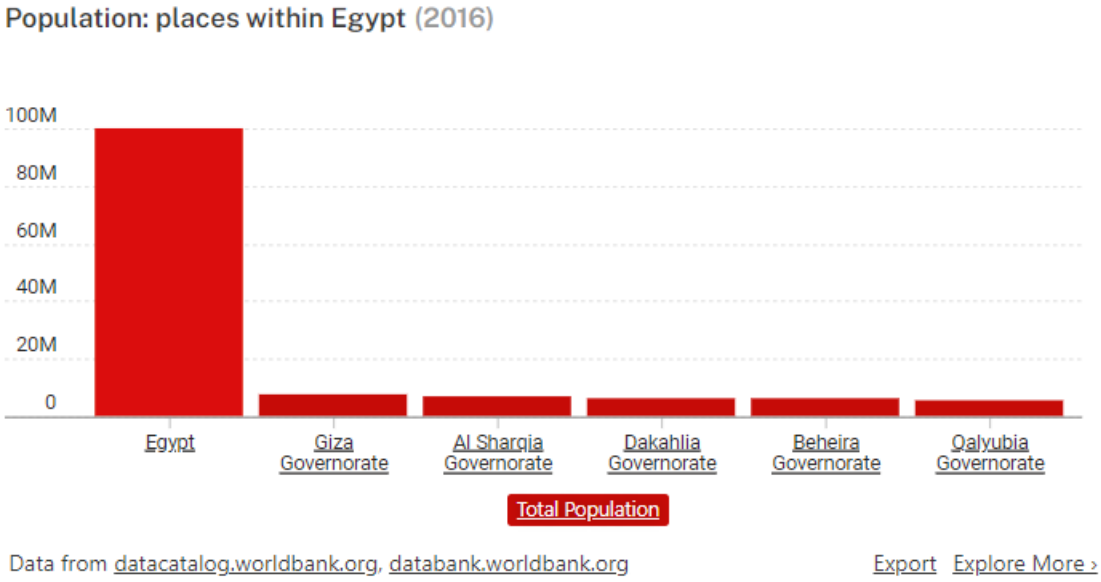

المصدر :

Data Commons, Place Explorer, On: https://2u.pw/avUeY1

3–المظالم الاقتصادية والاجتماعية: شهدت مصر درجات عالية من التوتر الداخلي لأسباب منها ما تعلق بالمظالم الاقتصادية والاجتماعية، ومنها ما تعلق بأسباب سياسية، وهذا كله نتيجة لزيادة درجة الوعي السياسي والحقوقي لدى العديد من شرائح المجتمع المصري، ففي مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان لم يعد الصمت خيارا مطروحا أمام الشعب المصري، الذي أضحى شبابه يطالبون بالحصول على حقوقهم السياسية التي كفلتها لهم الدساتير المصرية، كالحق في التعبير، الحق في تشكيل الأحزاب السياسية وحق التجمع والتظاهر، بعدما أن كانت مطالبهم منحصرة ببساطة في تحسين ظروفهم المعيشية[1].

مما سبق، يتضح بأن عهد **مبارك** شهد عدة تناقضات، حيث استمر التباين بين التعددية السياسية الشكلية وحقيقة سيطرة حزب واحد على السلطة التشريعية، بين شعار دولة القانون واحترام الدستور وحقيقة استمرار حالة الطوارئ طوال هذه الفترة، ما أعطى الأجهزة الأمنية صلاحيات واسعة للتعامل مع المعارضة، وبين إعلاء هدف توسيع المشاركة السياسية وحقيقة إقصاء بعض القوى السياسية كالإخوان المسلمين[2]، الأمر الذي لم يعد في القدرة تحمله من قبل الشعب المصري الذي ثار وأسقط حكم **مبارك**.

[1] -هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين، **مرجع سابق**، ص.26.
[2] -ليندة طرودي، **مرجع سابق**، ص.130.

ثانيا: ثورة 30 يونيو 2013:

بعد مرور عام على انتخاب الرئيس "**محمد مرسي**" كأول رئيس منتخب في انتخابات حرة ونزيهة اندلعت مظاهرات واحتجاجات ضد حكمه من طرف قوى المعارضة المصرية، حيث خرج جزء كبير من الشعب المصري مطالبينه في البداية بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، لتتطور فيما بعد تلك المطالب إلى دعوات منادية باستقالته ورحيله، وانتهت بالفعل بإقالته وعزله من قبل الجيش المصري بعد التوصل إلى اتفاق بين الجيش المصري وممثلي المعارضة ومختلف المؤسسات الرسمية بالدولة في 3 يوليو 2013، بحيث استلم رئيس المحكمة الدستورية العليا السلطة في البلاد لمرحلة انتقالية انتهت بتعديل دستور2012 وانتخاب رئيس جديد للبلاد[1].

أما عن أسباب هذه الثورة فترجع لـ:

1-تصاعد وزيادة حدة الأسباب التي أدت إلى انفجار **ثورة 25 يناير** وإسقاط نظام **حسني مبارك**، حيث أن الشعب المصري كان يتوقع أنه مع رحيل النظام السابق ستغير أحوالهم وظروفهم المعيشية، إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك، حيث انهار الاقتصاد وعانى الشعب المصري من البطالة وارتفاع الأسعار[2]، تلاها أزمة اقتصادية مختلفة بما في ذلك نقص البنزين والغاز وأنابيب غاز البوتان، وانتهت بأزمة انقطاع التيار الكهربائي[3]، بعبارة أخرى، إن الأسباب التي أدت لانفجار **ثورة 25 يناير** ما زالت قائمة.

2-ضعف تنفيذ الرئيس السابق **محمد مرسي** وحزبه "**الحرية والعدالة**" للوعود الانتخابية البراقة التي أطلقها على أرض الواقع، هذا إلى جانب هيمنة حزبه على مقاليد السلطة في الدولة بداية من مؤسسة الرئاسة، ثم رئاسة مجلس الوزراء مرورا بأغلب الوزارات الحيوية والمحافظين، لينتهي بهم الأمر بالسيطرة على السلطة التشريعية الممثلة في مجلسي الشعب والشورى، ضف لذلك اقصائهم للمعارضة لعدم تفاهمهم معها[4].

3-حدوث استقالات جماعية في هيئة المستشارين الخاصة بالرئيس **محمد مرسي**، والتي بررت بعدم تجاوبه مع نصائحهم ومقترحاتهم، حيث استقال كل من: **سمير مرقس** مستشار

---

[1] -**نفس المرجع**، ص، ص: 26-27.

[2] -أحمد سامح، "30 يونيو بداية ثورة التصحيح المصرية ... للإطاحة بحكم «الإخوان»"، منشور على الموقع: https://2u.pw/dAaqRH

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 13-02-2023، على الساعة: 16:35.

[3] -هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين، **مرجع سابق**، ص.30.

[4] -**نفس المرجع**، نفس الصفحة.

التحول الديمقراطي، **سكينة فؤاد** من مؤسسة الرئاسة (استقالت احتجاجا على الإعلان الدستوري)، الإعلامي **أيمن الصياد** (استقال احتجاجا على الإعلان الدستوري)، **عمرو الليثي** المستشار الإعلامي (استقال عقب الإعلان الدستوري)، **محمود مكي** نائب الرئيس (استقال احتجاجا على عدم نص الدستور الجديد على منصب نائب الرئيس)، **محمد فؤاد جاد الله** المستشار القانوني للرئيس، بالإضافة إلى قيام 10 محاميين العموميين بالنيابة العامة بتقديم استقالاتهم إلى جانب تقرير الجمعية العامة لنادي القضاة ثم محكمة النقض تعليق عملهما[1].

مما تم عرضه سابقا، نستنتج بأن كل من **ثورة 25 يناير 2011** و**ثورة 30 جوان 2013** مرتبطتان ببعضهما البعض من حيث الشكل، ولكنهما متناقضتان من حيث الأهداف والغايات، بدليل أن ثورة 30 جوان استغلت الثغرات التي ظهرت في ثورة 25 يناير 2011، والتي نذكرها كالآتي[2]:

أ-عجز **ثور 25 يناير** 2011 من إسقاط النظام: فصحيح أنها أجبرته على تقديم تنازلات مهمة كتنحية **مبارك** عن سدة الحكم، حل الحزب الوطني والبرلمان بغرفتيه (الشعب والشورى)، وإيداع رجال النظام القديم من ضمنهم الرئيس السابق نفسه السجن ومحاكمتهم، وعلى الرغم من ذلك، لم تستطع هدم النظام السياسي في حد ذاته، حيث أن أجهزته وجماعات مصالحه وخطابه السياسي ظل كما كان من قبل ولم يتغير، وعليه، فإن الفشل في إصلاح وتطوير القطاعين الأمني والقضائي كان هو العامل الحاسم في فشل الثورة من التخلص من النظام القديم.

ب-تحول انعدام وحدة الثوار والخلاف والاختلاف بينهم إلى صراع كامل بينهم.

ج-فشل النظام الحاكم بعد ثورة يناير في تحسين الأوضاع المعيشية والأمنية للمواطنين.

ومنه، فإن ثورة **30 جوان 2013** هي عبارة عن استكمال وتصحيح لثورة **25 يناير 2011**، حيث جاءت لتصحيح الأخطاء التي ظهرت بعد ثورة يناير، فعلى الرغم من أن ثورة

[1] -هاني نسيرة، "مخاضات ثورة يونيو.. كيف سقطت أخونة الدولة - الجزء الأول: معركة الدستورية ومسار الأخونة"، منشور على الموقع: https://2u.pw/Ux5at4

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 13-02-2023، على الساعة: 17:04.

[2] -هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين، **مرجع سابق**، ص.32.

يناير كانت ناجحة، إلا أنها لم تحقق أهدافها، لتأتي ثورة 30 جوان 2013 كموجة ثورية جديدة لإحيائها من قبل أحزاب المعارضة التي لعبت دورا قويا في ثورة 25 يناير 2011.

المبحث الثاني: التحولات السياسية في تونس ومصر بين التشابه والإختلاف

كان بداية عام 2011 مليئة بالأحداث السياسية التي مست العديد من البلدان كان في مقدمتها **تونس** و**مصر**، اللتان كانتا أولى الدول التي عرفتا تحولات سياسية جذرية مست النظام السياسي الحاكم في كل منهما، بالإضافة إلى تمكن الشعب فيهما من إسقاط النخبة الحاكمة واستبدالها بأخرى، لهذا نجد أن العديد من الباحثين يشيرون إلى التجربتين على أساس أنهما متطابقتين، انطلاقا من كون أن كلاهما انتفض في وجه النظام الحاكم، وحققوا مبتغاهم، وهنالك من يراهما مختلفين كليا عن بعضهما، ومن خلال دراستنا هذه لاحظنا بأن التجربتين متشابهتين ومختلفتين عن بعضهما في آن واحد، فعلى الرغم من وجود كم هائل من نقاط التشابه بينهما إلا أنهما اختلفتا في نقاط أخرى، الأمر الذي دفعنا تخصيص هذا الجزء من الدراسة للقيام بعملية مقارنة بينهما من أجل معرفة نقاط تشابههما واختلافهما بالتفصيل.

المطلب الأول: أوجه التشابه بين التجربتين التونسية والمصرية

عند تحليلنا لمسار الثورات والاحتجاجات في الدول العربية نلاحظ بأن لها عدة مستويات فهنالك ثورات لإسقاط النظام وهو ما حدث في كل من: الثورة في كل من تونس، مصر، ليبيا واليمن، ثورات تتأرجح ما بين إصلاح النظام وتغييره كما حدث في كل من سوريا والبحرين، وهنالك أيضا احتجاجات محدودة كتلك التي حدثت في: الكويت، سلطنة عمان، الأردن، العراق والسعودية[1]، ومنه، نجد بأن الثورتين في **تونس** و**مصر** حملتا نفس الهدف ألا وهو إسقاط النظام.

***التشارك في نفس الأنظمة الاستبدادية:** تشترك كل من **تونس** و**مصر** إلى حد ما في طبيعة النظام الحاكم، هذا الأخير الذي اتسم بالطابع التسلطي الدكتاتوري، ضف لذلك أن كلا البلدين كان رئيسيهما ذو خلفية عسكرية، ففي **تونس** نجد بأن: **زين العابدين بن علي** هو ابن المؤسسة العسكرية التونسية بالرغم من توليه منصب وزير الداخلية ثم رئاسة الوزراء في عهد الرئيس **الحبيب بورقيبة**، وكذلك الحال في **مصر** كان **حسني مبارك** هو الآخر ذو خلفية عسكرية، حيث أنه كان قائدا للقوات الجوية المصرية ونائب الرئيس السابق **أنور السادات**[2].

من جهة أخرى، نجد بأن كلتا الدولتين راسختان بأجهزة بيروقراطية عريقة وهوية وطنية قوية، بعبارة أخرى، لديهما انتماء وطني متماسك عمل النظام على إدامته وتكريسه عبر استخدام مصطلحات مثل: الأمة والقومية[3]، كما وتُظهر **تونس** و**مصر** أوجه تشابه في عملية بناء الدولة وقدرة الأنظمة الاستبدادية، انطلاقا من كون أن كلاهما شهد أنماطا متشابهة في التطور المؤسسي، بناء قدرات الدولة، سلطة النظام وإضفاء الطابع الشخصي على المؤسسات المختلفة في الدولة، علاوة على ذلك، كانت سيطرة الدول على المجال العام متشابهة أيضا في كلا البلدين، حيث استخدمت الدولة (سواء في **تونس** أو في **مصر**) إجراءات استبدادية "ناعمة" في استقطاب قوى المعارضة والمعارضة السياسية، وقد أدى هذا، إلى جانب تطوير مؤسسات أمنية وطنية كبيرة مرتبطة مباشرة بالسلطة التنفيذية إلى تحول

[1] -عصام عبد الشافي، "الثورات العربية.. الأسباب والمسارات والمآلات"، **مجلة البيان**. التقرير التاسع، 2012، ص.75.
[2] -خالد أحمد، "الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية "الموجة الأولى للانتفاضة السياسية": دراسة تأصيلية لمفهوم الحراك وفق نموذجي تونس ومصر، الأسباب ومآلات الحراك الثوري"، **مجلة الميدان للعلوم الإنسانية والاجتماعية**. المجلد 03، العدد 04، 2020، ص.210.
[3] -عزمي بشارة، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، **مرجع سابق**، ص.535.

كلتا الدولتين إلى "دول بوليسية"، والتي أصبح يتعرض فيها المعارضون السياسيون باستمرار إلى مضايقات واعتقالات خاصة المتظاهرين السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان، وبالتالي فإن العامل الحاسم الذي ساهم في الإطاحة بكل من **بن علي** و**مبارك** هو تأطير المظالم التي فرضتها الحركات الاحتجاجية في الشوارع قبل أسابيع من الإطاحة بالحكام، تلك الاحتجاجات التي جاءت أساسا كنتيجة لغياب العدالة الاجتماعية داخل كلا الدولتان، حيث أدى سوء المعاملة والإذلال من قبل أجهزة أمن الدولة في تونس إلى انتحار **محمد البوعزيزي** المأساوي، الذي كانت وفاته بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس ودفع بالشعب التونسي إلى الخروج إلى الشارع والاحتجاج على المظالم التي يعاني منها، احتجاجات عارمة ضمت مجموعات مختلف من أطياف المجتمع التونسي كالخريجين العاطلين عن العمل، معلمي المدارس والطلاب الذين شاركوا **بوعزيزي** في مظالمه في سيدي بوزيد، لتتطور هذه المظاهرات والاحتجاجات شيئا فشيئا من مجدر التنديد بالمظالم التي يعيشها الشعب التونسي وعدم العدالة المجتمعية إلى المطالبة بإسقاط النظام، ونفس الأمر بالنسبة لمصر التي سرعان ما سقط النظام بالفعل في تونس إلى أن حملت لواء الثورة هي الأخرى والوقوف في وجه نظامها الحاكم، ومثلها مثل نظيرتها انتقلت المظاهرات في مصر من شعار "**خبز (عيش** باللهجة المصرية)، **حرية، كرامة**" إلى شعار "**يسقط النظام**"[1].

وتأسيسا على ما سبق، نستنتج بأن أحد أهم الخصائص المشتركة بين الدول العربية بصفة عامة، و**تونس** و**مصر** بصفة خاصة، تتعلق بظهور **الأنظمة الاستبدادية** و**التسلطية** واستمرارها منذ أن نالت الدول العربية استقلالها عن الاستعمار الغربي، ويتجلى ذلك بوضوح في شكل الأسر الحاكمة في الأنظمة الملكية، أما في الأنظمة الجمهورية **كتونس** و**مصر** فتعتمد على تأييد ودعم الحزب الواحد أو الروابط القبلية لضمان الولاء والشرعية، وبالتالي تستمر في الحكم. من ناحية أخرى، تظهر سمة مشتركة لقوى المعارضة في هاته الأنظمة، والمتمثلة في ضعفها وتراجع فعاليتها، وذلك راجع لغياب قيادة فاعلة ما أنتج في نهاية المطاف واقعا عربيا يطغى عليه استمرارية لنفس وجوه المعارضة بنفس الخطاب على مر العقود، ونضيف إلى ما سبق أيضا، بأن أساليب الاضطهاد، القمع، منع وعرقلة الحريات

[1] -The Evolving, cirs (Center for International and Regional Studies), **Ruling Bargain in the Middle East: working group summary report**. Qatar : Georgetown university, 2013, p.07.

التي تنتهجها الأنظمة في كلا الدولتين تجاه المعارضة الحقيقية أدت إلى انفصال هذه الأخيرة عن المجتمع، في مقابل صعود معارضة شكلية التي في أغلب الأحيان تكون تشكل جزءا لا يتجزأ من النظام السياسي القائم، وبالتالي خلق هذا الوضع في المحصلة مجتمعا مدنيا ضعيفا، يفتقر إلى المشاركة السياسية وغير قادر على المساهمة في بناء نظام سياسي ديمقراطي[1].

ومنه، يمكن القول بأن **الاستبداد السياسي** بدرجات المتفاوتة يمثل أهم سمة مشتركة للأنظمة العربية المختلفة **(تونس ومصر** بصفة خاصة**)** سواء على مستوى المؤسسات أو الممارسات، بغض النظر عن توجهاتها أو تركيبتها الهيكلية، فمن خلال المزاوجة بين السياسة والاقتصاد تمكنت هذه الأنظمة من احتكار مصادر القوة والنفوذ وبناء ولاء سياسي للنظام قائم على أسس ريعية أو عشائرية وجهوية وليس على أسس دستورية، الأمر الذي أنتج في النهاية **نظاما تسلطي** بواجهة حديثة، فعلى الرغم من التوفر الرسمي للمؤسسات السياسية في كلا الدولتان، إلا أن التفاعل بين أركان النظام السياسي يتميز بمجموعة من الخصائص لعل أبرزها ما يلي[2]:

-استبداد السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى وطغيان دور الحاكم على السلطة التنفيذية.

-ضعف المؤسسات القضائية واستمرار انتهاكات القانون من قبل مختلف الجهات.

-ضعف تمثيل القوى السياسية في بنية المؤسسات السياسية.

***محاولة كلا النظامين توريث الحكم:** إن نشوء الأسر الحاكمة والتوريث هو عبارة عن إعلان رسمي عن تحول الجمهوريات العربية إلى خصوصيات، أي تحويلها إلى ملكية خاصة، لهذا السبب يرى **عزمي بشارة** أن الثورات العربية نشبت بالذات في الجمهوريات التي يُعد فيها للتوريث كـ: **مصر**[3]، وفي **تونس** أيضا جرى الحديث عن محاولات الرئيس السابق لتوريث الحكم ولكن في الحالة التونسية التوريث كان للصهر وليس الابن، لأن أبنه كان صغير السن[4].

---

[1] -رابح زغوني، **مرجع سابق**، ص.61.

[2] -**نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[3] -عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة، **مرجع سابق**، ص .18

[4] -عمر سعد الشيباني، " من توريث البلاد إلى دعس العباد"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/WD8h7w

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 01-04-2023، على الساعة: 14:19.

***معاناة كلا النظامين التونسي والمصري من أزمة الشرعية:** حيث شهد كل من النظامين **التونسي** و**المصري** أزمة شرعية، حيث أظهرت دراسة وملاحظة كلا النظامين أن هنالك العديد من العوامل التي ساهمت في نشوء هذه الأزمة، ولعل أبرزها:

1- الحكم الاستبدادي المستمر منذ عقود:

كانت الثورتان **التونسية** و**المصرية** نتيجة أزمة الشرعية السياسية، ذلك أن عروض الرجل الواحد التي تديرها الأنظمة الاستبدادية وإمكانية انتقال السلطة من الأب إلى الابن زاد من استياء الشعب من هذه الأنظمة[1]، ففي **تونس**، عندما تولى **بن علي** السلطة قدم وعودا كاذبة بإجراء إصلاحات ديمقراطية والمزيد من التعددية السياسية، ضمان القانون والنظام بالإضافة إلى تعزيز الحريات العامة، كما أنه عرض على أحزاب المعارضة ميثاقا وطنيا، والذي بموجبه يمتنعون عن زعزعة استقرار النظام السياسي القائم مقابل إدخال تدريجي للإصلاحات الليبرالية[2]، وبالتالي فإن هذا التغيير في القيادة أعطى الأمل للشعب، إلا أنه بمجرد نجاحه في تأمين حكمه تبنى سياسات دكتاتورية وشن حملات صارمة على المعارضة، كما ولا ننسى أنه منذ توليه الحكم عام 1987 فاز بخمس انتخابات رئاسية، ضف لذلك إلغاءه البند الذي يحظر الحكم لثلاث فترات[3]، ليحكم بذلك طيلة 23 سنة، وفي **مصر**، نجد بأن دعامتي المرونة الاستبدادية فيها تمثلتا في: **الحزب الوطني الديمقراطي (NDP)** الذي يتكون من نخب سياسية واقتصادية بالإضافة إلى رجال أعمال وأكاديميين من الليبراليين الجدد، وتتمثل وظيفته في ضمان الانسجام بين مؤيدي النظام، و**مجلس الشعب***، الذي يتولى سلطة التشريع[4].

ومنه، نجد بأن النخب السابق ذكرها (النخب التي يتكون منها الحزب الوطني الديمقراطي) ترشحت للانتخابات لأنها كانت تعلم أن الدخول والانضمام إلى مجلس الشعب

---

[1] -Maria Syed, "Exploring the Causes of Revolution in Tunisia and Egypt", **Ortadoğu Etütleri.** Volume 5, No 2, January 2014, Pp.62.

[2] -Francesco Cavatorta and Rikke Hostrup Haugbøller,"The End of Authoritarian Rule and the Mythology of Tunisia under Ben Ali", **Mediterranean Politics.** Volume. 17, No. 2, July 2012, P.p.187-188.

[3] -Maria Syed, **Op.cit**, P.p.62-63.

*__مجلس الشعب:__ الذي حددت **المادة 86** من **دستور مصر** لعام **1971** مهامه كالآتي: **"يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع، ويقر السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وذلك كله على الوجه المبين في الدستور.**

كما ونشير إلى أن مجلس الشعب قد تغير اسمه عام 2014 ليصبح حاليا يعرف باسم **مجلس النواب.**

[4] -Tarek Masoud, "The Upheavals in Egypt and Tunisia: the road to (and from) liberation square", **Journal of Democracy.** Volume 22, Number 3, July 2011, P.p.22.

يعني الوصول إلى موارد الدولة، ونشير هنا إلى أنه قد تم إجراء سبع انتخابات في عهد **حسني مبارك** نتج عنها فوز دائم للحزب الحاكم (الحزب الوطني الديمقراطي) وبالتالي دخوله لمجلس الشعب، وهذا كله عن طريق تزوير الانتخابات ما خلق شعور بعدم الثقة والإيمان لدى المصريين بالعملية السياسية، والذي ترجم على أرض الواقع في نسبة مشاركتهم في انتخابات لعام 2010 والتي بلغ عدد المشاركين فيها حوالي 25 **%** هذا إلى جانب مع تنامي المعارضة للنظام[1].

أما بخصوص منظمات المجتمع المدني، فنلاحظ أنه في **تونس** بموجب القانون قد مُنعت منظماته من الانغماس في الأنشطة السياسية، حيث أن هذه المنظمات كانت تابعة لوزارة الداخلية وبالتالي يجب أن تكون مسجلة لديها، ويتعين على أعضائها المؤسسين تقديم ميثاق منظمتهم إلى الوزارة من أجل الحصول على ترخيص، كما وتتطلب التجمعات العامة لهذه المنظمات موافقة مسبقة من نفس الوزارة، ضف لذلك كله شيوع مراقبة، ترهيب ومضايقة أفراد عائلات نشطاء حقوق الإنسان من قبل قوات الأمن التابعة للنظام[2]، نفس الأمر في **مصر** التي نجد بأنها هي الأخرى كانت تدير منظمات المجتمع المدني وذلك عبر اختيار واصطفاء بعض قادة البارزين منهم لإقامة علاقة عميل معهم (أي إنشاء شبكات زبائنية معهم)، ومنه كانت استراتيجية النظام المصري تتمثل في الترويج لأكبر عدد ممكن من منظمات المجتمع المدني من أجل أن يكون هناك الآلاف منهم يقاتلون بعضهم البعض للحصول على الأموال بدلا من أن يكون هنالك عدد قليل من المنظمات القوية التي يمكن أن تهدد النظام، إلى جانب ذلك كله قام النظام المصري أيضا بحظر التمويل الأجنبي لهذه المنظمات بالإضافة إلى المراقبة الدائمة لنشاطهم ووضعهم القانوني[3]، ومنه، نجد بأنه في كلا الدولتان كانت منظمات المجتمع المدني تخضع لسيطرة الأنظمة الاستبدادية الحاكمة بشكل كبير.

باختصار، يمكن القول بأن الثورتان **التونسية** و**المصرية** تشتركان في سمة رئيسية، والمتمثلة في أن الدولتان كان يحكمهما ديكتاتوريان، حيث أن كلا الزعيمين المستبدين في

[1] -Maria Syed, **Op.cit**, P.p.63.
[2] -Borna Zgurić, "Challenges for democracy in countries affected by the 'Arab Spring'", **Islam and Christian–Muslim Relations.** Volume 23, No. 4, October 2012, P.p.429.
[3] -**Ibid,** P.p.429.

تونس و**مصر** اعتبرا أنفسهم مستقلين بحيث كانا فوق القانون، فوق الأنظمة السياسية والمنظمات الحزبية والمؤسسات العسكرية وأي مؤسسة أخرى، لدرجة أن أصبحت الأنظمة في هاته الدولتان مخمورة من قبل "ثقل الشخصية" الخاص بها، وكلما انغمسا في ذلك زاد تصديقهما بنفسهما[1]، ومع مرور الزمن أصبحت شرعيتهم موضع تساؤل على نطاق واسع، ذلك أن الناس كانوا يتوقون للحكم العادل والحقوق السياسية والمدنية ويريدون محاسبة النظام.

2- القمع من خلال السلطات التعسفية لقوات الأمن:

أصبح حكم هذه الأنظمة الاستبدادية (في كل من **تونس** و**مصر**) ممكنا من خلال:

أولا: أجهزة أمنية واستخباراتية واسعة النطاق: ففي **تونس** مثلا، اعتمد **بن علي** من جهة على حزبه التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (المعروف أيضا باسم حزب التجمع الدستوري الديموقراطي)، ومن جهة أخرى، اعتمد على كل من وزارة الاتصالات لقمع أصوات المعارضة وأجهزة أمنية تجاوزت الجيش وأبقت قوات المعارضة في مأزق[2]، بعبارة أصح، أنشأ **بن علي** هيكلا أمنيا كبيرا وقويا بصرف النظر عن المؤسسة العسكرية التي يبلغ مجموع أفرادها 35000 جندي، كان مفتاح سيطرة **الدولة التونسية** هو مجموعة من قوات الأمن التي يُفترض أن عددها يبلغ حوالي 130.000، بحيث تضمنت التشكيلات الأمنية: **الحرس الرئاسي** الذي يبلغ عددهم حوالي 8000 عضو ومقره في قرطاج، و**الحرس الوطني** الذي يصل عددهم إلى حوالي 20000 عضو وقاعدته الرئيسية بجوار مطار تونس قرطاج الدولي، هذا بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من القوات الأخرى مثل: **الشرطة السياسية، الشرطة السياحة** و**شرطة الجامعة**، وبالتالي فإن هذا العدد من قوات الأمن كافي لإقناع تونس وشعبها البالغ عددهم 10.5 مليون شخص بوجود شرطي كبير مثل تواجد فرنسا[3]، بل حتى بين الأنظمة العربية المتميزة في فن الاستبداد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كان نظام **بن علي** قمعيا بشكل استثنائي بدليل أنه تم منع أي محاولة لانتقاد الرئيس، حظر أي نوع من المعارضة من قبل المجتمع المدني أو الصحافة الأجنبية أو العربية وحتى

[1] -Farhad Khosrokhavar, **The New Arab Revolution that Shook the World.** London: Routledge Taylor & Francis croup, 2016, Pp. 35-36.

[2] -Maria Syed, **Op.cit**, P.p.64.

[3] -Peter J. Schraeder, Hamadi Redissi, "The Upheavals in Egypt and Tunisia: Ben Ali's Fall", **Journal of Democracy.** Volume 22, No. 3, July 2011, P.p.06.

الإنترنت أُعتبر أن أي جزء منها خطير بما في ذلك الفيسبوك **(Facebook)** ووسائل التواصل الاجتماعي المماثلة، ما جعل **تونس** في نهاية المطاف تصبح واحدة من بين أخطر الأماكن بالنسبة للصحفيين وأكثر الأنظمة العربية معادية لحرية الإنترنت، لدرجة أن صنفت **لجنة حماية الصحفيين** تونس عام 2009 في المرتبة الثالثة بين الدول الأكثر خطورة في العالم التي يمكن التدوين منها، كما ووجدت مبادرة الشبكة المفتوحة **(OpenNet)** التي تتعقب عدد من المواقع والفئات المحجوبة أن النظام التونسي السابق يعد من بين أكثر الأنظمة العربية عداء لحرية الإنترنت، وذلك راجع لكون أن الأجهزة الأمنية التونسية في عهد **بن علي** كان لها مطلق الحرية في اعتقال وتعذيب المشتبه بهم في كل مكان (بما في ذلك المساجد)[1].

ثانيا: بث الخوف والرعب في نفوس المواطنين: حيث نجح النظامان **التونسي** و**المصري** في بث الخوف في نفوس الجمهور وذلك من خلال الحرص الدائم لهذين النظامين على أن يكون كل مواطن تحت المراقبة، وأن أي كلمة تُلفظ ضد النظام يمكن أن تصل إليهم، ونتيجة لخوفهم تجنب المواطنون الحديث عن النظام مع بعضهم البعض وظلوا منعزلين[2].

ثالثا: ترويج النظامين لفكرة عدم القدرة عن الاستغناء عنهم: فنجد بأن كلا النظامين صورا أنفسهما على أنه لا غنى عنهما في مواجهة التهديد الصهيوني والغربي، بحيث أنهما زعما بأن الهوية العربية وشرفها كانا على المحك الذي كان بحاجة إلى حكومة **قمعية قوية** لحمايتها والدفاع عنها، وهكذا، وفرت هذه المخاوف العميقة والمتجذرة بعمق في نفوس المواطنين **آلية القمع** التي يحتاجها النظام بشدة[3]، بحيث شرح **بورنا زغوريك (Borna Zgurić)** في مقاله المعنون بـ: **(Challenges for democracy in countries affected by the "Arab Spring")** كيفية عمل هذه الآلية، والذي توصل إلى أن الأنظمة الاستبدادية المختلفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ضمنت استقرارها من خلال عنصرين، الأول منهما يتمثل في: **تعزيز الهيكل الوراثي**، أي توظيف الأقارب والموالين في مناصب مهمة (كبار الضباط مثلا)، والثاني منهما يتمثل في: **إعلان حالة الطوارئ طويلة الأمد**، وذلك بمساعدة الجيش من أجل التشبث بالسلطة، ومنه فإن الأنظمة

[1] -Farhad Khosrokhavar, **Op.cit**, P.p.33.
[2] -Maria Syed, **Op.cit**, P.p.64.
[3] -**Ibid,** P.p.64-65.

قد فرضت حالة الطوارئ لكي تساعدها على تقنين استخدام القوة والأجهزة القسرية وإضفاء الشرعية على استخدام القوة، ومن أبرز الأمثلة على استخدام هذه الطريقة هي **مصر** التي استمرت حالة الطوارئ فيها من 1967 إلى غاية 2011، بحيث أنها ألغيت لفترة وجيزة عام 1980، لكنها أعيدت عام 1981 بعد اغتيال أنور السادات[1].

3-الفساد وعدم المساواة:

تفاقمت المآسي الاقتصادية لشعبي البلدين بسبب تفشي الفساد داخل كلا النظامين، ففي **تونس** نما فساد النظام بلا انقطاع، فنجد بأن **العائلة الحاكمة** بما في ذلك الأسرة الممتدة المكونة من 140 شخصا متورطة في الفساد، حيث كشفت **ويكيليكس (Wikileaks)** أن نصف رجال الأعمال كانوا من أقرباء **بن علي** وعائلته، وهذا ما عبر عنه صراحة سفير الولايات المتحدة في تونس "**روبرت ف. جوديك**" **(Robert F. Godec)** في عام 2006 حيث قال بأن: أكثر من نصف النخب التجارية التونسية كانت مرتبطة شخصيا ببن علي من خلال أبنائه الثلاثة البالغين، وإخوته السبعة، وأخوة وأخوات الزوجة الثانية العشرة، بحيث أصبحت هذه الشبكة معروفة في تونس باسم "**الأسرة**"[2]، إلى جانب هذا كله، كان التونسيون مرهقين بشكل خاص من زوجة **بن علي** الثانية وعائلتها بسبب إنفاقها الباهظ وسيطرتها هي وإخوتها بشكل غير قانوني على معظم الأعمال في تونس بحيث أدرجت السفارة الأمريكية في تونس بعضها، والمتمثلين في: شركة الطيران، مجموعة من الفنادق، إحدى المحطتين الإذاعيتين الخاصتين في تونس، مصانع تجميع السيارات، شركة توزيع فورد، شركة التطوير العقاري، وطبقا **للبنك المركزي التونسي** يمتلك أقارب الرئيس السابق وزوجته ما لا يقل عن 180 شركة كبرى[3]، ومنه، لقد استغلت الأعمال العدوانية لـ: **بن علي** وعشيرته الروابط السياسية والهياكل الأمنية لتدمير الاقتصاد وطبقة رجال الأعمال التقليدية، بحيث أدى سوء إدارة مخطط الخصخصة، ومنح تراخيص الاستيراد على أساس انتقائي والنهب العام من قبل عشيرة **بن علي** في العديد من قطاعات الاقتصاد إلى استياء الشعب التونسي وعدم رضاه عن النظام[4].

---

[1] - Borna Zgurić, **Op.cit**, P.p.422.

[2] -Lisa Anderson, "Demystifying the Arab Spring: Parsing the Differences Between Tunisia, Egypt, and Libya", **Foreign Affairs.** Volume 90, No.3, May/June 2011, P.p.03.

[3] -Peter J. Schraeder and Hamadi Redissi, **Op.cit**, P.09.

[4] -Maria Syed, **Op.cit**, P.65.

أما في **مصر** كان الفساد منتشرا بشكل كبير للغاية ومتجذرا بعمق في هيكلها لدرجة أنه أدى إلى تفشي الاختلالات الاجتماعية وتقويض اقتصادها، فأصبح الفساد مؤسسيا بحيث أنه تم تخصيص عقود السياحة والبناء على أساس المحسوبية لأصحاب الأصول والعقارات الكبيرة، ما أدى إلى منع ما يصل إلى **95%** من السكان المصريين من القدرة على الاستفادة من الاقتصاد المتنامي، بالإضافة إلى منع الحراك الاجتماعي وإعادة توزيع الثروة بشكل أكبر[1]، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى تفاقم السخط وعدم الرضا بين الناس بسبب رؤية مجموعات معينة تتمتع بحياة أفضل عن غيرها.

4-نقص الكرامة والحرية:

إن معاناة الشعبين **التونسي** و**المصري** من سوء المعاملة والعنف على أيدي قوات الأمن جعلتهما يشعران بالعجز وافتقاد أبسط القيم التي يعتز بها المواطنون العاديون ألا وهي الكرامة والحرية، هذا الشعور بالغربة والعجز أدى إلى إطلاق دعوات "**للكرامة**" و "**الكبرياء**[2]"، فنجد بأن الدكتاتوريان في كلا البلدين أظهرا علانية ازدراءهم للجماهير ولم يهتموا بمشاعرهم بشأن حكمهم التعسفي، وبالتالي لم يدركوا أن الجيل الجديد لم يكن مستعدا لمواصلة الخضوع لهم وطاعتهم، ذلك أن الجيل الجديد كان يتوق إلى حياة كريمة بلا خوف، هذا الجيل المتعلم والمتصل بالعالم من خلال شبكات الاتصال كان مدركا تماما لحقوقه ولم يكن هادئا مثل آبائه الذي كانوا تحت حكم المستبدين[3]، بل ثاروا في وجه النظام المستبد وطالبوا بأبسط حقوقهم "**الكرامة** و**الحرية**"، ففي **مصر** اشتكى المحتجون من فقدان كبريائهم على المستوى الدولي، حيث كان المصريون يفخرون بكونهم قادة العالم العربي في عهد **جمال عبد الناصر**، إلا أن ذلك تلاشى تماما في عهد **حسني مبارك** أين اصطدمت مصر بالخط الأمريكي ما جعلها غير قادر, على اتخاذ قرارات مستقلة خاصة بها، هذا إلى جانب إنشاء النظام المصري لعلاقات اقتصادية وأمنية مع الكيان الصهيوني والتي اعتبرها المحتجون المصريون علاقات مخزية، ومن ثم فإن "**استعادة كرامة مصر المفقودة على الساحة الدولية**" كان هو الآخر دافعا للمصريين للانتفاضة في وجه نظامهم الحاكم[4].

[1] -Benjamin MACQUEEN, "The Political Economy of Transition in Egypt", **Ortadoğu Etütleri.** Volume 4, No 1, July 2012, P.18.

[2] -Timo Behr and Mika Aaltola, "The Arab Uprising: Causes, Prospects and Implication", **FIIA Briefing Paper 76**. The Finnish Institute of International Affairs, March 2011, p.03.

[3] -Maria Syed, **Op.cit**, P.66.

[4] -Timo Behr and Mika Aaltola, **Op.cit,** P.p.03-04.

***التشارك في انعدام الأمل في التغيير:** ذلك أن الأنظمة في كل من **تونس** و**مصر** وصلت إلى مرحلة انسداد الأفق بالنسبة فيما يتعلق بعملية التغيير، بحيث أصبحت تشوهات الأنظمة القائمة ثوابت وطنية يعاقب كل من يتجرأ على التفكير بالخروج عليها[1].

***فساد النخب الحاكمة:** في الأنظمة التسلطية لا توجد لشيء اسمه مؤسسات وطنية للدولة منفصلة عن الحاكم وبطانته، حيث أن عام الدولة هو خاص بالنسبة إلى الحكام وحدهم، وخاص المواطنون هو عام بالنسبة إلى الحكام، بالتالي، فإن خاص الحكام يغزو ما يسمى بالمجال العام من كل باب ممكن، ليصبح العام هو خاص الحكام، وبذلك يصبح الفساد قاعدة مترسخة داخل الدولة، في نهاية المطاف يصبح مجال المواطن الخاص ليست له أي قدسية خاصة عندما تتدخل آلة الأمن التي تنتهك متى شاءت كل خاص[2]، وعليه، تحول النظامان الجمهوريان في كل من: **تونس** و**مصر** إلى نخب تحكم لمصالحها الخاصة وليس لمصالح الشعب، ضف إلى ذلك أن هذه النخب كانت قائمة في المقام الأول على روابط القرابة والنسب مع الشخص الحاكم وأسرته وأقاربه، وكان همهم الوحيد هو الاستيلاء على الموارد العامة وأحيانا الخاصة لدولهم، ما ساهم في ظهور التوريث كحل لأزمة انتقال السلطة في تلك الدول[3]، بعبارة أخرى، تفشى الفساد إلى درجة أن غالبية رجال الأعمال جمعتهم علاقات مصلحية مع أمثال **مبارك** و**بن علي** وإحاطتهم بهم وبأسرهم[4].

***غياب المشاركة الفاعلة:** بحيث أن كلا النظامين في **تونس** و**مصر** غابت عنهما أحد أهم مصادر الشرعية للأنظمة السياسية، حيث أن كلاهما عانيا من تناقض واضح بين الطابع الجمهوري للنظام مع ما يعنيه ذلك من شراكة حقيقية في السلطة بين قوى المجتمع من جهة، وبين الاستبعاد والإقصاء السياسي الممارس على صعيد الواقع من جهة أخرى[5].

***التشابه في طبيعة بداية الأحداث:** ففي **تونس** كانت بداية الثورة نتيجة لحرق بائع الفاكهة التونسي **محمد البوعزيزي** لنفسه في الشارع في شفق عام 2010، بسبب المسؤولون التونسيون الذين رفضوا إعطائه رخصة تاجر متجول في الشارع، وتحدثوا معه وكأنه متسول، ما جعل الشعب التونسي يتضامن معه ذلك أن هذه الحادثة تمس كرامة الفرد بالدرجة

---

[1] -آية يوسف عبد السلام، **مرجع سابق.**
[2] -عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة، **مرجع سابق**، ص.17.
[3] -آية يوسف عبد السلام، **مرجع سابق.**
[4] -عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة، **مرجع سابق**، ص.21.
[5] -آية يوسف عبد السلام، **مرجع سابق.**

الأولى، بل وتكاثفوا وخرجوا إلى الشارع منددين بظلم الشرطة ومطالبين بحقوقهم، الأمر الذي أدى إلى انطلاق احتجاجات عارمة شملت كل أنحاء تونس في أوائل عام 2011[1].

ومنه، يمكن القول بأن حادثة إحراق **البوعزيزي** لنفسه كانت السبب الذي إيقاظ الشعب التونسي من سباته ومواجهته للنظام الفاسد والمستبد الذي أحكم قبضته عليه، لتتحول مطالبهم مع مرور الوقت من مجرد مطالب بسيطة كالحق في العمل، حرية التعبير... إلى المطالبة بإسقاط النظام الحاكم وتنحية الرئيس **زين العابدين بن علي** من سدة الحكم، ونفس الأمر في **مصر** التي بدأت الأحداث فيها بطريقة مشابهة لما حدث في تونس، ذلك أنها هي الأخرى جاءت نتيجة مقتل **خالد سعيد**، هذا الأخير الذي كان ذنبه الوحيد هو تقديمه لأدلة تثبت فساد الشرطة في مصر، ليتم جره من طرف الشرطة من مقهى إنترنت الذي كان متواجدا فيه في السادس من شهر جوان عام 2010 وتعذيبه وضربه حتى الموت، ما أدى إلى انتفاض الشعب المصري وتضامنه هو الآخر مع قضية المغدور به، ذلك أن هذه القضية تمس كرامتهم وحريتم هم الآخرون، ومنه، شهدت الشوارع المصرية أسابيع من المظاهرات ضد وحشية الشرطة[2]، ومثلها مثل نظيرتها **تونس**، بدأت الظاهرات في **مصر** بمطالب أساسية كالكرامة، الحرية والغذاء لتصل هي الأخرى للمطالبة بإسقاط نظام الرئيس المستبد وتنحية الرئيس ذاته **(حسني مبارك)** عن الحكم.

***استخدام القوة والعنف ضد المتظاهرين:** ردت الأنظمة التي تم تحديها في **تونس** و**مصر** بقمع وحشي على المتظاهرين السلميين، فنجد بأم كلا **النظامان التونسي** و**المصري** استخدما العنف ضد المتظاهرين من خلال أجهزتهما الأمنية، إلا أن الجيش الذي تم تهميشه بشكل متزايد من قبل رئيسي البلدين قرر الامتناع عن استخدام العنف ضد المتظاهرين، ففي حالة تونس، قرر الجيش عدم التدخل في المظاهرات، وفي مصر قرر الجيش الوقوف إلى جانب المتظاهرين بعد "**موقعة الجمال**"*، في غضون ذلك، وبسبب إضفاء الطابع الشخصي المتزايد على مؤسسات الدولة، أثبتت الأجهزة الأمنية والشرطة ضعفها وانهيارها بعد الموجة

---

[1] -Jeffrey c. Alexander, **Op.cit,** P.06.

[2] -**Ibid**, p.01.

*__موقعة الجمال:__ أو معركة الجمال هي هجوم بالجمال والبغال قام به الموالون للحزب الوطني الحاكم والتابعون لنظام الرئيس المصري **حسني مبارك** بتاريخ 02 فبراير 2011، والذين كان أغلبهم مجرمون خطرون تم إخراجهم من السجون للتخريب ولمهاجمة المتظاهرين، والذين يطلق عليهم تسمية البلطجية، بحيث انقضوا فيها على المتظاهرين في ميدان التحرير في القاهرة أثناء ثورة 25 يناير 2011، بهدف إرغامهم على إخلاء الميدان أين كانوا يعتصمون، مما أدى إلى سقوط 14 شهيدا، وإصابة أكثر من 1500 من الثوار، والتي انتهت بعد 18 يوما بتنحي الرئيس **حسني مبارك** عن السلطة. (لمزيد من المعلومات أنظر: ذكرى "موقعة الجمل".. مصريون يتذكرون آخر محاولات نظام مبارك لوأد ثورة يناير، المنشور على الموقع: https://2u.pw/U8eVqtK)

الأولى من المظاهرات الجماهيرية في كلا البلدين[1]، باختصار فإن الحكام العرب سواء في تونس أو مصر تعاملوا جميعا بالعنف مع ثورة شعوبهم بدرجات متفاوتة، في الوقت الذي كانت تسعى فيه شعوب تلك الدول إلى التغيير بالطرق السلمية، بل وعبروا عن غضبهم بأفضل طريقة ممكنة والتي تمثلت في المظاهرات التي عمت شوارع تلك الدول، لكن بطبيعة الحال لم تستجب الأنظمة الحاكمة سواء في تونس أو مصر بطريقة ملائمة بل اختاروا استخدام العنف لإخضاع شعوبهم[2].

***التشابه في عوامل التغيير:** حيث جمعت بين **تونس** و**مصر** الدوافع المحفزة على الانفجار نفسها، كالفساد السياسي إلى جانب استبداد، قمع وتسلط الأنظمة وسيطرتها الكاملة على كافة شؤون الدولة، وبمرور الوقت تحولت قواعدهم إلى قواعد الأسرة الحاكمة التي تدير الدولة، لدرجة أن كلا الدولتان لم تشهدها انتقال للسلطة، حيث أن كلاهما عرفا استحواذ الرؤساء على سدة الحكم لأمد طويل **(زين العابدين بن علي** و**حسني مبارك)**، وإلى جانب ذلك كله، عرفت كل من البلدين تبعية للولايات المتحدة الأمريكية دون أي اعتراض على ما تقوم به من ممارسات أو ما تتبناه من سياسات[3].

***كسر حاجز الخوف:** الذي يعد التغيير الاستراتيجي الرئيسي الذي شهدته الشعوب العربية، حيث أن هذه الأخيرة كانت محكومة بالخوف، بالأجهزة الأمنية وبالفقر، وعندما تمكنت من كسر هذا الحاجز انتقل ذلك الخوف إلى الطرف المقابل المتمثل في النظام الحاكم[4]، علاوة على ذلك، شهدت الثورات في **تونس** و**مصر** مشاركة جميع أطياف المجتمع حيث أن إسقاط النظامين في كل منهما ساهم فيه الشعب الذي نزل إلى الشارع وطالب بإسقاط أنظمته التسلطية[5].

***غلبة عنصر الشباب في ثورات كل من تونس ومصر:** حيث أن المبادرة الأولى في تلك الأحداث كانت من قبل الشباب الذين ساهموا في إنجاح تلك الثورات عبر المظاهرات والترويج لها عبر تقنيات التواصل الإلكتروني والتي بدورها ساهمت في نشر فكرة التغيير

[1] -The Evolving, cirs (Center for International and Regional Studies), **Op.cit,** p.07.

[2] -نعيمة الرياحي، **مرجع سابق**، ص، ص: 58-59.

[3] -عصام عبد الشافي، **مرجع سابق**، ص.77.

[4] -**نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[5] -**المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.

والوقوف في وجه الظلم والاستبداد، لتنتقل تلك الأفكار في شكل موجة بدأت من تونس لتشمل أغلب الدول العربية[1].

***مساهمة الإعلام بشتى وسائله في إنجاح الثورتين التونسية والمصرية:** وذلك عبر حشد وتعبئة الشعوب في كل من البلدين، كما وساهم في تنويرهم وتثقيفهم، بالإضافة لذلك تمكنت التغطية الإعلامية للثورتين في كل من تونس ومصر من تحفيز شعوب الدول العربية على الوقوف في وجه أنظمتها المستبدة وهو ما حدث بالفعل حيث أنه بفضل الإعلام انتقلت التجربتين التونسية والمصرية لباقي أنحاء الوطن العربي، وعليه نجد بأن الإعلام كان بمثابة الأداة الرئيسية في تعزيزه مكاسب تلك الثورتين وهذا ما يتضح من خلال مساهمته في إنجاح تلك الثورتين بدون احداث انقسام داخل المجتمعين التونسي والمصري مثلا[2].

***الاشتراك في نفس نقاط الضعف في الهياكل المؤسسية في الدول العربية:** والتي تدور حول شخص القائد أو الرئيس، هذا بالإضافة إلى عدم تطور البناء السياسي إلى بناء مؤسساتي قادر على تقديم الأفكار والنصائح للنظام السياسي، ما يعني أنه في حالة ضعف الرئيس تضعف الحكومة تلقائيا، ضف لذلك كله نجد بأن قراراتها الفردية تتركز في قمة الهرم السياسي مما يجعلها غير قادرة على مجابهة الضغوط الدولية بشكل فاعل[3].

***كلا الثورتين أثبتتا دور وأهمية الرأي العام المجتمعي وقدرته على إحداث التغيير:** حيث أوضحت الثورتان في تونس ومصر بشكل قاطع الحاجة إلى مؤسسات مجتمع مدني فعالة تساعد على صنع الآراء والقرارات الصائبة، حيث أنه عبر تلك المؤسسات يمكن للحكومات الانخراط في حوار مع الجميع وإصلاح مؤسساتها وفقا لما يتطلبه الرأي العام[4].

***التشابه في ردود الأفعال من قبل السلطات تجاه المظاهرات التي سرعان ما تحولت، والذي قابله حياد الجيش:** فنلاحظ أن سواء في تونس أو مصر كان رد السلطات فيهما متشابها، عنف ثم وعود بالتغيير، إلا أن ذلك لم يثني من عزيمة الشعبين اللذان واصلا المسيرة مع انضمام أعداد من المواطنين لصفوفهم، وبطبيعة الحال قوبلت تلك المظاهرات أيضا بمزيد من العنف والقتل الذي قابله مزيد من الوعود وتقديم التنازلات، لتتسع بعد ذلك

[1] - عصام عبد الشافي، **مرجع سابق**، ص77.
[2] -**المرجع نفسه**، ص.78.
[3] -**نفس المرجع**، الصفحة نفسها.
[4] -**المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.

الهبة الشعبية وتضم كافة أرجاء البلدين، وبزيادة الضغط على النظام الحاكم توجه للجيش من أجل حسم الصراع القائم إلا أن الجيش سواء في تونس أو مصر لم يستجب للنظام الحاكم بل وقف في صف الشعب، لتتمكن الثورتان من تحقيق أولى انتصاراتها عبر تنحية الرئيسين **زين العابدين بن علي** في تونس و**حسني مبارك** في مصر عن سدة الحكم[1].

***كلا الثورتين التونسية والمصرية هما عبارة عن تجسيد للإرادة الشعبية:** بحيث أوضحت جليا تلك الثورتين بأن الحكومات والنخب في دولهم لم عد صاحبة القرار[2].

***إزاحة وتنحية النظام الحاكم:** وهنا نلاحظ بأنه في كلا البلدين تمت الإطاحة بالرئيس بعد ثورة شعبية لم يتعاون خلالها الجيش مع النظام[3].

مما سبق نلاحظ أنه مع احتدام الصراع وشموليته تمكنت الثورة المصرية مثلها مثل الثورة التونسية أن تقتلع رمز الاستبداد من أرضها في 11 فبراير 2011 لتستمر وتتواصل الثورات والانتفاضات طوافها في أغلب أرجاء الوطن العربي، فما حدث في **تونس** و**مصر** يمكن اعتباره ثورة ديمقراطية ضد الاستبداد، أو حركة تغيير ديمقراطي بوسائل سلمية، هذه الأخيرة التي تشكلت من كتلة شبابية وتضمنت أيضا فئات مجتمعية أخرى تمثل أطياف المجتمع وحساسياته كلها، وعلى هذا الأساس لن يكون عادلا القول بأن حركة التغيير كانت عفوية أو تلقائية أو أن القيادة كانت غائبة فيها، وليس من الصحيح أيضا الاعتقاد بأن الحركة كانت تتمتع بقيادة كاريزمية[4].

كما ولقد أثبتت الثورات العربية أن الصراع المجتمعي حين ينتظم على قواعد سياسية: قمع/حرية، استبداد/ديمقراطية، احتكار/عدالة، يحفظ وحدة المجتمع ويبني السياسة على المجال العام، وفي المقابل إذا انبنى الصراع المجتمعي على قواعد طائفية وقبلية وإثنية (كالعراق ولبنان مثلا) فإنه يهدد وحدة المجتمع ويبني السياسة على المجال الفئوي الخاص هذا الأخير يخلق كل أشكال الصراع الأهلي المدمر[5].

من جهة أخرى، نلاحظ بأن الشكل الجمهوري للاستبداد تعامل مع الانتفاضة أو بعبارة أدق مع حركة التغيير في كل من **تونس** و**مصر** بمنطق أمني عنيف عبر الممارسات

---

[1] -**المرجع نفسه**، ص.79.

[2] -صلاح سالم زرنوقة، "الدول الثورية.. سيناريوهات الوحدة والتكامل"، **مجلة البيان**. التقرير التاسع، 2012، ص.117.

[3] -عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص.535.

[4] -فؤاد خليل، **مرجع سابق**، ص.19.

[5] -**نفس المرجع**، ص.20.

القمعية، وأمام هذه المظاهر العنيفة انتظم مسار الحراك الشعبي في شكل التغيير البنيوي، يسعى هذا الأخير إلى استبدال النظام الاستبدادي القائم بآخر مدني وديمقراطي، إلا أنه في الواقع اصطدم هذا الشكل من التغيير بعقبات دفعت به إلى التراجع أو الانتكاسة، الأمر الذي جعل من الضروري أن تظل الجماعات المدنية يقظة وأن ترى التغيير على أنه عملية صراع ليس فقط مع رؤساء الحكومات ورموزهم بل مع كافة الأطراف المشاركة في حركة التغيير، كما وينبغي عليها أيضا إتقان فن اغتنام الفرص لصالح حساباتها الفئوية[1].

ومما سبق، نستنتج بأن الثورة في كل من **تونس** و**مصر** أوضحت أن التغيير في الدول العربية لن يتخذ نموذجا واحدا فقط بل سوف يكون لكل بلد شكله الخاص في التغيير.

[1] -**المرجع نفسه**، ص، ص: 23-25.

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف بين التجربتين التونسية والمصرية

كانت الثورتان **التونسية** و**المصرية** عام 2011 عبارة عن حركات اجتماعية للإطاحة بالنظامين في كل منهما، حيث تميزت هذه الحركات باحتجاجات وعنف منظم أدى إلى انهيار النظامين والإطاحة برئيسيهما اللذان استبدا واستمرا في الحكم لأمد طويل، وعرفت هاتين الحركتين على مستوى الإعلام باسم: **الربيع العربي** أو **الصحوة العربية** وهو لقب أطلقه الإعلام الغربي بصفة خاصة على هذه الثورات بسبب نجاحهما في إحداث تغيير في النظام في **بلدانهما**، ومع ذلك، وعلى الرغم من أوجه التشابه هذه، إلا أن هنالك بعض الاختلافات الرئيسية بين **الثورتين التونسية** و**المصرية** والتي يجب أخذها في الاعتبار عند تحليل هذه الأحداث والتي سنتطرق لها فيما يلي:

***الأسباب الكامنة وراء الثورتين التونسية والمصرية:** حيث اندلعت **الثورة التونسية** بسبب الاستبداد المتزايد لنظام **بن علي** ومحاولة هذا الأخير للبقاء في السلطة، حيث فاز بخمسة انتخابات رئاسية متتالية منذ توليه سدة الحكم عام 1987 والتي كان آخرها انتخابات في أكتوبر من عام 2009 بنسبة 89.6**%** من الأصوات، كما ويجدر الإشارة كذلك لمحاولة جعل نفسه رئيسا مدى الحياة عام 2002، بحيث رتب **بن علي** استفتاء دستوريا لإلغاء الحد الأقصى لثلاث فترات لشغل المنصب، كما وأنه قام بإخضاع كل من: حزبه الحاكم، الجمعية الدستورية الديمقراطية **(RCD)** ومجلس النواب المصدق عليه، بشكل متزايد للسيطرة الرئاسية، ليصبح النظام في نهاية المطاف أكثر سلطوية وأقل اتصالا بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المحلي[1]، في حين انبثقت **الثورة المصرية** من الخوف من تفشي وحشية الشرطة والفساد الذي انتشر تحت قيادة **مبارك**[2]، ضف لذلك الخوف من توريث الحكم لابنه **جمال مبارك**، حيث كان هنالك العديد من المؤشرات الدالة على ذلك–تم ذكرها بالتفصيل في المطلب الثاني، المبحث الأول من هذا الفصل–

***المبالغة في إقصاء الشركاء وقمع المعارضين:** حيث تتسم الأنظمة البائدة في **تونس** و**مصر** والأول ربما بدرجة أكبر، بدرجة عالية من اضطهاد وقمع الأفراد والجماعات، مما أدى إلى حدوث كبت سياسي، اجتماعي واقتصادي جعل من الثورة هي الطريقة الوحيدة

[1] -Peter J. Schraeder and Hamadi Redissi, **Op.cit**, p.08.
[2] -Jeffrey c. Alexander, **Op.cit**, P.06.

للتغيير، فنجد بأن النظام في **تونس** عمل على استبعاد الشركاء وقمع الخصوم، هذا إلى جانب إفراغ الآلية الانتخابية من مضامين المشاركة، وتحويل المؤسسات النيابية ومؤسسات المجتمع المدني إلى مجرد أوتاد في عربة الحاكم الفرد، وقد أدت عملية إغلاق المؤسسات الرسمية والدستورية للمشاركة في وجه الطلب المتزايد إلى الدفع بالناس إلى الشوارع، كما وأدت أيضا إلى سد قنوات الاتصال بين النظام ومواطنيه، مما جعله غير قادر على الاستجابة لأي مطالب، وعليه، نلاحظ أن النظام التونسي السابق لم يحترم سيدة القانون، بدليل أنه لم يترك أي مجال أو فسحة لفئات وسيطة بين الدولة والشعب أو حتى لمعارضات نصف فعلية يمكنها أن تربك حركة الشارع بشعارات مزدوجة كما كانت تفعل الأحزاب السياسية المصرية على سبيل المثال، الأمر الذي كان أحد الأسباب الرئيسية التي ساهمت في إشعال نار الثورة، وتضع نهاية للمعاناة الطويلة الشعب التونسي[1].

***انفرد الشعب المصري بخصائص ميزته عن نظيره التونسي:** كميزة الإستماتة في النضال ومثابرته حتى النهاية، والدليل على ذلك أن ميدان التحرير لم يكن يخلوا يوما من الثوار وأن المسيرات والحشود كانت تتزايد وتنتشر يوما بعد يوم في كافة أنحاء مصر، بل بلغ بهم الحد لدرجة التجمع في العاصمة "**القاهرة**" بميدان التحرير، ضف لذلك كله أن ما حدث في **مصر** كان أيضا كفاحا مستمرا، حيث أنه في كل يوم جمعة كانت تشهد مصر مظاهرات عارمة لدرجة أنهم أعطوا هذا اليوم بالتحديد مهمة نضالية، فعرفت تلك المظاهرات تحت اسم: "جمعة الرحيل"، "جمعة التحدي"، "جمعة التطهير"، "جمعة الغضب" و"جمعة تصحيح مسار الثورة"، كما وارتبطت هذه الوظائف بدلالات دينية تتعلق بتاريخ حدوثها باعتبار أن هذا اليوم هو اليوم الذي يتجمع فيه أكبر عدد ممكن من الجماهير، من ناحية أخرى، استمرت الاحتجاجات في معظم المدن المصرية حيث شارك الملايين في اعتصامات دائمة ومفتوحة في ميدان التحرير، كما ونظمت مظاهرات حاشدة في مدن رئيسية أخرى والتي قابلها النظام بسياسات الترهيب والتهديد، الترغيب والإغراء إلا أن ذلك لم يثني من عزيمة الشعب المصري الذي بقي ثابتا على موقفه ومطالبه المتمثلة في إزالة النظام الحاكم، ولم يوقف الثورة التي استمرت إلى غاية سقوط النظام المستبد في يوم الجمعة 11 فبراير 2011، أي بعد 18 يوما من بدايتها، وعلى الرغم من ارتباط الثورة في مصر بدلالات دينية كاختيار

[1] -آية يوسف عبد السلام، **مرجع سابق.**

يوم الجمعة كيوم للتظاهر في الشوارع المصرية ذلك إلا أن الثورة في مصر لم تقم على أسس دينية[1].

***الاختلافات في الدوائر التي حشدت في هاتين الثورتين:** فنجد بأن المشاركين في **الثورة المصرية** كانوا على نحو غير متناسب في منتصف العمر ومن الطبقة المتوسطة والمهنيين (حوالي **55%**)، في حين كان المشاركون في **الثورة التونسية** أصغر سناً وكانوا يتمتعون بتكوين اجتماعي أكثر تنوعًا بشكل ملحوظ، حيث قاموا بتعبئة العمال **(17%)** والطلاب **(19%)** والعاطلين عن العمل **(22%)**، وعلى هذا الأساس، مثلت **الثورة التونسية** تحالفًا عابرًا للطبقات أكثر من **الثورة المصرية**، في مقابل ذلك، نجد بأن جمعيات المجتمع المدني لعبت دورًا أكبر بكثير في تنظيم المشاركة في **الثورة المصرية** من **الثورة التونسية** التي اعتمدت على التنسيق عبر الإنترنت، ولعل السبب وراء هذا الاختلاف بين الثورتين يعود إلى استراتيجيات النظام المتباينة ردا على الضغوط الهيكلية الدولية والمحلية المماثلة لانكماش الدولة والإصلاح السياسي في السنوات التي سبقت هذه الانتفاضات مباشرة، ففي **مصر** أدت سياسات **حسني مبارك** المتمثلة في: تفكيك ضمانات وتدابير الرعاية الاجتماعية التي أفادت الطبقة الوسطى واستمالة المعارضة من خلال إفساح المجال لتنمية المجتمع المدني، إلى خلق ظروف مواتية لثورة الطبقة الوسطى الحضرية التي تتكون بشكل غير متناسب من متوسطي العمر، مدفوعة بالمظالم الاقتصادية وتقودها جمعيات المجتمع المدني، وعلى النقيض من ذلك، قوضت مقاربة **زين العابدين بن علي** النقابية والتقييدية المجتمع المدني الذي كان نابضا بالحياة في السابق، حيث أدت سياساته الاقتصادية إلى تفاقم الفوارق الإقليمية، وعززت تجمعات الشباب غير الراضين عن سياساته، مما خلق الأساس لتحالف شبابي غير متناسب بين الطبقات بدأ في المحافظات وانتشر ببطء إلى العاصمة، الذي تم تنسيقه إلى حد كبير خارج منظمات المجتمع المدني، وعليه نلاحظ بأن السياسات والاستراتيجيات التي اتخذها النظام في كلا الدولتين (سواء في **تونس** أو **مصر**) هي التي

[1] -نعيمة الرياحي، **مرجع سابق**، ص، ص: 61-62.

لعبت دورا محوريا في تشكيل من سيشارك في هذه الثورات بمجرد اندلاعها، بالإضافة إلى تحديد كيفية ارتباط المشاركين فيها ببعضهم البعض[1].

***التباين في أنماط الاحتجاجات وديمغرافيتاها على نطاق واسع:** فنجد أنه في كلا البلدين تباينت أنماط الاحتجاج والتركيبة السكانية فيهما، حيث وجدت المظاهرات في **تونس** التي انطلقت من المناطق الريفية المهملة باتجاه العاصمة قضية مشتركة مع الحركة العمالية التي كانت قوية في السابق لكنها كانت مكبوتة، وعلى النقيض من ذلك، نجد أن الشباب الحضري والعالمي في **مصر** هو من نظم الانتفاضات في المدن الكبرى، ومن هنا نستنتج بأنه على الرغم من أن كلا البلدين يشتركان في دعوة مشتركة للكرامة الشخصية وحكومة فعالة، مرنة وسريعة الاستجابة، إلا أن الثورات عبر هذين البلدين عكست مظالم اقتصادية متباينة وديناميات اجتماعية متوارثة عن لقاءاتها المتنوعة مع أوروبا الحديثة وعقود في ظل أنظمة فريدة[2].

***تباين الإصلاحات الدستورية في المرحلة الانتقالية التي شهدها البلدين:** ففي **تونس** نجد بأنها وضعت إصلاحا دستوريا شاملا قبل إجراء انتخابات المناصب السياسية، وهذا راجع لكون أن الدستور التونسي في عهد **زين العابدين بن علي** كان يمنح الحزب الحاكم السابق امتيازات كبيرة على حساب المعارضة، مما يجعل إجراء انتخابات حرة ونزيهة أمرا مستحيلا، أما في **مصر** فكان العكس تماما، حيث تم احداث تغييرات على بعض مواد الدستور فقط، فنجد بأن المرحلة الثانية والعشرون من تسلسل الانتخابات والإصلاح الدستوري قد احتلت الصدارة في الجدل الدائر حول التحول الديمقراطي فيها، ذلك أنه في شهر فبراير من عام 2011 علقت الحكومة الانتقالية بقيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة الدستور، كما وأجرت مراجعة عاجلة وسرية ومحدودة لهذا الأخير، حيث تم إجراء العمل في 10 أيام فقط مع ثلاثة أسابيع فقط من المناقشة العامة قبل استفتاء 12 مارس2011، هذا الأخير الذي أثار حفيظة المعارضة وعرف عدم قبول كلي لنتائجه، ذلك أنها رأت بأن الإصلاحات لم تذهب بعيدا بما يكفي لضمان أهداف الثورة، بدليل أن هذه التعديلات جرت على 9 مواد من

[1] -Mark R. Beissinger, Amaney A. Jamal, and Kevin Mazur, "Explaining Divergent Revolutionary Coalitions: Regime Strategies and the Structuring of Participation in the Tunisian and Egyptian Revolutions", **Comparative Politics.** Volume 48, No. 1**,** October 2015, P.p.02-05.

[2] -Lisa Anderson, **Op.cit**, P.p.02-03.

الدستور لا غير، والتي تضمنت: اختصار مدة الرئاسة ووضعت حدا لفترتين، توسيع مجال المرشحين للرئاسة، استعادة الرقابة القضائية على الانتخابات، وتقييد سلطات الطوارئ للرئيس، بالإضافة إلى تقديم خارطة طريق لمراجعة دستورية إضافية بعد الانتخابات، وبالتالي صرح أطراف المعارضة بأن هذه التغييرات قد أحبطت أمل المصريين في أن يشرعوا في انتقال ديمقراطي أو معالجة النظام الانتخابي الإشكالي قبل الانتخابات البرلمانية والرئاسية، بحيث رأوا بأن تلك التغييرات تسمح بالفعل للحكومة المقبلة بتكرار خطايا النظام السابق، ولهذا السبب نجد أنه رفض حوالي **40%** من ناخبي الاستفتاء في القاهرة تلك التعديلات، ولم يقتصر هذا الرفض على مدينة القاهرة فقط بل عرف نتائج مماثلة في مناطق حضرية رئيسية أخرى مما أدى إلى تفاقم هذه المخاوف[1]، ومنه نلاحظ بأن **تونس** قد اتخذت نهجا مختلفا تماما عن **مصر**.

***نجاح تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس وفشلها في مصر:** يعتقد على نطاق واسع أن الانتفاضة **التونسية** كانت ناجحة في نهاية المطاف لأنها تضمنت عنصرا شعبيا قويا غذى الاحتجاجات وساعد في انتشارها في جميع أنحاء البلاد، في المقابل، تميزت الثورة **المصرية** بطبقة وسطى–حضرية ديموغرافية ذات القليل من الخبرة السياسية أو المشاركة الشعبية[2]، بحيث أدى عدم وجود قاعدة ملتزمة من المؤيدين إلى احتواء الثورة إلى حد كبير في **ميدان التحرير** بالقاهرة و**شارع محمد محمود** بالإسكندرية، مما أدى إلى سحق الثورة بسهولة بمجرد أن تمكن الجنرالات من استعادة السيطرة على البلاد، ويجدر الإشارة هنا إلى أن كلا البلدين كانا مرشحين لانتقال ديمقراطي، إلا أنه فشل في **مصر** ومازال جاريا في **تونس**، ولعل التفاوت بين **تونس** و**مصر** في المستويات التالية يفسر كثيرا سبب نجاح تجربة الانتقال في الأولى وفشلها في الثانية، وهذه المستويات تتمثل في[3]:

–دور الجيش ومدى تسييسه.

–الثقافة السياسية لنخب الأحزاب الحاكمة والمعارضة بما في ذلك مدى انخراطهم في الأنظمة الديمقراطية التي تمر بمرحلة انتقالية والتزامهم بالنظام الديمقراطي في هذه المرحلة،

[1] -Jason Gluck, "Constitutional Reform in Transitional States: Challenges and Opportunities Facing Egypt and Tunisia", **Peace Brief 92.** United States Institute of Peace, April 29, 2011, P.p.02-03.

[2] -Mark R. Beissinger, Amaney A. Jamal, and Kevin Mazur, **Op.cit**, P.02.

[3] -عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص. 535.

بالإضافة إلى مساهمتهم في منع تحول المنافسة السياسية إلى حالة من الاستقطاب الذي يتحول إلى انقسامات اجتماعية.

-التفاوت في الوزن الجيوستراتيجي للبلدين.

ومنه كانت هذه المستويات إلى حد ما السبب وراء نجاح التجربة في تونس وفشلها في **مصر**، هذه الأخيرة التي عرفت تراجعا كبيرا للحكومة الجديدة لـ: **محمد مرسي** بعد الإطاحة بنظام **مبارك**، هذا التراجع كان على مستوى الوعود الأصلية التي قدمتها الحكومة الجديدة حول تقاسم السلطة حيث ركزت الاهتمام على معالجة القضايا الداخلية[1]، وبالتالي ساهمت العناصر السابق ذكرها إلى الإطاحة بحكومة **محمد مرسي** المنتخبة من خلال انقلاب عام2013[2].

ونضيف إلى ما سبق بأن الانقلاب العسكري في **مصر** لم يكتف **بإعادة إنتاج** المؤسسات القديمة **وإعادة إنشاء** النظام القديم فحسب بل وسع من نطاق **الاستبداد والسلطوية** متجاهلا بذلك دستور ما بعد الثورة في العديد من الإجراءات التي اتخذها، حيث أن ما كان يهمه هو إحكام القبضة الأمنية على البلاد من خلال الحصول على موافقة "برلمان الرئيس"، هذا الأخير الذي يتمثل في البرلمان المنتخب في انتخابات وهمية وصورية بعد قمع المعارضة، أما في **تونس** فقد تم إنشاء مؤسسات جديدة خلال الفترة الانتقالية[3]، كتأسيس: **الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي** التي مثلت الإطار الأساسي لحوارات النخبة ومشاوراتها ومفاوضاتها، **المجلس الوطني لحماية الثورة** المتشكل خارج الأطر الرسمية بحيث ضم أحزاب سياسية، منظمات وطنية وشخصيات عامة، كما وسعى للحصول على موافقة رئاسة الدولة في محاولة لاعتماده الإطار الرسمي لتحقيق أهداف الثورة وإدارة المرحلة الانتقالية، **اللجنة العليا للإصلاح السياسي** هي واحدة من ثلاث لجان استشارية التي تم تشكيلها من قبل حكومة الغنوشي بهدف الشروع في عملية إصلاح في المجالات الأساسية المتعلقة بالإطار السياسي والقانوني، وقضايا الفساد والرشوة ونهب المال العام في العهد السابق، والتجاوزات الأمنية

[1] -Asif Mohiuddin, "The Arab Uprisings", **World Affairs: The Journal of International Issues.** Volume 20, No.02, Summer (APRIL-JUNE), 2016, P.77.

[2] --**Ibid,** P.73.

[3] -عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص. 535.

التي حصلت منذ اندلاع الثورة وسقط ضحيتها عشرات القتلى والجرحى، **تشكيل لجنة للحقيقة لكشف الانتهاكات الحقوقية السابقة** والتي تبنت قوانين جديدة لمكافحة التعذيب، بالإضافة إلى بروز العديد من منظمات وجمعيات المجتمع المدني[1]، وهذا ما يفسر سبب نجاح التجربة في **تونس** وفشلها في **مصر**.

***التباين في هروب الرئيس التونسي ومحاكمة الرئيس المصري:** في **الحالة التونسية**، هرب الرئيس السابق "**زين العابدين بن علي**" من تونس بعد اندلاع "**ثورة الياسمين**" أواخر عام 2010، بحيث لم يحاكم في تونس بل استقر في الخارج، وهنا يسري اعتقاد بأن الظروف السياسية والأمنية والتوترات الاجتماعية في تونس أثرت على عدم إجراء محاكمة له، وبالرغم من وفاة **بن علي** في المنفى عام 2019، أُقيمت محكمة غيابية عام 2022، صدرت فيها أحكام بالسجن والغرامة ضد بن علي وآخرون بتهمة تعذيب العسكريين[2].

أما في **الحالة المصرية**، فقد تمت محاكمة الرئيس المصري السابق "**حسني مبارك**" أمام محكمة الجنايات في مصر بتهم انتهاك حقوق الإنسان وقتل المتظاهرين خلال أحداث "**ثورة 25 يناير**" في مصر، وعلى الرغم من أن **مبارك** نفى جميع التهم الموجهة إليه، إلا أنه حكم عليه بالسجن المؤبد في جوان 2012، ليتم الطعن في هذا الحكم وإعادة المحاكمة، وفي نوفمبر 2014، تم الحكم على مبارك بالبراءة[3].

بشكل عام، يمكننا القول بأن الثورات العربية كانت استتباعا لثورة تونس وهذا نتيجة لتشاركها الدوافع نفسها كالجوع، الفقر، الذل، المهانة واستبداد أنظمتها الحاكمة، وبالرغم من الاشتراك في الأسباب ذاتها إلا أنها اختلفت عنها في الشكل والمدة.

---

[1] -سوسن زغلول السيد على مصطفى، **مرجع سابق.**

[2] -"أجندة مفتوحة: محاكمة زين العابدين بن علي"، منشور على الموقع:
https://2u.pw/drmGOyIp
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 30-04-2022، على الساعة: 12:58.

[3] -"محاكمة حسني مبارك"، منشور على الموقع:
https://2u.pw/OSNgHHM
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 30-04-2022، على الساعة: 13:26.

خلاصة الفصل:

من خلال الطرح السابق، توصلنا إلى استنتاج مفاده حالة **تونس** كانت أشبه بحالة دولة بوليسية، حيث أنه لم يترك فيها مجال لا لحرية الإعلام ولا للفئات الوسيطة بين الدولة والشعب، بالإضافة إلى عدم احترام النظام الحاكم لحقوق الإنسان والمواطن فيها بل داسها بحذاء الأجهزة الأمنية، وبدارستنا لفترة حكم الرئيس السابق **زين العابدين بن علي** وجدنا بأن الإصلاح والديمقراطية كانا هما مصدر شرعيته المزعومة في البداية، لكن بعد تخليه السريع عن وعوده حوّل تونس إلى نظام تسلطي بوليسي من دون كاريزما أو قضية، حيث كان نظامه عبارة عن دكتاتورية رمادية لا تهتم بالرأي العام ولا بالقضايا العربية، وحول قبلته علنيا نحو الشمال، فأصبح لا يمتلك ما يتوارى به أيدولوجيا غير أمرين: البراغماتية التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار النظام، والعلمانية التي أعمت الموالين له عن رؤية الطبيعة الحقيقية للنظام، بالإضافة لذلك استخدم **بن علي** في فترة حكمه سياسة مزدوجة مع الشعب والمعارضة، فمن جهة نادى بالديمقراطية والتعددية الحزبية والمشاركة السياسية وتداول السلطة وغيرها، ومن جهة أخرى، عمل على كبت الشعب والمعارضة من خلال منع المظاهرات وحرية التعبير والرأي وتطبيق سياسة الاعتقالات وغيرها، في المقابل كان لتدهور الأوضاع الاقتصادية في تونس وعجز الدولة عن تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين والجهات، بالإضافة إلى عجز المؤسسات الإدارية عن تأدية وظيفتها الرقابية تجاه تجاوزات غير محدودة، انعكاساته السلبية على الجانب الاجتماعي، بحيث ارتفعت نسبة البطالة خاصة بين خريجي الجامعات، كل هذه العوامل متراكمة أدت إلى اندلاع الثورة التونسية، حيث أن الشعب لم يعد في قدرته الصمت أمام الأوضاع التي أصبح يعيش فيها، وكانت حادثة حرق **محمد البوعزيزي** النقطة التي أفاضت الكأس، حيث خرج الشعب التونسي إلى الشوارع في مظاهرات ضخمة معلنين عن تضامن معه، ومطالبين برحيل الرئيس، إلا أن رد النظام كان عنيفا حيث استخدمت الشرطة العنف القوة ضد المتظاهرين السلميين، لكن ذلك لم يثني من عزيمتهم بل استمروا في طريقهم نحو التغيير، وبالرغم من أن الرئيس المخلوع قام بالعديد من التصريحات في محاولة منه للسيطرة على جماح المظاهرات، إلا أن محاولاته ذهبت هباء، ليفر هاربا بتاريخ 14 جانفي 2011، ويسقط حكمه الذي دام 23 سنة.

ونفس الشيء حصل في **مصر**، التي شهدت اختلالا بين ما يرجوه الشعب المصري من النظام وما يعجز النظام عن تحقيقه من مظاهر للتداول السلمي للسلطة وتقاسمها بين جميع الأطياف السياسية، وتعمدها تهميش واستبعاد القوى السياسية والمدنية الراغبة في المشاركة في السياسية، مما يدل على عدم استجابة النظام للمطالب الشعبية بالشكل المطلوب، ضف لذلك تزايد ظاهرة تزاوج السلطة بالمال، تفشي الفساد الإداري والمالي والاتجاه نحو توريث الحكم مما دفع إلى تزايد عدم الرضى الشعبي هذا من جهة، ومن جهة أخرى، عانت مصر من: عدم العدالة في التوزيع، ارتفاع معدلات البطالة، تردي الخدمات، قمع وتعذيب الشرطة، ارتفاع معدلات الفقر، الفساد المالي والإداري وتبعاته الاقتصادية والاجتماعية، وما زاد الطين بلة هو تزوير انتخابات البرلمان لعام 2010 الأمر الذي ساهم في تصعيد الغضب الشعبي ليترجم على أرض الواقع في شكل مظاهرة احتجاجية نظمها العديد من الشباب والحركات بميدان التحرير بتاريخ 25 يناير 2011، اعتراضا على تعاملات الشرطة القمعية، حيث حملوا شعارات " عيش – حرية – عدالة اجتماعية – كرامة انسانية "، والتي كانت تهدف إلى إسقاط النظام التسلطي، وإنهاء الحكم العسكري وبطبيعة الحال كان رد القوات الأمنية **المصرية** عنيفا مثل نظيرتها **التونسية**، حيث عملت على قمع المتظاهرين السلميين، وكنظرائهم من الشعب التونسي، استمر المصريون في مظاهراتهم والتنديد بمطالبهم الأمر الذي دفع بالرئيس السابق **حسني مبارك** إلى اتباع خطى **زين العابدين بن علي** وإلقائه لمجموعة من الخطابات محاولا فيها امتصاص الغضب الشعبي عبر القيام ببعض التغييرات في نظامه، إلا أن الشعب المصري لم يتقبل ذلك، وطالبه بالتنحي عن سدة الحكم، وهو ما حدث يوم 11 فبراير 2011، والجدير بالذكر هنا أنه بعد إسقاط نظام **مبارك**، تولى **محمد مرسي** رئاسة الدولة بعدما فاز في الانتخابات الرئاسية لعام 2012، إلا أنه حكمه لم يدم طويلا، نظرا لإخفاق حكومته في تلبية مطالب وتحسين الأوضاع المعيشية والأمنية للمواطنين، ليثور المصريون مرة أخرى بتاريخ 30 جوان 2013، ويسقطون حكمه.

ومن خلال مقارنتنا للتجربتين التونسية والمصرية توصلنا إلى أنهما إلى حد ما متشابهتين في الدوافع الكامنة وراء اندلاع الانتفاضات فيها، وعلى الرغم من مدى التشابه الكبير إلا أن إحدى التجربتين نجحت "تونس" والأخرى فشلت "مصر"، ولعل السبب في ذلك يعود إلى دور

الجيش في البلدين ودرجة تسييسه، والثقافة السياسية للنخب الحاكمة والمعارضة، ومدى التزامها بالنظام الديمقراطي خلال الفترة الانتقالية التي حدثت في كلا البلدين.

الفصل الرابع:

تأثير الممارسات الدولية على إعادة تشكيل الأنظمة التسلطية في تونس ومصر

يقولون ما يفعلون ويخططون وينفذون والشعوب لا تعي مؤامراتهم، هذه هي حقيقة الدول الغربية الكبرى –العامل الخارجي–، وعلى الرغم من أن العديد من المحللين والباحثين أشاروا إلى أن أحداث الربيع العربي التي اجتاحت أغلب الدول العربية مع نهاية عام 2010 ومطلع عام 2011 كانت أحداث مفاجئة بالنسبة للدول الغربية الكبرى، بل أن بعض تلك الدول قالوا بأنهم لم يكونوا يتوقعون حدوث هذا المشهد في المنطقة العربية، إلا أنه في حقيقة الأمر كان كل شيء مسطر ومعد مسبقا، وربما الشيء الوحيد الذي لم يحددوه هو تاريخ بداية تلك الأحداث التي جاءت مفاجئة لهم، لكن ما حدث من التحولات والأزمات داخل الوطن العربي لم يكن من قبيل المصادفة، بل كان خطة تم تدبيرها من قبل، وهذا ما عبرت عنه صراحة وزيرة الخارجية الأمريكية **كونداليزا رايس (Condoleezza Rice)** سنة 2005، عندما عرضت أجندة واشنطن التي عبرت فيها صراحة عن نية بلدها في خلق وتشكيل ما يعرف بالشرق الأوسط الجديد، وذلك من خلال دعم نشر الديمقراطية عبر نشر الفوضى الخلاقة، هذه الأخيرة التي –الفوضى الخلاقة نظرية سبق الإشارة لها في الفصل الأول من الأطروحة–تعني دفع المجتمعات في أي دولة إلى أقصى درجات العنف وإراقة الدماء وبث الخوف في شعوبها ليصبح من الممكن بناء ذلك البلد بهوية جديدة، أما بالنسبة لخطوات تنفيذها فإنها تعتمد على جذب عناصر من قلب الدولة يتم استخدامها للهيمنة والسيطرة عليها وإدارتها، ومنه أصبحت واشنطن تعتمد على هذه النظرية بدلا من التدخل العسكري الذي أثبت فشله وكلفها الكثير، وكانت جماعة الإخوان هي العنصر الذي اعتمدت عليه في تنفيذ هذه الأجندة داخل الوطن العربي، ذلك راجع لكون أن هذه الجماعة كانت منفصلة نفسيا عن الدول وتعمل لخدمة مصالحها منذ عقود، لتنطلق بعد ذلك موجة من الثورات الشعبية متخذة من تونس بؤرة الانطلاق، أين حاول الرئيس **زين العابدين بن علي** تهدئة الرأي العام بعمل تعديلات وزارية وقدم وعودا لإنهاء معاناة المواطنين، إلا أن ذلك لم ينفع بشيء ليفر الرئيس **بن علي** إلى السعودية بتاريخ 14 يناير 2011، ومنذ هروبه إلى السعودية ارتسمت أولى ملامح الصورة التي اتضحت لاحقا لهوية القوى المعنية بإطلاق الثورات المضادة للربيع العربي، حيث سرعان ما ذاع صيت الثورة التونسية لدرجة أن انتقلت كالعدوى في باقي الدول العربية، والتي كانت مصر في مقدمتها، هذه الأخيرة التي أعطتها التجربة التونسية أملا في التغيير، ليثور شعبها هو الآخر وينادي بالتغيير، ليقابله النظام

بالقمع، إلا أن ذلك لم يثني من عزيمة الشعب المصري الذي كان متأثرا بدرجة كبيرة بالانتفاضة التونسية، وقرر الاعتصام حتى الاطاحة بالنظام، فلم يبقى أمام الرئيس **حسني مبارك** سوى التنحي عن سدة الحكم.

مما سبق نجد بأن ثورات الربيع العربي جوبهت بأعمال قمع وحشية مروعة عبر استخدم السلاح في بعض منها والاستقواء بالقوى الخارجية، ثم بانقلابات على التجارب الديمقراطية التي كان من شأنها أن أعادت عجلة التغيير إلى الوراء لتجد بعض الشعوب نفسها أمام نظم أبشع في دكتاتوريتها من تلك التي ثارت في وجهها، وهذا ما سنوضحه في هذا الفصل الذي خصصناه لدراسة دور العامل الخارجي في إعادة انتاج الأنظمة التسلطية في الدول العربية بعد 2011، حيث قسمناه إلى مبحثين، الأول منهما كان حول: تأثير العامل الخارجي على تجديد النظام السياسي في تونس، والثاني حول: : تحديد دور العامل الخارجي على إعادة إحياء نظام الحكم التسلطي في مصر

المبحث الأول: تأثير العامل الخارجي على تجديد النظام السياسي في تونس

عندما نتحدث عن العوامل الخارجية، فإننا نشير إلى كيفية نظر تلك العوامل إلى المنطقة وموقعها على المستوى العالمي، وفي هذا السياق، نجد أن المنطقة العربية بصفة عامة، والمغرب العربي بصفة خاصة احتل مكانة خاصة في السياسة الدولية، وذلك راجع لتتركز مصالح الدول العظمى والكبرى في العالم فيه، وبالتالي، اجتذب موقعه الاستراتيجي انتباه اللاعبين العالميين الذين يدركون أهميته الجيوسياسية، حيث أنه بمثابة مفترق طرق للثقافات وطرق التجارة والتفاعلات الدبلوماسية، الأمر الذي يجعل من أي تحولات أو تغيرات تطرأ على دول هذه المنطقة، ذات تأثير على النظام الدولي وسياساته، بعبارة أخرى، تتمتع المنطقة بإمكانية التأثير والتأثر بالديناميكيات العالمية، ونتيجة لكون تونس إحدى دول هذه المنطقة، كانت على الدوام مركز اهتمام الدول الكبرى والأطراف الخارجية الأخرى في النظام الدولي، التي عملت على تعزيز صورة النظام القائم في تونس ومنع أي تحولات ديمقراطية محتملة فيه، خوفا من وصول القوى السياسية المناهضة لها للسلطة كالجماعات الإسلامية مثلا، وذلك راجع لكون أن مصالح وطموحات هذه الدول الكبرى والأطراف الخارجية الأخرى ستصبح على المحك بسبب وصول قوى سياسية جديدة عبر الوسائل الديمقراطية، بحيث ستشكل هذه القوى تهديدا محتملا لديناميكيات السلطة القائمة، الأمر الذي سيدفع في نهاية المطاف بالعوامل والأطراف الخارجية إلى اتخاذ تدابير للحفاظ على سيطرتها وحماية مصالحها.

المطلب الأول: دور دول الجوار الإقليمي والقوى الإقليمية في الشرق الأوسط على مسار الانتقال الديمقراطي في تونس.

يتفق المحللون السياسيون على وجود سلسلة من العوامل الرئيسية التي تضافرت لخلق الانتفاضة الشعبية في **تونس** مع نهاية عام 2010 وبداية 2011، فبالرغم من تركيز أغلب الباحثين على العوامل الداخلية التي ساهمت في تلك الأحداث، إلا أنه لا يمكن إغفال دور العوامل الخارجية فيها، سواء قبل بداية الأحداث أو بعدها، خاصة دور الدول الإقليمية المجاورة التي سعت على الدوام للحفاظ على هيمنتها الاقتصادية على **تونس**، مما أدى إلى إدامة النظام التسلطي فيها، بحيث استخدمت في ذلك مجموعة من الوسائل المختلفة كتقديم المساعدات المالية والاستثمارات فيها، ما ولد في النهاية نشوء علاقة تبعية بين **تونس** وتلك الدول، علاوة على ذلك، أثر التدخل السياسي للجيران الإقليميين بشكل كبير على عملية التحول الديمقراطي في **تونس**، بل أن بعض هذه الدول سارعت جاهدة لتقويض التقدم الذي أحرزته **تونس** خشية أن تؤدي الإصلاحات الديمقراطية في هذه الأخيرة إلى إشعال شرارة حركات مماثلة داخل حدودها، وانطلاقا مما سبق، أصبح من غير الممكن تجاهل الدور الذي لعبته وتلعبه الدول الإقليمية المجاورة **لتونس**، ذلك لأنها كانت ومازالت لاعبا بارزا، سواء كان ذلك في دعم النظام الاستبدادي فيها أو حتى في محاولة التأثير على نتائج الأحداث الحاصلة فيها، وهذا ما سنتطرق له بالتحديد في هذا المطلب، وذلك كالآتي:

***دول الخليج العربي:**

لقد كانت **دول الخليج العربية** من أكثر الدول العربية المتخوفة من موجة التغيير التي جلبتها التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية مع بداية عام 2011، ذلك أن الأنظمة الحاكمة في الخليج هي عبارة عن ممالك وإمارات، أي أنها أنظمة غير ديمقراطية في الأساس، ما جعلهم يشعرون بالقلق من أن تمتد موجة التغيير إلى أراضيهم بالنظر إلى قربها الجغرافي من الدول العربية الأخرى، فعلى الرغم من أنهم كانوا أكثر هدوء وأقل عصبية بسبب ظروفهم الاقتصادية القوية ومستويات معيشتهم المرتفعة، إلا أنهم تخوفوا من التأثير المحتمل للثورة التونسية واحتمال انتشارها إلى أراضيها[1]، وانطلاقا من هذا الهاجس الذي

[1] -شفيق أحمد عبد الرحمن أبو حشيش، "البعد السياسي لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي (تونس نموذجا)"، **مذكرة ماجستير غير منشورة.** غزة: جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، برنامج ماجستير العلوم السياسية، 2014، ص: 117-118.

أصبح يؤرق دول الخليج، دعمت أغلب **دول الخليج العربي** نظام **زين العبدين بن علي** في **تونس**، ولعل أبرز هذه الدول كانت **المملكة العربية السعودية**، التي جمعتها علاقات جيدة ووثيقة بنظام الرئيس السابق **زين العابدين بن علي**، ما دفع **بالسعودية** لاتخاذ موقف معادي للثورة التونسية منذ البداية، بحيث اتخذت بعض الإجراءات في محاولة منها لعرقلة الثورة ومنع تأثيرها على المملكة، وذلك عبر: قيام **قناة العربية** (في الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 وإلى غاية 14 يناير 2011) بتغطية إعلامية مشوهة ومنحازة ضد الحركة الشعبية في **تونس**، أيضا، شن بعض رجال الدين الرسميين في السعودية حملة ضد التظاهرات الشعبية في **تونس**، واعتبارها منافية للشرع، وفي تعليقهم على حادثة إحراق **محمد البوعزيزي** لنفسه مطلقا بذلك شرارة الثورة التونسية، ركزوا على تجريم الانتحار باعتباره فعلا منافيا للدين[1]، وبعد نجاح الثورة في **تونس**، وتمكن الشعب من إزاحة الرئيس من سدة الحكم، سارعت **المملكة العربية السعودية** لاستضافة الرئيس السابق **زين العابدين بن علي** داخل أراضيها بعد فراره من بلده بدعوى منحه حق اللجوء، وذلك بسبب تخوفها من أن تنتقل حمى اسقاط الحكام إلى دولها[2]، وعللت استقبالها له باعتبارها الثورة التونسية أنها مجرد تغيير في القيادة، مع استمرار النظام على نفس المسار[3].

لم تكن **المملكة العربية السعودية** وحدها الداعمة للنظام التسلطي السابق في **تونس**، بل يجب الإشارة إلى **الإمارات العربية المتحدة** بوصفها أحد الدول التي لعبت دورا في دعم ومساعدة الأنظمة التسلطية في المنطقة العربية، والتي كان نظام **بن علي** السابق أحدها، بل وأنها وضعت نفسها كمعارض للثورة التونسية منذ البداية، بحيث اتهمت عدة أحزاب سياسية في تونس **الإمارات العربية** المتحدة بمحاولة عرقلة الثورة من خلال دعم رواسب نظام **بن علي** في الداخل، حيث خططت **الإمارات العربية المتحدة** لتعبئة بعض النخب التونسية بهدف الحد من تأثير الحركات والشخصيات الإسلامية داخل النظام الديمقراطي التونسي، فعلى الرغم من أن هذه الحركات الإسلامية لا تمثل غالبية التونسيين إلا أن هناك بعض النخب العلمانية في **تونس** أبدت دعمها لجهود الإمارات، وذلك بغرض مواجهة النفوذ

[1] -سمير حمدي، "السعودية والشأن التونسي"، منشور على الموقع:
https://2u.pw/MZcFbN3
تم الاطلاع عليه بتاريخ 11-07-2023، على الساعة: 11:46.

[2] -عمار حميد ياسين وعبير سهام مهدي، "العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية"، **مجلة دراسات دولية**. العدد 58، 2013، ص، ص: 107، 108.

[3] -شفيق أحمد عبد الرحمن أبو حشيش، **مرجع سابق**، ص.118.

القطري، خصوصا مع انحياز **تونس** إلى **قطر** من الناحية الجيوسياسية، الأمر الذي حدث عندما بدأت **قطر** في زيادة استثماراتها في تونس خلال الفترة التي كانت تزعمت فيها الحكومة الائتلافية "**الترويكا***" السلطة في السلطة في **تونس** من 2011 إلى غاية 2014، بحيث كانت هذه الحكومة بقيادة الحزب السياسي الإسلامي "**حزب النهضة**"، لكن بعد أن سلم حزب النهضة السلطة عام 2014، ابتعدت **تونس** عن تحالفها مع **قطر** وبدأت في الاقتراب من **الإمارات العربية المتحدة**، لدرجة أن أكدت بعض الأصوات التونسية أن هذا التقارب المتزايد من **أبو ظبي** أدى إلى اتخاذ **الإمارات العربية** المتحدة تدابير تهدف إلى تقويض التقدم المحرز خلال ثورة الياسمين، وهذا ما أشار له **المنصف المرزوقي** (الرئيس التونسي السابق الذي تولى السلطة في الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2014) في مقابلة له مع صحيفة "**الخبر**" الجزائرية، حيث قال بأن: "أبو ظبي حاولت وقف ومنع ثورة الحراك العربي من الحدوث في البلاد"، وأضاف **المرزوقي**: "أنه كان واضحا أن هناك إرادة إقليمية تسعى لإفشال الربيع العربي الذي فشل بسبب الحرب الأهلية في ليبيا وسوريا واليمن، والانقلاب العسكري في مصر"، وأكد: "شعوره بوجود مؤامرة لزعزعة استقرار **تونس**، وأن غرفة العمليات في دولة **الإمارات العربية المتحدة** تقف وراءها"[1].

وعليه، وانطلاقا من التصريح الذي أدلى به **المنصف المرزوقي** نلاحظ تأكيده على أن هناك جهد إقليمي لتقويض حركة الربيع العربي، بحيث كانت دولة **الإمارات العربية المتحدة** أحد الدول التي لها مصلحة راسخة في منع ثورة الربيع العربي من الحدوث في **تونس**، بل وصفها بأنها العقل المدبر وراء المؤامرات الرامية لزعزعة استقرار **تونس**، وهنا يمكننا القول بأن السبب وراء رغبة صناع القرار الإماراتيين في وقف الثورة التونسية والسيطرة على تقدمها هو خشيتهم من انتشار نفوذ الثورة وتأثيرها على بلدهم، فضلا عن القلق من أن الرغبة في الحرية والتغيير التي ظهرت في **تونس** ودول عربية أخرى قد تتفاقم وتصل إلى شعوبهم، وانطلاقا من ذلك، اتبعت **الإمارات العربية** استراتيجيات مختلفة في **تونس**، بدءا من دعم

*__الترويكا:__ يقصد بها الائتلاف الحزبي الثلاثي الذي أدار تجربة الحكم في تونس بداية من تاريخ 16 ديسمبر 2011، بحيث يتكون هذا الائتلاف من: **حركة النهضة، حزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل من أجل العمل والحريات**.

[1] -عربي بوست، "حقاً التونسيون على موعد من الديمقراطية، لكن جهات خارجية تحاول عرقلتهم"، منشور على الموقع: https://2u.pw/pSFtVoF

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 17-07-2023، على الساعة: 15:26.

وحماية رموز النظام القمعي السابق وصولا إلى الترويج لشخصيات انتهازية جديدة، ومن ثم تحريض الجيش على التدخل في الشؤون السياسية وتمويل الاحتجاجات التي تهدف إلى إثارة الفوضى والعنف وتعطيل الإنتاجية، لتتمكن في الأخير من المشاركة والإشراف على تحالفات سياسية هجينة بهدف تغيير المشهد السياسي في تونس وتقويض انتقالها الديمقراطي[1].

وما يعزز صحة ما ذكر سابقا، هو اتخاذ **الإمارات** إجراءات لمنع التونسيين من الحصول على تأشيرات في أعقاب انتخابات أكتوبر 2011[2]، وهو ما فسره البعض على أنه تعبير من **الإمارات** عن عدم موافقتها على نتائج الانتخابات التونسية التي أفرزت صعود قوى سياسية تتعارض مع توجهاتها **كحركة النهضة** ووصول **المنصف المرزوقي** لمنصب رئاسة الجمهورية، بحيث اعتبر البعض هذه التصرفات بمثابة رفض إماراتي قاطع للتغيرات السياسية التي شهدتها **تونس** في ذلك الوقت، علاوة على ذلك، أظهر النظام الإماراتي معارضته للثورة التونسية من خلال تغطية إعلامية متحيزة، مما أدى إلى حدوث انقسام سياسي أحادي الجانب. ورفض **الإمارات** تقديم أي شكل من أشكال الدعم المالي أو الاقتصادي **لتونس**، علاوة على ذلك نلاحظ بأن المواقف الإماراتية ذات المزاج المتقلب من المشهد التونسي تترافق في كل مرة مع توجهاتها الساعية إلى إخضاع **تونس** ودمجها في الدول العميلة لها، بحيث كان لدى الإمارات توقعات كبيرة تجاه الرئيس الراحل "**الباجي قائد السبسي**" بحيث أنهم راهنوا عليه معتقدين أن بإمكانهم التأثير عليه وعلى قراراته السياسية لتتوافق مع مصالحهم، لكن آمالهم خابت بعد انتخابات 2014 في **تونس** عندما اختار "**السبسي**" مسارا مختلفا وانتهج سياسة التوافق والتعايش السياسي من خلال تشكيل ائتلاف حكومي واسع ضم **حركة النهضة**، بحيث أن هذا القرار فاجأ صناع القرار في **الإمارات** وأدى إلى صدمة كبيرة في صفوف المقربين من "**محمد بن زايد**" ولي عهد **أبو ظبي**، ما أدى إلى نشوء أزمة دبلوماسية بين البلدين، والتي تصاعدت حدتها مع القرارات المفاجئة للإمارات

[1] -فريق تحرير نون بوست، "شبكة الإجهاز على الثورة: كيف تعمل أذرع الإمارات في تونس؟"، منشور على الموقع:
https://2u.pw/MbUHjaz
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 23-06-2023، على الساعة: 12:44.

[2] -بوابة الإذاعة التونسية، شور على الموقع:
https://2u.pw/ebbdqdi
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 24-08-2023، على الساعة: 14:17.

عامي 2015 و2016 عندما اتخذت إجراءات تمنع التونسيين من السفر إليها، ليتبع ذلك بقرار جديد عام 2017 والمتمثل في رفض منح تأشيرات للنساء التونسيات على وجه التحديد، ما أثار استياء الشعب التونسي الذي ندد بذلك في احتجاجات واسعة النطاق داخل **تونس**، لتقوم مرة أخرى بإصدار قرار بتاريخ 17 نوفمبر 2020، والذي نص على عدم منح تأشيرات السفر للتونسيين الأمر الذي تزامن مع اختتام الرئيس التونسي "**قيس سعيد**" زيارته إلى **قطر** التي استغرقت ثلاثة أيام، الأمر الذي كان بمثابة رد فعل إماراتي على تلك الزيارة، وذلك راجع لكون أن قرارات ومواقف كل من **قطر** و**الإمارات العربية المتحدة** كانت على الدوام متناقضة بخصوص الأوضاع في **تونس**، ما جعل من هذه الزيارة تبدو بمثابة تقارب بين **قطر** و**تونس**، الأمر الذي لا يخدم مصالح **الإمارات** التي سارت إلى إصدار هذا القرار الذي كان بمثابة عقاب إن صح القول على تلك الزيارة[1].

كما ونشير أيضا إلى أن الرئيس التونسي الأسبق **المرزوقي** لم يكن الشخص الوحيد الذي يشعر بالقلق إزاء **الإمارات العربية المتحدة** التي يحتمل أن تشكل تهديدا للتجربة الديمقراطية في **تونس**، بدليل أنه كانت هنالك الاحتجاجات حدثت في **تونس** خلال صيف 2018 والتي اندلعت بسبب الغضب تجاه ما وصفته صحيفة "**لوموند أفريك**" (**Le Monde Afrique**) بمحاولة الانقلاب، بحيث طالب المتظاهرين في العاصمة التونسية بوقف التدخل الأجنبي في بلادهم وطرد سفير دولة **الإمارات العربية المتحدة**، وبحسب نفس الصحيفة، كان وزير الداخلية التونسي المُقال "**لطفي براهم**" هو المسؤول عن هذه المؤامرة التي تم التخطيط لها بالتعاون مع أجهزة المخابرات الإماراتية[2]، حيث نقلت الصحيفة عن مصادر دبلوماسية غربية أن **لطفي براهم** التقى سرا بمدير المخابرات الإماراتية لتدبير الانقلاب ضد السلطة، تماما مثل انقلاب **بن علي** على **بورقيبة** عام 1987 [3].

بعبارة أخرى، أثارت **الامارات العربية المتحدة** عن قصد التوترات خلال الربيع العربي، من أجل توسيع دائرة نفوذها في الدول التي شهدت ثورات شعبية ضد النظم التسلطية التي

---

[1] -سمير حمدي، "ماذا تريد الإمارات من تونس؟"، منشور على الموقع:
https://2u.pw/Kna6PcY
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 23-06-2023، على الساعة: 12:52.

[2] -عربي بوست، **مرجع سابق.**

[3] -سيف الإسلام عيد، "الإمارات والحرب على الربيع العربي.. هل تنجو تونس من حلف الثورات المضادة؟ (مقال تحليلي)"، منشور على الموقع:
https://2u.pw/ynw0Vlo
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 19-07-2023، على الساعة: 13:31.

عاشت سنين استقرار رخو مرهون بالتبعية لقوى دولية من جهة وبالقبضة الأمنية القمعية ضد معارضيها من جهة أخرى، حيث استغلت **الإمارات** هذا الوضع المتقلب لتعزيز مصالحها الخاصة، ففي **تونس** مثلا شاركت **الإمارات العربية المتحدة** في إنشاء حملات إعلامية خارجية قادتها مؤسسات إعلامية مرتبطة بشكل مباشر بها، وتتبع نهجها المناهض للربيع العربي، بحيث أن هدفهم تمثل في التأثير على الرأي العام عبر ربط **حركة النهضة التونسية** بالإرهاب وتشويه صورتها أمام الرأي العام، كما وأدلى بعض السياسيون التونسيون التصريحات فيما يتعلق بالرغبات الإماراتية للتأثير على المسار الديمقراطي التونسي، كان أبرزها التصريحات المتعلقة بتورط **الإمارات** في دعم الجماعات الإرهابية واستخدام وسائل الإعلام الفاسدة للتأثير على الحكومة، حيث عبر السياسيين التونسيين عن مخاوفهم بشأن التدخل الإماراتي في العملية الديمقراطية في بلادهم الرامي لإسقاط المسار الديمقراطي التونسي، وهذا ما عبر عنه الرئيس التونسي السابق **منصف المرزوقي** الذي أشار إلى تورط **الإمارات** في محاولة الإطاحة بالحكومة التونسية، حيث صرح في يناير 2019 أن الإمارات دعمت جماعات إرهابية مسلحة معينة لزعزعة استقرار الحكومة التونسية، كما واستخدمت الموارد المالية إلى جانب وسائل الإعلام الفاسدة لتحقيق أهدافها، بل واعتبر التونسيون وعلى رأسهم السياسي **عمر سحابو** أحد مؤسسي **حزب نداء تونس** أن الإمارات لديها مشكلة بنيوية مع المسار الديمقراطي في **تونس**، بحيث أنه لديها مخاوف من أن النموذج الديمقراطي الناجح لتونس يمكن أن يلهم شعوب الدول العربية الأخرى الذين يناضلون من أجل الديمقراطية[1].

هنا نشير إلى أن حكام **الإمارات** لا سيما في ظل قيادة **محمد بن زايد** أظهروا عداء تجاه الحركات الإسلامية، التي تعتبرها الحكومة الإماراتية عقبات أمام أهدافها التوسعية وخاصة تلك المنخرطة في دول الربيع العربي، ليصنفوا في عام 2014 جماعة الإخوان المسلمين على أنهم جماعة إرهابية، بل وحاولوا أيضا التأثير على المشرعين في الولايات المتحدة لاتخاذ إجراءات مماثلة ضد أنشطة الحركات الإسلامية، وهذا يشير إلى أن حكام **الإمارات** اتخذوا موقفا قويا ضد هذه الحركات، ويعزى عداء الإمارات للحركات الإسلامية إلى عدة أسباب، لعل أبرزها يتمثل في: تعارض مشروع الحركات الإسلامية مع الطموحات التوسعية

[1] -نفس المرجع.

للإمارات خارج حدودها الجغرافية، حيث أنها تسعى جاهدة لتأسيس نفوذها وبناء إمبراطورية خارج جغرافيتها الصيقة، نتيجة لذلك، أصبح من الضروري للإمارات معارضة الحركات الإسلامية خاصة تلك التي تحاول الوصول إلى السلطة من خلال الوسائل الديمقراطية واستخدام الاستراتيجيات المختلفة لتحقيق أهدافها، الأمر الذي سيؤدي إلى تصادم محتمل بين أهداف الإمارات وتلك الحركات الإسلامية، هذا ما جعل **حركة النهضة** في تونس وهي حركة إسلامية بارزة، تواجه تحديات من **الإمارات** التي سعت لقمعها وتقويض نفوذها ومصداقيتها، بحيث تعرضت هذه الحركة لحملات تشهير إعلامي في محاولة لتشويه سمعتها، الأمر الذي يتماشى مع أجندتها الأوسع للقضاء على الحركات الإسلامية[1]. ومنه، تنظر القيادة الإماراتية إلى التحول الديمقراطي في البلدان العربية وصعود الحركات الإسلامية إلى السلطة أنه سيؤدي إلى نتائج غير متوقعة قد تؤثر على الأمن والاستقرار الإقليميين، وبالتالي أشارت **الإمارات** إلى هذه الجماعات على أنها تهديد محتمل لأمنهم واستقرارهم القومي لأنها تروج للأيديولوجيات لا تتماشى مع رؤيتهم، ما دفعهم لتنفيذ سياسات لمواجهة هذا التهديد هذه الحركات وإضعافها، من أجل حماية مصالحها والحفاظ على السيطرة على خططها التوسعية.

وانطلاقا مما سبق ذكره، نستنتج وجود مخاوف واسعة النطاق بين التونسيين بشأن التأثيرات الخارجية على الشؤون الداخلية التونسية والتي ستؤثر على العملية الديمقراطية في هذا البلد، الأمر الذي انعكس على العلاقات بين البلدين، والتي أصبح يطغ عليها التوتر، خصوصا بعد أن أصبح كل من **حزب النهضة** و**حزب حركة نداء تونس العلماني** يتقاسمان السلطة بموجب معاهدة قرطاج الموقعة في 2016، بحيث نظرت القيادة الإماراتية إلى حزب النهضة والجماعات الأخرى التابعة لجماعة الإخوان المسلمين على أنها متشددة وتشكل تهديدا محتملا، وبالتالي مثّل صعود هذا الحزب إلى السلطة تحديا للقيادة الإماراتية التي نظرت إليه من منظور أمني، بحيث كان لدى الإماراتيين مخاوف من نفوذ مثل هذه الجماعات نتيجة لارتباطهم بالإخوان المسلمين، ضف لذلك كله، ساهم قرار **تونس** والمتمثل في اتخاذ موقف محايد من الحصار المفروض على **قطر** بزيادة درجة التوتر في العلاقات بين البلدين، فتونس اختارت عدم الانحياز لأي طرف في النزاع الخليجي، هذا القرار لم

[1] -المرجع نفسه.

يرضي **الإمارات العربية المتحدة** التي كانت من بين الدول التي قادت الحصار، والتي كانت تتوقع من **تونس** كدولة عربية شقيقة أن تتماشى مع موقفها بشأن هذه المسألة، إلا أن **تونس** خيبت آمالها في هذا الشأن[1].

هنا نسلط الضوء على أن دولة **الإمارات العربية المتحدة** يجمعها تاريخ معقد في علاقتها مع جماعة الإخوان المسلمين التي كانت متغيرة على مر السنين، بحيث تأثرت هذه العلاقة بالأحداث السياسية والتطورات في المنطقة، وتشكلت على أساس تجارب وتحديات متعددة، ويرجع السبب وراء عداء **الإمارات** لجماعة الإخوان لفترة نشأة هذه الأخيرة فيها*، ففي بدايات نشأتها دعا حسن الدقي وهو أحد القادة في **الإمارات** بعض طلاب جامعة الإمارات لمنزله، لتحريضهم ضد حكومة دولة **الإمارات**، إلا أنه تم إقصائه من هذه الجماعة بسبب أفكاره التطرفية وما ساهم في زيادة استياء الإمارات من هذه الجماعة هو حاثة عام 1994، أين اتهمت الحكومة المصرية جماعة الإخوان المسلمين الإماراتيين بتقديم الدعم المالي لجماعة الإخوان في مصر، وهو ما تم تأكيده عندما ألقت السلطات القبض على أحد أعضاء الجماعة في مطار الإسكندرية أين عثر على أموال في حقيبته، ونتيجة لذلك قامت حكومة دولة الإمارات بإغلاق جمعية الإصلاح والتوجيه الاجتماعي في نفس السنة[2].

وبعد قيام الثورات الشعبية العربية في عام 2011، كشفت دولة **الإمارات** عن وجود تنظيم سري متطرف، الذي ظل يمارس نشاطه بشكل متخفي تحت غطاء العمل الإصلاحي بينما ينتمي أعضاؤه إلى جماعة الإخوان المسلمين، هذا الوضع أثار تخوف **الإمارات** من أن ينتقل تأثير جماعة الإخوان في مصر إلى الجماعة الموجودة لديها، مما دفعها إلى العمل جاهدة للتحذير من الأثر السلبي المحتمل لهذه الجماعة والقول بأنهم بمثابة العائق الذي يؤجل دمج البعد الحضاري للإسلام مع باقي أبعاد الحضارة الإنسانية المعاصرة[3].

---

[1] -عربي بوست، **مرجع سابق.**

*في عام 1974، تأسست **جماعة الإخوان المسلمين** في دولة **الإمارات العربية المتحدة**، تحت اسم **"جمعية الإصلاح والتوجيه الاجتماعي"** في إمارة دبي، بالإضافة لفروعها أخرى في إمارة رأس الخيمة وإمارة عجمان التي حملت اسم **"جمعية الإرشاد والتوجيه الاجتماعي"**، أما في إمارة الشارقة وإمارة دبي فلم يسمح بإنشاء أي فرع للجماعة. (لمزيد من المعلومات انظر: جمال سند السويدي، **جماعة الإخوان المسلمين في دولة الإمارات العربية المتحدة: الحسابات الخاطئة.** ص.153.)

[2] -جمال سند السويدي، **جماعة الإخوان المسلمين في دولة الإمارات العربية المتحدة: الحسابات الخاطئة.** ط.1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2021، ص، ص: 155، 156.

[3] -سالم حميد، **جذور التآمر ضد الإمارات: قراءة وتحليل لنماذج مبكرة من الخطاب الإعلامي لتنظيم الإخوان المسلمين في الإمارات.** ط.1، دبي: مركز المزماة للدراسات والبحوث، 2012، ص.16.

وعليه، يتضح لنا أن كل من **المملكة العربية السعودية** و**الإمارات العربية المتحدة** كانت لهما نوايا محددة عند التدخل في شمال إفريقيا بعد أحداث الربيع العربي، والمتمثلة في ترسيخ الهيمنة السعودية – الإماراتية في المنطقة عبر منع الجهات الإسلامية السنية مثل حزب النهضة من اكتساب السلطة والترويج لنماذج سياسية مختلفة تتحدى الوضع الراهن في العالم العربي، بعبارة أخرى، أرادت كل من **السعودية** و**الإمارات** تشكيل المشهد السياسي في شمال إفريقيا وفقا لمصالحهما ورؤيتهما.

لكن ينبغي الإشارة إلى أن **دول الخليج العربي** كانت مواقفها متناقضة حول الأحداث الحاصلة في **تونس**، فعلى سبيل المثال: قدمت **قطر** دعما اقتصاديا كبيرا لعملية الانتقال في **تونس**، فبعد ثورة يناير 2011 في **تونس** وتشكيل حكومة جديدة بقيادة حزب النهضة الإسلامي، ازدهرت العلاقات التجارية بين **قطر** و**تونس**، بحيث أعلنت **قطر** في ماي 2012 عن خطط لبناء مصفاة على ساحل خليج قابس التونسي في **الصخيرة** بالتحديد، بطاقة إنتاجية تبلغ حوالي 120 ألف برميل يوميا، حيث سيسمح هذا المشروع الذي بلغت تكلفته حوالي 2 مليار دولار أميركي لتونس بتكرير النفط الآتي من ليبيا وبالتالي تطوير إمكاناتها كمركز لتصدير المنتجات المكررة، ما سيؤدي بدوره إلى توسيع الطاقة التكريرية لمصفاة بنزرت القديمة والتي تنتج حوالي 35 ألف برميل يوميا، مما سبق، نلاحظ أن هنالك جهدا قطريا كبير في سبيل الدفع الاقتصاد التونسي وتعزيزه، كما ويجدر الإشارة أيضا إلى أن **قطر** في عام 2012 قدمت دعما لميزان المدفوعات للبنك المركزي التونسي للتغلب على مشكلة تدهور الميزان الخارجي، كما وقدمت أيضا شركة قطر الدولية للبترول الدعم للتدريب المهني في قطاع الهيدروكربونات في **تونس**[1].

أي أن دولة **قطر** كانت الدول الخليجية الوحيدة إن صح القول التي دعمت التغيير في المنطقة العربية، وهذا ما اتضح بشكل جلي عبر تقديمهم للمساعدات المالية والدعم اللوجستي لتسهيل التغيير في مناطق معينة في البداية، بالإضافة إلى ذلك، لعبت **قناة الجزيرة**، وهي المنفذ الإعلامي المؤثر في **قطر**، دورا حاسما في توفير منصة لنشر الوقائع والأحداث التي تشهدها دول المنطقة، وتعزيز أهداف أولئك الذين يسعون إلى التغيير،

[1] -Kristian Coates Ulrichsen, **QATAR AND THE ARAB SPRING: Policy Drivers and Regional Implications.** Washington, DC : Carnegie Endowment for International Peace, 2014, P.14, 15.

ليتطور نهج **قطر** قد مع مرور الوقت، حيث أنه في بعض الحالات، لجأوا أيضا إلى التدخل العسكري، كما رأينا في تورطهم في البحرين وليبيا، ويعكس هذا التحول في الاستراتيجية رغبة **قطر** في اتخاذ المزيد من الإجراءات المباشرة لتحقيق النتائج المرجوة عند الضرورة، وعليه، يمكننا القول بأن نهج **قطر** الحاسم والاستباقي في دعم الثورات والدعوة إلى التغيير قد تناقض مع التردد الذي أبدته الدول العربية الأخرى، حتى تلك التي لم تشهد احتجاجات داخلية أو عمليات ثورية، ليبرز بذلك موقف **قطر** الثابت في دعم الثورات بشكل نشط في المنطقة، وأبرز مثال على ذلك هو دعم **قطر** عملية التغيير التي شهدتها **تونس**، وكتعبير عن تأييدها للثورة التونسية استخدمت **قطر** قناة الجزيرة كأداة للقوة الناعمة، والتي عبرت من خلالها عن تعاطفها ودعمها للثوار عبر تغطيتها لأحداث الثورة التونسية، مع ضمان في الوقت نفسه أن هذا الدعم يتماشى مع مصالحها الوطنية، أي وظفت **قطر** قناة **الجزيرة** الفضائية بشكل استراتيجي لدعم الثورة، وتحقيق مصالحها في آن واحد[1]، ولم يبرز هذا النهج صورة **قطر** كداعمة للتغيير الإيجابي فحسب، بل ساعد أيضا في تشكيل الرأي الدولي بشأن الثورة، ومن خلال استخدام قناة **الجزيرة** كمنصة، استخدمت **قطر** قوتها الناعمة بشكل فعال للتأثير على السرد المحيط بالثورة وتعزيز مصالحها الخاصة في هذه العملية، وبالتالي نجد بأن **قطر** تسعى إلى لعب أدوار كبيرة تتجاوز حدودها وتصل المغرب الأقصى، والسبيل لذلك هو دعم هذه الجماعة حتى يكون لها يد في شؤون المنطقة.

***إيران:**

مثل أي دولة أخرى تتطلع **إيران** على الدوام لتعزيز مكانتها في المنطقة العربية، وفي **الحالة التونسية** نلاحظ سعي إيران للحصول على دعم سياسي وتحالفات من **تونس**، الأمر الذي يمكن أن يمنحها ميزة في العالم العربي، وذلك من خلال إقامة علاقات أقوى مع **تونس**، حيث تهدف إيران إلى توسيع نفوذها وإنشاء شبكة من البلدان ذات التفكير المماثل، وهذا ما اتضح بشكلي جلي في **تونس** التي أسرتها **ثورة الخميني** في إيران عام 1979 وأثرت فيها، بحيث جذبت انتباه النخب السياسية وطلاب الجامعات لا سيما ذوي الميول الإسلامية، كما وألهمت قطاعا واسعا من الشباب التونسي الذين رأوا فيها نموذجا متميزا مقارنة بالثورات في روسيا والصين وفرنسا، بدليل أنها كانت أقل عنفا وترتكز على

[1] -شفيق أحمد عبد الرحمن أبو حشيش، **مرجع سابق**، ص، ص: 118، 119..

المعتقدات الدينية لغالبية الإيرانيين، ما خلق أمل لدى الكثير في **تونس** بإمكانية التغيير، بحيث استلهم الطلاب الإسلاميون في **تونس** الأفكار الثورية التي انبثقت عن الثورة الإيرانية، وبدأوا في دمج الأفكار ذات البعد الاجتماعي في خطابهم[1]، ما يشير إلى أنهم لم ينجذبوا إلى الجوانب السياسية للثورة الإيرانية فحسب، بل أدركوا أيضا قدرتها على إحداث التغيير في المجتمع.

بالإضافة لذلك، لعبت السفارة الإيرانية في **تونس** في تلك الفترة (في الثمانينيات) دورا محوريا في تعزيز الانخراط السياسي والفضول الفكري لدى الشباب التونسي، وذلك من خلال توفير الوصول إلى مجلات وكتب العديد من المفكرين الإيرانيين أمثال: **علي شريعتي، مرتضى مطهري** و**هادي مدريسي** للقراء التونسيين، كما وسهلت السفارة الاطلاع على كتابات مثقفين من الشيعة العرب البارزين أمثال العراقي: **محمد باقر الصدر** الذي ألف كتبا بارزة أشهرها: **فلسفتنا** و**اقتصادنا**، لكن، وعلى الرغم من اعتناق الحركات الإسلامية وفي مقدمتهم حركة الاتجاه الإسلامي **(النهضة حاليا)** لجوانب معينة من ثورة الخميني، إلا أن التمايز العقائدي ظل قائما، ذلك أن **تونس** دولة سنية تتبع المذهب المالكي وتحافظ على هويتها الدينية المتميزة عبر تدريس العقيدة السنية المالكية بنشاط في مختلف المعاهد الإسلامية في جميع أنحاء البلاد، ومنه، كان هنالك فرق كبير بين الإسلام التونسي والإسلام الإيراني، بحيث كان ظهور مجموعة "**خط الإمام***" في الجامعة التونسية بمثابة دعوة للاستيقاظ لفتت انتباه القيادة داخل الحركة الإسلامية للخطر الذي يدق بابها، ليصرح **راشد الغنوشي****[1] أنذاك بأنهم يدعمون الثورة الإيرانية مع تأكيده على الاختلافات الجوهرية بين التجربتين الإيرانية والتونسية، في المقابل، كان لعلاقة **تونس** مع **إيران** عواقبها على الحركة الإسلامية في البلاد، حيث بدأت الحكومة التونسية سلسلة من المحاكمات الأمنية استهدفت الإسلاميين،

[1] -المهدي الزايداوي، "من زين العابدين إلى قيس سعيد.. القصة الكاملة للحضور الإيراني في بلاد الياسمين"، منشور على الموقع: https://2u.pw/YL8Vc3e

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 15-07-2023، على الساعة: 09:45.

*__خط الإمام:__ هو مصطلح سياسي إيراني يستخدم للإشارة إلى الخط الحزبي **لروح الله خميني الولي** الفقيه الإيراني، وأول مرشد أعلى ضمن نظام إيران الذي يطلق عليه في إيران لقب **"الإمام"** ويخاطب رسميا باسم **"الإمام خميني"**، كما ويعد هذا المصطلح أحد المصطلحات الثورية الإيرانية.

__راشد الغنوشي:__ هو مفكر وسياسي إسلامي تونسي، وأحد مؤسسي حركة الاتجاه الإسلامي التي غيرت اسمها لاحقا إلى **حركة النهضة، حوكم أكثر من مرة بسبب نشاطه الدعوي والسياسي زمن الرئيسين الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي، كما وشغل منصب رئيس مجلس نواب الشعب بين عامي 2019 و2022.

وجرت المحاكمة الأولى عام 1981 بتهمة "الخمينية" ضد المتهمين، وعقب ذلك المزيد من المحاكمات بين الأعوام 1987 و1992 بتهمة محاولة قلب نظام الحكم[1].

ونتيجة لما سبق ذكره، ساد توتر كبير في العلاقات بين البلدين، والذي كان نابعا إلى حد كبير من تقارب **طهران** المتزايد مع حركة النهضة الإسلامية في **تونس**، إلا أن الأمور اتخذت منحى مختلفا مع بداية التسعينات أين قام الإيرانيون بتغيير نهجهم واختاروا إعطاء الأولوية لعلاقتهم مع نظام **زين العابدين بن علي** بدلا من تحالفهم السابق مع حركة النهضة الإسلامية، وكإثبات على حسن نواياهم وتجنبا لأي مشاكل محتملة قد تنشأ بين **إيران** والنظام التونسي اعتذرت طهران عن استقبالها **للغنوشي**، ثم سعت إيران لتوثيق علاقاتها مع **تونس** وذلك عبر توقيع اتفاقيات معها، وهو ما حدث بالضبط عام 2007 أين وقعت **تونس** و**إيران** أكثر من 30 اتفاقية تتعلق بالشؤون الاقتصادية والتجارية، وكان تخفيض الرسوم الجمركية بين البلدين أحد الاتفاقات الهامة، بالإضافة إلى ذلك، أعربت **تونس** عن دعمها لحق **إيران** في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مناسبات متعددة، وعلى الرغم من رفض الأوساط العربية والحركة الإسلامية التونسية السماح للنظام السابق بأنشطة إيرانية شيعية تهدد النسيج الاجتماعي، إلا أن نظام **بن علي** أظهر مرونة كبيرة في التعامل مع **إيران**، إذ سعى لبناء العلاقات وتعزيز التبادل الفكري بين بلده و**إيران**، عبر السماح بزيارات بين وفود البلدين لتعزيز الحوار الفكري، كما وسهل النظام تبادل الأفكار من خلال استضافة العلماء والمفكرين الإيرانيين في الندوات والمناقشات، والسماح ببعض الأنشطة الثقافية الإيرانية من خلال جمعية **آل البيت الثقافية** كإحياء الأحداث الشيعية وتشجيع الجمعيات الأخرى على تبني الممارسات الشيعية، ونتيجة لذلك، منح الشيعة التونسيون الحق في فتح مكتب في العاصمة ونشر كتب لعلماء شيعة، بما يخدم مصالح الشيعة التابعين والباحثين في مجال الأديان، لكن بعد قيام **ثورة الياسمين** التي أطاحت بنظام **بن علي** انهارت كل هذه المخططات، لتسرع إيران لدعم الثورة التونسية على الرغم من علاقاتها الجيدة مع نظام **بن علي**، بدليل أن حوالي 228 برلمانيا إيرانيا أصدروا بيانا أعربوا فيه عن دعمهم للثورة التونسية، أي أن إيران تحركت ببراغماتية، بحيث نظر الرئيس الإيراني السابق **محمود أحمدي نجاد** إلى الثورة التونسية على أنها استمرار لثورتهم

[1] -المهدي الزايداوي، **مرجع سابق.**

التي أطاحت بالشاه منذ سنوات عديدة، ورأى بأن التونسيين قد نجحوا في إزاحة **بن علي** من السلطة باستخدام شعارات إسلامية تدعو إلى العدالة، كما وأعرب عن ثقته في قدرة الشعب التونسي على ترسيخ مبادئ الإسلام والحكم بشكل مستقل دون أن يتأثر بالغرب[1].

وانطلاقا مما ذكر أعلاه، ونتيجة لعمل **إيران** الجاد في نشر أفكارها داخل **تونس** لعقود طويلة، وخاصة أثناء قيام الثورة في تونس، تمكنت في النهاية من إحراز بعض التقدم، وهذا ما لاحظناه من خلال بروز جمعيات وأحزاب سياسية شيعية في تونس، حيث أنه قبل الثورة التونسية لم يشارك الشيعة التونسيون في أي نشاط من الأنشطة السياسية، ولم يعبروا علنا عن آرائهم حول الوضع في ظل حكم **بن علي**، إلا أنه بعد قيام الثورة في **تونس** تغيرت الموازين، بحيث برزت 3 فرق شيعية، **الأولى:** تنفي الإشاعات القائلة برغبة الشيعة في تأسيس حزب سياسي، مؤكدين على أن ما يبتغونه هو الحرية للجميع، و**الثانية:** أكدت أنهم لو شكلوا حزبا سياسيا سيكون بدون أي انتماءات طائفية، في حين أن **الفريق الثالث:** أكد أن الشيعة مشاركون نشطون في مختلف الأحزاب السياسية الوطنية، بغض النظر عن توجهاتهم الأيديولوجية، حيث أنهم اختاروا الانخراط في انتماءات سياسية متنوعة تمتد عبر أحزاب مختلفة من **نداء تونس، النهضة، الجبهة الشعبية** وغيرها، ما يعني أن الطائفة الشيعية في تونس لا تقتصر على مجموعة سياسية واحدة بل تشارك عبر طيف واسع من الأيديولوجيات السياسية، ليبرز بعد لك حزبان سياسيان شيعيان في **تونس**، هما: "**حزب الله**" و"**حزب الوحدة**"، إلا أن الأول منهما لم يتحصل على اعتراف قانوني وصفة رسمية في حين الثاني تحصل عليها مما سمح له بالعمل في إطار النظام السياسي للبلاد، بل وشارك في الانتخابات التشريعية لعام 2014، لكن وعلى الرغم من مشاركتهم إلا أنهم لم ينجحوا في الفوز بأي مقعد[2].

مما سبق، نستنتج بأن **إيران** كانت دائما تتحرك ببراغماتية في **تونس**، حيث أنها على الدوام كانت تلعب على وتر الدين في البلد، ودائما ما استخدمته لتثبيت وجودها في **تونس**، فبالنسبة لإيران الأمر كله يتعلق بالتموقع الاستراتيجي وبناء التحالفات في عالم السياسة الدولية المعقد، وكما هو معلوم فإن لإيران علاقات متوترة مع الجانبين العربي والغربي، لهذا

[1] -**المرجع السابق.**

[2] -عبد اللطيف الحناشي، "الحراك الشيعي السياسي في تونس من خلال نموذجين حزبيين"، **صحيفة العرب.** العدد 10363، 12-08-2016، ص.13.

سعت للحصول على موقع سياسي في **تونس** لتعزيز مكانتها في المنطقة، أي أنها وجدت في **تونس** الملاذ لترسيخ وجودها عبر نشر أفكارها ورؤاها، وهو ما اتضح من خلال بروز أحزاب سياسية شيعية في **تونس** تسعى للوصول إلى السلطة، الأمر الذي لم يكن موجودا من قبل في **تونس** إلا أنه ونتيجة للأفكار التي نشرتها **إيران** عبر مؤلفاتها ونشاطاتها في **تونس**، ساهم ذلك في دفع الشيعة التونسيين إلى محاولة أن يكون لهم صوت مسموع داخل **تونس** وذلك عبر تأسيس جمعيات وأحزاب خاصة بهم.

المطلب الثاني: دور الدول الكبرى والمنظمات الدولية والإقليمية على مسار الانتقال الديمقراطي في تونس

عند دراستنا لتأثير العامل الخارجي على التحولات السياسية التي عرفتها دول المنطقة العربية مع بداية عام 2011، نلاحظ ميل العامل الخارجي والمتمثل في الدول الغربية على وجه الخصوص إلى التركيز على مصالحها الخارجية عند التأثير على السياسات الداخلية لهذه الدول، من هذا المنطلق نلاحظ أنهم كثيرا ما يعطون الأولوية للخيارات الديمقراطية باعتبارها عاملا حاسما في توجيه سياستهم الخارجية، بحيث يتدخلون في الشؤون الداخلية للدول العربية تحت مسمى نشر الديمقراطية ودعم تطلعات الشعوب التي تعيش في ظل أنظمة تسلطية، ويدعمون موقفهم هذا بتقديم دعم ومساعدات مالية لهذه الدول كجزء من جهودها لتسهيل إحكام قبضتها على تلك الأنظمة، وعليه، سنتطرق في ما يلي لأبرز الدول ذات التأثير المهم على الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية، وذلك كالآتي:

***الولايات المتحدة الأمريكية:**

اهتمت **الولايات المتحدة** بالتحولات السياسية التي شهدتها **تونس** مع نهاية عام 2010 وبداية عام 2011، لكونها تقع في منطقة ذات أهمية حيوية لها، ما يجعل من اهتمامها بالثورة وتغيير النظام في **تونس** أمرا طبيعيا، وذلك انطلاقا من أن الأحداث فيها يمكن أن تؤثر على مصالحهم وسياساتهم في العالم العربي، وعليه، تطور دور وموقف **الولايات المتحدة** في الأحداث الحاصلة في **تونس** مع مرور الوقت، بل أنه كان غير متسق ومتناقض في بعض النقاط ، فخلال الأيام الأولى للاحتجاجات لم تعلن **الولايات المتحدة** موقفها علنا، بل راقبت الوضع على أمل أن يحتوي النظام التونسي السابق الأزمة ويقمع الاحتجاجات، أو أن يقوم بإصلاحات رضي الشعب وتراعي المصالح الأميركية فيها في نفس الوقت، لكن مع استمرار الاحتجاجات في **تونس** وعجز قوات الأمن على قمعها على الرغم من استخدامهم للقوة والعنف، بدأ موقف **الولايات المتحدة** في التحول، بحيث غيرت الإدارة الأميركية صفها، ومالت لدعم خيار الشعب واحترام آرائه، وأصبح هذا التحول أكثر وضوحا بعد تنحي الرئيس "**بن علي**" من السلطة، لتبدأ **الولايات المتحدة** في الإشادة بالشجاعة التي أظهرها الشعب التونسي خلال تلك الأوقات الحاسمة، وعليه سنحاول في هذه الجزئية من الدراسة إلقاء الضوء على الدور الذي لعبته **الولايات المتحدة** في **تونس** قبل،

أثناء وبعد التحولات السياسية التي شهدتها مع نهاية 2010 وبداية 2011، فبهذه الطريقة سنتمكن من رؤية كيف ساهمت الإدارة الأمريكية في دعم نظام "**بن علي**" التسلطي، وكيف تعاملت مع الأوضاع في **تونس** بعد سقوطه، وذلك في ما يلي:

أ-دور الولايات المتحدة الأمريكية في تونس قبل ثورة الياسمين:

يتمثل دور **الولايات المتحدة** بشكل رئيسي في التدخل السياسي الأمريكي في الشؤون الداخلية **لتونس**، نظرا لكونها كانت الراعي الرئيسي للإصلاحات الاقتصادية في عهد الرئيس الأسبق **الحبيب بورقيبة**، كما وتعزز دورها بشكل كبير في عهد **بن علي** بعد أحداث11 سبتمبر 2001، عندما أعلنت عن استراتيجية أمنها القومي عبر شن حروب استباقية لمواجهة الإرهاب، لتشرع تونس هي الأخرى في وضع إصلاحات استباقية تتماشى مع رغبات الولايات المتحدة الأمريكية[1]، وعليه، تمحورت العلاقات الأمريكية التونسية خلال رئاسة **بن علي** إلى حد كبير على التعاون الأمني، بحيث تنظر الو.م.أ لـ: **بن علي** على أنه حليف وحاكم عربي معتدل، بل وتعده شريكا في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، بدليل مشاركة تونس في عملية الناتو النشطة التي توفر مراقبة مكافحة الإرهاب في البحر المتوسط، كما وشارك في الحوار المتوسطي لحلف الناتو **(حلف الشمال الأطلسي "NATO")**، وسمح لسفن الناتو بالدخول إلى الموانئ التونسية[2].

على الصعيد الأمني والعسكري، نجد أنه منذ السنة المالية لعام 1994 صنفت تونس باستمرار ضمن أفضل 20 مستفيدا من البرنامج الدولي للتعليم والتدريب العسكري **(IMET)**، إلى جانب ذلك، فإن الولايات المتحدة وتونس لديهما لجنة عسكرية مشتركة تجتمع سنويا من أجل إجراء تدريبات مشتركة بانتظام، بحيث أفادت **وكالة التعاون الأمني الدفاعي (DSCA)** أن تونس تعتمد على المساعدة الأمريكية للتمويل العسكري الخارجي **(FMF)** للحفاظ على مخزونها المتقادم من الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي من المعدات الأمريكية الأصل والتي تشكل ما يقرب من **70%** من إجمالي المخزون التونسي، وبالاستناد على تحليل القطاع الخاص، نجد بأن الولايات المتحدة هي

[1] -عباش عائشة، **"إشكالية التنمية السياسية والتحول الديمقراطي في دول المغرب العربي مثال تونس"، مذكرة ماجستير غير منشورة.** جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، فسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007-2008، ص.137.

[2] -Alexis Arieff, "Political Transition in Tunisia", **Congressional Research Service.** Washington, September 20, 2011, P.19, 20.

المورد الرئيسي لتونس فيما يخص المعدات العسكرية، والتي يتم شراؤها بشكل أساسي من خلال اتفاقيات المبيعات العسكرية الأجنبية **(FMS)**، بالإضافة إلى ما سبق، زودت صناديق المساعدة الأمنية بموجب " **القسم 1206**" الذي تديره وزارة الدفاع الأمريكية تونس بمعدات لأمن الحدود والسواحل، هذه الأخيرة التي تعتبرها الولايات المتحدة مجالا رئيسيا للوقاية من الإرهاب، بحيث أنه ابتداء من عام 2003 أصبحت تلك المعدات تتضمن: المروحيات (طائرات هليكوبتر)، المدافع الرشاشة، السترات الواقية، الخوذات، المظلات، وأجهزة الرؤية الليلية لبنادق القنص[1].

بالإضافة لما سبق، تعد **تونس** واحدة من العشر دول المشاركة في الشراكة الأمريكية لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء **(TSCTP)**، هذا الأخير الذي هو عبارة عن برنامج إقليمي تقوده وزارة الخارجية الأمريكية لمساعدة بلدان شمال إفريقيا والساحل على السيطرة بشكل أفضل على أراضيها وتعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب، كما وخصصت وزارة الدفاع الأمريكية أكثر من 13 مليون دولار بين السنتين الماليتين 2007 و2009 للتعاون العسكري المرتبط بـ: **(TSCTP)** مع تونس، والذي يتضمن أيضا التدريبات الثنائية والمتعددة الجنسيات، المؤتمرات الإقليمية، وبرامج التدريب التبادلي المشترك التي تجريها قوات العمليات الخاصة الأمريكية[2].

على مستوى الإعلام والاتصالات، عانى الشعب التونسي من رقابة نظام **بن علي** خلال المظاهرات، لتتدخل الولايات المتحدة الأمريكية وتقوم بتقديم الدعم لهذا الشعب ليتمكن من تجاوز هذه الرقابة، وهذا ما كشف عنه أحد النشطاء التونسيين في مقابلة له مع الصحيفة الفرنسية **(Le Monde)**، والذي أشار إلى أن المتصفحين في بلاده قد استخدموا برنامج **(TOR)*** الأمريكي، كما وتم ملاحظة أن الاتصالات في تونس كانت بطيئة جدا، ما دفع بالمسؤول عن برنامج **(TOR)** "**جايكوب أبلباوم**" **(Jacob Appelbaum)** بالتدخل المباشر عبر إطلاقه ممر إلكتروني مخصص للتونسيين فقط، ما وفر حلا لبطء

---

[1] -**Ibid**, P.22, 23.

[2] -Alexis Arieff, "Political Transition in Tunisia", **Congressional Research Service.** Washington, February 02, 2011, P.08.

*(**TOR**): اختصارا لـ (**The Onion Router**)، هو برنامج تخفي يستخدم الاتصال المشفر على شبكة الإنترنت يعتمد الجيل الثاني من نظام التسيير البصلي، وهو نظام يمكن مستخدميه من الاتصال بدون الكشف عن الهوية على شبكة الإنترنت، بعبارة أخرى هو برنامج أو متصفح يوفر الخصوصية وإخفاء الهوية على الإنترنت عبر تمويه هويتك وإخفاء المواقع التي تتصل بها. كما تحميك الخدمة من شبكة تور نفسها. يمكنك ضمان بأنك ستبقى مجهول الهوية لمستخدمي تور الآخرين. يقدم متصفح تور طريقة سهلة وسريعة للاتصال بشبكة تور للأشخاص الذين قد يحتاجون أحياناً للخصوصية وإخفاء الهوية عند فتح مواقع الإنترنت.

التواصل، وساعد التونسيين على الوصول بحرية إلى المعلومات والتواصل مع بعضهم البعض أثناء المظاهرات[1].

كما ويجدر الإشارة هنا إلى أن النشطاء المعارضين في **تونس** كان على تواصل مع نظرائهم من الدول العربية كالنشطاء المصريين مثلا، كالناشط التونسي **سليم أمامو** الذي كان له العديد من الاتصالات على مدى السنوات القليلة الماضية مع منشقين والمعارضين الإلكترونيين من العالم العربي، ودليل ذلك هو مشاركته في ورشتي العمل اللتان عقدتا في مصر في ماي 2009، بحيث حظيت ورشة العمل الأولى بدعم من الحكومة الأمريكية، في حين تم تنظيم الورشة الثانية من قبل **معهد المجتمع المفتوح** التابع لـ: "**جورج سوروس**" **(George Soros)**[*]، ويبدو أنه خلال هذا الحدث الذي استمر لمدة أسبوع، تعاون نشطاء من تونس ومصر وتبادلوا أفكارا قيمة حول كيفية تجاوز الرقابة[2]، وفي هذا السياق، نشير إلى أن العلاقة بين الناشطين عبر الإنترنت قد تم تأسيسها في السنوات القليلة الماضية، وهذا ما برهن عليه المقال الذي نشرته صحيفة "**نيويورك تايمز**" بعنوان: "**العلاقة التونسية – المصرية التي هزت التاريخ العربي**"، والذي سلط الضوء على العلاقة المستمرة والتواصل الدائم بين الناشطين التونسيين ونظرائهم المصريين الذي يعود لعام 2008 [3].

مما سبق، يتضح جليا أن **الولايات المتحدة الأمريكية** استخدمت تكنولوجيا الإعلام والاتصال لجعل المجتمع التونسي يتخطى الخوف السياسي ويكسر حاجز الصمت الإعلامي المطبق على الرأي العام التونسي، والدفع به إلى الخروج الى الشارع، ليتمكن الشعب التونسي في نهاية المطاف من الانتفاضة في وجه النظام الحاكم، بحيث منحته وسائل التواصل الاجتماعي بمختلف منصاتها إمكانية إيصال صوته للعالم، وبالتالي تمكن المناطق الأخرى من مواكبة الأحداث الحاصلة في هذا البلد والتجاوب الفوري معها.

كما ويجب تسليط الضوء على أمر آخر بخصوص **العلاقات الأمريكية** مع **تونس**، وهو أن هذه العلاقة جاءت في إطار السياسة الأمريكية الهادفة إلى تعزيز قيادتها حول

---

[1] -أحمد بن سعادة، **"أرابيسك" أمريكاني: دور الولايات المتحدة الأمريكية في صناعة ثورات الشارع العربي.** تر: وئام خلف الجراد، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2012، ص.96.

[*] **جورج سوروس (George Soros)**: هو رجل أعمال مجري أمريكي ومؤسس معهد المجتمع المفتوح، لقد تبرع بأكثر من 32 مليار دولار من ثروته الشخصية لتمويل عمل مؤسسات المجتمع المفتوح في جميع أنحاء العالم.

[2] -أحمد بن سعادة، **مرجع سابق**، ص.93.

[3] -**نفس المرجع**، ص.94.

العالم في مواجهة الدور المتنامي للاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية، وفي هذا الإطار أعلنت واشنطن عام 1998 عن[1]:

1-مشروع الشراكة الأمريكية المغاربية: والذي حمل اسم وزير الدولة للشؤون الخارجية أنذاك "**ستيوارت إيزنستات**" **(Stuart Eizenstat)**، بحيث أنه هذا المشروع الأمريكي جاء لمواجهة مشروع الشراكة الأورو -متوسطة، ويهدف إلى تعزيز التعاون والتآزر بين الولايات المتحدة ودول المغرب العربي عبر خلق فضاء للحوار حول السياسات الاقتصادية بين الولايات المتحدة ودول هذه المنطقة بما فيها **تونس**، دعم التكامل في منطقة المغرب العربي من خلال تعزيز التعاون والتنسيق بين البلدان المعنية، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تعزيز الاستقرار والتنمية الإقليميين، إقامة تعاون اقتصادي قائم على مبادئ التبادل الحر، من خلال تعزيز التجارة والاستثمار، تهدف إلى خلق فرص للنمو الاقتصادي والازدهار، تمكين القطاع الخاص عبر إجراء الإصلاحات الموجهة نحو السوق لدعم نمو القطاع الخاص وتمكين بيئة أعمال مواتية.

2-اتفاق للتجارة والاستثمار مع تونس عام 2002: الذي هي عبارة عن اتفاقية رسمية بين البلدين تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي وتشجيع التجارة والاستثمار.

3-تبادل للزيارات الرسمية من قبل شخصيات في السلطة: كزيارة الرئيس **بن علي** الولايات المتحدة بدعوة من الرئيس " **جورج بوش**" الابن **(George W. Bush)** بتاريخ 17 فيفري 2004، وزيارة "**كولن بأول**" **(Colin Powell)** وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت تونس بتاريخ 02 ديسمبر 2003، والتي كانت أول زيارة يقوم بها وزير الخارجية الأمريكي إلى **تونس** منذ زيارة "**وارن كريستوفر**" **(Warren Minor Christopher)** عام 1993، وأثناء زيارة مساعد وزيرة الخارجية لشؤون حقوق الإنسان والديمقراطية، "**لورن كرانر**" **(Lorne Craner)** لتونس جمعه لقاء مع مسؤولين تونسيين من بينهم وزير العدل وحقوق الإنسان "**بشير تكاري**"، ناقشوا فيه مجموعة من المواضيع الرئيسية كمبادرة الشراكة السياسية والاقتصادية بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط، وكذلك خطة الرئيس "**بوش**"

[1] -علوي عزيزة، **"**التحولات السياسية في مصر وتونس 1981- 2011 -دراسة مقارنة**"**، **مذكرة ماجستير غير منشورة.** جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيمات السياسية والإدارية، 2013- 2014، ص، ص: 221، 222.

لإرساء الديمقراطية في العالم العربي، ومنه، كانت هذه الزيارات المتبادلة واللقاءات في سبيل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وبناء علاقة متبادلة المنفعة.

4-المساعدات العسكرية: حيث قدمت **الولايات المتحدة** مساعدات عسكرية كبيرة **لتونس** تصل إلى 35 مليون دولار، علاوة على ذلك، لعب صعود الرئيس **بن علي** إلى السلطة دورا في تعزيز العلاقة بين تونس والولايات المتحدة، خاصة فيما يتعلق بالتعاون العسكري، بحيث أجرى البلدان مناورات عسكرية مشتركة ومنتظمة، هذا إلى جانب تلقي **تونس** لدعم مالي لشراء الأسلحة الأمريكية من خلال برامج التدريب والتمكين الدولية، ولقد استمرت هذه العلاقات بين البلدين لتبلغ مع مرور الوقت ذروتها بالتصديق على المعاهدة الدولية لمكافحة الإرهاب، حيث أظهرت **تونس** تضامنها مع **الولايات المتحدة** خلال تلك فترة صعبة عبر إدانة أحداث 11 سبتمبر 2001.

5-زيادة حجم الاستثمارات: التي قدرت بحوالي 500 مليون دولار، والتي تمت بمشاركة شركات أمريكية كانت قد أسست لوجودها في **تونس**، خاصة في مجال التنقيب عن النفط، كما وخلقت هذه الشركات فرص عمل استفاد منها حوالي 11 ألف عامل في تونس.

كما ويجب الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من أن **تونس** قد لا تكون على رأس قائمة أولويات **الولايات المتحدة** في المنطقة، إلا أنها لا تزال تحافظ على علاقات إيجابية معها، بل أنها تنظر لتونس باعتبارها لاعبا حاسما يعزز الاستقرار والتوازن الإقليمي، وهذا ما أشار له المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية "**ريشارد باوتشر**" **(Richard A. Boucher)** حين قال أن **تونس** تعد "صوتا لصالح الاعتدال والتجانس الإقليمي"، بعبارة أخرى، على الرغم من اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بتونس في السنوات الأخيرة من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير، إلا أن **تونس** لا تمثل أولوية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، على عكس **مصر** التي تجمعها معها جذور تاريخية وسياسية، فتاريخيا، احتلت **مصر** مكانة مهمة في السياسة الخارجية الأمريكية بسبب مجموعة متنوعة من العوامل، كموقعها الاستراتيجي في الشرق الأوسط، ودورها كقوة إقليمية، ذلك أن **مصر** تحتل مكانة بارزة في العالم العربي، وأن قراراتها غالبا ما تحمل وزنا كبيرا داخل المجتمع العربي الأوسع، ما يجعل هذا التأثير ذو أهمية بالغة بشكل خاص في الأمور المرتبطة بالصراع العربي الإسرائيلي، بحيث ترى **الولايات المتحدة** الأمريكية أن استمالة القرار المصري يمكن أن يكون له تأثير

أوسع على عملية صنع القرار العربي برمتها، هذا ما جعل **تونس** لا تتمتع بنفس المستوى من الأولوية الذي تتمتع به **مصر**[1].

ب–دور الولايات المتحدة الأمريكية في تونس بعد ثورة الياسمين:

سلط مسؤولو إدارة **أوباما (Obama)** الضوء على دور تونس باعتبارها حالة اختبار مهمة للتحولات الديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي عملية أعربت الإدارة الأمريكية عن دعمها بقوة، بحيث تم وضع إطارا جديد لسياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة، والذي اتضح من خلال الخطاب المتلفز للرئيس **أوباما** في ماي 2011 والذي أشار فيه إلى تونس باعتبارها المكان الذي بدأت فيه "قصة تقرير المصير"[2]، وعليه كانت أول خطوة اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد فرار الرئيس التونسي السابق **زين العابدين بن علي** هي الدعوة إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة[3]، وخلق مجتمع مدني نشط، ومؤسسات ديمقراطية فعالة وخاضعة للمساءلة، وانشاء قيادة إقليمية مسؤولة، كما وصرح "**مايكل بوسنر**" **(Michael H. Posner)** مساعد وزير الخارجية الأمريكي في شهادته أمام الكونجرس في ماي 2011 بأن: "**الولايات المتحدة ملتزمة بالمساعدة في تأمين انتقال ديمقراطي يحقق النتائج والتنمية الاقتصادية المستدامة لجميع الشعب التونسي**"، إلى جانب هذا كله، زار العديد من كبار المسؤولين الأمريكيين تونس منذ منتصف يناير 2011 بمن فيهم: "**وليام جوزيف بيرنز**" **(William Joseph Burns)** وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية و"**هيلاري كلينتون**" **(Hillary Clinton)** وزيرة الخارجية الأمريكية، وفي ماي 2011 التقى الرئيس **أوباما** برئيس الوزراء **الباجي قائد السبسي*** على هامش قمة مجموعة الثمانية **(G8)**، لمناقشة أهمية المضي قدما في الإصلاحات الديمقراطية[4].

كما وقدمت الولايات المتحدة عام 2018 مساعدات مالية لتونس عبر **مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI)** قدرت بحوالي 23.3 مليون دولار من أجل "دعم الانتقال الديمقراطي"

[1] -**المرجع نفسه**، ص، ص: 222، 223.

[2] - Alexis Arieff, **Op.cit**, P.19.

[3] -عمار حميد ياسين وعبير سهام مهدي، **مرجع سابق**، ص.102.

***الباجي قائد السبسي :**كان محامي وسياسي تونسي، ورئيس تونس المنتخب في أول انتخابات رئاسية في أعقاب الثورة التونسية، ولقد تولى **السبسي** عدة مسؤوليات هامة في الدولة التونسية بين 1963 و1991، بالإضافة إلى تكليفه برئاسة الوزراء في 27 فبراير 2011 حتى 24 ديسمبر 2011.

[4] - Alexis Arieff, **Op.cit**, P.19.

فيها، بحيث أُعلن على أنه هذه المساعدة تهدف إلى إنشاء إعلام مستقل، مجتمع مدني، أحزاب سياسية، إطار انتخابي جديد وتنفيذ إصلاحات اقتصادية في **تونس**[1].

ونشير أيضا إلى أن الرئيس **أوباما** بدأ حوارا استراتيجيا ثنائيا مع **تونس** في عام 2014 (جنبا إلى جنب مع حوارات مماثلة مع دول شمال إفريقيا الأخرى)، وعين **تونس** كحليف رئيسي من خارج الناتو في عام 2015 بعد أن تبنت **تونس** دستورا جديدا وأجرت انتخابات متعددة الأحزاب، بحيث أكدت وزارة الخارجية الأمريكية على أن أحد أولويات **الولايات المتحدة** يتمثل في مساعدة **تونس** على توفير بيئة آمنة مواتية لتطوير المؤسسات والممارسات الديمقراطية والنمو الاقتصادي الشامل[2].

من ناحية أخرى، تواصل الدعم الأمريكي لتونس حتى في عهد **جو بايدن (Joe Biden)**، شارك المسؤولون من إدارته بنشاط مع نظرائهم التونسيين خلال النصف الأول من عام 2021 على الرغم من القيود التي فرضها **فيروس كورونا (COVID-19)**، بحيث أجرت نائبة الرئيس **كامالا هاريس (Kamala Harris)** محادثة مع الرئيس **قيس سعيد** في ماي 2021 أكدت خلالها على التزام الولايات المتحدة المستمر بدعم الديمقراطية في تونس، كما أعربت عن دعمها لمفاوضات تونس مع **صندوق النقد الدولي** وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي التزمت بها تونس في الوقت المناسب[3]، لكن بعد الأحداث التي شهدتها تونس في عام 2021 والمتمثلة في اضطرابات ومظاهرات عديدة ساهمت في تأزيم الأوضاع في تونس على كل الأصعدة بدءا بالسياسية والصحية وصولا إلى الاقتصادية والاجتماعية، ما دفع بالرئيس **سعيّد** إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات لعل أهمها كان[4]:

1-رفضه للتعديل الوزاري الذي أعلنه رئيس الحكومة التونسية **هشام المشيشي**.

2-إعلانه في 25 جويلية 2021 عن اتخاذ اجراءات استثنائية تتمثل في اعفاء الحكومة من مهامها وتعليق عمل البرلمان مدة 30 يوما

3-رفع الحصانة البرلمانية عن كل النواب.

4-إعلان توليه السلطة التنفيذية في 27 أوت 2021.

---

[1] - Alexis Arieff, **Op.cit**, P.22.

[2] -Alexis Arieff, "Tunisia: In Brief", **Congressional Research Service.** Washington, November 1, 2021, P.09.

[3] - Alexis Arieff, "Tunisia: In Brief", **Op.cit**, P.10.

[4] -نجاة فقيري، "أهم الأحداث التي هزّت تونس عام 2021"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/5Cdzpo8

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 05-07-2023، على الساعة: 11:08.

وأكد الرئيس **سعيّد** أنه سيتم تمديد التدابير الاستثنائية التي اتخذها في 25 جويلية حتى إشعار آخر، وفي 22 سبتمبر 2021، أعلن تمديد العمل بالتدابير الاستثنائية التي تنص على مواصلة تعليق عمل السلطتين التنفيذية والتشريعية بهدف الإعلان عن إصلاحات سياسية في المستقبل[1]، لكن بعد تصرفات الرئيس **سعيّد** السابقة، سافر وفد رفيع من إدارة **بايدن** إلى تونس ودعا إلى عودة سريعة إلى مسار الديمقراطية البرلمانية التونسية، مع الاعتراف بالتحديات الاقتصادية والصحية التي سبقت تحركات **سعيّد**، وفي 7 أكتوبر 2021، أعربت وزارة الخارجية الأمريكية عن حثها للرئيس **سعيد** ورئيس الوزراء **نجلاء بودن** على تلبية مطلب الشعب التونسي بخطة واضحة تحدد طريقا للعودة إلى عملية ديمقراطية شفافة، مؤكدة على أهمية إشراك المجتمع المدني والأصوات السياسية المتنوعة في هذه العملية[2].

انطلاقا مما سبق، نستخلص بأن العامل الخارجي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية لعب دورا في دعم وترسيخ الأنظمة التسلطية في المنطقة العربية، طالما أنها تتماشى مع مصالحها، ما يعني أن سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة في المنطقة العربية تجاهلت إلى حد ما المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل مصالحها الخاصة، وبالتالي فإن المأساة في المنطقة العربية قد جاءت بالدرجة الأولى من العوامل الخارجية، وذلك من خلال عرقلة المحاولات الديمقراطية ودعم الأنظمة التسلطية فيها، لتكون بذلك التحديات التي تواجهها المنطقة العربية تنبع من تأثيرات خارجية وليس داخلية فقط.

***الإتحاد الأوروبي "فرنسا":**

يلعب **الاتحاد الأوروبي** دورا بالغ الأهمية في تشكيل السياسات المحلية، ليس فقط في بلدان أوروبا الشرقية بل وأيضا في مناطق أخرى، وعندما يتعلق الأمر بالدول العربية، نلاحظ بأن مصالح **الاتحاد الأوروبي** تختلف عن مصالح الولايات المتحدة، ذلك أن **الاتحاد الأوروبي** يميل إلى التركيز بشكل أكبر على دول جنوب البحر المتوسط، خاصة تلك التي تتمتع بروابط تاريخية معه مثل مستعمراته السابقة، بحيث يسمح هذا التركيز للاتحاد الأوروبي بتطوير شراكات استراتيجية في المنطقة، كإعلان برشلونة عام 1995 الذي كان

[1] -**نفس المرجع.**

[2] -Alexis Arieff, "Tunisia: In Brief", **Op.cit**, P.10.

بمثابة علامة بارزة على اتخاذ اهتمام **الاتحاد الأوروبي** بالمنطقة العربية طابعا رسميا، حيث شدد هذا الإعلان على أهمية مبادئ مثل احترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد في المنطقة، وبدءا من يناير 1993 تبنى الاتحاد الأوروبي التوجه القائل بأن أي اتفاقية مع الدول النامية يجب أن تتضمن عدة نقاط رئيسية، والمتمثلة في[1]:

*إقامة علاقات مع الدول النامية التي تعطي الأولوية وتدعم مبادئ مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان.

*إذا انتهكت دولة نامية يدعمها الاتحاد الأوروبي حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية، فإن الاتحاد الأوروبي لديه القدرة على اتخاذ تدابير مختلفة ردا على ذلك، ومن الممكن أن تشمل هذه التدابير تجميد التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتلك الدولة، فرض حظر تجاري، وقف مبيعات الأسلحة، وحتى إعادة النظر في التعاون العسكري.

في المقابل، نجد بأن دور **الاتحاد الأوروبي** في التحولات السياسية التي عرفتها المنطقة العربية مع بداية عام 2011، يبين بأنه يعطي الأولوية للمصالح على القيم مثله مثل نظيره الأمريكي، وهنا يجب التذكير بأن بعض الدول داخل **الاتحاد الأوروبي** كان لها تاريخ استعماري مع دول المنطقة العربية، وبالتالي فإن الإرث التاريخي للاستعمار القديم حاضر في العلاقات بينهم، مما يجعل الدول المستعمرة من دول الاتحاد تسعى لإبقاء تبعية تلك الدول لها، الأمر الذي سيتحقق عبر خلق أنظمة موالية لها في المنطقة، وإسقاط أي أنظمة معادية لها، فصحيح أن دول **الاتحاد الأوروبي** تنادي بضمان حقوق الإنسان وتعزيز الحريات، إلى أنه إذا تعارض ما تنادي به مع مصالحها فسوف تقمعه، بعبارة أخرى، إذا أدت الحريات المتزايدة للمجتمعات إلى ظهور نخب جديدة قد تكون لها توجهات أو أيديولوجيات مختلفة عنها، ستقف دول الاتحاد فيوجها وتصدها، ذلك أن تلك النخب الجديدة ستؤدي إلى إجراء تغييرات من شأنها أن تضر بمصالح دول الاتحاد، وأبرز مثال موضح لذلك هو موقف **فرنسا** من إلغاء نتائج **الانتخابات التشريعية الجزائرية*** لعام 1991، حيث كانت أول المباركين بقرار إلغائها، بالرغم من أن ذلك القرار أُعتبر مخالفا لمبادئ

[1] -رانبي عبد القادر وبعيطيش يوسف، "الموقف الغربي من التحولات السياسية بالمنطقة العربية بعد 2011"، **مجلة أبحاث**. المجلد 06، العدد 01، 2021، ص. 485.

***الانتخابات التشريعية الجزائرية لعام 1991:** كانت أول انتخابات متعددة الأحزاب عرفتها الجزائر منذ الاستقلال، والتي أجريت في 26 ديسمبر 1991، لكنها ألغيت بانقلاب عسكري بعد الجولة الأولى عندما أعرب الجيش الجزائري عن مخاوفه من أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ والتي كان من شبه المؤكد فوزها بأغلبية الثلثين من المقاعد المطلوبة لتغيير الدستور، ستشكل دولة إسلامية، ما أدى إلغاء الانتخابات إلى اندلاع الحرب الأهلية الجزائري.

الديمقراطية، الأمر الذي يثير التساؤلات حول التوازن بين القول والفعل لفرنسا بصفة خاصة ودول الاتحاد بصفة عامة[1].

ومنه، ترتبط دول المغرب العربي بصفة عامة بعلاقة تاريخية مع الدول الأوروبية، خاصة **فرنسا** وذلك راجع لإرثها الاستعماري في المنطقة، فنظرا لوجود **فرنسا** تاريخيا في المنطقة أقامت علاقات قوية مع دولها في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، علاوة على ذلك، عملت **فرنسا** على الحفاظ على مكاسبها ومصالحها في المنطقة من خلال رعاية التحالفات مع الأنظمة القائمة قبل حدوث الثورات، ويمكن اعتبار ذلك بمثابة استراتيجية لحماية مزاياها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة[2]، وبخصوص **تونس**، نجد بأنها تقدم لها مساعدات كثيرة، بحيث بررت ذلك على أساس أنه واجب إنساني لمساعدة مستعمرتها السابقة، إلا أن السبب الحقيقي وراء ذلك هو تحقيق مصالح سياسية واقتصادية وثقافية، ذلك أن **فرنسا** تنظر إلى مساعدة **تونس** على أنها وسيلة لتعزيز مصالحها الخاصة على الساحة الدولية، فمن خلال دعم **تونس** تتطلع **فرنسا** إلى تعزيز موقفها السياسي عبر استغلال **تونس** واستخدام صوتها لدعم موقفها ومطالبها على المستوى العالمي، أي أن استراتيجية **فرنسا** الاقتصادية تنسجم مع مصالحها السياسية[3].

وبالتالي، كانت **فرنسا** من بين الدول الأوروبية الداعمة للنظام التسلطي للرئيس السابق **زين العابدين بن علي**، حيث استمرت في دعمها له حتى مع قيام قواته الأمنية بقمع المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية[4]، ونشير هنا إلى أن الإعلام الفرنسي واجه ما حدث في **تونس** بصمت مطبق بسبب تورط الحكومة الفرنسية مع نظام الرئيس المخلوع، ذلك أن **فرنسا** كانت من أكبر الداعمين لنظام **بن علي**، حيث عثر على وثائق في قصر قرطاج تؤكد التعاون الاستخباراتي الفرنسي–الإسرائيلي مع **زين العابدين**، بالإضافة لذلك تم منح وزيرة الداخلية الفرنسية أنذاك "**ميشال أليو ماري**" **(Michèle Alliot-Marie)** في أواخر عام 2010 طائرة خاصة حملتها لتمضية عطلة رأس السنة الميلادية مجانا في مدينة

[1] -**نفس المرجع**، ص، ص: 485، 486.

[2] -سامي بخوش وصليحة محمدي، **"**فرص وتحديات نجاح عملية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية**"**، **من الملتقى الوطني: إشكاليات المأسسة وآفاق الانتقال الديمقراطي في دول شمال افريقيا.** المنعقد يوم 08 ديسمبر 2020، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية بودواو، فرقة بحث تحديات الأمن والتنمية في دول شمال افريقيا، ص.152.

[3] -علوي عزيزة، **مرجع سابق**، ص. 225.

[4] -Alexis Arieff, "Political Transition in Tunisia", **Congressional Research Service.** Washington, December 16, 2011, P.19.

طبرقة، بينما كانت عدة مدن في **تونس** تمضي ليلتها تحت حصار قوات الأمن **لبن علي**، كما ودافع سفير **فرنسا** في **تونس** يوم 13 يناير عن **بن علي**، كما وتجنبت وزيرة حقوق الإنسان الفرنسية التقاء الجمعيات الحقوقية التونسية[1].

علاوة على ذلك، اطلاق مصطلح "**المعجزة التونسية**" على **تونس**، وهو مصطلح صاغه "**جاك شيراك**" **(Jacques Chirac)** الذي كان عمدة باريس خلال زيارته **لتونس** عام 1992، وكرره عندما أصبح رئيسا للجمهورية الفرنسية، وانطلاقا من ذلك، نجد بأنه حتى منتصف التسعينات لم تركز **فرنسا** كثيرا على انتهاكات حقوق الإنسان في **تونس**، لكن بعد تلك الفترة، تزايدت الانتقادات الصحفية والأصوات في الرأي العام الفرنسي بشأن الوضع في **تونس**، بحيث أجبر هذا الضغط المتزايد الحكومة الفرنسية على تغيير نهجها في التعامل مع **تونس**، وبدأت الحكومة الفرنسية بتوجيه الانتقادات إلى النظام التونسي، وحثته على توفير مساحة أكبر للرأي العام والمشاركة السياسية وتشكيل الأحزاب وغيرها من الممارسات الديمقراطية، وعلى الرغم من توجيه **فرنسا** لانتقادات عديد **لتونس** إلا أن العلاقات بينهما لم تتأثر بشكل كبير، بل وبدا في العديد من الأحيان أن **فرنسا** تغتنم الفرص لتشيد **بتونس** مرة أخرى، وقد نشأت إحدى هذه الفرص عندما اتخذت **تونس** موقف مؤيد للحرب الأمريكية على الإرهاب منذ عام 2001، حيث أنه خلال تلك الفترة أطلق نظام **بن علي** حملة إعلامية ضد الإرهاب الإسلامي، بما في ذلك ذكر الدول الأوروبية التي تؤوي إرهابيين إسلاميين، وبالتحديد لندن في إشارة إلى إيواءها لـ: "**راشد الغنوشي**"، ما جعل **فرنسا** تعترف وتقدر الجهود التي تبذلها **تونس** في مجال مكافحة الإرهاب[2].

كما ومدح الرئيس الفرنسي السابق "**جاك شيراك**" نظام **بن علي** لما زار **تونس** عام 2003، بل ونعت نظامه بأنه أكثر الأنظمة تطورا مقارنة بغيره من البلدان، وصرح الرئيس الفرنسي "**نيكولا ساركوزي**" **(Nicolas Sarkozy)** بأن نظام **بن علي** فضاء من فضاءات الحرية والتقدم خلال زيارته **لتونس** عام 2008 [3].

لكن بعد موجة الاحتجاجات التي عاشتها **تونس**، لاحظنا تناقضا في موقف **فرنسا** حول الأحداث الحاصلة هناك، حيث جاء ردها على الاحتجاجات في **تونس** متأخرا، مبررة ذلك

[1] -محمد علي الكبسي، **كيمياء الربيع التونسي والعربي**. ط.1، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص، ص: 25، 27.
[2] -شفيق أحمد عبد الرحمن أبو حشيش، **مرجع سابق**، ص.115.
[3] -محمد علي الكبسي، **مرجع سابق**، ص، ص: 25، 27.

بالتعبير عن رغبتها في عدم التدخل في الشؤون الداخلية **لتونس**، أي أنه قبل تنحي **بن علي** من السلطة لم تعرب **فرنسا** علنا عن موقفها من الأمر، وبعد أيام قليلة من تواصل الأحداث في **تونس**، أدلت وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة "**ميشيل أليو ماري**" أمام البرلمان الفرنسي بتصريح قالت فيه أن الوضع المضطرب في **تونس** يمكن حله من خلال إجراءات مدروسة، ودعت إلى إعطاء الأولوية للحوار، هذا ما يشير إلى تحول في موقف **فرنسا** من عدم التدخل إلى الاعتراف بالحاجة إلى التدخل، وبعد الإطاحة بـ: **بن علي** من السلطة اتخذت **فرنسا** موقفا حاسما بالنأي بنفسها تماما عن **بن علي**، وإدانة قوات الأمن التونسية لقمعها الاحتجاجات وتصرفاتها القاسية، الأمر الذي دفع بالحزب الحاكم في **تونس** إلى الإعراب عن استنكاره لما اعتبره تدخلا من الحزب الاشتراكي الفرنسي في الشؤون الداخلية لبلاده، ومنه، نجد بأن دعم **فرنسا** للثورة في **تونس** كان بعد الإطاحة بنظام **بن علي**، معربة بذلك عن تأييدها للحركة الشعبية التي أدت للإطاحة به، كما وسارعت لتقديم المشورة للشعب التونسي، ودعت إلى تنظيم الانتخابات في **تونس**، مشيرة إلى دعمها لانتقال ديمقراطي وشفاف للسلطة[1].

ولقد أشارت الصحيفة الشهرية الفرنسية **(Le Monde Diplomatique)** إلى قيام **فرنسا** بإرسال شحنات من الأدوات الأمنية إلى **تونس**، بحيث تضمنت هذه الأدوات عناصر مثل: ملابس قوات الأمن، معدات الحماية، والغاز المسيل للدموع، بحيث أن هذه المساعدة الأمنية التي قدمتها **فرنسا لتونس** كانت جزء من سياسة فرنسية طويلة الأمد للتعاون مع مختلف البلدان فيما يتعلق بشؤون الشرطة، وقد تم تقديم هذه المساعدة وسط الاحتجاجات المستمرة[2]، أي أن **فرنسا** كانت متورطة في تقديم الدعم والموارد لقوات الأمن التونسية خلال تلك الفترة، ومع تزايد عدد المتظاهرين، والعجز الواضح لقوات الأمن التونسية عن قمع الاحتجاجات بشكل فعال، وردا على الوضع أعرب الرئيس الفرنسي آنذاك "**نيكولا ساركوزي**" **(Nicolas Sarkozy)** عن رغبة بلاده في التوصل إلى حل سلمي لأعمال العنف، وشدد على أن الحوار حاسم في تحقيق التحول الديمقراطي في **تونس**، كما وأعربت **فرنسا** عن تضامنها مع الشعب التونسي خلال فترة حرجة، وهنئ "**ساركوزي**" "**المنصف المرزوقي**" بمناسبة انتخابه

[1] -شفيق أحمد عبد الرحمن أبو حشيش، **مرجع سابق**، ص: 115-116.

[2] -Laurent Bonelli & Elwis Potier, "Mme Michèle Alliot-Marie emportée par la foule", **Le Monde diplomatique.** N : 684-58, Mars 2011, P.17.

رئيسا **لتونس**، معتبرا ذلك بمثابة معلم هام في تعميق العملية الديمقراطية في **تونس**، وفي بادرة دعم وجه الرئيس "**ساركوزي**" دعوة **للمرزوقي** للقيام بزيارة رسمية إلى **فرنسا**، وبالإضافة إلى ذلك، أكد **ساركوزي للمرزوقي** التزام **فرنسا** بمساعدة **تونس** في التغلب على التحديات التي تواجهها[1].

وعليه، نستنتج بأن مشاركة **دول الاتحاد الأوروبي** بصفة عامة و**فرنسا** بصفة خاصة في **تونس** خلال فترة التحول كانت على تدرج، بحيث أنه في البداية التزموا الصمت خلال الاحتجاجات الشعبية في **تونس**، لكنهم غيروا موقفهم فيما بعد وأعربوا عن دعمهم للشعب التونسي، خاصة بعد تنحي الرئيس **بن علي** عن السلطة، كما وسارعت **دول الاتحاد الأوروبي** إلى إقامة علاقات جديدة مع الفواعل السياسية التونسية الجديدة، بالإضافة لذلك شددت الدول الأعضاء على التزامها بتعزيز العلاقة، بما في ذلك تقديم دعم أكثر فعالية في المستقبل، ولمعالجة التغيرات التي حدثت خلال الربيع العربي قام **الاتحاد الأوروبي** بدراسة مقترحات لتخصيص مساعدات مالية للدول التي شهدت أحداث الربيع العربي، مثل تقديم المساعدة والدورات التدريبية لمنظمات المجتمع المدني، بهدف تعزيز فعاليتها عبر غرس أفكارها ومناهجها فيها لتعزيز وتحقيق إصلاح سياسي داخل الدول التي شهدت موجة التغيير السياسي وعلى رأسها **تونس**، وذلك كله من أجل ضمان تحقيق أجندتها بخصوص المنطقة ككل، ومن أجل حماية مصالحه في المنطقة، أيد **الاتحاد الأوروبي** استمرار سياسة المشروطية، وفي إطار هذا النهج قدموا مساعدات كبيرة **لتونس** بلغ مجموعها حوالي 160 مليون يورو في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2013، وتماشيا مع هذا الدعم، أعربت "**كاثرين أشتون**" **(Catherine Ashton)** التي كانت تتولى منصب نائب رئيس المفوضية الأوروبية خلال تلك الفترة، عن التزام **الاتحاد** بمساعدة **تونس** في انتقالها الديمقراطي، وذكرت على وجه التحديد أن **الاتحاد الأوروبي** على استعداد لتقديم المساعدة السريعة في إعداد وتنظيم العملية الانتخابية داخل البلاد[2].

مما سبق طرحه، نجد بأن علاقة **تونس بفرنسا** قد توترت بسبب الدعم الفرنسي لنظام الرئيس السابق **(بن علي)**، الأمر الذي استدعى منها بذل جهودا لإقامة علاقة إيجابية مع

[1] -علوي عزيزة، **مرجع سابق**، ص305- 306.
[2] -**نفس المرجع**، ص، ص: 306، 307.

السلطات الجديدة التي وصلت إلى السلطة بعد الرئيس السابق **بن علي**، وتجلى ذلك من خلال اتخاذ إجراءات مختلفة كـ: استبدال السفير الفرنسي في تونس، تجميد أصول الأعضاء المرتبطين بعائلة **بن علي** وإرسال كبار المسؤولين في زيارات رسمية لتونس، بالإضافة إلى ذلك، تم التعهد بتقديم مساعدات ثنائية جديدة، كما وهنأ المسؤولين الفرنسيين **حزب النهضة** (والذي هو عبارة عن حزب إسلامي) بفوزه في الانتخابات، لكن بعد مرور أسبوعين فقط على ذلك ظهرت بعض الشكوك تجاه الإسلاميين، الأمر الذي يؤكد بأن الشكوك والتخوف من وصول الإسلاميين إلى مناصب عليا في السلطة لا تزال قائمة في الأوساط السياسية الفرنسية[1]، وبالتالي فإن تهنئتهم لفوز الحزب كانت مجرد شكليات لا أكثر.

***ضغوطات المؤسسات العالمية:**

كان الربيع العربي متأججا بشكل أساسي بالصراعات المالية، والتي تفاقمت بسبب الممارسات الفاسدة للنخبة الحاكمة والاجتماعية، خاصة منذ منتصف الثمانينيات أين تعرضت العديد من الاقتصادات العربية لضغوط هائلة من المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك **صندوق النقد الدولي** و**البنك الدولي**، لإصلاح اقتصاداتها وفقا لبرنامج التحرير المسمى "**برنامج التكيف الهيكلي**" **(SAP)***، بحيث كانت نتيجة اعتماد هذا البرنامج إلغاء الإعانات الحكومية للسلع الأساسية، وتخفيض الوظائف الحكومية بشكل كبير، ولتعويض ذلك تم رفع الضرائب على الاستهلاك للمواطنين، بينما حصل المستثمرون الأجانب والمحليون على إعفاءات جمركية وضريبية، الأمر الذي أدى إلى غرق السكان في حالة من اليأس الاقتصادي وهي حقيقة تجسدت بشكل كبير في الزيادة الهائلة في أسعار المواد الغذائية في المنطقة العربية، وارتفاع معدل البطالة لا سيما بين أولئك الذين تقل أعمارهم عن 25 عاما، والذين يشكلون ما يقرب من 65% من إجمالي سكان العالم العربي، ما يتناقض كليا مع الإثراء المستمر للنخب الحاكمة التي تمكنت من جمع ثروة هائلة عبر وسائل فاسدة،

---

[1] - Alexis Arieff, "Political Transition in Tunisia", December 16, 2011, **Op.cit**, P.19.

***برنامج التكيف الهيكلي ("SAP" Structural Adjustment Program):** هو عبارة عن مجموعة السياسات الاقتصادية التي يطالب **البنك** و**صندوق النقد الدوليان** الدول النامية بتبنيها بوصفها شرطا مسبقا للحصول على القروض، ويهدف هذا البرنامج إحداث تغيير جذري في البنية الاقتصادية والاجتماعية للدول المقترضة من خلال: تحرير الأسعار بجعلها خاضعة لقوى العرض والطلب، الخصخصة، والحد من تدخل الدولة عبر تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي. (لمزيد من المعلومات انظر: إبراهيم أديب إبراهيم، "برامج التكيف الهيكلي وأثرها في التنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة"، **مذكرة ماجستير غير منشورة**، العراق: جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2004، ص، ص: 08، 27، 28، 29.).

بعبارة أخرى، برنامج التكيف الهيكلي يتمثل في القروض يقدمها **صندوق النقد الدولي (IMF)** و**البنك الدولي (WB)** للبلدان التي تعاني من أزمات اقتصادية، والغرض المعلن عنها هو تعديل الهيكل الاقتصادي للبلاد، وتحسين القدرة التنافسية الدولية، واستعادة ميزان مدفوعاتها، لكن في حقيقة الأمر أن كل من **صندوق النقد الدولي** و**البنك الدولي** يفرضان شروطا معينة من أجل إمداد الدول المحتاجة لتلك القروض، أي تعتمد تلك المؤسسات المالية على مشروطية مرتبطة بالقروض الأمر الذي يمكنها من تقييد تلك الدول وتسييرها وفق تصوراتها.

ومنه، كان واضحا أن الأعداد الهائلة من الشباب الفقراء والساخطين سينتفضون حتما في نهاية المطاف ضد النخبة الحاكمة القليلة والثرية والفاسدة[1].

ومنه، نجد بأن المؤسسات المالية الدولية مثل **صندوق النقد الدولي** و**البنك الدولي**، لعبت دورا مهما في دعم عمليات التحول في مختلف أنحاء العالم، عبر تقديمها لمنح وقروض إلى البلدان النامية، والتي في أغلب الأحيان يكون لها آثار سلبية على هذه الدول، ذلك أن القروض التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية تأتي مقيدة بشروط سياسة، ورغم أن المقصود من هذه الشروط هو ضمان استخدام الأموال بحكمة وفعالية، إلا أنها تقيد البلدان بمتطلبات سياسية أو اقتصادية معينة، هذا ما يؤدي إلى خلق تحديات أمام الدول المتلقية بما في ذلك القيود المحتملة على السياسات الحكومية وعمليات صنع القرار، كما وأنه في غالب الأحيان تساهم هذه الظروف في تفاقم مشكلة الديون في تلك الدول، ونشير هنا إلى أن الجديد في الأمر هو الاستخدام الموسع لمشكلة المديونية من قبل هذه المؤسسات الدولية لفرض أنواع معينة من السياسات والتوجيهات وإدراج البلدان المتلقية فيما يسمى بشبكة التبعية، أي أن هذه السياسات تخلق علاقة اعتماد بين الدول المتلقية والمؤسسات المالية الدولية، ليصبح سلاح المديونية كأهم أداة لممارسة الضغط على البلدان النامية، بعبارة أخرى، أصبحت المؤسسات المالية الدولية تستخدم الدين كوسيلة لتأكيد السيطرة والنفوذ على تلك البلدان، بحيث يهدف هذا الضغط إلى إجبار تلك الدول على التوافق مع متطلبات الرأسمالية العالمية، التي من أهم ملامحها[2]:

1-إجبار الدول المدينة على تبني نموذج النمو الرأسمالي التابع، ومعنى ذلك هو الضغط على الدول ذات مستويات الديون المرتفعة لتبني نموذج اقتصادي محدد يعتمد بشكل كبير على الرأسمالية والاستثمار الأجنبي.

2-التخلي التام عن طموح التحرر الاقتصادي وبناء التنمية المستقلة في البلدان النامية، أي الابتعاد عن السعي إلى التحرير الاقتصادي في البلدان النامية والتركيز بدلا من ذلك على بناء التنمية المستقلة.

---

[1] -Kamal Eldin Osman Salih, "The Roots and Causes of the 2011 Arab Uprisings", **Arab Studies Quarterly.** Vol. 35, No. 2 (Spring 2013), P.187.

[2] -آسيا لعمراني، "دور العامل الخارجي في مسارات التحول الديمقراطي بدول المغرب العربي"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية.** المجلد 12(2)، العدد 17، ديسمبر 2021، ص.69.

3-الحد من استقلالية الدول المدينة في اتخاذ القرارات الاقتصادية وبدلا من ذلك تم فرض سياسات تعطي الأولوية لمصالح رأس المال الأجنبي، مما يسمح للقوى الخارجية من ممارسة نفوذها على السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، مما قد يقوض قدرتها على متابعة أجندتها الخاصة وحماية مصالحها الداخلية.

4-تهيئة وتعزيز بيئة في البلدان النامية تفضي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية الخاصة.

5-تبني صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لبرامج من أجل خفض الإنفاق العام والدعم الحكومي دون النظر إلى المشاكل الجانبية التي قد تسببها هذه البرامج على المستوى الداخلي.

وفي الواقع، أدت هذه السياسات المطبقة في دول العالم الثالث إلى العواقب السلبية، بحيث أدت إلى تهميش الشعوب وإفقارها، ما أدى إلى استغلال القوى والكيانات الخارجية ظروفهم الداخلية من خلال فرض هذه القوى الخارجية خططا لإعادة هيكلة تلك الدول مع إعطاء الأولوية لمصالحها الخاصة بدلا من تحقيق تنمية ورفاهية البلد المعني على المدى الطويل، علاوة على ذلك، تضغط هذه السياسات على هذه الدول لتبني تحول ديمقراطي رسمي دون النظر إلى ظروفها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كما ونشير إلى أن المؤسسات المالية الدولية مثل: **صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية** تتمتع بنفوذ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث أن دور هذه المؤسسات يتراوح بين الدعم الاقتصادي والتنموي والتأثير على السياسات الوطنية، ومنه، عملت على تعزيز قوة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني عبر توفير إعانات اجتماعية كبيرة للمؤسسات التي من شأنها أن تساعد في تقليل دور الدولة في الاقتصاد، من جهة، ومن جهة أخرى، جاءت هذه الاستراتيجية من أجل تقويض العمليات الديمقراطية في المنطقة[1]، من خلال:

1-تقييد المساعدات المالية والقروض للدول بشروط محددة، كتقليل دور الدولة في الاقتصاد من خلال خصخصة القطاعات الحكومية وتقليل الدعم المباشر للمواطنين، الأمر الذي يؤثر على الديمقراطية من خلال تقليل دور الحكومة في تلبية احتياجات المواطنين وتقديم الخدمات العامة.

[1] -**نفس المرجع**، ص، ص : 69، 70.

2-التدخل في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، عبر فرض هذه المؤسسات شروطا على الدول للحصول على الدعم المالي، مثل تقليل الإنفاق الحكومي أو تحقيق التوازن المالي، ما يؤثر على السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول، والذي بدوره يكون له تأثير على الديمقراطية.

3-التدخل في الشؤون السياسية في بعض الحالات، بحيث تكون المساعدات المالية مرتبطة بالإصلاحات السياسية، كتشجيع الدول على تنفيذ تغييرات في النظام السياسي أو القوانين، الأمر الذي قد يؤدي إلى إسقاط أنظمة وتغييرها، مثل ما حدث في تونس ومصر، أو قد يؤدي إلى تدمير البنية السياسية في حالات أخرى، مثلما حدث في ليبيا واليمن.

علاوة على ذلك، تلعب المنظمات الدولية الرسمية مثل **الأمم المتحدة** والمنظمات غير الرسمية مثل مؤسسة **كونراد أديناور (Konrad Adenauer Stiftung)**[*]، و**مؤسسة فريدريش إيبرت (Friedrich-Ebert-Stiftung)**[**]، و**مؤسسة فورد (Ford Foundation)**[***] الأمريكية دورا مهما في عملية تعزيز الإصلاحات الديمقراطية في البلدان النامية، بحيث تهدف هذه المنظمات إلى تشجيع التحول الديمقراطي والإصلاحات في البلدان النامية، ولكن من المهم ملاحظة أن أساليبها قد تختلف، ذلك أنهم يعملون على مواءمة جهودهم مع ما يخدم مصالحهم والمبادئ التي يمثلونها، أي أن أفعالها قد تتأثر بمصالحها الخاصة[1].

كما ويجب الإشارة إلى أن مفهوم استخدام المساعدات الاقتصادية كسلاح سياسي ليست باستراتيجية جديدة، لكن الشيء الجديد فيها هو أنها أصبحت الآن تنطوي على تنازلات سياسية واستراتيجية واضحة من جانب المتلقي، وهذا يسلط الضوء على أهمية

[*] **كونراد أديناور (Konrad Adenauer Stiftung)**: تأسست هذه المؤسسة عام 1964، وسميت على اسم مستشار ألمانيا الأول **كونراد هيرمان أديناور (Konrad Hermann Joseph Adenauer)**، الذي تولى مهمة تمثيل الحكومة الفيدرالية بعد الحرب العالمية الثانية، وهي مؤسسة موالية للحزب الديمقراطي المسيحي (CDU) تعمل على دعم الديمقراطية وسيادة القانون وتعزيز السلام.

[**] **مؤسسة فريدريش إيبرت (Friedrich-Ebert-Stiftung)**: التي تعد أقدم مؤسسة سياسية في ألمانيا بحيث يعود تاريخ تأسيسها إلى عام 1925، وسميت على اسم أول رئيس منتخب ديمقراطيا في ألمانيا **فريدريش إيبرت (Friedrich Ebert)**، وهي مؤسسة الديمقراطية الاجتماعية بحيث تقوم على مبادئ الديمقراطية الاجتماعية.

[***] **مؤسسة فورد (Ford Foundation)**: تأسست عام 1936 في الولايات المتحدة من طرف **هنري فورد (Henry Ford)** صاحب شركة فورد للسيارات وابنه **إدسل فورد (Edsel Bryant Ford)**، وهي مؤسسة أمريكية تهدف إلى تعزيز الديمقراطية والحد من الفقر وتعزيز التفاهم الدولي.

[1] -**المرجع نفسه**، الصفحات نفسها.

العوامل الخارجية في التحول نحو الديمقراطية، بحيث أنه يؤثر في هذه العملية عبر استخدام آليات وأدوات مختلفة، بما في ذلك الوسائل السياسية والدبلوماسية والاقتصادية وحتى العسكرية، ما يشير إلى أن الجهات الفاعلة الخارجية تلعب دورا حاسما في تشكيل المشهد السياسي لبلد يمر بمرحلة انتقالية[1].

وبإسقاط ما سبق على النظام التونسي، نجد بأنه واجه مشاكل اقتصادية واجتماعية هائلة في الثمانينيات والتي تفاقمت وزادت حدتها بسبب الأزمة العالمية لعام **1986**، ما جعلته غير قادر على تلبية مطالب شعبه، الأمر الذي اضطره إلى اللجوء للاستدانة من المؤسسات النقدية العالمية المتمثلة في: "**البنك الدولي** و**صندوق النقد الدولي**" اللذان فرضا على تونس سياسات الإصلاح السياسي القائمة على تبني الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان مقابل الحصول على تلك المساعدات، بعبارة أخرى، فرضت تلك المؤسسات المالية العالمية قيودا ضاغطة على تونس حيث ربطت مساعدتها الاقتصادية بضرورة توسيع عملية المشاركة السياسية وقاعدة الحريات العامة فيها مقابل تلقي المساعدات منها[2].

بعبارة أخرى، نلاحظ بأن نظام **بن علي** منذ الإطاحة **ببورقيبة** في نوفمبر 1987 واصل تطبيق "**برنامج الإصلاح الهيكلي**" الذي تم الشروع في تنفيذه قبل عام بتوصية من **البنك العالمي** و**صندوق النقد الدولي**، كما أضيف لهذا البرنامج برنامجا آخر أملاه الاتحاد الأوروبي ألا وهو "**برنامج التأهيل الشامل**" (1995) في إطار "**اتفاقية الشراكة الأور ومتوسطية**" والتي تهدف إلى إنشاء منطقة تبادل حر مع **تونس**، أي تحويلها إلى مجرد سوق لرأس المال والبضائع الأوروبية، عبر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، هذه الأخيرة التي تحدد توجهاتها وأهدافها حسب مصالح الدول والشركات الإمبريالية الاحتكارية الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، في المقابل كان لهذه الاختيارات الاقتصادية التي تندرج ضمن النهج الرأسمالي نتائج وخيمة على الاقتصاد التونسي، والتي نذكرها كالآتي[3]:

–اهدار الممتلكات العامة باسم الخوصصة، والتي شملت كافة القطاعات حتى الاستراتيجية منها كالإسمنت، الكهرباء، الغاز، الاتصالات والنقل، بحيث استحوذ رأس المال الأجنبي

[1] -**المرجع نفسه**، الصفحات نفسها.
[2] -سوسن زغلول السيد على مصطفى، **مرجع سابق.**
[3] -17سنة من حكم بن علي: دكتاتورية، استغلال، فساد وعمالة "، **مرجع سابق.**

على حوالي 75 **%** من عائدات الخوصصة، وهي نسبة قابلة للارتفاع إذا ما تم خوصصة قطاعات أخرى، الأمر الذي سيمكن أصحاب رأس المال الأجانب (سواء كانوا دولا أو شركات أو بنوكا... الخ) في نهاية المطاف من إحكام السيطرة على مصير الدولة التونسية، ما يترتب عنه حرمان شعبها من كل إمكانية للسيطرة أو التحكم في ثروات دولته والدفع بعجلة التقدم، وهذا بالتحديد ما كانت تهدف سياسة الخوصصة التي وضعتها المؤسسات الدولية تحقيقه، والتي طبقها نظام **بن علي** طواعية، وهو ما جعل تلك المؤسسات تصفه على أنه أنجب تلاميذها في المنطقة.

-تفاقم هشاشة الاقتصاد التونسي خلال حكم **بن علي** حيث تحول النشاط الاقتصادي بشكل عام إلى القطاع غير المنتج (الخدمات) على حساب القطاع الإنتاجي بحثا عن أرباح سهلة وسريعة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 10.4**%** عام 2002، هذا إلى جانب أن مساهمة قطاع الصناعة والمناجم لم تتجاوز 29.1**%**، في حين أن مساهمة قطاع الخدمات بلغت 60.5**%**، مما سبق نستنتج أن الاقتصاد التونسي أصبح أكثر من أي وقت مضى اقتصاد خدمات مع تزايد اعتماد البلاد على الواردات مما عمق تبعيتها ورهن مستقبلها ومستقبل أبنائها بمراكز قرار أجنبية (دول، مؤسسات وشركات استعمارية).

-أدى اعتمادها على **برنامج الإصلاح الهيكلي** إلى تزايد المديونية بدلا من التقليل من نسبتها، حيث أن نسبتها زادت في السنوات ما بين 1987 إلى 2002، أي أنه خلال 12 عاما من تولي **بن علي** سدة الحكم تزايدت نسبة المديونية بمعدل 3.6 مرات، ومنه أصبحت تونس شيئا فشيئا تغرق في الدين وبالتالي في التبعية للخارج ما سمح لهذا الأخير بنهبها واستغلالها.

-استمرار العجز في الميزان التجاري لتونس مما أدى إلى انضمامها لمنظمة التجارة العالمية وإبرام اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي لإنشاء منطقة تجارة حرة، ما نتج عنه تحرير للمبادلات والإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية، والذي أدى بدوره إلى عدم قدرة الشركات التونسية خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة، مما أدى إلى التدمير التدريجي للهيكل الصناعي المحلي.

مما سبق ذكره، يتضح بأن تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي الذي فرضه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على دول المنطقة العربية أدى إلى انقسام حاد بين "من يملكون" و "من لا يملكون" في تلك الدول، مما خلق وصفة للثورة بدلا من الإصلاح الاقتصادي على النحو المنشود[1].

ومنه، فإن الدول المانحة تفرض ضغوطا على الدول المتلقية، كربط مساعداتها الاقتصادية بضرورة توسيع عملية المشاركة السياسية وقاعدة الحرية العامة في البلدان المتلقية مثلا، بعبارة أخرى تم استخدام تلك المساعدات كسلاح سياسي للضغط على تلك الدول وإحكام قبضتها عليها، فمثلا نجد بأن الإتحاد الأوروبي ونتيجة لأهمية دول المنطقة المغاربية له مارس ضغوطا على كافة دولها عبر مقايضة الأمن بالدعم المادي، أي أن الدول الغربية تقدم مساعدات مالية واقتصادية للدول المغاربية، في المقابل تلتزم هذه الأخيرة بتقديم خدمات أمنية لصالح الدول الغربية، الأمر الذي دفع بـ 27 وزير من دول الإتحاد الأوروبي ونظرائهم من دول المغرب العربي إلى عقد أول لقاء غير رسمي المعروف باسم "**5+27**" في 29 سبتمبر 2007، والذي تم فيه مناقشة مسألة تعزيز التعاون في مجال السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية، ذلك أن هدف الإتحاد الأوروبي هو دمج جميع دول البحر المتوسط في أجندة الإتحاد الأوروبي باعتبار أنه لا يمكن تجسيد الأمن الأوروبي إلا إذا تم توفر الأمن والاستقرار في الضفة الجنوبية، ولكي يتم تقديم هذه الخدمات ولا تختل عملية المقايضة تتدخل الدول الغربية من خلال تحديد إدراكها لمضمون الأمن وتشخيص التهديدات المشتركة[2].

وبالعودة إلى الحالة التونسية، نجد النظام التونسي وبمساعدة حلفائه (فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) شخص وقمع التهديدات الأمنية بدليل أنه تم قمع الحركات الإسلامية ومحاربة الأصولية والإرهاب من قبل القوى الدولية، والتصدي لتصدير الثورة الإيرانية، ولقد تواصل هذا التحالف التونسي – الغربي لمواجهة حركات الإسلام السياسي خلال فترة حكم **بن علي**[3] الذي قام بشن حملة قمع قاسية ودموية ضدهم، ولم يتردد في تشهير خصومه وتدمير سمعتهم الأخلاقية وتطويقهم اجتماعيا وعرقلة حركتهم، بالإضافة إلى ذلك حاربت

[1] - Kamal Eldin Osman Salih, **Op.Cit**, P.187.

[2] -عباش عائشة، **"**إشكالية التنمية السياسية والتحول الديمقراطي في دول المغرب العربي مثال تونس**"**، **مرجع سابق**، ص، ص: 135 136.

[3] -**نفس المرجع**، : الصفحات نفسها.

السلطات كل مصادر التدين في المجتمع كالعمل على الحد من انتشار هذه الجماعات واتساع جماهيريتها، وأكبر دليل على ذلك هو منع الحكومة دخول المحجبات إلى الأماكن العامة والجامعات والدوائر الحكومية، هذا إلى جانب أنه تم حظر بشكل كلي حركة الجماعات الإسلامية في تونس (والممثلة بشكل خاص في حزب النهضة)[1].

***دور منصات الإنترنت أثناء ثورة الياسمين:**

في الأيام الأولى للأحادث الحاصلة في **تونس** لاحظ المراقبون والمتخصصون أن منصات الإنترنت المختلفة مثل: **المدونات، فيسبوك وويكيليكس** لعبت دورا مهما في انطلاق حوادث **تونس** كما تصوروها، بحيث تمكن الشباب التونسي من استخدام تكنولوجيا المعلومات بمهارة، بل وتمكن من الوصول إلى البرقيات الدبلوماسية المشفرة التي كشفت الفساد داخل نظام **زين العابدين بن علي**، بحيث أدى هذا الاستخدام الجماعي للإنترنت والتكنولوجيا إلى استخدام مصطلح "ثورة الإنترنت" لوصف تلك الأحداث، الأمر الذي يسلط الضوء على القوة التحويلية للمنصات عبر الإنترنت وتأثيرها في تشكيل مسار الأحداث في **تونس**، حيث ساهم نشر تلك البرقيات على "**موقع ويكيليكس**"، وكذلك انتشار أفلام الرسوم المتحركة التي تناولت نفس الموضوع على منصات مثل **يوتيوب** و**فيسبوك**، في الشعور بإلحاح الاحتجاجات وشجع الشباب على المشاركة في تلك الاحتجاجات، ومنه، لعبت هذه العوامل دورا كبيرا في تحفيز، تعبئة وتسريع مشاركة الشباب ودفعهم للنزول إلى الشوارع، كما ويعتقد هؤلاء المختصون والمراقبون أن **ويكيليكس** كان له تأثير مهم في تسهيل سقوط النظام، إذ أنها مكنت الكشف عن معلومات حول الفساد وسوء سلوك نظام **زين العابدين بن علي**، بحيث قدمت **ويكيليكس** رؤى وأدلة قيمة للجمهور، وهذا بدوره أدى إلى زيادة الوعي، وأجج الغضب الشعبي، وساهم في زيادة الشعور العام بعدم الرضا الذي أدى في النهاية إلى الإطاحة بالنظام، ومن بين الأدلة التي سربتها **ويكيليكس**، لدينا: البرقيات السرية الموجهة للسفير الأمريكي "**روبرت جودتس**" **(Robert Godts)** والتي نشرت في مطلع ديسمبر 2010، والتي كشفت هذه البرقيات التجاوزات والفساد الذي مارسه أفراد من عائلة **بن علي**[2]، كما وكشف التقرير السري الذي نشره موقع **ويكيليكس** الذي جاء فيه: "لقد أصبح **بن**

[1] -هيفاء أحمد محمد، **"الإسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة"، مجلة دراسات دولية.** العدد 58، 2013، ص.30.
[2] -محمد علي الكبسي، **مرجع سابق**، ص.18.

علي ورجال نظامه يعتمدون أكثر فأكثر على رقابة البوليس وهمّهم هو الحفاظ على السلطة، وقد زاد الفساد في الدوائر القريبة من قلب النظام وحتى التونسيون من الفئات المتوسطة أصبحوا على علم بذلك وتضخمت شكاويهم من هذا الوضع"[1]، أي سلط هذا الموقع الضوء على أفعالهم، ونتيجة لهذه التسريبات جرت أول مظاهرة سلمية في العاصمة التونسية في 10 يناير، والتي جاءت كاستجابة للدعوات المتكررة عبر الفيسبوك، الذي لعب دورا هاما في تعبئة وتنظيم الأفراد للمشاركة في الاحتجاجات، ما أدى في نهاية المطاف إلى سقوط النظام في 14 يناير[2].

ومنه، يتضح بأن نشر البرقيات والدعوة اللاحقة على منصات التواصل الاجتماعي كان لها دور محوري في إثارة المظاهرة الأولية وتمهيد الطريق للاحتجاجات الأوسع التي تلت ذلك، بحيث أن استخدام هذه التقنيات لعب دورا مهما في نجاح الثورة في تونس، ومكن الشعب من التواصل وتنظيم وتبادل المعلومات بسرعة وفعالية، مما أدى إلى انتشار الوعي والتعبئة على نطاق واسع، كما وقد ألهم هذا النجاح في تونس الشعب المصري لتبني استراتيجيات مماثلة خلال ثورتهم، بحيث أنهم رأوا كيف يمكن لوسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية تمكين الأفراد من الدعوة إلى التغيير، ومشاركة قصصهم، وتنسيق الإجراءات في الوقت الفعلي.

تأسيسا على ما سبق، كان للعامل خارجي تأثير كبير على المشهد السياسي في **تونس**، بحيث أثر الضغط الخارجي من الدول والمنظمات الدولية على الإطاحة بالرئيس **زين العابدين بن علي** وما تلا ذلك من إنشاء نظام سياسي جديد في تونس، حيث كان تدخل هذا العامل بهدف منع خلق نظام معادي للمصالح الغربية، كما وعمل على التدخل في مصر هي الأخرى رغبة منه في تسيير الأمور حسب إرادته، وهو ما سيتم دراسته في الجزء التالي من الدراسة.

[1] -علوي عزيزة، **مرجع سابق**، ص.237.
[2] -محمد علي الكبسي، **مرجع سابق**، ص.18.

المبحث الثاني: تحديد دور العامل الخارجي على إعادة إحياء نظام الحكم التسلطي في مصر

لعب العامل الخارجي دورا جد مهم في خلق الأنظمة الاستبدادية وضمان استدامتها، وفي حالة **مصر**، نلاحظ وجود بعض العوامل الرئيسية التي يجب أخذها في الاعتبار، كالعلاقة التاريخية بين مصر والدول الأخرى أو الجهات الدولية الفاعلة، ذلك أن العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية مع القوى الخارجية تؤثر على استقرار وطول عمر النظام الاستبدادي، فعلى سبيل المثال، إذا كان النظام يتمتع بدعم من الدول القوية، فحتما سيتلقى مساعدات مالية أو أسلحة أو حماية دبلوماسية، مما يساعده في الحفاظ على قبضته على السلطة، وهو ما حدث في **مصر** بالضبط، ضف لذلك لعبت العوامل الاقتصادية هي الأخرى دور جد بارز في **مصر**، بحيث ساهمت التبعية الاقتصادية للخارج في خلق وضع تتمتع فيه الجهات الفاعلة الخارجية بنفوذ على الحكومة المصرية، بحيث ساهمت في تشكيل السياسات والقرارات، وعليه، فإن للعامل الخارجي دور بارز لا يمكن تجنبه في الأحداث التي شهدتها **مصر** بدءا من عام 2011، وذلك عن طريق تأثيره في بيئة الانتقال الديمقراطي وكذلك على الفاعلين السياسيين المشاركين فيه، وبالإضافة للقوى الدولية الكبرى، لاحظنا وجود فاعل مؤثر آخر في ما حدث في **مصر**، ألا وهو دول الجوار الإقليمي، التي لعبت دورا مهما في تشكيل المشهد السياسي المصري، بحيث أن تلك الدول هي الأخرى عملت على دعم وحماية النظام التسلطي في **مصر** باعتباره أمرا حاسما لمصالحها الإقليمية، الأمر الذي مكن **مبارك** من ترسيخ قبضته الاستبدادية، ومع قيام الاحتجاجات في **مصر** تخوفت أغلب دول الجوار الإقليمي من إمكانية أن تطالها تلك الأحداث، لذا سعت إلى محاولة تقويضها، بل أنها عملت على محاولة إعادة إنتاج النظام التسلطي المصري، مما سبق، نلاحظ بأن القوى الخارجية كان لها تأثير قوي في تشكيل الأحداث في **مصر** ونتائجها، ومنه سنركز في هذا المبحث على الأدوار التي لعبها العامل الخارجي المتمثل أساسا في القوى الكبرى ودول الجوار الإقليمي، على طبيعة الأحداث في مصر وكيفية تجاوبه معها.

المطلب الأول: دول الجوار الإقليمي ودورها في تجديد النظام التسلطي المصري

لقد كان لدول الجوار الإقليمي دور ملحوظ في التحولات السياسية التي شهدتها مصر مع بداية عام 2011، بحيث كانت كل من: دول الخليج العربي، تركيا والاحتلال الصهيوني من أشد الفواعل تأثيرا في تلك التحولات، والغريب في الأمر هو أن دول الخليج لم تكن لها نفس المواقف بخصوص الأحداث التي عرفتها مصر، بدليل أن قطر جاءت مواقفها متناقضة مع غيرها من دول الخليج، إذ احترمت قطر إرادة المصريين في التحول من الحكم التسلطي إلى الديمقراطية، بينما سارعت بقية الدول المذكورة لمحاولة إحباط عملية الانتقال الديمقراطي في مصر وتقويضها، بحيث عملت أغلب هذه الدول على التدخل والتأثير في الظروف الداخلية المصرية بما يحقق مصالحها الاستراتيجية، بل أنهم ساعدوا وساهموا في إعادة تأسيس التسلطية في مصر كون أن ذلك يساعدهم في تنفيذ أجنداتهم بخصوص المنطقة ككل، وعليه سنلقي الضوء في هذه الجزئية على الأدوار التي لعبتها هذه الدول في التحول السياسي الذي شهدته مصر، وذلك في ما يلي:

***اتساع دائرة نفوذ دول الخليج داخل مصر:**

تعود العلاقات الجيدة بين **مصر** و**دول الخليج** إلى فترة تولي **حسني مبارك** سدة الحكم في **مصر**، حيث أنه بمجرد وصوله للسلطة شرع في إصلاح وتقوية علاقات دولته مع **دول الخليج**، وما سهل الطريق أمامه هو ظهور جمهورية إيران الإسلامية التي كان يُنظر إليها على أنها تهديد محتمل للأمن الإقليمي، بحيث استغل **مبارك** المخاوف المحيطة بإيران لبناء تحالفات وضمان الاستقرار في المنطقة، وما عزز موقفه هو من مشاركة قيادة الجيش المصري في حملة "عاصفة الصحراء" لتحرير الكويت من القوات العراقية في عام 1991، ونتيجة لهذه المساهمة العسكرية الناجحة حصلت **مصر** على فوائد مالية كبيرة كإلغاء أو إعادة جدولة الديون المستحقة لدول الخليج العربية، وكذلك الولايات المتحدة والحكومات الغربية الأخرى، هذه المكافآت لم تساعد **مصر** اقتصاديا فحسب، بل عززت أيضا مكانة مبارك كقائد مقتدر على الصعيدين الإقليمي والدولي[1]، في المقابل، ازداد حجم نفوذ **الدول الخليجية** في الشؤون الداخلية المصرية، والذي كان السبب الرئيسي في ذلك حسب **أحمد أبو الغيط** هو المساعدات التي اعتاد الرئيس السابق **حسني مبارك** طلبها بشكل مستمر من

[1] -David Butter, **Egypt and the Gulf: Allies and Rivals**. London : Chatham House, 2020, P.03.

بعض الدول العربية الثرية لتغطية احتياجات مصر الأساسية، الأمر الذي مكن في نهاية المطاف من امتلاك دول الخليج بصفة عامة و**السعودية** بصفة خاصة نفوذا واسعا داخل مصر ووسط النخبة السياسية الحاكمة فيها، وهذا ما أكده **أبو الغيط** في كتابه "**شهادتي... أحمد أبو الغيط**" بقوله:

"**تبينت فور تحملي مسؤولياتي وزيرا للخارجية أن العلاقة المصرية السعودية هي فعلا عميقة ... وفي هذا السياق رصدت المساعدات المالية والاقتصادية التي يستخدمها السعوديون للتأثير على الكثير من المواقف والقرارات المصرية ... فكان هناك وديعة مالية تقدم في وقت الحاجة ... كما كان هناك أيضا الهدايا –بناء على طلب مصر– بمشتريات تبلغ مئات الملايين من الدولارات من الأقماح التي تحتاجها مصر سنويا ... واكتشفت التالي –وبسرعة– أن السعودية لها صوتها المسموع في مصر**"[1].

كما وأوضح الباحث الألماني "**غيدو شتاينبرغ**" **(Guido Steinberg)** بأن **المملكة العربية السعودية** دعمت النظام الرئيس السابق "**حسني مبارك**" بضخ مبالغ طائلة تقدر بالملايين في المجلس العسكري المصري الذي يمثل حد قوله نظام الرئيس **مبارك**، وتجدر الإشارة أيضا إلى أن **مبارك** كان لسنوات طويلة أحد أهم حلفاء السعودية في الشرق الأوسط، ما نتج عنه قيام السعودية باستثمارات في مصر قدرت بالمليارات، مما سبق، توصل الباحث الألماني "**شتاينبرغ**" إلى استنتاج مفاده أن السعودية تحاول دعم الأنظمة الاستبدادية في جميع أنحاء المنطقة العربية من أجل تحقيق هدف أسمى ألا وهو الحفاظ على السلطة، بحيث يقول "**شتاينبرغ**" بأنه: "**ثمة خوف دائم لديهم من فقدان النفوذ**"[2]، وبعد سقوط نظام **حسني مبارك** وقيام نظام جديد، قدمت المملكة العربية السعودية 4 مليارات دولار كبادرة حسن نية من المملكة تجاه الدولة المصرية الجديدة، بالإضافة إلى ذلك، تقرر منح تأشيرات العمرة مجانا للمواطنين المصريين كبادرة تقارب أخرى مع الحكومة والشعب المصري[3].

وعندما تولى **محمد مرسي** منصبه كانت **مصر** تواجه أزمة مالية حادة، بحيث أنها كانت بحاجة ماسة إلى مساعدات مالية خارجية، نتيجة لانخفاض احتياطي النقد الأجنبي

---

[1] -أحمد أبو الغيط، **مرجع سابق**، ص.30.

[2] -آنا آلميلينج وابتسام فوزي، "نفوذ السعودية على محك ثورات الربيع العربي ودعم أنظمة مستبدة"، منشور على الموقع:
https://2u.pw/LiO8Td6
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 06-07-2023، على الساعة: 11:23.

[3] -فرج العكلوك، "السياسة السعودية تجاه ثورات الربيع العربي"، منشور على الموقع:
https://2u.pw/xJt6olT
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 06-07-2023، على الساعة: 11:52.

للبلاد بشكل كبير من 32.5 مليار دولار في عام 2010 إلى 10 مليارات دولار فقط، ولمعالجة هذا الوضع تدخلت **قطر** وعرضت على **مصر** مبلغا قدر بـ: 7 مليارات دولار في شكل ودائع قصيرة الأجل وسندات متوسطة الأجل، كما وأودعت **المملكة العربية السعودية** وليبيا أيضا مليار دولار ثم ملياري دولار على التوالي لدى البنك المركزي المصري، علاوة على ذلك، أصدرت **المملكة العربية السعودية** سندات بقيمة 500 مليون دولار لدعم الاقتصاد المصري[1].

وبالتالي، لعبت الأزمة الاقتصادية التي واجهت إدارة **مرسي** في عام 2013 دورا مهما في صياغة الخطط التي وضعها قادة الجيش والمخابرات، الذين كانت نيتهم الضغط على الرئيس **مرسي** ودفعه لتقديم استقالته، ونشير هنا إلى أن هذه الخطط تلقت دعما سياسيا وماليا من **المملكة العربية السعودية** و**الإمارات العربية المتحدة** وإلى حد ما **الكويت**، حيث[2]:

*قدمت هذه الدول دعما ماليا سخيا لمصر قدر بحوالي 12 مليار دولار، بحيث شمل هذا الدعم ودائع طويلة الأجل منخفضة الفائدة لدى البنك المركزي المصري، مما يساعد على استقرار القطاع المالي في البلاد.

*قدمت هذه الدول أيضا منحا في شكل توريد المنتجات البترولية.

ومنه، كانت هذه الفترة بمثابة بداية المرحلة الحالية للعلاقات المصرية الخليجية، فصحيح أن صعود **عبد الفتاح السيسي** إلى السلطة في مصر جاء نتيجة الحركة الاحتجاجية الشعبية ضد حكومة الرئيس **مرسي** في أوائل عام 2013، والتي انتهت بانقلاب في 3 جويلية بقيادة وزير الدفاع وقائد القوات المسلحة المصرية "**السيسي**" أنذاك، إلا أن هذا الانقلاب حظي بدعم خارجي من طرف الدول الخليجية "**المملكة العربية السعودية** و**الإمارات العربية المتحدة**" بالتحديد، حيث أن هذه الدول كانت لديها مخاوف بشأن استلام جماعة الإخوان المسلمين السلطة في قوة إقليمية مهمة كمصر، ولهذا الغرض سارعت كل من **المملكة العربية السعودية** و**الإمارات العربية المتحدة** إلى تقديم دعم مالي للرئيس **السيسي** وحكومته في مصر، علاوة على ذلك، فإن زيارة الوفد الإماراتي القوي بقيادة ولي العهد **محمد بن زايد** للقاهرة في بداية شهر سبتمبر، أظهر العلاقة الوثيقة بين الإمارات ومصر، إذ جاءت هذه

[1] -David Butter, **Op.cit**, P.06, 07.
[2] - **Ibid**, P.06, 07.

الزيارة بعد وقت قصير من وقوع حادث مأساوي اقتحمت فيه قوات الأمن مخيمات احتجاجية داعمة للرئيس المخلوع "**مرسي**"، ما أدى إلى خسائر كبيرة في الأرواح، الأمر الذي أثار تكهنات بشأن تورط القيادة السعودية والإماراتية في دعم الانقلاب الحاصل في مصر بقيادة **السيسي**، حيث أشارت تسجيلات مسربة من وزارة الدفاع المصرية وشهادات سرية من مسؤولين أمريكيين إلى احتمال قيام الإمارات بتقديم أموال لدعم نشاط حركة تمرد التي نظمت الاحتجاجات الحاشدة ضد الرئيس المعزول[1].

وعليه، نلاحظ أنه منذ بداية أحداث الربيع العربي عام 2011 قدمت دولة **الإمارات العربية المتحدة** دعما مختلف الأشكال والأنواع للأنظمة التسلطية في المنطقة العربية، لدرجة أنها دعمت الانقلابات العسكرية وحتى الأطراف التي لم تأت بها الخيارات الديمقراطية، حيث كانت مصر أولى محطاتها لتقويض مسار الديمقراطية في الدول العربية، وذلك عبر دعم الانقلاب العسكري بقيادة **عبد الفتاح السيسي** في جويلية 2013 على الرئيس المنتخب **محمد مرسي**، من خلال تقديم الدعم المالي وتوفير التغطية الإعلامية الدولية للتستر على جرائم نظام **السيسي**، لتصبح **الإمارات العربية المتحدة** لاعبا إقليمي صاحب دو مهم في تشكيل وصياغة سياسات نظام **السيسي** وتوجيهه داخليا خارجيا[2].

ومنه، يشير هذا الدعم الخارجي للانقلاب العسكري الحاصل في **مصر** إلى أن هذه الدول كانت مدفوعة بمصالحها الجيوسياسية ومخاوفها بشأن العواقب المحتملة لوصول الإخوان المسلمين إلى السلطة في **مصر**، ما دفعها للوقوف في صف الانقلاب ودعمه ماديا.

ومن بين دول الخليج أيضا التي كان لها دور بارز خلال الأحداث التي شهدتها **مصر** بداية من عام 2011، لدينا **قطر** التي قدمت دعما اقتصاديا كبيرا للنظام الانتقالي في **مصر**، لدرجة أثارت شكوكا إقليمية حول أهداف **قطر**، بحيث أن حجم الاستثمار القطري في **مصر** لاسيما في فترة حكم الإخوان المسلمين بقيادة الرئيس السابق **محمد مرسي** والتي استمرت لسنة واحدة، كانت أكبر بكثير من حجم مشاركتها واستثماراتها في تونس، بدليل أن جهودها شملت سلسلة من المشاريع المشتركة وعمليات الاستحواذ في القطاع المالي المصري، كما وقدمت[3]:

[1] -David Butter, **Op.cit**, P.06, 07.

[2] -سيف الإسلام عيد، **مرجع سابق.**

[3] -Kristian Coates Ulrichsen, **Op.cit**, P.15.

*مساعدات مالية مصممة لدعم الاقتصاد المصري المتعثر والتي فاقت 8 مليارات دولار
*تقديمها صفقة مواتية لتوفير الغاز في مصر من أجل التخفيف من نقص الطاقة الكهربائية أثناء حرارة الصيف.

وما لفت الأنظار هو إعلان رئيس وزراء ووزير الخارجية السابق في دولة قطر "**حمد بن جاسم**" في زيارة إلى القاهرة في سبتمبر 2012، أن قطر ستستثمر حوالي 18 مليار دولار في مصر على مدى خمس سنوات، كما وأعرب "**حمد بن جاسم**" عن عدم وجود حدود لدعم قطر، مشيرا إلى التزامها بتعزيز التنمية الاقتصادية لمصر، و في هذا الإطار صرح بأنه سيتم استثمار 8 مليارات دولار في مشروع متكامل لبناء محطة لتوليد الكهرباء والغاز الطبيعي، ومشروع للحديد الصلب في بورسعيد، بحيث يهدف هذا الاستثمار إلى المساهمة في قطاعي الطاقة والتصنيع في هذا المجال، وتعزيز النمو الصناعي وخلق فرص العمل، إلى جانب هذا، سيتم استثمار 10 مليارات دولار لتمويل بناء **مجمع مارينا** سياحي على طول ساحل البحر المتوسط، الغرض منه تطوير قطاع السياحة في مصر وخلق فرص للزوار المحليين والدوليين للاستمتاع بساحل البحر المتوسط الجميل[1].

يتضح مما سبق، بأنه بعد تغيير النظام في **مصر**، وتولي جماعة الإخوان المسلمين زمام السلطة برئاسة **محمد مرسي**، دعمت **قطر** وبقوة هذا النظام الجديد، الأمر الذي اتضح بشكل جلي في شكل دعم مادي، وترجع الأسباب وراء قرار **قطر** لدعم الإسلاميين الإقليميين، وتحديدا جماعة الإخوان المسلمين إلى سببين رئيسيين[2]:

الأول: نابع من ممارسة **قطر** التاريخية والمتمثلة في توفير ملاذ آمن للإسلاميين والمعارضين السياسيين من مختلف الدول العربية والإسلامية، بحيث أن تقديم اللجوء كان نهجا طويل الأمد تبنته الحكومة القطرية، وبالتالي فإن العلاقات بين **قطر** والإخوان المسلمين نشأت عندما لجأ أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين إلى **قطر** خلال فترات الاضطهاد السياسي في **مصر** خلال الخمسينيات والستينيات، وكذلك في سوريا عام 1982.

الثاني: إن دعم قطر للإسلاميين الإقليميين مدفوع باعتبارات براغماتية في حسابات سياستها الإقليمية.

[1] -**Ibid**, P.15.
[2] -**Ibid**, P.08, 09.

وبالتالي، أدت هذه العوامل مجتمعة إلى قيام **قطر** بتشكيل علاقة وثيقة، وإن كانت مثيرة للجدل، مع جماعة الإخوان المسلمين، فنظرا لانخراط **قطر** مع شخصيات إسلامية، أقامت الدولة علاقات مع العديد من قادة المعارضة الذين لعبوا لاحقا أدوارا جد مهمة خلال الحركة الثورية في **مصر** و**تونس**، وذلك من خلال التواصل الفعال مع تلك الجماعات، بعبارة أخرى، أقامت **قطر** علاقات مع أفراد يتمتعون بقدرة أكبر على التنظيم مقارنة بجماعات المعارضة الأخرى داخل تلك الدول، ونتيجة لذلك، عندما ظهرت الفرص الانتخابية والتشاركية أثناء الاضطرابات الثورية، كان الإسلاميون السياسيون في وضع ملائم للاستفادة من هذه الفرص، ما أعطى **قطر** ميزتين رئيسيتين، **الأولى:** عززت نفوذ قطر في هذه الدول، حيث كانت لها علاقات سابقة مع القادة الإسلاميين الناشئين، و**ثانيا:** الاستفادة من علاقاتها لدعم وتعزيز مصالحها الخاصة، مما يحتمل تشكيل مشهد ما بعد الثورة في هذه الدول، ومنه، واصلت قطر دعمها للحكومة الجديدة في مصر بحيث عقدت اتفاقا آخر إلى جانب ما سبقه من مشاريع والمتمثل في ارسال 5 شحنات من الغاز الطبيعي المسال للمساعدة في معالجة نقص الطاقة في مصر، لكن هذه الاتفاقية لم تؤتي ثمارها بسبب تغيير النظام في القاهرة وسقوط حكومة الإخوان فيها[1].

ومنه، تنظر دول **مجلس التعاون الخليجي** إلى **مصر** على أساس أنها تجمعها معها علاقة هوية تتعدى الاعتبارات والمعايير التقليدية في العلاقات بين الدول، هذا ما يفسر الموقف الخليجي من الثورة المصرية والذي تمثل في دعم الحكومة المصرية من قبل دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة **المملكة العربية السعودية** التي ضخت أموالا تقدر بحوالي 10 مليار ريال سعودي لدعم الاقتصاد المصري في مرحلة ما بعد الثورة، والغرض من ذلك يتمثل في تجنب تعرض هيبة الحاكم في مصر لأي ضرر أو إهانات، وذلك راجع لخوفها من انتقال عدوى إهانة الرؤساء لما يحمله من إسقاطات سياسية على الداخل الخليجي مستقبلا، لذلك لم يكن من المستغرب أن تعرض خمس دول خليجية استضافة الرئيس المصري السابق "**حسني مبارك**" لديها[2].

[1] -**Ibid**, P.08, 09.

[2] -عمار حميد ياسين وعبير سهام مهدي، **مرجع سابق**، ص، ص: 107، 108.

***تركيا:**

تسعى **تركيا** لأن تكون لاعب إقليمي فعال وذو دور قيادي في المنطقة العربية، وإعادة أمجاد الدولة العثمانية في المنطقة، لهذا نجد بأن **تركيا** قد حولت تركيزها من أوروبا إلى الشرق العربي منذ بداية القرن الحالي، حيث أدى هذا التغيير في التوجه إلى توثيق العلاقات بين **تركيا** و**مصر**، هذه الأخيرة التي أصبحت قبلتها في العديد من الملفات لا سيما في القطاع الاقتصادي، إذ ينظر إلى **مصر** على أنها شريك استراتيجي مهم لتركيا في منطقة البحر المتوسط، لتبدأ العلاقات الاقتصادية بين البلدين في عهد الرئيس السابق **مبارك** إلا أنها نمت بعد ثورة يناير 2011 وصعود جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة[1]، حيث أن **تركيا** كانت من بين الدول التي أيدت الثورة المصرية[2] ورحبت بصعود جماعة الإخوان لسدة الحكم، بل كانت من بين أكبر المؤيدين لاستلام جماعة الإخوان الحكم وذلك انطلاقا من كون أن رئيس الوزراء التركي أنذاك "**رجب طيب أردوغان**" (**Recep Tayyip Erdoğan**) في حد ذاته ينتمي لهذه الجماعة ويدعمها، بدليل أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين في فترة حكم الإخوان لمصر ازدادت بشكل كبير، ففي سبتمبر 2012 أصدرت تركيا إعلانا مثيرا حول تقديم مساعدة مالية كبيرة للاقتصاد المصري قدرت بحوالي ملياري دولار، وعلى الرغم من عدم الكشف عن التفاصيل في ذلك الوقت إلا أن نية تركيا كانت تعزيز احتياطيات النقد الأجنبي للبلاد والمساهمة في استقرارها الاقتصادي عبر دعم خطط الحكومة التي يقودها الدكتور "**هشام قنديل**"[*]، بحيث جاءت نصف حزمة الدعم في شكل قروض ثنائية، أي أن تركيا قدمت قروضا لمصر للمساعدة في تلبية احتياجاتها المالية، ضف لذلك أن حزمة الدعم هذه لم يتم تخصيصها بشكل مباشر للميزانية المصرية، بحيث أنه خلال الفترة القصيرة من حكم الإخوان المسلمين في مصر والتي استمرت قرابة العام، وقع الطرفان التركي والمصري ما يقرب من 40 اتفاقية والتي غطت مجموعة واسعة من المجالات بما في ذلك: التجارة، العلوم، الطاقة، الدفاع السياحة، البنوك وغيرها، ما يشير إلى أن الحكومة التي قادها الإخوان المسلمون في مصر كانت منخرطة بنشاط في تعزيز

[1] -عبد الرحمن جمعة، "محددات العلاقات المصرية التركية: لماذا تدعم تركيا جماعة الإخوان؟!"، منشور على الموقع: https://2u.pw/in2cZLc
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 14-07-2023، على الساعة: 07:18.

[2] -عمار حميد ياسين وعبير سهام مهدي، **مرجع سابق**، ص.104.

[*] **هشام قنديل:** هو رئيس مجلس الوزراء المصري عينه الرئيس **محمد مرسي** في 24 جويلية 2012، وظل في منصبه حتى أطيح بنظام **مرسي** في 03 جويلية 2013، أين قدم استقالته في 08 جويلية 2013.

العلاقات والتعاون مع الدول الأخرى في مختلف المجالات ذات الاهتمام، رغبة في تعزيز النمو الاقتصادي، التعاون العلمي وشراكات الطاقة، التعاون الدفاعي، تطوير السياحة والتفاعلات المالية مع الدول الأخرى، كما وبلغ حجم التجارة بين البلدين في نفس السنة حوالي 5 مليارات دولار، غالبيتها صادرات تركية لمصر، بالإضافة إلى ذلك، بلغ حجم الاستثمارات التركية في مصر حوالي 1.5 مليار دولار تركز بشكل أساسي على قطاعات مثل: الغزل، النسيج وقطع غيار السيارات، علاوة على ذلك، تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا ومصر ما عزز العلاقات الاقتصادية بينهما عبر تسهيل التجارة وجعلها أكثر سلاسة عن طريق التقليل من الحواجز، ويجدر بالذكر أيضا، وجود حوالي 230 مصنعا تركيا في مصر، بحيث توفر هذه المصانع فرص العمل لحوالي 51 ألف عامل مصري[1].

ومنه، نستنتج بأن السبب وراء هذا الاندماج الكبير بين تركيا ومصر كان بسبب نفوذ الإخوان المسلمين في مصر، حيث أن تأثير الإخوان المسلمين على الجماعات الإسلامية في المنطقة بما في ذلك حزب **العدالة والتنمية التركي** (الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء سابقا **أردوغان**)، لعب دورا مهما في التقريب بين البلدين، وبالتالي فإن هذا الاندماج يوضح لنا كيف يمكن للروابط السياسية والأيديولوجية تشكيل العلاقات الدولية.

لكن هذه الأوضاع الجيدة بين البلدين لم تدم طويلا، حيث تكبدت تركيا خسارة استراتيجية بسبب ما حدث في مصر، بعد الانقلاب العسكري على حكم الإخوان المسلمين، أي أنها خسرت أحد أهم حلفائها في المنطقة العربية بعد ثورة الربيع العربي، لدرجة أن قيادتها تعاملت مع الحدث على أنه حدث تركي داخلي، بحيث استقبلت بعض المعارضين الفارين من النظام العسكري القائم في مصر، كما وهاجمت كل من: قائد الجيش **عبد الفتاح السيسي**، شيخ الأزهر ورئيس الكنيسة القبطية، واعتبرتهم مثلث الانقلاب على الرئيس الشرعي **محمد مرسي**، وتوترت العلاقات بين البلدين إلى حد طرد السفير التركي في القاهرة[2].

[1] -عبد الرحمن جمعة، **مرجع سابق**.

[2] -زيتوني محمد، "موقف دول الجوار العربي (إيران وتركيا والكيان الصهيوني) من التغيير في النظم السياسية العربية بعد 2011"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**. العدد 06، ديسمبر 2016، ص.83.

***الاحتلال الصهيوني:**

إن اهتمام المحتل الصهيوني بما يحدث في **مصر** ينبع من عدة قضايا مشتركة لكلاهما وتحمل أهمية كبيرة لهذا الكيان، كاتفاقية "**كامب ديفيد**"، بالإضافة إلى اتفاقية بيع الغاز المصري للمحتل الصهيوني التي عززت الترابط في مجال الطاقة والعلاقات الاقتصادية بينهما، علاوة على ذلك، فإن الدور الذي لعبه "**حسني مبارك**" ونظامه في عملية التسوية بين الفلسطينيين والمحتل الصهيوني كان فعالا، ذلك أن هذه المساهمة قد أفادت الكيان كثيرا، بعبارة أخرى، لعبت العلاقة بين **مصر** والمحتل الصهيوني دورا حاسما في تعزيز السلام والتفاهم بين الجانبين، الأمر الذي جعل المحتل الصهيوني يدرك أهمية علاقته الحالية مع **مصر**، وبالتالي تشكلت لديه مخاوف بشأن العواقب السلبية المحتملة إذا حدث تغيير في النظام المصري السابق، ذلك أن المحتل الصهيوني كان يفضل بقاء الرئيس "**مبارك**" أو نظامه الذي يعتبر امتدادا له، ومنه فإن الرغبة في الإبقاء على الوضع القائم في **مصر** كانت نابعة من كون أن ذلك النظام يخدم مصالح المحتل الصهيوني[1].

وانطلاقا مما تم ذكره، نستنتج أن المحتل الصهيوني كان قلقا ومتخوفا من شكل وطبيعة النظام الذي سينشأ بعد سقوط نظام **مبارك**، ليتفاقم خوفها مع احتمالية حدوث تحول ديمقراطي في كافة أرجاء الوطن العربي، الأمر الذي سيؤدي إلى تهديد محتمل لأمنه، ومنه، فإن هذا المحتل لا يريد ديمقراطية حقيقية في الدول العربية، ذلك أنه يرى بأنها ستكون خطرا على أمنه ووجوده من الأساس[2].

ومن جهة أخرى، نجد بأن الرئيس المصري أنذاك "**حسني مبارك**" قد لعب دورا كبيرا في عملية التسوية بين فلسطين والمحتل الصهيوني، بحيث حققت هذه التسوية مصالح المحتل الصهيوني، لكن، نظرا لاحتمال حدوث تغيير غير مسيطر عليه في **مصر**، يشعر هذا الكيان بالقلق إزاء العواقب غير المرغوب فيها التي قد تنشأ، ذلك أن مثل هذا التغيير سيؤثر سلبا على المفاوضات مع الفلسطينيين ويزعزع استقراره، لهذا أعربت العديد من الشخصيات البارزة داخل ذلك الكيان علنا عن اعتزازهم وتقديرهم للدور الذي لعبه الرئيس "**مبارك**" على مدار السنوات، وشددوا على أهمية قيادته ودعمه المستمرين، ما يدل على أنهم يعترفون

[1] -علوي عزيزة، **مرجع سابق**، ص.317- 318.
[2] -علوي عزيزة، **مرجع سابق**، ص، ص: 317، 319.

بالتأثير الإيجابي للرئيس "**مبارك**" والذي حقق لهم مصالحهم، خاصة فيما يتعلق باستقرار المنطقة والمفاوضات الجارية مع الفلسطينيين، وهذا ما أشار له "بنيامين نتنياهو" عند التقى بالرئيس "**حسني مبارك**" في **مصر** يوم 16 يناير 2011، أي قبل بدء المظاهرات بـ: 20 يوما، حينما أكد على أهمية دور **مصر** في دفع عملية السلام للمحتل الصهيوني، واعتبر مشاركة **مصر** حاسمة ومحورية في هذا الصدد، كما وطلب مساعدة :"**مبارك**" في إقناع الفلسطينيين بالدخول في مفاوضات مباشرة مع المحتل، وهذا يسلط الضوء على أهمية نفوذ "**مبارك**" ومهارات الوساطة في تسهيل محادثات السلام بين الطرفين[1].

في المقابل، أدى أن انتشار الاحتجاجات في **مصر**، ومطالبة الشعب بتنحيته من سدة الحكم، إلى فشل المحتل الصهيوني في حماية نظام "**مبارك**" الموالي له، ليبدأ بعد ذلك هذا الكيان بطلب ضمانات من المجتمع الدولي للحفاظ على اتفاقية السلام، التي يعتبرها هذا المحتل اتفاق حيوي للحفاظ على الاستقرار في الشرق الأوسط، وبعد أن تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة السيطرة على مصر، أعرب الكيان عن دعمه له، وذلك لأن المجلس الأعلى للقوات المسلحة أعرب عن التزامه بدعم الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعتها الحكومة المصرية سابقا، وانطلاقا من هذا، اعتبر المحتل الصهيوني أن بإمكانها ممارسة نفوذه على النظام الجديد في مصر، وذلك من خلال استراتيجيتين هما؛ **أولا:** ضمان احتفاظ المؤسسة العسكرية في مصر بالسلطة والسيطرة على مصادر السلطة المختلفة، أي أن المحتل يرى في الجيش عاملا رئيسيا في الحفاظ على الاستقرار والنفوذ في مصر، و**ثانيا:** تعزيز الاعتماد الاقتصادي على الدول الغربية، بما في ذلك نفسه[2].

وبعد انتشار موجة التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية، لاحظنا تخوف المحتل الصهيوني من انتقال عدوى الثورات إلى الدول القريبة من فلسطين بعد مصر خاصة الأردن، والقلق من قطع العلاقات التجارية والدبلوماسية بين المحتل الصهيوني وعدد من الدول العربية، وتعزز هذا الخوف عندما امتد لهيب الاحتجاجات إلى **مصر** ذات الأهمية الخاصة عربيا وإقليميا ودوليا، لأنها أكبر دولة عربية سكانا، وتربطها معاهدة سلام مع هذا المحتل، ولها نفس التوجسات مع المحتل الصهيوني بخصوص الإسلام السياسي، بالإضافة

[1] -**نفس المرجع**، ص، ص: 317، 319.
[2] -**المرجع نفسه**، ص، ص: 317، 319.

إلى تخوفه من خسارة ولاء النظام السياسي المصري وظهور قوى إقليمية أخرى منافسة له في الشرق الأوسط (بالإضافة إلى إيران وتركيا)، هذا ما دفع بالمحتل الصهيوني لإجهاض التجربة المصرية الوليدة، بحيث استغل موجة التحولات التي شهدتها المنطقة العربية للترويج لفكرة أنه دولة ديمقراطية هادئة تعيش وسط منطقة غير مستقرة[1].

كما وعمل على التخويف من هيمنة الحركات الإسلامية المتطرفة على السلطة وعلى رأسهم الإخوان المسلمين، بحيث لم يهدأ المحتل الصهيوني إلا بعد وقوع الانقلاب العسكري في مصر في 03 جويلية 2013 على حكم الإخوان بقيادة **محمد مرسي** من طرف قائد الجيش **عبد الفتاح السيسي**، ويجدر الإشارة هنا إلى أن المحتل الصهيوني استعان بالولايات المتحدة الأمريكية لمساعدته في إجهاض التجربة الانتقالية في مصر، وذلك راجع لكون أن **مصر** تمثل رصيدا استراتيجيا للمحتل الصهيوني، بحيث أنها تشكل عائقا أمام حركة حماس الفلسطينية، ومنافسا للدبلوماسية الإيرانية، كما وتلعب دور الوسيط المرغوب فيه بالنسبة لهذا المحتل في القضية الفلسطينية، وبالتالي فإن وصول الحركة الإسلامية في **مصر** إلى السلطة يشكل خطرا كبيرا على مصالحه، بل على تواجده من الأساس، ولهذا لاحظنا احتفاء المحتل الصهيوني بالانقلاب العسكري الذي قاده وزير الدفاع **السيسي** في مصر، ويرجع السبب وراء ذلك إلى أن الانطباع العام لدى قادة هذا المحتل يتمثل في اعتبار بأن سلطة **السيسي** هي امتداد لحكم **مبارك**، وهو ما أقر به المستشرق الصهيوني "إيال زيسر" الذي قال بأن المحتل الصهيوني لم يعد بحاجة إلى إطلاق سراح **مبارك** وعودته للحكم، انطلاقا من اعتبار أن حكومة **السيسي** تلتزم بمنهجه[2].

[1] -زيتوني محمد، **مرجع سابق**، ص، ص: 79، 80.
[2] -**نفس المرجع**، نفس الصفحات.

المطلب الثاني: الدول الكبرى ودورها في استمرارية النظام التسلطي المصري

يرى المفكر "براون كارل" **(Brown L. Carl)** أن منطقة الشرق الأوسط شهدت مستوى عال من الاختراق الخارجي مقارنة بالأنظمة الإقليمية الأخرى[1]، وهذا يشير إلى أن على مر الزمن شهدت المنطقة العربية اختراقات خارجية والتي كان آخرها مع أحداث الربيع العربي، أين كان للجهات الخارجية تأثير كبير على التحولات التي شهدتها المنطقة بعد أحداث 2011، بحيث لعبت تلك الجهات دورا كبيرا في تشكيل وتوجيه الأحداث الحاصلة، كما وتشير مشاركتهم إلى أن لديهم مصلحة خاصة في التأثير على النتائج في المنطقة، وعليه، نستنتج بأن الجهات الخارجية وخاصة الدول الغربية مارست تأثيرا طويل الأمد على المنطقة العربية، والذي استمر حتى بعد الانتفاضات التي مست أغلب دول المنطقة، وفي هذه الجزئية سنتطرق لأبرز وأهم هذه الدول التي عملت على التدخل في شؤون المنطقة قبل، أثناء وبعد التحولات السياسية التي حملتها موجة التغيير عام 2011.

***دور الولايات المتحدة الأمريكية:**

أ–دورها في دعم النظام التسلطي المصري:

تعد **الولايات المتحدة الأمريكية** أكبر داعية لعولمة الديمقراطية وتعزيز قيمها في جميع أنحاء العالم، وقد اعتبرت هذه السياسة عاملا مؤثرا في مسارات التحولات السياسية خاصة في المنطقة العربية، فبالرغم من برامج دعم الديمقراطية التي تتبناها **الولايات المتحدة الأمريكية** خارج اقليمها إلا أنها تميزت بالبراغماتية، ذلك أنها دعمت التسلط في **مصر** وذلك من خلال الاعتماد المنظمات المختلفة التي أنشأتها وكرستها لخدمتها، والتي عبرها تمكنت من التدخل والتأثير في الشؤون الداخلية لدول المنطقة العربية بصفة عامة، و**مصر** بصفة خاصة، ولعل أبرز هذه المنظمات ما يلي: **الصندوق الوطني للديمقراطية (NED)*** الممولة من قبل الكونغرس، والتي تلعب دورا حاسما في تعزيز القيم الديمقراطية وتوفير الدعم المالي للدول المراد نشر الديمقراطية فيها، بالإضافة إلى ذلك، أسست الولايات المتحدة

[1] -وليد عبد الحي، **"**النظام الإقليمي العربي: استراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل**"**، **مجلة سياسات عربية.** العدد 01، مارس 2013، ص.08.

***الصندوق الوطني للديمقراطية (NED):** هو مؤسسة خاصة غير ربحية تأسست عام 1983، مكرسة لتحقيق النمو وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، بحيث يقدم هذا الصندوق في كل عام أكثر من 1000 منحة لدعم مشاريع الجماعات غير الحكومية في الخارج والتي تعمل من أجل الأهداف الديمقراطية في أكثر من 90 بلدا، وتتم إدارة الصندوق الوطني للديمقراطية، والذي تم إنشاؤه بالاشتراك بين الجمهوريين والديمقراطيين من خلال لجنة متوازنة بين الحزبين، والتي تحظى بدعم الكونغرس من مختلف الانتماءات السياسية.

كل من: **المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)**** والمعهد الجمهوري الدولي (IRI)***** التابع للحزب الجمهوري، الذي أبدى اهتماما كبيرا بتقديم المساعدة الفنية والمادية لبرامج دعم الديمقراطية في الخارج، ضف لذلك، أنه أُعلن في عهد إدارة الرئيس "**جورج دبليو بوش**" عن برنامج مساعدات خاص أطلق عليه اسم "**تحدي الألفية**"، والذي هدف إلى ربط المساعدات الاقتصادية بالإصلاح السياسي في البلدان النامية، لتكون بذلك الولايات المتحدة أكبر جهة مانحة عندما يتعلق الأمر بدعم الديمقراطية على مستوى العالم، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كأكثر المناطق المتلقية لهذا الدعم[1].

كما ويجب الإشارة إلى أن مختلف البرامج التي قدمتها **الولايات المتحدة الأمريكية** لدعم المشروع الديمقراطي في المنطقة العربية تتبع بما يسمى المشروطية، والذي يهدف إلى إقامة علاقة بين أداء الدولة في تنفيذ الإصلاحات والفوائد التي تتلقاها، بحيث تشمل الفوائد المذكورة في هذا السياق المساعدات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية، فضلا عن اعتماد اقتصاد السوق، وهنا نسلط الضوء على أن **الولايات المتحدة الأمريكية** قد توسع في حالات معينة جهودها لتعزيز الديمقراطية بما يتجاوز المشروطية السياسية، بحيث تستخدم هذه الشعارات كغطاء للتدخل عسكريا في دول معينة تحت حجة اسقاط النظم التسلطية، لكن المتتبع للسياسة الخارجية الأمريكية، سيلاحظ أنه في أغلب الأحيان هناك انخفاضا في الضغط الذي يمارس من قبلها على بعض الدول التي تعتبر حليفة، في المقابل، تركز الضغط على دول محددة، مما يشير إلى أن المصلحة الذاتية لها الأسبقية على القيم التي تدافع عنها الولايات المتحدة وتروج لها، وهذا ما أثبته تصريح "**جيمس شليزنجر**" (**James Schlesinger**) وزير دفاع الأمريكي الأسبق ومدير وكالة المخابرات المركزية، حين قال: ""**هل حقا نرغب في تقديم الديمقراطية كطريقة ملائمة للحكم في المجتمعات الأخرى، كالمجتمع الإسلامي على وجه الخصوص؟ هل نطلب بجدية تغيير مؤسسات الحكم في السعودية العربية؟ الجواب هو كلا، إننا عملنا لسنوات على المحافظة على هذه المؤسسات وأحيانا اعتبرناها أحسن من القوى الديمقراطية التي ظهرت في المنطقة كلها**"، وانطلاقا من

****المعهد الديمقراطي الوطني (NDI):** هو منظمة غير حكومية وغير ربحية وغير حزبية تأسست عام 1983، وتعمل في شراكة حول العالم لتعزيز وحماية المؤسسات والعمليات والمعايير والقيم الديمقراطية لضمان نوعية حياة أفضل للجميع. يتصور المعهد الديمقراطي الوطني عالماً تسود فيه الديمقراطية والحرية، مع الكرامة للجميع.

*****المعهد الجمهوري الدولي (IRI):** هو منظمة غير ربحية منظمة أسستها الحكومة الأمريكية عام 1983، تتولى ادارة برامج سياسية دولية، تحمل في بعض الأحيان اسم **"برامج الدمقرطة"**.

[1] -رانبي عبد القادر وبعيطيش يوسف، **مرجع سابق**، ص، ص: 484، 485.

هذا التصريح نستنتج بأن هناك قيمة في الحفاظ على هياكل الحكم الحالية في المنطقة العربية، ذلك أنها تؤمن مصالح الولايات المتحدة وتحافظ عليها[1].

وعليه، لقد شجعت الحكومة الأمريكية النظام المصري على تبني التحول الديمقراطي، بحيث أكد الرئيس "**جورج بوش الابن**" **(George W. Bush)** في أكثر من مرة على أن **مصر** بإمكانها قيادة المنطقة العربية في عملية التحول الديمقراطي، وذلك انطلاقا من كونها زعيمة عملية السلام في المنطقة، ومن هذا المنطلق، قدمت الإدارة الأمريكية دعما مالي لبعض منظمات ومؤسسات المجتمع المدني في **مصر**، لتصبح هذه الأخيرة إحدى الدول الرئيسية المتلقية للمساعدات العسكرية والمدنية من الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط بعد الكيان الصهيوني، فعلى سبيل المثال، قدرت المساعدات المدنية عام 2001 بمبلغ 293 مليون دولار، والمساعدات العسكرية بمبلغ 1.298 مليار دولار، أي حوالي38.57**%** من إجمالي المساعدات المقدمة للمنطقة، هذا ما يؤكد الأهمية التي توليها **الولايات المتحدة** لمساعدة **مصر** ودورها في الشرق الأوسط[2].

في المقابل، تربط **الولايات المتحدة الأمريكية** مساعداتها في **مصر** بمعايير معينة تتعلق بالتطور الديمقراطي، مثل حماية حقوق الإنسان ونزاهة الانتخابات، فمثلا قرر ممثلو الكونجرس الأمريكي عام 2007 تعليق صرف 200 مليون دولار من إجمالي حزمة المساعدات المدنية والعسكرية البالغة 1.3 مليار دولار إلى أن تستوفي مصر ثلاثة شروط أساسية، هي[3]:

1-إقرار وإنفاذ قانون جديد يتعلق بالسلطة القضائية، الهدف منه حماية وتعزيز استقلال القضاء.

2-قيام مصر بمراجعة إجراءاتها وتوفير التدريب لقادة أجهزتها الأمنية بطريقة تمنع أي انتهاكات لحقوق الإنسان ترتكبها قوات الأمن.

3-اتخاذ مصر إجراءات ضد شبكات تهريب الأسلحة، وتفكيك الأنفاق التي تربط مصر بقطاع غزة في فلسطين، بحيث أن الهدف من ذلك ضمان الأمن والاستقرار الإقليميين، بعبارة أصح، ضمان أمن الكيان الصهيوني في المنطقة.

---

[1] -**نفس المرجع**، ص.485.

[2] -علوي عزيزة، **مرجع سابق**، ص، ص: 217، 218.

[3] -**نفس المرجع**، ص. 218.

وفي عام 2009 قرر الكونجرس الأمريكي تقديم مساعدات اقتصادية لمصر بقيمة 415 مليون دولار، إلا أن هذه المساعدات جاءت مقيدة بشروط هي الأخرى، والتي تتمثل في[1]:

1-تخصيص مبلغ 135 مليون دولار لتمويل مشاريع محددة تستهدف مختلف القطاعات في مصر.

2-تخصيص 50 مليون دولار لدعم المبادرات التي تعزز العمليات الديمقراطية، وتحمي حقوق الإنسان، وتشجع ممارسات الحكم الراشد داخل مصر.

3-تخصيص 50 مليون دولار أخرى لتعزيز الفرص التعليمية وتحسين نظام التعليم في مصر.

بحيث نص قانون المساعدات على تحويل الأموال إلى مصر خصيصا لغرض تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وأكد على أن الأموال المخصصة لبرامج الديمقراطية يجب أن توجه إلى منظمات المجتمع المدني مباشرة، دون مشاركة الحكومة المصرية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الضغوط والتشجيع والدعم الأمريكي لدفع عملية التحول الديمقراطي في **مصر**، إلا أن السياسة الأمريكية تفتقر إلى المصداقية في هذا المجال، بدليل دعمها تاريخيا للأنظمة الاستبدادية في المنطقة طالما كانت تتماشى مع مصالحها وتخدمها، أي أنها تعطي الأولوية لمصالحها على مبادئها، وما يثبت ذلك هو دعمها الثابت والمطلق للكيان الصهيوني وتجاهلها للأعمال العدوانية التي يقوم بها تجاه الشعب الفلسطيني، هذا ما قوض مصداقية **الولايات المتحدة** في المسائل المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان[2].

مما سبق يتضح بأن المبادرات -السابق ذكرها- التي أعلنتها **الولايات المتحدة** كانت مدفوعة في المقام الأول بأهداف براغماتية وليس التزاما حقيقيا بالديمقراطية كهدف أساسي.

وينبغي الإشارة هنا إلى أن قرار تجميد المساعدات المالية لمصر في عام 2007 يعزى إلى اكتشاف المحتل الصهيوني لأنفاق تهريب الأسلحة إلى قطاع **غزة** على الحدود المصرية الفلسطينية، تحديدا في "رفح"، وبالتالي تم التشكيك في تورط الحكومة المصرية في هذه القضية، ما يقودنا إلى استنتاج أن تجميد القرار السابق ذكره، لم يكن بسبب التحول الديمقراطي والتمكين السياسي للشعب، بل كان من أجل ضمان خدمة مصالحا ورعايتها

[1] -**المرجع نفسه**، ص، ص: 218، 219.
[2] -**المرجع نفسه**، ص.219.

والحفاظ عليها، وفي هذه الحالة، كان من أجل ضمان أمن المحتل الصهيوني، ذلك أن استقرار وأمن هذا المحتل داخل المنطقة العربية يحقق مصالح **الولايات المتحدة الأمريكية**[1].

علاوة على ذلك، أعطت الإدارات الأمريكية الأولوية للاستقرار السياسي في **مصر** لفترة طويلة، وذلك راجع لرؤيتها لمصر كدولة محورية في منطقة استراتيجية بالنسبة لها، بحيث ترى بأن عدم الاستقرار في **مصر** يمكن أن يكون له آثار إقليمية أوسع، وبالتالي نلاحظ محدودية دور **الولايات المتحدة الأمريكية** في تعزيز التحول الديمقراطي في **مصر**، هذا إلى جانب أن المساعدات التي قدمتها **الولايات المتحدة لمصر** لم تسفر عن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية، ذلك أنها جاءت مرتبطة بشروط وقيود محددة، بما في ذلك كيفية تخصيص الأموال والوكالات التي تشرف على عملية التنفيذ، بحيث يقرر المانحون أين تذهب أموال المساعدات والوكالات المسؤولة عن تنفيذها، بالإضافة إلى ذلك، أيضا وضع شروط تلزم **مصر** بشراء البضائع والسلع منها، وبالتالي فإن جزء من تلك المساعدات سيصب في حساب العدد الكبير من المسؤولين الأمريكيين المشرفين على برنامج المساعدات في **مصر**، ما يعني أن تلك المساعدات ستتدفق مرة أخرى إلى **الولايات المتحدة** في أشكال مختلفة، أي أنه بدلا من تعزيز جهود التنمية في **مصر**، أدت المساعدات الأمريكية إلى نمو غير متوازن في قطاعات معينة من الاقتصاد، وساهمت في احداث انعدام المساواة في الدخل، والأدهى من ذلك هو تهديد **الولايات المتحدة** بقطع المساعدات أو تقليصها كوسيلة للتأثير على **مصر** في قضايا محددة، لا سيما تلك المتعلقة بعلاقتها مع المحتل الصهيوني[2].

ولم تقف **الولايات المتحدة الأمريكية** عند هذا الحد بل أنها طلبت في الكثير من الأحيان من الحكومة المصرية فرض قيود على بعض الصحف التي كانت تنتقد السياسات الأمريكية في المنطقة، من منطلق أن المحتوى المنشور في هذه الصحف يحرض على العنف أو يعزز الكراهية تجاه الولايات المتحدة والمحتل الصهيوني[3]، ما يشير إلى وجود معايير مزدوجة تستخدمها **الولايات المتحدة الأمريكية** عندما يتعلق الأمر بمسألة الديمقراطية في **مصر**

[1] -علوي عزيزة، **مرجع سابق**، ص. 219.
[2] -**نفس المرجع**، ص، ص: 219، 220.
[3] -**المرجع نفسه**، ص.221.

والمنطقة العربية على نطاق أوسع، فمن خلال ما سبق ذكره، نلاحظ أن تصرفات وسياسات الولايات المتحدة لا تتماشى بشكل متسق مع التزامها المعلن بالديمقراطية.

ومنه، قامت **الولايات المتحدة** بإخراج **مصر** من دائرة الصراع العربي – الإسرائيلي عبر إنشاء اتفاقية **كامب – ديفيد**، وساندت ودعمت بقوة رموز المرحلة الجديدة فيها الذين التزموا بالاستمرار في ذلك النهج، كما وكانت وراء الدفع بسياسة الانفتاح الاقتصادي الذي خلق في **مصر** طبقة فاسدة: سياسية، اقتصادية واجتماعية مرتبطة ارتباطا عضويا بالحكم القائم[1]، ولقد ترافقت اتفاقيات السلام منذ ثمانينيات القرن الماضي مع ربط الجيش المصري بالولايات المتحدة من حيث التسليح والتدريب ثم دخوله مجالي التجارة والاقتصاد، الأمر الذي مكن **الولايات المتحدة** من الإبقاء على الوضع الراهن في **مصر** (الوضع التسلطي والاستبدادي) والاستفادة منه، بعبارة أخرى، اشترطت **الولايات المتحدة** مجموعة من النقاط لتفعيل المعونة العسكرية في **مصر**، وتتمثل هذه الشروط في: السيطرة المدنية على القوات المسلحة وحماية حقوق الإنسان[2].

ب–دورها في إحداث ثورة الربيع العربي بمصر:

عندما نتحدث عن الثورة في **مصر** واسقاط النظام الحاكم، نجد أن **الولايات المتحدة الأمريكية** قد لعبت دورا بالغ الأهمية في تلك الأحداث، ذلك أنها قد قامت بالتمهيد لنشر الفوضى الخلاقة في **مصر** منذ 2005، وذلك عبر قيامها بتدريب نشطاء من الشباب العربي من بينهم العديد من المصريين، حيث كان تدريبهم حول كيفية استخدامهم لفضاء الإنترنت من أجل ضرب حكوماتهم، ومثال ذلك هو **قمة عام 2009** التي عقدت بين ممثلين عن: "**جوجل** (**Google**)، "**يوتيوب** (**YouTube**)، الخارجية الأمريكية، بيت الحرية، المعهد الجمهوري الدولي والبنك الدولي، كما ولوحظ وجود مصمم ورئيس موقع (**Twitter**) "**جاك دورسي** (**Jack Dorsey**)* الذي أصرت "**هيلاري كلينتون**" (**Hillary Clinton**)**

[1] -طالب حسين حافظ، "التغيير في المنطقة العربية وانعكاساته: العوامل الخارجية"، **مجلة دراسات دولية**. العدد 58، 2013، ص.247.

[2] -عزمي بشارة، "ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي"، **مجلة سياسات عربية**. العدد 38، ماي 2019، ص.20.

*__جاك دورسي__ (**Jack Dorsey**): هو مبرمج ورجل أعمال أمريكي المعروف بكونه مبتكر موقع **تويتر** (**Twitter**) والمؤسس المشارك والرئيس التنفيذي السابق لشركة (**Twitter, Inc**).

__هيلاري كلينتون__ (Hillary Clinton**): هي سياسية ودبلوماسية أمريكية، شغلت منصب وزير الخارجية للولايات المتحدة في عهد الرئيس **باراك أوباما** (**Barack Obama**) من 2009 إلى 2013.

شخصيا على استدعائه لحضور هذه القمة، لتصرح "**إيفا غولينغر**" (**Eva Golinger**)*** الاختصاصية في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا قائلة: "**جمعت هذه القمة خبراء التقنيات الحديثة وشبكات التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك والتويتر واليوتيوب، إضافة إلى عدد من موظفي الوكالات في واشنطن، ومختصين في زعزعة الحكومات غير الخاضعة لأجندة واشنطن، والهدف من ذلك كله تأهيل هؤلاء الشباب على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي للترويج لأعمال سياسية ضد حكوماتهم**"، وعليه نجد أنه عندما انطلقت شرارة الاحتجاجات في مصر في 25 يناير 2011 تجمع ما يقارب المليون متظاهر بميدان التحرير والشوارع المحيطة به، لتبلغ الثورة أوجها، لتصف هذا المشهد مراسلة شبكة "**بي بي سي**" (**BBC**) في القاهرة "**ليز دوست**" (**Lyse Doucet**)**** قائلة: "**تم التنظيم له بدقة، آلاف من الجموع البشرية تجتاح الشوارع، نساء ورجالا، حواجز عسكرية ونقاط تفتيش يستلمها الشباب .. يكتب المتظاهرون في الميدان شعارات على الورق المقوى، ويلتقطون الصور ويغنون**"[1].

كما وأكد مقال نشر للكاتب والصحفي الأمريكي (**Charles J. Hanley**) الذي جاء تحت عنوان: "**US training quietly nurtured young**"، تورط **الولايات المتحدة** في تأهيل الشباب العربي الديمقراطي ودعمها المستمر للمعارضين العرب، فمن خلال مقاله هذا يتضح الدور المهم والجهد الكبير الذي تبذله **الولايات المتحدة الأميركية** في تأهيل وتمويل المعارضين العرب، فعلى سبيل المثال، ذكر في هذا المقال تصريح "**بلال دياب**" الناشط المعارض صاحب الـ 23 سنة، والذي قرر التخلي عن تدريبه المستمر في "مدرسة القادة الشباب" للمشاركة بنشاط في الاحتجاجات التي تحدث في ميدان التحرير بالقاهرة، بحيث استخدم المهارات التي اكتسبها من تدريبه للمساهمة في الحركة الأكبر من أجل التغيير، والذي قال عن تدريبه المعهد في أمريكا أنه: "ساعدنا ذلك في تنظيم الثورة ... كان الناس

*** **إيفا غولينغر** (**Eva Golinger**): هي محامية، كاتبة وصحفية أمريكية.

**** "**ليز دوست** (**Lyse Doucet**): هي صحفية كندية، مذيعة أخبار ومراسلة تعمل في كل من إذاعة **BBC World Service** وشبكة **BBC World News** التلفزيونية، وتقدم تقارير أحيانا لراديو **BBC 4** و**BBC News** في لندن.

[1] -أحمد بن سعادة، **مرجع سابق**، ص، ص: 50- 55.

متفرقين لكننا تعلمنا كيف نجمعهم وفعلنا ذلك، وعندما فتحنا خيمتنا أعلنا تشكيل اتحاد شباب الثورة"[1].

من هذا التصريح يتبين تأثير التدريب الأمريكي الذي تلقاه "**بلال دياب**" والذي ساعده على تنظيم الثورة، بحيث اعترف دياب بأن التدريب لعب دورا مهما في مساعدتهم على تعبئة وتوحيد الناس خلال الاحتجاجات، فعلى الرغم من الطبيعة المتناثرة للمحتجين في البداية، تمكن "**دياب**" وآخرون ممن خضعوا للتدريب من تطبيق معرفتهم ومهاراتهم التي صقلها التدريب الأمريكي لجمع الناس معا، ما يقودنا في النهاية إلى استنتاج أن الولايات المتحدة الأمريكية لعبت دورا كبيرا في تدريب الناشطين العرب، الأمر الذي مكن في النهاية الناشطين أمثال "**دياب**" من إنشاء حركة متماسكة من أجل التغيير.

علاوة على ما تم ذكره أعلاه، نسلط الضوء على ما ورد في صحيفة "**برافدا**" **(Pravda)** والتي أشارت إلى أن المتصفح على موقع الإلكتروني "**صوت أمريكا**" في يناير، سيشاهد مقاطع فيديو يظهر فيها ضابط شرطة مصري سابق يدعى "**عمر عفيفي**" والذي يقيم في **الولايات المتحدة الأمريكية**، يبين فيها كيفية استخدام تويتر لحشد آلاف المصريين للاحتجاج ضد الرئيس المصري السابق **مبارك**، إلى جانب ذلك، شارك **عفيفي** تعليمات عبر الإنترنت تسمح بالتغلب على أساليب زملائه السابقين في قوة الشرطة حتى لا يشوشوا على المتظاهرين[2].

بالإضافة لما سبق، أشار **(Hanley)** في مقاله هذا أن "**الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية**" **(USAID)** خصصت في ميزانيتها لعام 2011 منحة مالية قدرها 104 ملايين دولار للدول العربية، وبحسب الكاتب، فإن الإجراءات التي اتخذتها المنظمات المحلية والدولية لعبت دورا حاسما في تشكيل الوضع الحالي في الدول العربية[3].

[1] -Charles J. Hanley, "US training quietly nurtured young Arab democrats", **Washington Post**. March 13, 2011, On : https://2u.pw/6tCpY7V

[2] -محمد علي الكبيسي، **مرجع سابق**، ص.18.

[3] - **Ibid.**

ومنه، يتضح بأن الشباب المنخرطين في حركة التغيير لم يبرزوا بشكل عفوي، بل هم نتاج الأساس الذي وضعته مختلف المنظمات، ويشير إلى أن التطورات التي تحدث اليوم كالتغيرات الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، ليست حوادث معزولة بل هي نتيجة لجهود واستثمارات متعمدة في دعم هؤلاء الأفراد.

وهنا ينبغي تسليط الضوء على أن تاريخ الحملة الأميركية لتعزيز الديمقراطية في **مصر** والذي يعود إلى عام 2005، عندما افتتح "**المعهد الديمقراطي الوطني**" التابع لـ: **(Leslie Campbell)*** مكتبا في القاهرة، وفي إطار جهودهم قاموا بتدريب حوالي 5500 مراقب انتخابات من مختلف المجموعات المصرية، بحيث كان هؤلاء المراقبون مسؤولين عن مراقبة الاستفتاء الذي يهدف إلى تمديد رئاسة **مبارك** لست سنوات أخرى، لتصبح ولايته الخامسة، لتبلغ الفرق الممولة من المعهد الديمقراطي الوطني عن حالات انتهاك للانتخابات التي شهدتها مصر في سبتمبر 2005، حيث استخدموا رسائل نصية مشفرة عبر الهاتف الخلوي للإبلاغ عن الانتهاكات، والتي تم فك شفرتها بواسطة أجهزة الكمبيوتر في المقر الرئيسي للمعهد الديمقراطي الوطني، ولقد سمح هذا النهج بالإبلاغ بكفاءة وأمان عن أي مخالفات أو انتهاكات انتخابية تمت ملاحظتها على أرض الواقع أثناء عملية الاقتراع، ليصدر تقرير فوري يكشف عن تلاعب واسع النطاق في صناديق الاقتراع، بدليل انخفاض نسبة إقبال الناخبين على التصويت إلى 23**%** فقط، مما أدى إلى تحطيم أسطورة حصول **مبارك** "الشعبي" على فوز كاسح بنسبة 90**%**، ليصرح بعد ذلك **(Leslie Campbell)** بأن هذا التقرير كان ذو تأثير كبير على الشعب المصري، إذ أنه جعلهم يدركون أن الإمبراطور **(مبارك)** لم يكن قويا أو لا يقهر كما كانوا يعتقدون، وبالتالي أشعل شعورا بالأمل والتمكين بين المصريين، وجعلهم يدركون أن لديهم القدرة على إحداث التغيير[1].

وهذا معناه، أن **الولايات المتحدة الأمريكية** لم تستخدم **المعهد الديمقراطي الوطني** والمراقبون الذين تم تدريبهم من طرفه من أجل إضفاء الديمقراطية على الانتخابات وإنما

* **(Leslie Campbell)**: هو المساعد الأول والمدير الإقليمي **لبرامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، صاحب خبرة 25 سنة في مجال التنمية الدولية والحكم البرلماني والشؤون السياسية، انضم إلى **المعهد الديمقراطي الوطني في** عام 1994، وقام بإدارة برامج المعهد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (**MENA**) منذ عام 1996، وأشرف على توسيع برامج المعهد الديمقراطي الوطني في الشرق الأوسط مع إنشاء مكاتب وبرامج تقدم المساعدة في الإصلاح السياسي والمدني والإداري في جميع أنحاء العالم العربي.

[1] -Charles J. Hanley, "US training quietly nurtured young Arab democrats", **Op.cit.**

وضعوا بغرض فضح تزوير **مبارك** للانتخابات، وبالتالي زعزعة صورته أمام شعبه، وجعلهم يدركون بأنه يمكن إزالته، أي عملت على غرس الأفكار التغيير والتحرر من قبضة الحاكم المتسلط داخلهم لتنفجر يوم 25 يناير 2011.

في المقابل، تمثل رد الحكومة المصرية على أنشطة **المعهد الديمقراطي الوطني** و**المعهد الجمهوري الدولي** في القاهرة، في اتخاذ إجراءات تقيد عمليات تلك المنظمات، مثل: الحد من أنشطتها ووضع أفراد أمن في مكاتبها، أمر الفنادق المضيفة بإلغاء الدورات التدريبية التي تقيمها تلك المنظمات، لكن رغم هذه القيود إلا أن **مبارك** لم يكن بمقدوره أن يكون صارما أكثر من اللازم في التعامل مع الأميركيين، وذلك نتيجة لخوفه من أن يقطعوا المساعدات المالية التي كان يتلقاها، والتي كانت تبلغ حوالي 1.5 مليار دولار سنويا في شكل **دعم عسكري واقتصادي**، لهذا، وعلى الرغم من جهود الحكومة المصرية أنذاك، واصل دعاة الديمقراطية (المعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي) عملهم غالبا عن طريق إرسال أفراد مصريين تم توجيههم أو تدريبهم في الخارج لحضور دورات ومزيد من التطوير، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك "**باسم سمير**" (صاحب الـ 23 سنة) قائد الأكاديمية الديمقراطية المصرية الناشطة وأحد المراقبين لانتخابات عام 2005، الذي حظي على مر السنين بشرف السفر إلى أماكن مختلفة مثل: واشنطن، المجر، دبي وغيرها من الأماكن، لاكتساب المعرفة حول التنظيم السياسي واستخدام وسائل الإعلام الجديدة والحملات الاحتجاجية وغيرها من المهارات القيمة، برعاية كل من **المعهد الجمهوري الدولي** و**المعهد الديمقراطي الوطني**[1].

وبالتالي فإن مثل هذه المنظمات والمعاهد كانت تسعى لاستطاب الشباب العربي والتأثير عليه عبر زرع أفكارها ومناهجها فيه، وهذا ما اتضح جليا مع "**باسم سمير**" الذي على الرغم من سنه الصغير (23 سنة) إلا أنه كان شخصية مؤثرة في مجتمع النشطاء بالأكاديمية المصرية الديمقراطية، بحيث تمكن من تولي منصب دور مراقب استطلاعات الرأي وقائد الأكاديمية الديمقراطية المصرية، كما وعملوا على توسيع خبرته وعلاقاته على المستوى الدولي عبر ارساله لحضور تدريبات وندوات في الخارج من أجل تطوير مهاراته، كمشاركته في الجلسة الأمريكية التي كانت برعاية " **فريدوم هاوس**" (**Freedom**

[1] -**Ibid.**

House)، والتي استمرت لمدة أسبوعين في واشنطن مقر المنظمة التي يجب الإشارة إلى أنها هي الأخرى حاصلة على منحة من **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية**، بحيث مكنته هذه الفرصة من التعمق في عالم التواصل الاجتماعي، وكجزء من هذه التجربة قام بزيارة مكاتب "**جوجل**" **(Google)** وحصل على شرف الاستماع إلى أحد المتخصصين في وسائل الإعلام الجديدة من حملة **أوباما** 2008، وقد وفر له هذا الاتصال المباشر مع الخبراء في هذا المجال رؤى ومعرفة قيمة، إذ ساعدته النصائح والخبرات التي اكتسبها خلال هذه الجلسة وأثبتت فائدتها عند مواجهته للتحديات التي شهدها بلده، بالتحديد عندما حاولت الحكومة قمع الاتصالات عبر الإنترنت أثناء الاحتجاجات، ليتمكن "**باسم**" وزملاؤه النشطاء من استخدام الاستراتيجيات والتقنيات التي تعلموها خلال فترة وجودهم في **الولايات المتحدة** لمواجهة تلك العقبات، ولم تكن هذه الجلسة هي الوحيدة التي شارك فيها "**باسم**" بل شارك في المبادرات والمؤتمرات المختلفة، إذ شارك أيضا في مؤتمر **المعهد الديمقراطي الوطني** الذي أقيم في المغرب، حيث أنه خلال هذا المؤتمر قام هذا المعهد وتحت مظلة الجماعات الأمريكية بتطوير بوابة إلكترونية جديدة تسمى "**أصوات**"، والتي تهدف إلى جمع مشاركات المعارضين من مختلف أنحاء العالم العربي، بما في ذلك تلك التي يكتبها المدونون الذين دربهم **المعهد الديمقراطي الوطني**، بحيث أتاحت هذه المنصة تبادل وجهات النظر المتنوعة وتمكين التواصل عبر الحدود بين الناشطين[1].

بعبارة أخرى، استغلت **الولايات المتحدة الأمريكية** ثورة المعلومات ومنصات الاتصال المختلفة مثل فيسبوك ويوتيوب وغيرها للتأثير على الشعب المصري وتعبئته، بحيث اعتمدت على هذه التكنولوجيا لتعزيز القيم والأفكار والممارسات والمطالب الديمقراطية في مختلف البلدان، بهدف نشر ما يشار إليه عادة باسم عدوى الديمقراطية خارج الحدود الوطنية، واتضحت طريقتها هذه من خلال استضافتها للعديد من المؤتمرات، الندوات والتدريبات في هذا المجال، والتي كان الهدف منها جذب الشباب المصري وتحريضه ضد حكوماته، عبر تدريبه على استخدام منصات التواصل الاجتماعي المختلفة وجعلها المنبر الذي يعبر عن رأيه وصوته، وهذا كله من أجل هدف واحد ألا وهو خلق الفوضى داخل **مصر**، ومن ثم إعادة هيكلتها أو بمعنى أدق تطبيق نظرية الفوضى الخلاقة في **مصر** عبر تدريب هؤلاء

[1] -**Ibid.**

الأشخاص وتجنيدهم في صفها من أجل إحلال الفوضى داخلها ومن ثم تتدخل **الولايات المتحدة الأمريكية** تحت راية دعم الديمقراطية لإعادة تشكيل المشهد السياسي داخل **مصر** وفقا لمصالحها.

جـ-دورها أثناء ثورة الربيع العربي بمصر:

إن الملاحظ لدور **الولايات المتحدة** من التحولات السياسية التي عرفتها **مصر**، سيرى بأنه من حيث القيم **الولايات المتحدة** مع الشعب، لكن مصالحها مع النظام التسلطي، ما أنتج في نهاية المطاف ارتباكا بشأن التحولات التي تنذر بإعادة تنظيم المنطقة على نحو مغاير، وبالتالي وجدت الحكومة الأمريكية نفسها في مواجهة خيارين صعبين: إذا دعت صراحة ومبكرا إلى استقالة الرئيس **مبارك**، فإنها تأجج الحجج القائلة بأن القوى الأجنبية تقف وراء الاحتجاجات الشعبية ضد نظام **مبارك**، ومن خلال التزامها الصمت إزاء ما يجري، سيعرضها لتيار من الانتقادات الداخلية والخارجية بسبب نفاقها السياسي وازدواجية معاييرها، وبالتالي، نلاحظ وجود تناقض صارخ بين قيم **الولايات المتحدة** المعلنة للحرية والديمقراطية ودعمها للأنظمة القمعية والتسلطية في المنطقة العربية، وهذا ما اتضح بشكل جلي مع تردد موقفها في بداية الأحداث في **مصر**، ففي البداية، دعت وزيرة الخارجية الأميركية أنذاك "**هيلاري كلينتون**" جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس ولم تسحب دعمها **لمبارك**، مشيرة إلى أن **الولايات المتحدة** تعتقد أن الحكومة المصرية مستقرة ومستعدة لمعالجة مخاوف واحتياجات الشعب المصري، كما واعتبرت "**هيلاري كلينتون**" أن الحكومة المصرية أمام فرصة حاسمة لتنفيذ إصلاحات مختلفة، بما في ذلك التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1].

وبالتالي تمثل الدور الأمريكي في **مصر** بعد انطلاق أحداث الربيع العربي في دعم نظام "**حسني مبارك**"، فبتاريخ 28-01-2011 حثت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) المؤسسة العسكرية المصرية على ضبط النفس في الرد على الاحتجاجات الواسعة التي تشهدها العديد من المدن المصرية، ليلي ذلك دعوتها إلى تطبيق الإصلاحات، بحيث دعا الرئيس الأمريكي "**باراك أوباما**" (**Barack Obama**) الرئيس المصري السابق "**مبارك**" إلى اتخاذ إجراءات عملية لتجسيد الإصلاح السياسي ووقف العنف ضد المتظاهرين، لكن مع تصاعد الأحداث

[1] -علوي عزيزة، **مرجع سابق**، ص311- 312.

في **مصر** ومقتل المئات من الأشخاص أثناء الاحتجاجات، سعت **الإدارة الأمريكية** إلى زيادة الضغط على طرفي الأزمة المصرية لقبول التسوية، وبتاريخ 30 يناير 2011 عقد الرئيس "**أوباما**" اجتماعا مع فريق الأمن القومي لمناقشة ووضع استراتيجية فيما يتعلق بالوضع في **مصر**، بهدف توسيع الدعم **الأمريكي** للتحول الديمقراطي في **مصر** مع الاعتراف أيضا بأهمية الحفاظ على الاستقرار الداخلي، بالإضافة إلى ذلك، أعربت "**هيلاري كلينتون**" عن دعم بلادها لانتقال سلس ومنظم للسلطة، والذي قد يشمل الحد من سلطة **مبارك** في اتخاذ القرار، بل وربما عزله من منصبه في القصر الجمهوري، الأمر الذي يوضح لنا كيف ساهمت حكومة **الولايات المتحدة** وشاركت بنشاط في تشكيل التطورات السياسية في **مصر** خلال تلك الفترة، ومنه، كان **للإدارة الأميركية** فهم خاص لعملية انتقال السلطة التي جرت في **مصر**، بحيث أنهم لم ينظروا إلى هذا النقل على أنه تحول إلى المعارضة، بل اعتبروه نتيجة للضغوط المتزايدة التي مورست على الرئيس "**حسني مبارك**"، وعندما تنحى **مبارك** في النهاية عن منصبه، رحبت **الولايات المتحدة الأمريكية** بهذا القرار، واعترف الرئيس "**باراك أوباما**" بصوت الشعب المصري، وذكر أن **مصر** ستشهد تغييرات كبيرة، مؤكدا أن مستقبل البلاد لن يكون كما كان من قبل[1].

ما يعني أنه بعد تفاقم الوضع في **مصر** وإصرار شعبها على تنحية الحاكم، تغير الموقف الأمريكي جذريا، حيث تحول من مساندة الرئيس السابق "**مبارك**" والوقوف في صفه إلى الوقوف في صفوف المحتجين، وذلك نتيجة لاقتناعها بأن انقاذ الرئيس السابق وابقاءه في سدة الحكم أصبح أمرا مستحيلا خاصة مع زيادة الوعي الشعبي المصري، وبالتالي عملت **الولايات المتحدة الأمريكية** على تغيير موقفها الذي أصبح يصب في صالح المتظاهرين، حيث صرح "**فيليب كراولي**" **(Philip J. Crowley)** المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية بأن: "**الو.م.أ تقدم لمصر والبلدان الأخرى أفضل ما عندها من نصيحة لكن الأمر لا يعود إلينا لنقرر من يقود شعب مصر في المستقبل فهذا الخيار من حق الشعب المصري**"[2]، وفي هذا الصدد، نلاحظ بأن **الولايات المتحدة** قد استخدمت بفاعلية نفوذها القوي في الجيش المصري، أولا من خلال تشجيع الجيش للضغط على الرئيس "**حسني**

[1] -**نفس المرجع**، ص312.

[2]-عمار حميد ياسين وعبير سهام مهدي، **مرجع سابق**، ص، ص: 102، 103.

مبارك" للتنحي، ثم من خلال إعلان المجلس الأعلى للقوات المسلحة بأنه يضمن للمحتل الصهيوني والمجتمع الدولي احترام **مصر** ما بعد **مبارك** لالتزاماتها الإقليمية والدولية، وحثه على الالتزام بإدارة عملية انتقال ديمقراطي منظمة[1].

ومنه، كانت مواقف التي انتهجتها **الإدارة الأمريكية** تجاه **الحالة المصرية** مختلفة، **أولها:** تمثل في الدعوة إلى ضبط النفس من قبل الطرفين المعنيين: الحكومة والمتظاهرين، وسعت **الإدارة الأمريكية** إلى منع استخدام القمع ضد المتظاهرين وحثتهم على الالتزام بالتظاهرات السلمية، ونجد بأن هذا الموقف ظهر كرد على إصرار المتظاهرين على تحدي نظام **مبارك** والدعوة إلى التغيير، بحيث أن الهدف من ذلك كان محاولة إدارة واحتواء حركة الشارع، **ثانيها:** تجسد في سعي **الإدارة الأمريكية** إلى إقناع المتظاهرين بأن الرئيس "**مبارك**" لديه القدرة على تنفيذ الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية خلال الفترة الانتقالية، بحيث جاء خطاب "**مبارك**" متماشيا مع مضمون المطالب التي طرحتها **الولايات المتحدة**، و**ثالثها:** هو محاولة **الإدارة الأمريكية** تسهيل انتقال سلس وآمن للسلطة من الرئيس "**مبارك**" إلى نائبه "**عمرو سليمان**"، بحيث أن الخطة كانت تتمثل في قيام حكومة انتقالية بقيادة "**سليمان**" بالدخول في مفاوضات مع شخصيات المعارضة لإصلاح الدستور وتنفيذ تغييرات ديمقراطية، إلا أن هذه الخطة لم تتحقق كما كان متوقعا، مما خلق حالة من عدم اليقين والغموض في **الموقف الأمريكي** مرة أخرى[2]، خاصة بعد بروز "**جماعة الإخوان**" على الساحة السياسية، النظام المعادي لها ولا يخدم مخططاتها.

في المقابل، أدى تنحي الرئيس **مبارك** عن السلطة إلى تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون **مصر**، وخلال ذلك الوقت، سعت **الولايات المتحدة** إلى إقامة علاقات أوثق مع الجيش المصري، أي أنها كانت مهتمة بتعزيز علاقتها مع القيادة العسكرية في **مصر**، وهذا ما تجلى خلال زيارة "**هيلاري كلينتون**" لها، والتي أكدت فيها دعم الإدارة الأمريكية للجيش المصري وموضحة رغبتها في إحداث تحول ديمقراطي فيها [3].

بالإضافة لما سبق ذكره عن كيفية تدخل **الولايات المتحدة** في **مصر** قبل، أثناء وبعد أحداث الربيع العربي، والوسائل المستعملة في ذلك، نجد الأبحاث التي أجرتها مراكز

[1] -طالب حسين حافظ، **مرجع سابق**، ص.248.
[2] -علوي عزيزة، **مرجع سابق**، ص312- 313.
[3] -علوي عزيزة، **مرجع سابق**، ص312- 313.

الأبحاث الأمريكية حول الرأي العام المصري خلال الثورة المصرية، بحيث سعى الاستطلاع إلى فهم الآراء السياسية للمصريين خلال فترة التغيير المهمة، ومن خلال هذه العملية تتمكن الإدارة الأمريكية من معرفة مآل الأوضاع السياسية في **مصر** وبالتالي التحرك قبل حدوث أي تغيير غير مرغوب به، وهذا ما حدث بالفعل، حيث نشرت مجلة **(Foreign Policy)** نتائج الاستطلاع فور تنحي "**مبارك**" من السلطة، وألقت الضوء على مدى اعتناق المصريين الإسلام كمصدر أساسي للتشريع، بعبارة أخرى، منذ اللحظة التي تنحى فيها "**مبارك**" عن سدة الحكم، بدأت المراكز الغربية في الاستعداد للنجاح الإسلامي المتوقع في الانتخابات، بدليل أن مراكز الأخبار والأبحاث الغربية شرعت في حملة ممنهجة للترهيب من انتصار الإسلاميين، وأبرز مثال على ذلك هو ما جاء في افتتاحية صحيفة "**نيويورك تايمز**" **(New York Times)** في 01 ديسمبر 2011 بمناسبة الانتخابات المصرية، حيث وجهت ثلاث رسائل: **الرسالة الأولى** كانت موجهة إلى جماعة الإخوان المسلمين، حيث حذرتهم من أن المصريين غير مستعدين لاستبدالهم دكتاتور علماني بدكتاتور ديني، وكأن الجريدة تتحدث باسم الشعب المصري، و**الثانية** للأحزاب العلمانية في **مصر**، حيث حثتهم على الوحدة وعدم التفرق لأن هذا الوقت ليس بوقت ملائم لذلك، وذلك من أجل عدم توفر فرصة لتفريق الأصوات، لأن النتيجة ستكون كارثية، و**الثالثة** موجهة إلى "**أوباما**"، اقترحت فيها أن تقوم إدارة **أوباما** بإرسال رسائل واضحة إلى مصر، تشير إلى دعمها للحكم المدني بدلا من الدولة الدينية[1].

كما ونشرت صحيفة "**واشنطن بوست**" **(The Washington Post)** مقالا عن الانتخابات المصرية بقلم "**جاكسون ديل**" **(Jackson Diehl)** الذي ورد في مقاله أن: "المصريين لم يصوتوا للديمقراطية، وأن الشعب سوف سيقود البلاد نحو اتجاه غير ديمقراطي"، في حين حمل المقال الذي نشره "**مجلس العلاقات الخارجية**" **(Council On Foreign Relations)** لكل من "**ستيفن كوك**" **(Steven A. Cook)** و"**مارك لينش**" **(Marc Lynch)** اقتراحا على الإدارة الأمريكية، والمتمثل في: أن تعيد النظر في سياساتها تجاه مصر ككل، بحيث طالبا الإدارة بوجوب التخلي عن الحذر في نهجها لدعم الديمقراطية في **مصر**، وأن تكون بدلا من ذلك أكثر شفافية وصراحة في التعبير عن دعمها للحكومة

[1] -محمد سليمان الزواوي، **مرجع سابق**، ص.71.

المدنية، ووفقا لما كتبه "**روبرت ساتلوف**" **(Robert Satloff)** لـ: **معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى**، فإنه يذكر صراحة أن واشنطن لم تقم بدورها الضروري فيما يتعلق بمصر، ويشير "**ساتلوف**" إلى أنه كان ينبغي للحكومة الأمريكية ممارسة المزيد من الضغوط على المجلس العسكري الحاكم في **مصر**، بعبارة أخرى، يعتقد "**ساتلوف**" أنه كان بإمكان واشنطن أن تلعب دورا أكثر نشاطا في التأثير على تصرفات وقرارات المجلس العسكري في **مصر**، مما قد يدعو إلى اتباع نهج أو نتيجة مختلفة، كما وتسائل الكاتب في مقاله هذا عما إذا كانت الإدارة الأمريكية استخدمت كل وسائل التأثير المتاحة للضغط على المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإعطاء الأولوية للانتخابات الرئاسية قبل الانتخابات التشريعية في **مصر**، بالإضافة إلى ذلك، يتساءل الكاتب عما إذا كانت الإدارة تعاملت مع الناخبين المصريين طوال العملية الانتخابية بطريقة مدروسة وغير تهديدية، وناقشت العواقب المحتملة لخياراتهم، ومنه، تبرز هذه الأسئلة فضول الكاتب حول مدى انخراط الإدارة الأمريكية وتعاملها مع العملية الانتخابية في **مصر**، وعليه، نلاحظ بأن هذه التصرفات تعبر عن تدخل سافر في الشأن الداخلي المصري، بل ويدفع الحكومة الأمريكية إلى التدخل أكثر والضغط على المجلس العسكري لتغيير الغرض المقصود من الانتخابات حتى لا يتمكن الإسلاميون من دخول البرلمان بأي شكل من الأشكال، ومنه، نلتمس وجود نمط من التحريض الغربي ضد العملية الانتخابية المصرية، خاصة بعد نجاح الأحزاب الإسلامية في المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية في **مصر**[1].

ولقد استمر التناقض في المواقف الأمريكية بخصوص الأوضاع السياسية في **مصر** حتى في الفترات اللاحقة، فبالرغم من دعمها للانتقال الديمقراطي إلا أن أنه عارضت ذلك عندما أصبح الوضع يعني تولي جماعة الإخوان الحكم في **مصر**، ولعل أبرز مثال مبرهن على التناقض الصارخ مع قيمها هو: الانقلاب العسكري بقيادة "**عبد الفتاح السيسي**" على حكومة "**محمد مرسي**"، والذي رفضت **الولايات المتحدة الأمريكية** التعامل مع الانقلاب العسكري ضد الحكومة الجديدة باعتباره انقلابا، ما يعني أنه لم يتم فرض عقوبات عليه، الأمر الذي سهل على قوى النظام القديم والثورة المضادة مهمة عرقلة وإفشال التحول

[1] -**نفس المرجع**، ص.72.

الديمقراطي[1]، وبالتالي **إعادة إنتاج النظام القديم** (النظام التسلطي) وظهوره مرة أخرى بشكل جديدة.

ومنه، تشير التقلبات والترددات في موقف **الولايات المتحدة** من الاحتجاجات الشعبية المصرية، إلى نتيجة مفادها أنه طالما أن المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة ليست مهددة، فإن **الولايات المتحدة** لا تهتم بما يحدث في **مصر**، بما في ذلك من سيصبح الرئيس القادم لمصر، بحيث تتثمل المصالح الأمريكية في المقام الأول[2]:

-الحفاظ على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.

-ضمان مواصلة التعاون الأمني والعسكري بين البلدين ومنع الانتشار النووي في المنطقة.

وهو ما حدث بالضبط في **مصر**، حيث أن **الولايات المتحدة** لا يهمها من سيحكم البلاد مادام ذلك لا يعارض مصالحها في المنطقة، ومن هذا المنطلق لم تعترض **الولايات المتحدة الأمريكية** على الانقلاب العسكري ضد حكومة الإخوان، وبالتالي فإن اسقاطها هو الحل الوحيد أمام **الولايات المتحدة** لمتابعة أجندتها في المنطقة والمحافظة على مصالحها هناك، أي أنه وعلى الرغم من رغبتها في تحقيق انتقال ديمقراطي إلا أنها عارضت وصول جماعة الإخوان للسلطة، فعلى الرغم من وصولهم بطريقة ديمقراطية إلا أن ذلك شكل عقبة أمام **الولايات المتحدة** التي لا يخدمها وصول تلك الجماعة سدة الحكم كونها تتعارض معها في مصالحها، وبالتالي تكون عقبة في وجه تحقيق رؤيتها وأجندتها في **مصر** والمنطقة العربية ككل، وهذا ما أشار له المفكر الأمريكي "**نعوم تشومسكي**" **(Noam Chomsky)** الذي رأى أن بعض الدول أو القوى تعبر علنا عن دعمها للديمقراطية بينما تحاول في الوقت نفسه الحفاظ على سيطرتها من خلال دعم الأنظمة القائمة أو إنشاء أنظمة جديدة تتوافق مع مصالحها، ليؤكد بذلك أن تصرفات الدول الغربية تكون مدفوعة بالمصالح المتغيرة بدلا من المبادئ الثابتة، انطلاقا من كون أن مصالح كل دولة تتغير وتتباين من بلد لآخر، وبالتالي لعبت الأهداف والأولويات الفريدة لكل دولة دورا رئيسيا في تشكيل مسار الثورات التي شهدتها المنطقة العربية بداية 2011، فعلى الرغم من الشعارات المعلنة للدول الغربية بشأن نشر الديمقراطية وتطبيقها التي جاءت في حقبة "**جورج بوش الابن**" **(George W.**

[1] -عزمي بشارة، "ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي"، **مرجع سابق**، ص.09.

[2] -علوي عزيزة، **مرجع سابق**، ص314.

Bush)، إلا أن "**نعوم تشومسكي**" صرح في أحد ندواته بأن الغرب لم يرد أبدا تطبيق الديمقراطية في العالم العربي، وذلك في قوله بأن: "الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين سيفعلون كل ما في وسعهم لمنع الديمقراطية الحقيقية في العالم العربي[1].

ولمعرفة السبب وراء ذلك استعان "**تشومسكي**" بدراسات للرأي العربي التي أجرتها وكالات الاقتراع الأمريكية، والتي كشفت بأن الأغلبية الساحقة من العرب يعتبرون **الولايات المتحدة** والمحتل الصهيوني هما التهديدان الرئيسيان اللذان يوجهانهما، ففي **مصر** نجد حوالي **90%** من سكانها يعتبرون **فالولايات المتحدة** تهديدا لهم، أما على مستوى العالم العربي فحوالي **75%** من سكانه[2].

ما يقودنا لاستنتاج أن هنالك تناقض بين التزام الغرب المعلن بالديمقراطية وتطبيقها على أرض الواقع في المنطقة العربية، فبحسب "**تشومسكي**" الدول الغربية وعلى رأسها **الولايات المتحدة** لم تهدف أبدا بشكل حقيقي إلى تطبيق الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، وذلك لأسباب واضحة، وهي أن الغالبية العظمى من الناس في المنطقة ينظرون إلى **الولايات المتحدة** باعتبارها المصدر الرئيسي لتهديد مصالحهم، بل في الواقع، إن معظم الشعوب يعارضون السياسة الخارجية الأمريكية، كما ويضيف "**تشومسكي**" أنه بالرغم من كون كل من **مصر** و**تونس** دول لا تعتبر مصادر رئيسية للنفط، إلا أن الغرب وعلى رأسها **الولايات المتحدة** لديها خطط متنوعة لتحقيق أقصى استفادة من مواردهم، بعبارة أخرى، هنالك خطة يتم تنفيذها بشكل نموذجي ولا يحتاج الأمر إلى عبقرية لفهمها، وذلك لأنها مبنية على قاعدة واضحة تتمثل في: "**إذا كان لديك دكتاتور مفضل يواجه مشاكلا، ادعمه حتى النهاية، ولكن عندما يستحيل الاستمرار في دعمه لأي سبب من الأسباب، كأن يتوقف الجيش عن دعمه، أرسله إلى مكان ما، ثم أصدر تصريحات رنانة عن حبك للديمقراطية، ثم حاول الإبقاء على عناصر النظام القديم، أو الحفاظ على هياكل السلطة المماثلة تحت أسماء جديد**"، بحيث يشير "**تشومسكي**" إلى أن هذا سبق وقد حدث مرارا وتكرارا، عند إشارته إلى الحالات التي دعمت فيها القوى الخارجية الأنظمة التسلطية لتحقيق مصالح استراتيجية، حتى لو كان ذلك يتعارض مع التطلعات الديمقراطية للشعب، كما حدث مع: "**سوموزا**"

[1] -محمد سليمان الزواوي، "موقف الغرب من الثورات العربية ... رؤية سياسية"، **مجلة البيان**. العدد 294، 2012، ص.68.

[2] -Noam Chomsky, **who rules the world.** First Edition, New York: Henry Holt and company, 2016, P.48.

(Somoza)* في نيكاراغوا، "**ماركوس**" (Marcos)** في الفليبين، "**سوهارتو**" (Soeharto)*** في اندونيسيا وغيرهم[1].

فبحسب "**تشومسكي**" الأمر نمطي تماما وهو بعينه ما حدث فيه **مصر**، ذلك أن **الولايات المتحدة** كانت تعلم أنه إذا أجريت انتخابات عامة نزيهة في **مصر** فإنها حتما ستنتج نظاما غير صديق لها، وهو بالفعل ما حدث فيها عندما فازت جماعة الإخوان في الانتخابات، وعين "**محمد مرسي**" رئيسا **لمصر**، الأمر الذي لا يخدم **الولايات المتحدة** ولا الدول الغربية الأخرى، ولذلك كانت مصلحة الغرب الكبرى في تلك المرحلة هي الحفاظ على الدكتاتورية العسكرية والضغط عليها من خلال تصدير الأسلحة، المساعدة العسكرية والدعم المالي وما إلى ذلك، فالمساعدات العسكرية كانت هي الوسيلة التي تضمن لها أنظمة ديكتاتورية موالية لها واستعملت ذه الطريقة للتدخل والسيطرة على العديد من دول في العالم، بما في ذلك **مصر** في عهدي **السادات** و**مبارك**، ففي عهد هذا الأخير تغاضت **الولايات المتحدة** عن تصرفات النظام خلال فترة حكمه، بما في ذلك فرضه لقبضته البوليسية على جميع مناحي الحياة السياسية والاجتماعية في مصر عبر تقييده للحريات السياسية، وافتقاره لعدالة اجتماعية، وعليه، نجد بأن خيار **الولايات المتحدة** هو الإبقاء على الحكم العسكري في **مصر**[2]، الأمر الذي تحقق فعليا عندما انقلب الجيش بقيادة "**عبد الفتاح السيسي**" على حكم الإخوان وتم تنحية "**مرسي**" من سدة الحكم، الأمر الذي نال رضى **الولايات المتحدة الأمريكية** بالرغم من كونه غير شرعي، إلا أنها لم تعارض ذلك الفعل.

ومنه، فبالرغم من أن **الولايات المتحدة** ترفع شعارات نشر الديمقراطية في المنطقة العربية ككل، إلا أنها تاريخيا دعمت وحافظت على علاقات وثيقة مع أنظمة تسلطية في المنطقة كنظام **حسني مبارك** في **مصر**، وهذا يعني أنها أعطت الأولوية للاستقرار ومصالحها الخاصة على تعزيز القيم الديمقراطية في المنطقة، بدلا من الترويج الفعال للديمقراطية، وذلك من خلال دعمها لأنظمة موالية وحليفة لها كالنظام المصري، ويرجع

---

*"**سوموزا" (Somoza):** كانت عائلية دكتاتورية تسلطية استبدادية في نيكاراغوا استمرت ثلاثة وأربعين عاما في الحكم، من عام 1936 إلى عام 1979.

"فرديناند إيمانويل إدرالين ماركوس" (Ferdinand Emmanuel Edralin Marcos):** كان رئيسا لجمهورية الفلبين في الفترة من 1965 إلى 1986، وحكم بشكل دكتاتوري.

***"**سوهارتو" (Muhammad Soeharto):** كان ثاني رئيس لإندونيسيا. وهو ديكتاتور حكم البلاد لمدة 32 عاما.

[1] -محمد سليمان الزواوي، **المرجع السابق**، ص.69.

[2] -**نفس المرجع** ، الصفحة نفسها.

السبب وراء دعم **الولايات المتحدة** للنظام التسلطي في **مصر** إلى قلقها من احتمال أن يؤدي دعم الديمقراطية إلى صعود أحزاب إسلامية إلى السلطة لديها توجهات أو معتقدات تعارض المصالح والسياسات الأمريكية في المنطقة، من هنا فضلت دعم النظام التسلطي في **مصر** سواء في عهد **مبارك** أو **السيسي** لأن ذلك يخدم مصالحها وتوجهاتها بشكل أفضل[1]، بعبارة أصح، رأت **الولايات المتحدة** أن دعم النظام التسلطي في **مصر** هو وسيلة للحفاظ على الاستقرار وحماية مصالحها في المنطقة، حتى وإن كان ذلك يعني إعطاء الأولوية لتلك المصالح على تعزيز الديمقراطية.

وبناء على ما سبق ذكره، شكلت السياسة الأمريكية تحديا فعليا للتحول الديمقراطي في المنطقة خاصة في **مصر**، ذلك أن هذه السياسة تعمل غالبا على الحفاظ على الوضع القائم من خلال توفير الحماية والدعم للأنظمة التسلطية المتحالفة مع **الولايات المتحدة**، على حساب المطالب الديمقراطية المشروعة لشعوب المنطقة، واتضحت هذه السياسة بشكلي جلي من خلال كيفية تعاطي **الولايات المتحدة** مع الثورة المصرية، الثورة المضادة والانقلاب العسكري ضد رئيس منتخب ديمقراطيا، فبدلا من أن تتسق مواقف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه **مصر** مع ما تعتنقه **الولايات المتحدة الأمريكية** من مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، جاء موقفها مخالفا تماما لتلك القيم، فبدلا من اتخاذ إجراءات عقابية ضد النظام الذي انقلب على الديمقراطية وعلى إرادة أغلبية الشعب المصري (نظام **عبد الفتاح السيسي**)، قدمت **الولايات المتحدة الأمريكية** دعمها الكامل لقوى الثورة المضادة، بل واعترفت بالنظام العسكري الانقلابي عبر إقامة علاقات دبلوماسية، اقتصادية وأمنية معه، ضف لذلك كله، غضها البصر تجاه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها نظام **السيسي** ضد المعارضين السياسيين، وعدم إدانتها أو اتخاذها لأي إجراءات ضد هذه الانتهاكات التي كان لها تأثير سلبي على حالة الديمقراطية والحرية في **مصر**، ولعل الأسباب وراء دعمها لهذا النظام الجديد تتمثل في[2]:

[1] -سمير حمياز، "السياسة الأمريكية والتحول الديمقراطي: جدلية الديمقراطية والاستقرار مقابل التسلطية والتهديد الأمني -مصر نموذجا-"، **من الملتقى الوطني: إشكاليات المأسسة وآفاق الانتقال الديمقراطي في دول شمال افريقيا.** المنعقد يوم 08 ديسمبر 2020، بومرداس: جامعة أمحمد بوقرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بودواو، فرقة بحث تحديات الأمن والتنمية في دول شمال افريقيا، ص، ص: 187، 188.

[2] -**نفس المرجع**، نفسه الصفحة.

*الخوف من أن تؤدي الديمقراطية إلى صعود الإسلاميين إلى السلطة، لهذا دعمت وساندت التسلطية التي تراها أفضل من البديل الإسلامي.

*يقينها بأن قيام نظام مصري أقوى وأكثر شرعية سيقوض أمن المحتل الصهيوني، وبالتالي عملت على أن يكون النظام المصري الجديد نظاما ضعيفا ومفتقدا للشرعية، من أجل ضمان أمن المحتل الصهيوني وتوازن القوى في المنطقة، بحيث أن افتقار النظام المصري للشرعية سيساعد الولايات المتحدة في الحفاظ على فرض سيطرتها عليه.

ومنه، يمكننا أن نرى بأن الدعم والحماية التي قدمتها **الولايات المتحدة** للنظام السياسي المصري الجديد يؤكد بأن المصالح الأمريكية في المنطقة كانت ولازالت قائمة على أساس دعم الأنظمة التسلطية، ولذلك نجد بأن سياستها تجاه قضايا التحول الديمقراطي في المنطقة العربية بشكل عام وفي **مصر** بشكل خاص كانت متناقضة بشكل صارخ، وذلك نتيجة لتفضيلها لمصالحها على أسس وقيم الديمقراطية، بل أنه في الكثير من الحالات تستخدم **الولايات المتحدة** الديمقراطية كوسيلة للضغط على الأنظمة التسلطية من أجل: دفعها لتوفير معلومات استخباراتية، تقديم جزء من أراضيها لبناء قواعد عسكرية أمريكية، فتح الاقتصاد أمام الشركات الأمريكية، ودفعها لتطبيع العلاقات مع المحتل الصهيوني كما هو الحال بالنسبة لمصر، في المقابل، تؤجل **الولايات المتحدة** قضية الديمقراطية، وبالتالي ضمان استمرار النظام التسلطي في السلطة[1].

مما تم ذكره ، يتبين بوضوح الدور الذي لعبته **الولايات المتحدة الأمريكية** في **مصر**، سواء كان ذلك قبل انتفاضة الربيع العربي عبر دعم ومساندة نظام **حسني مبارك** التسلطي، أو أثناء الفترة الانتقالية عبر تضييقها الخناق على جماعة **الإخوان** ومحاولة الحول دون فوزهم بالانتخابات عبر الترهيب إعلاميا من حكمهم، أو حتى بعد تلك الفترة، فالرغم من تولي جماعة **الإخوان** الحكم في البلاد بطريقة ديمقراطية إلا أن ذلك لم يكن ما تريده **الولايات المتحدة**، التي لاحظنا رضاها على الانقلاب العسكري الذي قام به الجيش بقيادة **عبد الفتاح السيسي** ضد نظام **محمد مرسي**، والذي على الرغم من كونه طريقة غير ديمقراطية لتولي الحكم إلا أن **الولايات المتحدة** لم تبالي بذلك، فبالنسبة لها عندما تتعارض مصلحتها مع قيمها (نشر الديمقراطية) فإنها ستضحي بقيمها في سبيل تحقيق مرادها، كما ونشير إلى أن

[1] -**المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.

دعم **الولايات المتحدة** للحكومة الجديدة بقيادة **السيسي** يعني دعمها لنظام تسلطي جديد، بل أنها في الأساس ساهمت في خلقه عبر غض البصر عن الانقلاب ودعم الحكومة الجديدة ماديا، وهذا ما أشار "**نعوم تشومسكي**" في كتابه: "**من سيحكم العالم**"، بأن الانتفاضات الشعبية لعام 2011 في كل من **تونس** و**مصر** حققت انتصارات مبهرة، ولكن كما ذكرت **مؤسسة كارنيجي**، أنه بالرغم من تغير الأسماء إلا أن **الأنظمة لا تزال قائمة**، بحيث يرى بأن: "**تغيير النخب الحاكمة ونظام الحكم لا يزال هدفا بعيد المنال**"[1]، الأمر الذي يؤكد صحة افتراضنا بأن العوامل الخارجية وعلى رأسها **الولايات المتحدة الأمريكية** أعادة انتاج النظام التسلطي في **مصر** تحت قيادة جديدة لا غير.

***دور الإتحاد الأوروبي:**

تتلقى **مصر** قدرا كبيرا من المساعدات الأوروبية مقارنة بالدول العربية المتوسطية الأخرى، إذ بلغ حجم الدعم المقدم لها **17%** من إجمالي ما يقدمه الاتحاد الأوروبي من مساعدات إلى دول جنوب وشرق البحر المتوسط، بالإضافة إلى ذلك، تحصل **مصر** على **28%** من المساعدات التي تقدمها الدول الأعضاء في الاتحاد لنفس المنطقة، بحيث أن حصة **مصر** من المساعدات المقدمة في إطار برنامج "**ميدا**" **(MEDA)** في الفترة الممتدة من 1995 إلى 2002 بلغت **39.88%** من إجمالي المبلغ المقدم خلال تلك الفترة، الأمر الذي يثير الريبة، خاصة وأن **مصر** لا يجمعها مع الدول الأوروبية تراث ثقافي موحد، إلا وأنه على الرغم من ذلك تمكنت **مصر** من احتلال مركز متقدم في سلم الاهتمام الأوروبي بسبب التزامها بعملية السلام في الشرق الأوسط، من خلال التزامها باتفاقيات "**كامب ديفيد**"، ويبدو أن مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في هذه العملية قد اجتذبت مشاركة الاتحاد الأوروبي أيضا، وانطلاقا من ذلك ارتبطت المساعدات الكبيرة المخصصة لمصر ارتباطا وثيقا بالسعي لتحقيق السلام في المنطقة العربية، بحيث جاءت تلك المساعدات مقيدة بشروط كان الظاهر منها لحقوق الإنسان والديمقراطية، أما حقيقتها فاقترنت بضمان أمن المحتل الصهيوني والمحافظة على استقراره، هذا ما جعل من مكانة **مصر** فيما يتعلق بالمصلحة الأوروبية تتجاوز تراثها الثقافي[2].

[1] - Noam Chomsky, **op.cit**, P.48.

[2] -علوي عزيزة، **مرجع سابق**، ص. 226.

كما ويبرز دور دول الإتحاد الأوروبي في دعم النظام التسلطي في **مصر** عبر غضها النظر عن انتهاكات الرئيس السابق "**حسني مبارك**" لحقوق الإنسان، تضييقه الخناق على حرية التعبير والصحافة، بالإضافة إلى عدم تدخله لمنع تزوير الانتخابات التي ضمنت بقاء **مبارك** في سدة الحكم لأكثر من ثلاثة عقود، فعلى الرغم من أن الدول الأوروبية تنادي باحترام حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية إلا أنه عندما يتعلق الأمر بمصالحها (الالتزام باتفاقية السلام مع المحتل الصهيوني) فإنها تلتزم الصمت، ففي الوقت الذي كانت فيه قادرة على قطع المساعدات المالية من أجل الضغط على مصر لانتهاج الديمقراطية، فضلت دعم نظام الرئيس السابق بمبالغ مالية ضخمة كضمان لتأمين المحتل الصهيوني.

فكما وسبق ذكره –في الفصل الثاني، المبحث الثاني، المطلب الأول– عمل الإتحاد الأوروبي على بناء علاقة قوية مع الأنظمة التسلطية العربية بما فيها **مصر**، وذلك لأسباب استراتيجية وأمنية.

خـلاصـة الفـصـل:

مرت التحولات التي شهدتها دول مثل **تونس** و**مصر** منذ عام 2011 بمراحل مختلفة، أين لعبت العوامل والمؤثرات الداخلية في هذه البلدان دورا مهما، إلا أنه لا يمكن إغفال الدور الذي لعبه العامل الخارجي، حيث أنه من خلال دراستنا التفصيلية والشاملة لطبيعة الأحداث وتطوراتها في كلا البلدين يتبين تأثيره على قبل بداية الأحداث وأثنائها، بل يمكننا القول بأنه شكل العامل الأقوى في الأحداث التي شهدتها كل من **تونس** و**مصر** وغيرها من دول المنطقة التي مستها موجت التغيير لعام 2011، ذلك أن تحركات العامل الخارجي وتصرفاته تحمل في طياتها خفايا استراتيجية توجه القوى الدولية الكبرى، هذه الأخيرة التي حددت أهدافها بالفعل قبل الربيع العربي، ولم يترددوا في إظهار ميلهم الواضح لاستغلال الأوضع في المنطقة العربية، بمعنى آخر، كان لهذه القوى الدولية أجنداتها ومصالحها الخاصة، ورأت فرصة للاستفادة من أحداث الربيع العربي لتحقيق أهدافها، بحيث سارعت لتشكيل نتائج الأحداث التي وقعت خلال موجات التغيير في عام 2011.

ومنه، وللوهلة الأولى، تبدو أحداث ونتائج الربيع العربي مرتبطة بعوامل داخلية بحتة، بحيث خلقت الحركات الشعبية التي ظهرت خلال هذه الفترة فراغا سياسيا سمح للشباب الصاعد والقوى المجتمعية بالتعبير عن تطلعاتهم للتغيير، وفي الوقت نفسه، لعبت المؤسسة العسكرية دورا مهما في تشكيل النتائج، إلا أنه إذا أمعنا النظر قليلا سنلاحظ بأن العامل الخارجي كان متواجدا في المنطقة حتى قبل الأحداث، بل أنه ساهم في تفجر تلك الأحداث عبر دعمه، مساندته وحمايته للأنظمة التسلطية في المنطقة، ومساهمته في صياغة السياسات الداخلية لها، ما يعني، أنه بطريقة أو بأخرى كان متواجدا على الدوام في المنطقة، وبالتالي، لا يمكن الجزم والقول بأن ما حدث في المنطقة العربية مع بداية 2011 هو صنع داخلي بحت لأن العامل الخارجي كان ضليعا بذلك، علاوة على ذلك، كان للعامل الخارجي دور حتى أثناء تلك الأحداث حيث حاول التأثير فيها قدر المستطاع وبكافة الوسائل حتى تسير العملية وفق ما هو مخطط لها تؤتي النتائج المرجوة منها وهذا ما حدث بالضبط مع كل من **تونس** و**مصر**، بحيث لاحظنا من خلال دراستنا كيف هدفت المبادرات والمشاريع الخارجية لممارسة النفوذ والهيمنة على المنطقة العربية، بما في ذلك دول مثل **تونس** و**مصر**، بالإضافة إلى سعيها لترسيخ دور أبرز للكيان الصهيوني فيها، ولهذا السبب تم

استخدام برنامج التفكيك وإعادة التنظيم لإعادة رسم الخريطة الاستراتيجية الجديدة الرامية إلى تمزيق العالم العربي.

كما ولاحظنا أيضا تقاربا بين المبادرات **الأوروبية** و**الأميركية** في المنطقة العربية بصفة عامة، و**تونس** و**مصر** بصفة خاصة، والمتمثل في المصلحة المشتركة لكلا الطرفين في ممارسة النفوذ على الدولتين وتحقيق أهدافهما الاستراتيجية تبعا لأهميتهما ضمن الاستراتيجيات الشاملة لكل طرف معني، ذلك أن تطلعات كل من أوروبا والولايات المتحدة مدفوعة بعوامل مختلفة، كالاعتبارات الجيوسياسية، أو المصالح الاقتصادية، أو المخاوف الأمنية، أو حتى الرغبة في تعزيز قيمهما وأيديولوجياتهما، أي، أن تعامل **الولايات المتحدة** مع الديمقراطية هو تعامل براغماتي أساسه المنفعة، بعبارة أخرى، تركز على التطبيق العملي والمصلحة الذاتية، الأمر الذي يفسر موقفها المعارضة اتجاه بعض التجارب الديمقراطية التي قد لا تخدمها، حيث أنه عندما تواجه **الولايات المتحدة** تجارب ديمقراطية لا تتوافق مع مصالحها الخاصة، فإنها قد تتبنى موقفا معارضا، وانطلاقا من هذا، نجد بأن **الولايات المتحدة** والغرب عامة، شجع وسوف يشجع، الديمقراطية في البلدان التي لا تخضع لسيطرته بهدف إيجاد فرصة لممارسة النفوذ أو إيجاد ثغرة تمكنه من الدخول لتلك الدول، ولكن عندما يتعلق الأمر بالمناطق التي تخضع لسيطرة ونفوذ **الولايات المتحدة**، فإنها لن تشجع التحول الديمقراطي وليس من مصلحتها أن تفعل ذلك، حيث أن ذلك يعني ظهور أنظمة حكم جديدة ذات مطالب اجتماعية ووطنية مغايرة ومنتجة لمصالح جديدة قد لا تتماشى مع نفوذ **الولايات المتحدة** وسيطرتها الحالية.

كما ويجب الإشارة إلى دول الجوار الإقليمي الممثلة أساسا في: **دول الخليج العربي، إيران** و**تركيا**، التي لعبت هي الأخرى دورا بارزا في الأحداث التي شهدها كلا البلدان، حيث سعت كل واحدة منها إلى الاستفادة قدر المستطاع من الأحداث الحاصلة ومحاولة التأثير في النتائج بما يتوافق ومصالحها.

وانطلاقا مما سبق ذكره توصلنا إلى استنتاج مفاده أنه بالرغم من تغير الأسماء إلا أن الأنظمة لا تزال قائمة، فصحيح أن التجربة التونسية والمصرية كانتا أبرز التجارب العربية حققت انتصارات مبهرة، إذ أنها تمكنت من اسقاط أنظمتها القديمة وانشاء أنظمة جديدة، إلا أن ذلك لا يعني أنها تحررت من عناصر النظام القديم، فتونس مثلا لازالت تعاني التدخلات

الخارجية في شؤونها الداخلية الأمر الذي يضع عراقيل أمام التجربة الديمقراطية فيها، وبالنظر إلى مصر، فنجد بأنها عرفت عودة للنظام التسلطي لكن بحلة جديدة.

الـخـاتـمـة:

شهدت دول العالم العربي مع نهاية عام 2010 وبداية عام 2011 فترة مهمة من التغييرات، التي جاءت في شكل انتفاضات شعبية منادية بتغيير وتحسين أوضاعهم، أي أنها في البداية كانت عبارة عن دعوات للتغيير الاجتماعي وتحسين الظروف المعيشية، لكنها سرعان ما تطورت إلى مطالب سياسية أوسع، بما في ذلك الإطاحة بالأنظمة التسلطية الحاكمة فيها، وهنا اختلف الباحثون حول العوامل التي ساهمت في تلك الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية، فمنهم من يرى بأن الانتفاضات نشأت من ديناميكيات داخلية نابعة من المنطقة العربية، بحيث أنه لم يكن لأي عنصر خارجي دور في ذلك، وهناك منظور آخر يرى بأن العوامل الخارجية كان لها دور لا يستهان به، سواء في إحداث تلك الأحداث أو في التأثير على عملياتها اللاحقة، أي أن العوامل الخارجية لعبت دورا في تشكيل مسار ونتائج تجربة كل بلد بناء على ظروفه وموارده والإمكانيات التي يمتلكها، وعليه، يتبين أن العامل الخارجي لعب دورا مهما في إدارة وتوجيه الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية، خاصة الدول الليبرالية الكبرى التي تعمل على تعزيز ودعم النموذج الديمقراطي في جميع أنحاء العالم، وتسعى جاهدة لتوجيه الأحداث الحاصلة في المنطقة إلى الحد الذي يضمن لها مصالحها ونفوذها فيها، عبر العمل بنشاط وجهد كبير لتشكيل نتائج الانتفاضات بطريقة تتماشى مع رؤيتها، الأمر الذي اتضح بشكل جلي في الحالة المصرية، فقبل بدأ الأحداث رأينا كيف كان العامل الخارجي والممثل في الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة يدعم نظام مبارك التسلطي نتيجة لكونه نظام يتوافق ومصالحها، بحيث ضحت الولايات المتحدة بمبادئها (نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان) من أجل مصالحها، ومع قيام الاحتجاجات واضطراب الأوضاع في مصر، التزمت الولايات المتحدة الصمت في بداية الأحداث أملا في تمكن نظام **مبارك** من السيطرة على الأوضاع عبر تقديم بعض التنازلات للشعب المصري، لكن بعد تأزم الأوضاع ومطالبة الشعب بتنحيته من سدة الحكم، علمت الإدارة الأمريكية أنه لامجال لبقائه في السلطة لتعلن عن دعمها لإرادة الشعب، وهذا ما أثار استياء دولها الحليفة في المنطقة كالمملكة العربية السعودية العربية التي كانت تظن أن الولايات المتحدة ستحمي النظم الموالية لها وتحمي أصدقائها، لكن مع تغير موقفها من الأحداث في مصر علمت السعودية أنه لا يمكن الاعتماد عليها ذلك أنها ضحت بنظام صديق في سبيل إعادة انتاج نظام جديد موالي لها، وبعد سقوط نظام حسني مبارك سارعت

الولايات المتحدة الأمريكية إلى الترهيب من جماعة الإخوان وحكمهم، فبحسب الدراسات التي قامت بمراكز الأبحاث الأمريكية، فإن جماعة الإخوان هي من ستتولى الحكم، ما جعل الإدارة الأمريكية تضطرب كون جماعة الإخوان معادية لها ولمصالحها ولا تخدم أجندتها في المنطقة، وبالتالي علمت أن توليهم للحكم يعني خسارتها لحليف استراتيجي في المنطقة العربية، لتبدأ في نشر حملات إعلامية للترهيب من هذه الجماعة تزامنا مع توليهم الحكم، في نفس الوقت كانت قطر من أكبر الداعمين لحكم الإخوان في مصر، حيث قامت بدعمها لهذه الجماعة ماديا، كما قامت بتغطية إعلامية للأحداث في مصر، وبالفعل شهدت مصر أول انتخابات ديمقراطية نزيهة بعد سقوط مبارك، والتي كان من نتائجها أن وصلت جماعة الإخوان لسدة الحكم، وتولي محمد مرسي رئاسة البلد، إلا أن هذا لم يخدم مصالح الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي لم يخدم الانتقال الديمقراطي مآرب الولايات المتحدة الأمريكية في مصر، لتضرب بقيمها عرض الحائط وتدعم الانقلاب الذي قام به الجيش بقيادة الفريق الأول عبد الفتاح السيسي، فبعد مرور سنة على حكمهم شهدت حكومة الإخوان بقيادة محمد مرسي انقلاب عسكري أطاح بحكمهم وتم تعيين السيسي رئيسا للبلاد، لتتحول مصر من حكم تسلطي (في عهد مبارك) إلى حكم ديني (في عهد مرسي) ثم إلى حكم عسكري أي العودة للحكم التسلطي مرة أخر (في عهد السيسي)، والغريب في الأمر أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعارض هذا الحكم الجديد على الرغم من أنه جاء بطريقة غير شرعية، بل أنها سارعت لتقديم دعم مادي له لمساعدته على التحكم في زمام الأمور، وانطلاقا مما سبق، نستنتج أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بإعادة انتاج نظام تسلطي، فصحيح أن حكومة السيسي هي حكومة جديدة إلا أن الشيء الجديد فيها هو تغير الأسماء والشخصيات لكن النظام التسلطي القديم مازال موجودا، وبالتالي عاد النظام القديم بحلة جديدة لا غير.

مما سبق يظهر التناقض الكبير بين ما تنادي به الولايات المتحدة وما تطبقه على أرض الواقع، فمن جهة، نرى شعاراتها المنادية بنشر ودعم وتعزيز الديمقراطية في العالم، ومن جهة أخرى، تقف في وجه الديمقراطية إذا جاءت بنخبة تتعارض وإياها.

ونفس الأمر بالنسبة لتونس التي وعلى الرغم من اعتبار أنها الحالة العربية الاستثنائية والتجربة الوحيدة التي نجحت في تحقيق انتقال ديمقراطي، إلا أن ذلك لا يعني عدم تدخل

العامل الخارجي في الأحداث الحاصلة فيها، فمثل نظيرتها عرفت دعما غربيا لنظام بن علي التسلطي الذي دعمته كل من الولايات المتحدة وفرنسا، فعلى الرغم من التجاوزات وخروقات حقوق الإنسان في تونس إلا أن الدول الغربية غضت البصر عن ذلك والتزمت الصمت نتيجة لكون هذا النظام موالي لها ويخدم مصالحها، فصحيح أن عملية الانتقال تمت بطريقة ديمقراطية إلا أن ذلك لا يعني عدم تدخل العامل الخارجي فيها، بل كان حضوره قويا جدا، فمثلا لدينا الأحزاب السياسية الإسلامية في تونس التي كان حضورها على الدوام هامشي بل حتى مشاركتها كانت ضئيلة، لكن رياح التغيير التي عصفت بتونس تغير ذلك، وأصبحت هذه الأحزاب هي الأخرى تسعى لأن يكون لها دور في عملية صنع القرار وأن يكون لها حضور قوي وصوت مسموع، وهذا كان بسبب دعم قوى خارجية لهذه الأحزاب كإيران وقطر، اللتان عملتا على دعم الأحزاب الإسلامية التونسية لكي تكون ثغرتها للتدخل في الشؤون الداخلية للبلد.

بالإضافة لما سبق، ساهم كل من ضعف النظام الإقليمي العربي وهشاشة أنظمة الحكم الداخلية للدول العربية، المتمثلة أساسا في افتقارهم لمؤسسات وهياكل مجتمعية قوية، وضعف قدرة هذه البلدان على إدارة مطالب وتطلعات سكانها بشكل فعال خلال الانتفاضات، من تمكين العامل الخارجي من التأثير على الأحداث التي شهدتها هذه المنطقة، بحيث جعلت من السهل على الجهات الفاعلة الخارجية ممارسة نفوذها، وبالرجوع إلى تاريخ التدخلات الخارجية في المنطقة العربية نجد بأنها عرفت اختراقات وتدخلات عديدة من قبل أطراف خارجية لأسباب مختلفة، الأمر الذي حدث مجددا مع أحداث الربيع العربي، حيث تدخلت جهات خارجية كان لها تأثير كبير في الأحداث وتوجيهها، ونجد أن أهم هذه الجهات هو الغرب متجسدا من جهة في الولايات المتحدة في الأمريكية ومن جهة أخرى في دول الاتحاد الأوروبي، بحيث نلاحظ هنا أن الولايات المتحدة على وجه الخصوص، كان لها موقف أكثر وضوحا ومباشرة مقارنة بنظيراتها الأوروبية أو غيرها من الدول، ففي الوقت الذي التزمت فيه بعض الدول الأوروبية الصمت تجاه ما يحدث في المنطقة العربية، تدخلت الولايات المتحدة من أجل حماية مصالحها هناك، وذلك راجع للقيادة العالمية والأحادية للولايات المتحدة، التي جعلت تصرفاتها ومواقفها بشأن مختلف القضايا العالمية في أغلب الأحيان أكثر وضوحا ومباشرة.

انطلاقا مما تم ذكره سابق، توصلت دراستنا لمجموعة من النتائج نذكرها كالآتي:

- الإرث التاريخي لنشأة الدول القُطرية العربية والدور الخارجي في نشأتها، بحيث أثر ذلك في طبيعة أنظمة الحكم وقابليتها للتغيير نحو الديمقراطية، بل أنه كان المساهم الكبير في تسلط واستبداد الأنظمة العربية عبر دعمه الدائم ومساندته وحمايته للأنظمة التسلطية في الوطن العربي في مقابل ضمان المصالح الغربية في النفط والتجارة وأمن الكيان الصهيوني.
- عانت دول العربية لسنوات عديدة من تسلط واستبداد بعض الأنظمة والنخب التي كانت مسيطرة على الحياة السياسية فيها، وهو ما دفع بشعوب المنطقة وفي مقدمتها تونس إلى التمرد على حكامها، ما أدى إلى إحداث تحول كبير في ديناميكيات المنطقة، بحيث غذت الرغبة في التحول الديمقراطي ومستقبل أفضل الروح الثورية لدى شعوب المنطقة، ما مثل بداية حقبة جديدة في تاريخ الدول العربية ككل، ذلك أن هذا النضال أدى إلى تشكل واقع جديد في بلدان الحراك العربي.
- يعاني العالم العربي من انهيار وتفكك في الروابط بين دوله وتنازعات بين العديد من كياناته، بصياغة أخرى فإن الوضع السائد في الساحة السياسية العربية هو عبارة عن فوضى ودمار، أو فوضى خلاقة على حد تعبير الولايات المتحدة الأمريكية.
- عرف عام 2011 سقوط الدكتاتوريون الراسخون في انتفاضات شعبية في تونس ومصر من خلال احتلال واسع النطاق للأماكن العامة من قبل قوى اجتماعية واسعة القاعدة قاومت بحزم قمع الدولة بعمل مباشر غير عنيف ومستمر وخلاق.
- أن موجة الثورات التي عصفت في الوطن العربي كافة وتونس ومصر خاصة كانت في جوهرها عبارة عن تعبير عن الاستياء عميق الجذور من الديكتاتوريات العربية المتقادمة، والغضب من وحشية الأجهزة الأمنية، والبطالة، وارتفاع الأسعار، والفساد الذي أعقب ذلك، بالإضافة إلى خصخصة أصول الدولة في بعض البلدان، لذلك، كان الشعار الرئيسي لهذه الثورات هو الإطاحة بالأنظمة الاستبدادية وبالتالي استعادة القيم الديمقراطية، ومنه، فإن مرد التغيرات الحاصلة في أغلب دول الوطن العربي يمكن إجماله في مجموعة من العوامل منها داخلية نابعة من داخل الدول العربية وأخرى خارجية والتي كان لها الدور الأكبر ذلك أنها السبب الرئيسي وراء اندلاع تلك

الثورات، الاحتجاجات والانتفاضات في الدول العربية عبر مخططاتها (المشاريع التقسيمة للوطن العربي).

- انتهج العامل الخارجي (الممثل أساسا في الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية) سياسات تميزت بمقايضة الاستبداد بالاستقرار في المنطقة العربية، بحيث دعمت النظم العربية غير الديمقراطية مقابل عدم تعرض مصالحها إلى تهديدات مستقبلية، فمثلا شكلت الحرب على الإرهاب فرصة استغلتها الأنظمة العربية التسلطية لتوثيق علاقاتها بالولايات المتحدة وإجبار هذه الأخيرة على دعمها وتجاهل سياساتها الاستبدادية.
- إن الثورات في الدول العربية لم تكن نتاجا للديناميكيات الداخلية فحسب، بل تأثرت بشدة بالعوامل الخارجية أيضا، لكن المفارقة تكمن في أن الدوافع الداخلية التي تسببت في اندلاع تلك الثورات هي في الأصل نتاج لعوامل خارجية أسهمت في خلقها وتكريسها.
- الهدف الرئيسي للشعوب من وراء الثورات التي شهدها الوطن العربي عامة وتونس ومصر خاصة هو تغيير الأنظمة السياسية التسلطية القائمة فيه، واستبدالها بأنظمة جديدة قائمة على أسس الديمقراطية، في المقابل استغل العامل الخارجي والممثل في الدول الغربية الأحداث الحاصلة ومحاولة تشكيله لمخرجات الأحداث بحسب تصوراته وخدمة لمصالحه.
- لعب العامل الخارجي دور العائق في عملية التغيير التي شهدتها المنطقة العربية، وأبرز دليل على ذلك هو التجربة المصرية، بحيث أنه لم يلعب دور تفعيل الفرص كباقي الحالات الثورية الأخرى التي عرفتها الدول عبر التاريخ، أو تلك التي عرفتها أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية في الوقت الحاضر.
- كان كل من: القمع السياسي، الفساد الحكومي، البطالة والفقر، التمييز والانقسامات الاجتماعية، والتأثير الخارجي من بين أبرز العوامل التي كانت وراء اندلاع الثورة في كل من تونس ومصر، وانطلاقا من ذلك فإنه يمكن دراسة مدى توافر هذه العوامل في كل دولة عربية، ومقارنة الدول بينها بناء على مستوى هذه العوامل، وبهذه

الطريقة، يمكن إيجاد الفروق بين الدول العربية وتحديد العوامل الرئيسية التي أثرت على اندلاع الثورات والاحتجاجات في الدول العربية.

- تعتبر تونس الحالة الاستثنائية الوحيدة في بلدان الموجة الأولى من ثورات الربيع العربي التي نجحت في السير على مسار تحقيق الانتقال الديمقراطي والنجاة من فخ الثورات المضادة، فعلى الرغم من العثرات والخلافات الداخلية الكثيرة إلا أن التجربة التونسية لا تزال قادرة على تصحيح مسارها الديمقراطي بنفسها، ويعزى هذا النجاح إلى عدة أسباب لعل أبرزها: عدم وجود أجندة سياسية للجيش التونسي طامحة في الحكم، تمكن النخب السياسية التي تتشارك في نفس القيم، المعتقدات والممارسات السياسية سواء كانت من المعارضة أو من النظام القديم من الاتفاق على مبادئ الانتقال الديمقراطي وكيفية إدارة هذا الانتقال، مما عزز فرص نجاح الديمقراطية الجديدة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، بالرغم من دعم العامل الخارجي للنظام التسلطي القديم في تونس ومحاولته التأثير على عملية الانتقال الديمقراطي فيها بعد إسقاط النظام التسلطي القديم، إلا أنه لم يؤثر بشكل كبير على التجربة التونسية ويرجع ذلك لتأثيرها الجيوستراتيجي المحدود مقارنة بدول عربية أخرى كمصر التي أعاقها موقعها الجيوستراتيجي وقوة العامل الخارجي من تحقيق انتقال ديمقراطي بنفس الدرجة التي حققتها تونس.
- أن أبرز أسباب فشل التحول الديمقراطي في مصر يرجع إلى التاريخ الطويل من دعم العامل الخارجي والممثل تحديدا في الولايات المتحدة الأمريكية للنظام التسلطي في مصر، فهذه الأخيرة مثلها مثل دول أخرى في الشرق الأوسط لم تعارض الولايات المتحدة التحول الديمقراطي فيها فحسب، بل عملت أيضا على تأمين الأنظمة التسلطية من خلال آليات مختلفة، كما أن اختلاف خبرات المعارضة في مواجهة نظام تسلطي، إضافة إلى الانتقائية في التعاون والقمع، يدفعان مجموعات المعارضة إلى الالتفاف حول هوياتها، مشكّلة حالة من الاستقطاب تُضعف المعارضة وتقوّي قدرة النظام التسلطي المدعوم دوليا على مواجهتها.
- عرضت الثورتين التونسية والمصرية نموذجا جديدا للتغيير يتمثل في الاحتجاجات السلمية واسعة النطاق، بحيث تحدى الشعب في كلا البلدين الأنظمة القمعية

والتسلطية وكسروا حاجز الصمت، وتغلبوا على الخوف النفسي الذي زرعته تلك الأنظمة في نفوسهم والذي لطالما أعاق تحركاتهم وأعاق إمكانية التغيير.

- هنالك عوامل مشتركة في البلدان العربية دفعتها للانفجار في شكل ثورات، هي:

-أنظمة الحكم المستبدة: فبالنظر للأوضاع العربية التي تشترك إلى حد ما من حيث طرقة الحكم في كل من الدول العربية التي شهدت الثورات، فنظم الحكم التي كانت تحجم من خلالها البلدان قبل الثورات سواء في تونس أو مصر كانت نظم تسلطية دكتاتورية، غالبا ما يكون حكامها أتوا إلى السلطة عبر الجيش أو كان أغلبهم ذو خلفية عسكرية، وعلى سبيل المثال: كان زين العابدين بن علي في تونس ابن المؤسسة العسكرية التونسية، بالرغم من توليه العديد من المناصب السياسية في عهد بورقيبة، كان أبرزها: وزيرا للداخلية ورئاسة الوزراء، أما في مصر كان حسني مبارك في مصر كان قائدا للقوات الجوية المصرية، ونائب للرئيس أنور السادات، وبالحديث عن رأسي النظامين التونسي والمصري قبل الثورة، نجد بأن زين العابدين بن علي وصل إلى السلطة بعد انقلابه على الرئيس الحبيب بورقيبة عام 1987، وبقي بعد ذلك في السلطة إلى أن أطاحت به الثورة التونسية عام 2011، وفي المقابل، نجد بأن حسني مبارك أتى إلى الحكم فبل 27 عام من ثورة 28 يناير، وكان ذلك بعد أن اغتيل أنور السادات في 06 أكتوبر 1981، والذي كان قد عين مبارك نائبا له عام 1981، أي غياب الديمقراطية الحقيقية في كلا البلدين، والمفارقة العجيبة هي أن كلا من الرئيسان السابقين حاولا أن يغلفا حكمهما الاستبدادي بديمقراطية صورية، فسمحا بوجود حياة حزبية ولكن في إطار معين لا يمكن الخروج عنه، والمتمثل في عدم معارضة أو انتقاد رئيس السلطة، ومن كان يخرج من دائرة المعارضة المسموح بها كان إما يسجن أو ينفى أو حتى قد يعدم.

-الأوضاع الاقتصادية المتردية: فكل من الشعب التونسي والمصري عانوا من أوضاع معيشية صعبة جدا، فلو نظرنا إلى الجانب التونسي فنجد بأنه لا يختلف عن الجانب المصري من حيث تأزم الأوضاع المعيشية، ويرجع ذلك إلى: غلاء المعيشة، تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري والسياسي داخل البلدين وغياب أسس الحكم الرشيد، مما أدى تشكل ثلاث طبقات داخل البلدين، هي: طبقة فاسدة من رجال الأعمال تعتبر الداعم الأكبر لفريق الحكم، وطبقة ثانية ممثلة في كبار الملاك العقاريين والمستثمرين المستفيدين من الحكم

والمتحالفين معهم، وطبقة ثالثة تشمل شريحة الموظفين ورموزها المستفيدة من الفساد والسلطة، والتي أثرت في الوظيفة العامة.

التوصيات:

فيما يلي نقدم بعض المداخل العامة والمقترحات التي قد تساعد في تفكيك الأنظمة التسلطية في الوطن العربي والحد من الدور المتعاظم للعامل الخارجي في المنطقة، وذلك كالآتي:

- لتحقيق مستوى عال من الديمقراطية وضمان استمراريتها في الوطن العربي، يحتاج هذا الأخير إلى وحدة مختلف من الفاعلين السياسيين لتعزيز وترسيخ الديمقراطية، وهذا يشمل وجود إجماع عقلاني بين النخبة والجماهير على البدائل الديمقراطية، وقبول قواعد اللعبة الديمقراطية كمبدأ وليس إجراء.
- تعزيز الحركات والمنظمات والأحزاب والنقابات والجمعيات المدنية والديمقراطية التي تناضل من أجل الحرية والعدالة والمساواة والكرامة والمشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للشعوب العربية، وتقوية التحالفات والتنسيق والتضامن بين هذه القوى الشعبية والمدنية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.
- الضغط على الأنظمة العربية للقيام بإصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية جوهرية تحترم حقوق الإنسان والقانون الدولي والمواثيق الدولية والإقليمية، والمطالبة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة تعكس إرادة الشعوب وتضمن تداول السلطة والمساءلة والرقابة والتوازن بين السلطات.
- الاستناد إلى التراث العربي والإسلامي والإنساني الذي يحمل قيم العدل والحكمة والرحمة والشورى والمسؤولية والتعاون والسلام، والاستفادة من التجارب والنماذج والمبادئ الديمقراطية التي عرفتها الحضارة العربية والإسلامية والإنسانية في مختلف العصور والمناطق، هذا إلى جانب الاستفادة من التجارب والدروس والممارسات الديمقراطية التي حققتها بعض الدول والمجتمعات في العالم، سواء في الشمال أو الجنوب، والتعلم من نجاحاتها وإخفاقاتها وتحدياتها، والتأقلم مع الظروف والمتغيرات الحديثة التي تواجه الديمقراطية في ظل العولمة والتنوع والتعددية والتطور العلمي والتكنولوجي.

- تعزيز السيادة الوطنية والاستقلال السياسي والاقتصادي للدول العربية، والحد من التبعية والتدخل والتأثر بالقوى الخارجية، وهذا يتطلب بناء مؤسسات وطنية قوية وشفافة وديمقراطية ومسؤولة، وتنويع مصادر الدخل والتنمية والاستثمار والتجارة، وتحسين العلاقات والتعاون مع الدول الصديقة والشريكة التي تحترم الحقوق والمصالح المشتركة.
- تعزيز الوحدة والتكامل والتضامن بين الدول العربية، والحد من التنافس والصراع والتدخل بينها، وهذا يتطلب تفعيل وتطوير الآليات والمنظمات والمبادرات العربية المشتركة، وتوحيد المواقف والمصالح والأهداف العربية الاستراتيجية، وتنسيق السياسات والخطط والبرامج العربية الإقليمية، وتحييد الدول العربية عن الصراعات والتحالفات الخارجية التي تهدد أمنها واستقرارها.
- تعزيز الحوار والتفاهم والتعايش والسلام بين الدول العربية والدول المجاورة والدول الكبرى، والحد من التوتر والعداء والحرب بينها، وهذا يتطلب حل النزاعات والقضايا العالقة بالطرق السلمية والدبلوماسية والقانونية، واحترام مبادئ العدل والمساواة والتعددية والتنوع، والالتزام بالمواثيق والاتفاقيات والقرارات الدولية والإقليمية، والمشاركة في الجهود الدولية والإقليمية للتعاون والتنمية والتقدم الإنساني.
- تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول العربية من خلال التعاون الإقليمي الذي سيؤدي بدوره إلى التقليل من الحاجة إلى استقدام العمالة الخارجية، وهو أمر ممكن إذا قامت الدول العربية بتعزيز التواصل وتبادل المعلومات والخبرات بينها سواء عبر الاجتماعات الثنائية أو المؤتمرات الإقليمية، تعزيز التعاون الاقتصادي من خلال التوقيع على اتفاقيات التجارة الحرة وتشجيع الاستثمارات المشتركة بينها، مما سيسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة، تعزيز التعاون في المجالات الأمنية، كمكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الاستخباراتية، الأمر الذي سيضمن تعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة، تعزيز التعاون في المجالات الثقافية والتعليمية من خلال تبادل الطلاب والباحثين وتنظيم فعاليات ثقافية مشتركة، ما سيؤدي إلى تعزيز التفاهم والتعاون الثقافي بين الدول العربية، ومنه، التخلص من ثقل العامل الخارجي.

كانت هذه بعض المقترحات التي قد تساهم في تفكيك الأنظمة التسلطية في الوطن العربي والحد من دور العامل الخارجي في هذه المنطقة، والتي تحتاج إلى الإرادة والتنفيذ والمتابعة من قبل القيادات والشعوب العربية، التي يجب أن تدرك أن العامل الخارجي ليس عاملا مستقلا أو محددا، بل هو عامل متغير ومتفاعل مع العوامل الداخلية، وأن الحلول ليست في يد الخارج وحده، بل في يد الداخل أيضا، وأن الدفاع عن المصالح والحقوق الوطنية والعربية لا يعني العزلة أو العداء أو النزاع مع الخارج، بل يعني الانفتاح والحوار والتعاون مع الخارج على أساس المنفعة المتبادلة والاحترام المتبادل.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر:

القرآن الكريم

1-دستور جمهورية مصر العربية لعام 1971، المادة 77.

2-دستور جمهورية مصر العربية لعام 2005، المادة 76.

3-دستور جمهورية مصر العربية لعام 2007، المادة 76.

4-قانون العقوبات المصري، المادة 174.

ثانيا: المراجع:

I-باللغة العربية:

1-الكتب:

1-ابن منظور، **لسان العرب**، ط.3، بيروت: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.

2-أحمد أبو الغيط، **شهاداتي ... أحمد أبو الغيط: السياسة الخارجية المصرية 2011/2004**. ط.1، مصر: دار نهضة مصر للنشر، 2013.

3-أحمد بن سعادة، **"أرابيسك" أمريكاني: دور الولايات المتحدة الأمريكية في صناعة ثورات الشارع العربي**. تر: وئام خلف الجراد، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2012.

4-أحمد بهاء الدين شعبان وآخرون، **25 يناير مباحث وشهود**. ط.1، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

5-أحمد زكي بدوي، **معجم المصطلحات السياسية والدولية**، ط.1، القاهرة: دار الكتاب المصري، 1989.

6-أنور محمد الهادي حليلة، **النظام الإقليمي العربي بين التحديات الداخلية والضغوط الخارجية**. ط.1، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2017.

7-باسم راشد، **المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**. مصر: مكتبة الإسكندرية، 2013.

8-تمارا كاظم الأسدي ومحمد غسان الشبوط، **عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية**. ط.1، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018.

9-ثائر خليل حمد، **الأمن القومي الأمريكي والتغيير في المنطقة العربية**. ط.1، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016.

10-ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**. ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

11-جمال سند السويدي، **جماعة الإخوان المسلمين في دولة الإمارات العربية المتحدة: الحسابات الخاطئة**. ط.1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2021.

12-خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر دراسة بنائية مقارنة**. ط.2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

13-دولة خضر خنافر، **في الطغيان والاستبداد والدكتاتورية بحث فلسفي في مسألة السلطة الكلية**. ط.1، بيروت: دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، 1995.

14-راغب السرجاني، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011م**. ط.1، القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، 2011.

15-سالم حميد، **جذور التآمر ضد الإمارات: قراءة وتحليل لنماذج مبكرة من الخطاب الإعلامي لتنظيم الإخوان المسلمين في الإمارات**. ط.1، دبي: مركز المزماة للدراسات والبحوث، 2012.

16-الشيخ حبيب الخباز، **أضواء حول الأحداث والتطورات في الوطن العربي**. ط.1، القاهرة: دار التنوير، 2011.

17-صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، **الأنظمة السياسية**. بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1991.

18-عائشة عباش، **جدلية السلطة والمعارضة السياسية في تونس، دراسة تحليلية في علاقات الصراع والتفاعل والاحتواء**. عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2020.

19-عبد الإله بلقزيز، **الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**. ط.1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008.

20-عبد العالي عبد القادر، **محاضرات النظم السياسية المقارنة**. جامعة مولاي الطاهر، سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007-2008.

21-عبد الله حمودي، **الشيخ والمريد النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة يليه مقالة في النقد والتأويل**. ط.4، تر: عبد المجيد جحفة، المغرب: دار توبقال للنشر، 2010.

22-عبد الهادي العشري، **التدخل الدولي من أجل الديمقراطية: دراسة تحليلية لقرار مجلس الأمن رقم 1559 بشأن لبنان**. جامعة المنوفية: كلية الحقوق، 2005.

23-العربي بجيجة، **شذرات من الصراع الجيو- استراتيجي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**. ط.1، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2017.

24-عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**. ط.1، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

25-عزمي عاشور، "الازدواجية الثقافي وتكريس الاستبداد في الدول العربية" في مجموعة باحثين: **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**. ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

26-عصام عبد الشافي، **بين المشروطية السياسية والحكم الراشد**. إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، ديسمبر 2016.

27-على الدين هلال نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

28-علي الدباغ، "الجذور الدينية للاستبداد: الاستبداد في فكرة ولي الأمر وفقه الغلبة وولاية الفقيه في الوقت الراهن" في مجموعة باحثين: **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**. ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

29-علي خليفة الكواري، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**. ط.2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

30-عمر جمعة العبيدي، **إشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية فلسفة في العلوم السياسية**. ط.1، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2014.

31-غراهم ايفانز وجيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**. د. ب. ن: مركز الخليج للأبحاث، 1997.

32-غيورغ سورنسن، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمول في عالم متغير**. ط.1، تر: عفاف البطاينة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

33-فريدريك هيجل، **العقل في التاريخ**. تر: إمام عبد الفتاح إمام، المجلد الأول، ط.3، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.

34-فضل الله محمد إسماعيل، **أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث "دراسة في فلسفة السياسة"**. ط.2، الإسكندرية: مطبعة الأمل، 2005.

35-فؤاد خليل، **الثورة العربية مقالات فلسفية وسوسيولوجية**. ط1، بيروت: دار الفارابي، 2014.

36-لطفي طرشونة، "منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 كانون الثاني/ يناير" في مجموعة باحثين: **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات**. ط.1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

37-ليندة طرودي، **مسار التحول الديمقراطي في مصر وتداعياته على الأمن الإسرائيلي بعد 2011**. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2020.

38-مجموعة مؤلفين، **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات**. ط.1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

39-محمد علي الكبسي، **كيمياء الربيع التونسي والعربي**. ط.1، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

40-محمود شريف بسيوني ومحمد هلال، **الجمهورية الثانية في مصر**. ط.1، مصر: دار الشروق، 2012.

41-مروان بشارة، **العربي الخفي وعود الثورات العربية ومخاطرها**. ط.1، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

42-**معجم المصطلحات السياسية**، البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، 2014.

43-**المعجم الوسيط**، ط.4، مصر: مكتبة الشروق الدولية، 2008.

44-ناهدة حسين علي الأسدي، **ربيع الثورات العربية أسبابه وتحولاته**. ط.1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2015.

45-نعيمة الرياحي، **الثورات العربية والاستراتيجيات السياسية الراهنة**. ط.1، تونس: دار نقوش العربية، 2013.

46-نور الدين دخان، **العنف السياسي وانعكاساته على مسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية العنف السياسي وانعكاساته على مسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية دراسة الحالة المصرية في ظل الحراك الشعبي**. ط. 1، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2018.

47-هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**. تر: محمود شريح، ط.2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

48-وانغ جنغ ليه، **رؤية تحليلية لاضطرابات الشرق الأوسط**. تر: أمينة عزالدين، ط.1، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013.

49-وسام فؤاد، **تفكيك نظريات الاستبداد الشرقي: الحالة المصرية**. إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2018.

50-وضاح زيتون، **المعجم السياسي**، ط.1، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010.

2-التقارير:

1-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004 نحو الحرية في الوطن العربي.** المكتب الإقليمي للدول العربية، الأردن، 2005.

2-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية.** المكتب الإقليمي للدول العربية، لبنان، 2009.

3-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2008/2007.** الأمم المتحدة.

4-صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009.** صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2009.

5-صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010.** صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2010.

6-صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011.** صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2011.

7-اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة الفساد، **تقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الفساد والرشوة 2011**، أكتوبر 2011.

3-الأطروحات ومذكرات التخرج:

1-أحمد سليم عبد الله، "دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية (2001-2013)، **مذكرة ماجستير غير منشورة.** جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2013-2014.

2-أمينة مرزاق، "الدولة في المجال السياسي العربي -نقاش حول الخلفيات والأسس-"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة.** المسيلة: جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017-2018.

3-تيسير إبراهيم قديح، "التدخل الدولي الإنساني دراسة حالة ليبيا 2011"، **مذكرة ماجستير غير منشورة.** غزة: جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ماجستير العلوم السياسية، 2013.

4-زردومي علاء الدين، "التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي"، **مذكرة ماجستير غير منشورة.** بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012-2013.

5-سلام أحمد السواعير، "توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمات الربيع العربي 2011-2017"، **مذكرة ماجستير غير منشورة.** الأردن: جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، 2017.

6-سليماني مباركة، "التحولات السياسية في المنطقة المغاربية وانعكاساتها على العلاقات مع القوى الكبرى"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة.** بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015-2016.

7-سهام زروال، "الإصلاحات السياسية في النظم السياسية العربية في ظل التحولات الدولية الراهنة -دراسة حالة الجزائر-"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة.** جامعة باتنة 1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017-2018.

8-شفيق أحمد عبد الرحمن أبو حشيش، "البعد السياسي لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي (تونس نموذجا)"، **مذكرة ماجستير غير منشورة**. غزة: جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، برنامج ماجستير العلوم السياسية، 2014.

9-شهرزاد صحراوي، "هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)"، **مذكرة ماجستير غير منشورة**. بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012-2013.

10-عائشة بن زغدة، "أثر التدخل الخارجي في استقرار الأنظمة العربية: دراسة حالة النظام العراقي بعد التدخل الأمريكي في سنة 2003"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**. جامعة باتنة 1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018-2019.

11-عباش عائشة، "إشكالية التنمية السياسية والتحول الديمقراطي في دول المغرب العربي مثال تونس"، **مذكرة ماجستير غير منشورة**. جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، فسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007-2008.

12-عبد الرزاق بوزيدي، "التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014"، **مذكرة ماجستير غير منشورة**. بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015.

13-عبد الله عبد الحليم أسعد عبد الحليم، "الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي (2010-2011)"، **مذكرة ماجستير غير منشورة**. فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2012.

14-عبد المومن سي حمدي، "إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**. المسيلة: جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018-2019.

15-العربي وهيبة، "مبدأ التدخل الدولي الإنساني في إطار المسؤولية الدولية"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة.** جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2013-2014.

16-علوي عزيزة، "التحولات السياسية في مصر وتونس 1981- 2011 -دراسة مقارنة"، **مذكرة ماجستير غير منشورة.** جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيمات السياسية والإدارية، 2013- 2014.

17-فخر الدين ميهوبي، "أثر الفكر السلطوي على البناء الديمقراطي في الدول العربية دراسة مقارنة لحالتي المغرب والأردن"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة.** بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2019-2020.

18-ليندة طرودي، "مسار التحول الديمقراطي في مصر وتداعياته على الأمن الإسرائيلي بعد 2011"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة.** جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2017-2018.

19-ماجد محمد إبراهيم رواجبة، "أسباب تحول الثورات العربية بعد العام2011 إلى العنف السياسي (مصر واليمن نموذجا)"، **مذكرة ماجستير غير منشورة.** فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2016.

20-مصطفى بلعور، "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة.** الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010.

21-هاني محمود عبد موسى، "أزمة الدولة في العالم العربي: دراسة مقارنة لحالتي العراق والسودان"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة.** جامعة تونس المنار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017-2018.

22-وسام ميهوب، "أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية"، **مذكرة ماجستير غير منشورة.** بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013-2014.

23-وشان عبد الرؤوف، "الثورة التونسية من خلال الرسومات الكاريكاتورية دراسة تحليلية سيميولوجية لجريدتي الصباح والشروق التونسية"، **مذكرة ماجستير غير منشورة.** جامعة الجزائر03: كلية لوم الإعلام والاتصال، قسم علوم الاتصال، 2017-2018.

4-المجلات والدوريات:

1-آسيا لعمراني، "دور العامل الخارجي في مسارات التحول الديمقراطي بدول المغرب العربي"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية.** المجلد 12(2)، العدد 17، ديسمبر 2021.

2-أمين بلعيفة، "أزمة الدولة في المنطقة العربية: ما بين هشاشة النموذج وصعوبة التحديث"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية.** المجلد 14، العدد 04، 2021.

3-بلقلة براهيم، "مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية (الحاضر، المستقبل والتحديات)"، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية.** العدد10، جوان 2013.

4-بومعزة فاطمة، "أثر انتهاك الحريات السياسية على قيام ثورات الربيع العربي"، **مجلة العلوم الإنسانية.** المجلد أ، العدد 46، ديسمبر 2016.

5-جبار عبد الجبار، "السلامة الإقليمية للدولة... بين الحق المكفول ومتطلبات أمن المجتمع الدولي"، **مجلة السياسة العالمية**. العدد 02، ديسمبر 2020.

6-حسن الحاج علي أحمد، "الدولة الرخوة: أثر العامل الخارجي على سياسة الدولة"، **مجلة أفكار جديدة**.

7-حسين عبد القادر، "الشرعية السياسية في ظل الأنظمة السياسية العربية –الواقع والمأمول-"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**. العدد 11، 2017.

8-حميد زعاطشي، "التدخلات الخارجية في دول الربيع العربي وتأثيراتها على مسار التحولات السياسية فيها: مصر، ليبيا، تونس أنموذجا"، **مجلة السياسة العالمية**. المجلد 05، العدد 03، 2021.

9-خالد أحمد، "الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية "الموجة الأولى للانتفاضة السياسية": دراسة تأصيلية لمفهوم الحراك وفق نموذجي تونس ومصر، الأسباب ومآلات الحراك الثوري"، **مجلة الميدان للعلوم الإنسانية والاجتماعية**. المجلد 03، العدد 04، 2020.

10-خلود محمد خميس، "العلاقات الروسية – العربية (1991-2013) وآفاقها المستقبلية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**. المجلد 04، العدد 01، جامعة ديالى، 2015.

11-خليل إبراهيم حجاج وآخرون، "أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة: 1990-2010"، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**. المجلد 40، العدد 02، 2013.

12-دينا شحاتة ومريم وحيد، "محركات التغيير في العالم العربي"، **مجلة السياسية الدولية**. المجلد 46، العدد 184، أبريل 2011.

13-رانبي عبد القادر وبعيطيش يوسف، "الموقف الغربي من التحولات السياسية بالمنطقة العربية بعد 2011"، **مجلة أبحاث**. المجلد 06، العدد 01، 2021.

14-رضوى عبد الفتاح فرج عبد الفتاح، "ثورة 25 يناير: الأسباب والتداعيات"، **مجلة البحث العلمي في الآداب**. المجلد 20، العدد 20 الجزء الرابع، 2019.

15-زيتوني محمد، "موقف دول الجوار العربي (إيران وتركيا والكيان الصهيوني) من التغيير في النظم السياسية العربية بعد 2011"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**. العدد 06، ديسمبر 2016.

16-ساعو حورية، "التدخل الأجنبي في ظل الثورات العربية: التأصيل النظري للفوضى الخلاقة الرتبة"، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**. العدد 02، ديسمبر 2016.

17-سامي بخوش وصليحة محمدي، "فرص وتحديات نجاح عملية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية"، **من الملتقى الوطني: إشكاليات المأسسة وآفاق الانتقال الديمقراطي في دول شمال افريقيا**. المنعقد يوم 08 ديسمبر 2020، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية بودواو، فرقة بحث تحديات الأمن والتنمية في دول شمال افريقيا.

18-سعد الصويان، "نظرية الاستبداد الشرقي"، **جريدة ريضان**. العدد 2086، 23-05-2008.

19-سعد عبد القادر حميد، "الدوافع السياسية والاقتصادية لثورة 25 يناير في مصر"، **المجلة السياسية الدولية**. العددين 35-36، 2017.

20-سفيان فوكة، "أزمات الدولة والمجتمع وأثرها على مسارات التحول الديمقراطي في شمال إفريقيا"، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**. المجلد 13، العدد 01، 2021.

21-سفيان فوكة، "أزمة الديمقراطية في العالم العربي: بحث في أسباب الاستدامة"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**. العدد 08، 2016.

22-سمير حمياز، "السياسة الأمريكية والتحول الديمقراطي: جدلية الديمقراطية والاستقرار مقابل التسلطية والتهديد الأمني -مصر نموذجا-"، **من الملتقى الوطني: إشكاليات المأسسة وآفاق الانتقال الديمقراطي في دول شمال افريقيا**. المنعقد يوم 08 ديسمبر 2020، بومرداس: جامعة أمحمد بوقرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بودواو، فرقة بحث تحديات الأمن والتنمية في دول شمال افريقيا.

23-سيرة عباس، "إشكاليات التحول الديمقراطي في الوطن العربي"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**. العدد 08، ديسمبر 2017.

24-سيف الدين عبد الفتاح، "المؤامرة وتفسير التاريخ: بين المدخل السنني والتفسيرات الليبرالية"، **مجلة المعهد المصري**. المجلد 03، العدد 13، جويلية 2018.

25-صادق حجال، "تأثير العوامل الخارجية على عملية بناء الدولة لفترة ما بعد الحراك العربي لعام 2011"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**. المجلد 02، العدد 07، فبراير 2018.

26-صفا مظهر عبد الستار آل مياح، "المتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية وأثرها على التوازنات الإقليمية (2011-2019)"، **مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية**. المجلد 28، العدد 07، 2020.

27-صلاح سالم زرنوقة، "الدول الثورية.. سيناريوهات الوحدة والتكامل"، **مجلة البيان**. التقرير التاسع، 2012.

28-طالب حسين حافظ، "التغيير في المنطقة العربية وانعكاساته: العوامل الخارجية"، **مجلة دراسات دولية**. العدد 58، 2013.

29-طه محمد والي ويوسف أحمد أحمادي، "دور العامل الخارجي في ثورات الربيع العربي"، **مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية**. المجلد 02، العدد 10، أكتوبر 2021

30-العابد شعيب، "السياسة الخارجية القطرية والربيع العربي: من الوساطة إلى التدخل أدوات متغيرة، أهداف ثابتة"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**. العدد 08، جانفي 2016.

31-عبد القادر البقيرات، "التدخل من أجل الإنسانية"، **مجلة الحقوق والعلوم الانسانية**. المجلد 01، العدد 01، 2008.

32-عبد اللطيف الحناشي، "الحراك الشيعي السياسي في تونس من خلال نموذجين حزبيين"، **صحيفة العرب**. العدد 10363، 12-08-2016.

33-عدنان عبد الرحمن أبو عامر، "إسرائيل والتغيير في المنطقة العربية سيناريوهات التحدي والاستجابة"، **مجلة البيان**. التقرير الإستراتيجي التاسع، 2012.

34-عزمي بشارة، "ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي"، **مجلة سياسات عربية**. العدد 38، ماي 2019.

35-عصام عبد الشافي، "الثورات العربية.. الأسباب والمسارات والمألات"، **مجلة البيان**. التقرير التاسع، 2012.

36-علي ياسين عبد الله، "خريطة الصراع والسيطرة في سوريا حتى عام 2019"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**. المجلد 09، العدد 02، جامعة ديالى، 2020.

37-عماد مؤيد جاسم المرسومي، "أثر التغييرات السياسية في المنطقة العربية في السياسات الإقليمية وانعكاساتها على العراق"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**. العدد 01، جامعة ديالى، 2012.

38-عمار حميد ياسين وعبير سهام مهدي، "العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية"، **مجلة دراسات دولية**. العدد 58، 2014.

39-عمر فرحاتي، "النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير"، **مجلة العلوم الإنسانية**. المجلد 02، العدد 02، بسكرة، 2002.

40-عيسى أحمد الشلبي، "إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج في قضايا العلاقات الدولية"، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**. العدد 08، يناير 2017.

41-فخر الدين ميهوبي، "التراث السلطوي في الذهنيات والأنساق الثقافية العربية قراءة في إسقاطات نموذج "الشيخ والمريد" على المجال السياسي المغربي"، **مجلة المعيار**. المجلد 09، العدد 03، 2018.

42-محمد المصطفى بن الحاج، "الاتحاد الأوروبي وفرضية الاستعصاء الديمقراطي في ضوء" الربيع العربي" تونس ومصر نموذجا"، **مجلة اتجاهات سياسية**. العدد 08 "عدد خاص"، أوت 2019.

43-محمد أمزيان، " الدولة التسلطية في الوطن العربي الجذور التاريخية وتشكل النخب السياسية"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**. المجلد 07، العدد 01، 2020.

44-محمد أمزيان، "أزمة الدولة الوطنية: الإكراهات الدولية والسيادة المنقوصة"، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**. العدد 26، ديسمبر 2019.

45-محمد زيتوني، "إشكالية التحول الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية"، **مجلة المعيار**. المجلد 24، العدد 52، 2020.

46-محمد سليمان الزواوي، "موقف الغرب من الثورات العربية ... رؤية سياسية"، **مجلة البيان**. العدد 294، 2012.

47- محمد طلعت الغنيمي، **الوجيز في قانون السلام**. القاهرة: منشأة المعارف، 1973.

48-محمد عفان، "الدولة العربية الحديثة: السياقات والتشوهات"، **مجلة المعهد المصري**. المجلد 01، العدد 04، أكتوبر 2016.

49-مروة نظير، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية في مصر: قراءة في آليات المواجهة"، **المجلة الاجتماعية القومية**. المجلد 59، العدد 03، سبتمبر 2022.

50-منى هرموش، "الفساد في تونس خلال فترة حكم بن علي"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**. العدد 15، جانفي 2017.

51-نظير محمود أمين، "موقف تركيا من أحداث التغيير في المنطقة العربية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**. العدد 02، جامعة ديالى، 2013.

52-نورالدين حتحوت وسليمة ميموني، "الدور الإقليمي لتركيا وإيران في ظل الأوضاع العربية الراهنة"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**. المجلد 11، العدد 01، 2021.

53-هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين، "انعكاسات الثورات والحركات السياسية على الدساتير والقوانين المصري"، **مجلة القانون والعلوم السياسية**. المجلد 05، العدد 01، 2019.

54-هيفاء أحمد محمد، "الإسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة"، **مجلة دراسات دولية**. العدد 58، 2013.

55-والي فايزة، "العلاقة بين أزمة الشرعية وعملية التحول الديمقراطي" في الملتقى الوطني حول: **إشكالية المأسسة وآفاق الانتقال الديمقراطي في دول شمال إفريقيا**. بومرداس: جامعة أمحمد بوقرة، 08ديسمبر 2020.

56-وليد دوزي، "التدخل الدولي الإنساني بين حتمية التدخل وازدواجية المعايير"، **مجلة القانون والتنمية**. المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2020.

57-وليد سالم محمد، "النظام الفردي (الأوتوقراطي) دراسة نظرية للسلطة المطلقة"، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية**. المجلد 11، العدد 02، 2011.

58-وليد عبد الحي، "النظام الإقليمي العربي: استراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل"، **مجلة سياسات عربية**. العدد 01، مارس 2013.

59-وليد عبديش، "الاستبداد المرن في شمال إفريقيا: بيولوجيا التسلط والربيع العربي" في: **مطبوعات الملتقى الوطني: إشكاليات المأسسة وآفاق الانتقال الديمقراطي في دول شمال إفريقيا**، بومرداس: جامعة أمحمد بوقرة، 08 ديسمبر 2020.

60-يوسف بعيطيش، "الاستعصاء الديمقراطي وعوائق التحول السياسي في الوطن العربي"، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**. العدد 08، يناير 2017.

61-يوسف زدام، "الثقافة السياسية في البلدان العربية: دراسة في تأثير المحددات غير السياسية"، **مجلة المستقبل العربي**. المجلد 37، العدد 429، نوفمبر 2014.

5-المراجع الإلكترونية:

1-"أجندة مفتوحة: محاكمة زين العابدين بن علي"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/drmGOyIp

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 30-04-2022، على الساعة: 12:58.

2-أحمد سامح، "30 يونيو بداية ثورة التصحيح المصرية ... للإطاحة بحكم «الإخوان»"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/dAaqRH

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 13-02-2023، على الساعة: 16:35.

3-أحمد طلب، "النقد الدولي: محطة ما قبل الهاوية"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/FB6dHPA

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 18-04-2022، على الساعة: 10:01.

4-أحمد مصبح، "كيف تحول صندوق النقد والبنك الدولي لأداة سياسية"، منشور على الموقع:

https://bit.ly/3BAWIKA

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 18-04-2022، على الساعة: 09:45.

5-إسماعيل إبراهيم، "الدستور في عهد مبارك.. تعديلات صنعت أزمات ومهدت لثورة يناير"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/dAaqRH

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 03-03-2023، على الساعة: 11:57.

6-الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار (1973) 2011، ص.03، المنشور على الموقع:

https://2u.pw/1AneyKm

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 18-04-2022، على الساعة: 18:17.

7-الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1970، 26-02-2011، المنشور على الموقع:

https://2u.pw/x0HaQRT

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 18-04-2022، على الساعة: 17:59.

8-أمينة عمر، "نظرية الفوضى الخلاقة Creative Chaos Theory"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/HxSAuGj

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 05-02-2022، على الساعة: 09:37.

9-آنا آلميلينج وابتسام فوزي، "نفوذ السعودية على محك ثورات الربيع العربي ودعم أنظمة مستبدة"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/LiO8Td6

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 06-07-2023، على الساعة: 11:23.

10-آنا بورشفسكايا، "روسيا في الشرق الأوسط: هل هناك مرحلة نهائية؟"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/bhu3Ye0

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 22-05-2023، على الساعة: 10:53.

11-"انتخابات مصر: 420 مقعدا للحزب الحاكم في مجلس الشعب"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/9kk5gS

تم الاطلاع عليها بتاريخ:04-03-2023، على الساعة: 15:43.

12-"أهم المقاربات في تصنيف الأنظمة السياسية"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/YGINckF

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 12-04-2022، على الساعة: 13:07.

13-آية يوسف عبد السلام، "أسباب قيام ثورات الربيع العربي"، المركز الديمقراطي العربي، منشور على الموقع:

https://2u.pw/ryV6zL

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 01-03-2023، على الساعة: 10:33.

14-"برحيل مبارك انتهت مرحلة شخصنة الدولة المصرية"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/5tBbMi

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 05-03-2023، على الساعة: 13.58.

15-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية،" القضاء على الفقر"، منشور في الموقع:

https://2u.pw/ND6zKbN

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 17-04-2022، على الساعة: 14:34.

16-بوابة الإذاعة التونسية، شور على الموقع:

https://2u.pw/ebbdqdi

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 24-08-2023، على الساعة: 14:17.

17-"تاريخ الانتخابات في تونس من 1956 إلى 2019"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/DiWi8z

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 25-03-2023، على الساعة: 13:31.

18-"التدخل بقيادة الولايات المتحدة في العراق (2014-2021)"، منشور على الموقع:

https://n9.cl/70bgn

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 01-05-2023، على الساعة: 15:33.

19-الجزيرة، "البطالة بتونس مستمرة عند مستويات مرتفعة"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/Qe79Ta

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 12-02-2023، على الساعة: 14:58.

20-"حرب العراق الثانية بالصور"، منشور على الموقع: https://2u.pw/ElpeqP8R

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 01-05-2023، على الساعة: 15:22.

21-حسين معلوم، "العلاقات الروسية العربية.. التحولات السياسية والمصالح المشتركة"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/6JOnFz5T

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 22-05-2023، على الساعة: 11:30.

22-خالد السرجاني، "هل هي نظرية الدومينو؟"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/QcUIg50

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 02-04-2022، على الساعة: 06:22.

23-خالد علمي، "نظرية المؤامرة"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/Pd2wlf6

تم الاطلاع علية بتاريخ: 01-04-2022، على الساعة: 12:51.

24-خليل العناني، "في نقد مقولة "الاستبداد الشرقي" في بلادنا"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/WJJns3t

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 13-04-2022، على الساعة: 11:05.

25-د. محمد المهدي: "الشباب المصري افتقد العمل والأمل فأقدم على الانتحار!""، منشور على الموقع:

https://2u.pw/p54JoZ

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 05-03-2023، على الساعة 13:21.

26-"دراسة دور الإمارات والسعودية في الانقضاض على طموحات الشعوب من 2011 حتى الآن"، منشور على الموقع:

https://politicalstreet.org/1952/

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 27-04-2022، على الساعة: 17:08.

27-دينا رحومة فارس فايد، "الفوضى الخلاقة وتداعياتها على الأمن الإقليمي"، منشور على الموقع:

https://democraticac.de/?p=17753

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 05-02-2022، على الساعة: 10:45.

28-رفيق ايت تكنتا، "إشكالية تحديث الدولة في المشرق العربي قراءة في الأدبيات النظرية "، منشور على الموقع:

https://democraticac.de/?p=42600

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 13-04-2022، على الساعة: 10:58.

29-سمير حمدي، "السعودية والشأن التونسي"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/MZcFbN3

تم الاطلاع عليه بتاريخ 11-07-2023، على الساعة: 11:46.

30-سمير حمدي، "ماذا تريد الإمارات من تونس؟"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/Kna6PcY

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 23-06-2023، على الساعة: 12:52.

31-سوسن زغلول السيد على مصطفى، "دور النخبة في إدارة التحول الديمقراطي في تونس (2011-2016)"، المركز الديمقراطي العربين منشور على الموقع:

https://democraticac.de/?p=34699#_ftn106

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 12-02-2023، على الساعة: 12:02.

32-سيف الإسلام عيد، "الإمارات والحرب على الربيع العربي.. هل تنجو تونس من حلف الثورات المضادة؟ (مقال تحليلي)"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/ynw0Vlo

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 19-07-2023، على الساعة: 13:31

33-شاهر إسماعيل الشاهر، "الكلِبتوقراطية وتجلياتها: قراءة في أنواع الدول غير الديمقراطية وممارستها للسلطة"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/yMb2VZp

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 12-04-2022، على الساعة: 14:00.

34-عبد الجليل زيد المرهون، "الإنفاق العسكري العالمي"، منشور في الموقع:

https://bit.ly/3kRCwOP

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 18-04-2022، على الساعة: 16:47.

35-عبد الرحمن جمعة، "محددات العلاقات المصرية التركية: لماذا تدعم تركيا جماعة الإخوان؟!"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/in2cZLc

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 14-07-2023، على الساعة: 07:18.

36-عربي بوست، "حقاً التونسيون على موعد من الديمقراطية، لكن جهات خارجية تحاول عرقلتهم"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/pSFtVoF

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 17-07-2023، على الساعة: 15:26.

37-عزالدين عبد المولى، "أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/TZenfK

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 25-03-2023، على الساعة: 12:19.

38-عمر سعد الشيباني، " من توريث البلاد إلى دعس العباد"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/WD8h7w

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 01-04-2023، على الساعة: 14:19.

39-غزو العراق: لماذا شنت الولايات المتحدة وحلفاؤها حرب العراق قبل 20 عاما؟"، منشور على الموقع:

https://n9.cl/3kr3m

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 01-05-2023، على الساعة: 14:45.

40–فرج العكلوك، "السياسة السعودية تجاه ثورات الربيع العربي"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/xJt6olT

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 06–07–2023، على الساعة: 11:52.

41–فريق تحرير نون بوست، "شبكة الإجهاز على الثورة: كيف تعمل أذرع الإمارات في تونس؟"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/MbUHjaz

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 23–06–2023، على الساعة: 12:44.

42–فضيل التهامي، "الثورات الديمقراطية في العالم العربي –تونس نموذجا– (الجزء2)"، منشور على الموقع:

https://shortest.link/mDCd

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 26–03–2023، على الساعة 11:44.

43–فيصل براء متين المرعشي، "نظرية الدومينوDomino Theory"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/XMu2mrb

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 04–02–2022، على الساعة: 11:33.

44–فيليب لوثر، "حسني مبارك: إرث حيّ من التعذيب الجماعي والاحتجاز التعسفي"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/tOkuky

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 05–03–2023، على الساعة: 13:41.

45-"القرار الأممي رقم 1973 بشأن ليبيا"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/kAbecu1

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 18-04-2022، على الساعة: 18:30.

46-ليلى الهيشري، "الإمارات والموقف من الرّبيع العربي"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/ysljU7i

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 27-04-2022، على الساعة: 15:22.

47-"محاكمة حسني مبارك"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/OSNgHHM

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 30-04-2022، على الساعة: 13:26.

48-محمد أحمد الحميري، "النظام الأبوي في المجتمع العربي عند هشام شرابي"، منشور على الموقع:

https://democraticac.de/?p=45386

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 13-04-2022، على الساعة: 17:05

49-محمد الشيوخ، "أساب اندلاع ثورات الربيع العربي"، منشور على الموقع:

https://bit.ly/3BAVor6

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 30-04-2020، على الساعة 14:05.

50-محمد الغايب، "الثورة التونسية.. عوامل النجاح.. النتائج (1)"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/KRhHc7

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 25-03-2023، بتاريخ: 11:08.

51-محمد حوامدة، "صخر الماطري.. مسؤول مطارد ومطرود"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/ZjXgtp

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 17-03-2023، على الساعة: 12:36.

52-محمد سليمان الزواوي، "موقف الغرب من الثورات العربية...رؤية سياسية"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/vamgp7R

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 18-04-2022، على الساعة: 11:28.

53-محمد عز العرب، "الأنظمة التسلطية العربية واكتساب مناعة ضد الإصلاح"، منشور على الموقع:

https://bit.ly/3iE6pzg

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 18-04-2022، على الساعة: 17:00.

54-"مصر-الإحصاء: 20.4% معدل البطالة بين الشباب خلال عام 2010"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/ZIyI4E

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 13-02-2023، على الساعة: 11:44.

55-منال البتران، "الشرق الأوسط ال جديد بين الأهداف وثورات الربيع العربي (الحالة المصرية نموذجا)"، منشور على الموقع:

https://bit.ly/2UKdoPd

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 18-04-2022، على الساعة: 11:19.

56-منشورات البديل، "17 سنة من حكم بن علي: دكتاتورية، استغلال، فساد وعمالة"، منشور على الموقع:

https://bit.ly/3x1Ywce

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 17-04-2022، على الساعة: 09:06.

57-منيرة الحجلاوي، "شيخ المعطّلين في تونس.. 18 عاما بانتظار الوظيفة"، منشور على الموقع:

https://n9.cl/p912v

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 22-04-2023، على الساعة: 15:28.

58-المهدي الزايداوي، "من زين العابدين إلى قيس سعيد.. القصة الكاملة للحضور الإيراني في بلاد الياسمين"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/YL8Vc3e

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 15-07-2023، على الساعة: 09:45.

59-نجاة فقيري، "أهم الأحداث التي هزّت تونس عام 2021"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/5Cdzpo8

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 05-07-2023، على الساعة: 11:08.

60-نسرين الشحات الصباحي علي، "نظرية الدومينو الاختراق الناعم في الشرق الأوسط وشمال افريقيا"، منشور على الموقع:

https://democraticac.de/?p=33685

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 18-03-2022، على الساعة: 12:03.

61-هاني نسيرة، "مخاضات ثورة يونيو.. كيف سقطت أخونة الدولة – الجزء الأول: معركة الدستورية ومسار الأخونة"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/Ux5at4

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 13-02-2023، على الساعة: 17:04.

62-وحدة الدراسات الإستراتيجية، "العامل الخارجي؛ أثره في البلدان والثورات"، منشور على الموقع:

https://2u.pw/79fjCAT

تم الطلاع عليه بتاريخ: 01-02-2022، على الساعة: 10:08.

II-باللغة الأجنبية:

1-Books :

1-David Butter, **Egypt and the Gulf: Allies and Rivals**. London: Chatham House, 2020.

2-Derek Lutterbeck, **Arab Uprisings and Armed Forces: Between Openness and Resistance**. Published by: the Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), 2011.

3-Farhad Khosrokhavar, **The New Arab Revolution that Shook the World.** London: Routledge Taylor & Francis croup, 2016.

4-Jeffrey c. Alexander, **Performative Revolution in Egypt: An Essay in Cultural Power.** New York: Bloomsbury Academic, 2011.

5-Kristian Coates Ulrichsen, **QATAR AND THE ARAB SPRING: Policy Drivers and Regional Implications.** Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2014.

6-Noam Chomsky, **who rules the world.** First Edition, New York: Henry Holt and company, 2016.

2-Reports:

1-Alexis Arieff, "Political Transition in Tunisia", **Congressional Research Service.** Washington, February 02, 2011.

2-Alexis Arieff, "Political Transition in Tunisia", **Congressional Research Service.** Washington, September 20, 2011.

3-Alexis Arieff, "Tunisia: In Brief", **Congressional Research Service.** Washington, November 1, 2021.

4- Alexis Arieff, "Political Transition in Tunisia", **Congressional Research Service.** Washington, December 16, 2011.

5-Freedom House, **Freedom House in the world 2010.** Rowmen and Littlefield Publishers, Inc, Lanham, Boulder, New York, Toronto, Oxford, 2010.

6-Freedom House, **Freedom House in the world 2011.** Rowmen and Littlefield Publishers, Inc, Lanham, Boulder, New York, Toronto, Oxford, 2011.

7-Freedom House, **Freedom in the world 2009.** Rowmen and Littlefield Publishers, Inc, Lanham, Boulder, New York, Toronto, Oxford, 2009.

8-Timo Behr and Mika Aaltola, "The Arab Uprising: Causes, Prospects and Implication", **FIIA Briefing Paper 76**. The Finnish Institute of International Affairs, March 2011.

9-The Evolving, cirs (Center for International and Regional Studies), **Ruling Bargain in the Middle East: working group summary report**. Qatar: Georgetown university, 2013.

10-Transparency International, Corruption Perceptions Index 2010, International Secretariat, Germany, On:

https://www.transparency.org/en/cpi/2010

3-Journals:

1-Asif Mohiuddin, "The Arab Uprisings", **World Affairs: The Journal of International Issues.** Volume 20, No.02, Summer (APRIL-JUNE), 2016.

2-Benjamin MACQUEEN, "The Political Economy of Transition in Egypt", **Ortadoğu Etütleri.** Volume 4, No 1, July 2012.

3-Borna Zgurić, "Challenges for democracy in countries affected by the 'Arab Spring'", **Islam and Christian–Muslim Relations.** Volume 23, No. 4, October 2012.

4-Condoleezza Rice, "Why We Know Iraq Is Lying", **New York Times**. US, 23 Janvier 2003.

5-Droz-Vincent Philippe, « Quel avenir pour l'autoritarisme dans le monde arabe ?», **Revue française de science politique.** Vol. 54, juin 2004.

6-Francesco Cavatorta and Rikke Hostrup Haugbøller,"The End of Authoritarian Rule and the Mythology of Tunisia under Ben Ali", **Mediterranean Politics.** Volume. 17, No. 2, July 2012.

7-Jan-Willem van Prooijen and Mark van Vugt, "Conspiracy Theories: Evolved Functions and Psychological Mechanisms", **Association for Psychological Science.** Vol 13, Issue 6, September 19, 2018.

8-Jason Gluck, "Constitutional Reform in Transitional States: Challenges and Opportunities Facing Egypt and Tunisia", **Peace Brief 92.** United States Institute of Peace, April 29, 2011.

9-Kamal Eldin Osman Salih, "The Roots and Causes of the 2011 Arab Uprisings", **Arab Studies Quarterly.** Vol. 35, No. 2 (Spring 2013).

10-Karen M. Douglas & others," Understanding Conspiracy Theories", **Advances in Political Psychology.** Vol. 40, 2019.

11-Laurent Bonelli & Elwis Potier, "Mme Michèle Alliot-Marie emportée par la foule", **Le Monde diplomatique.** N: 684-58, Mars 2011.

12-Lisa Anderson, "Demystifying the Arab Spring: Parsing the Differences Between Tunisia, Egypt, and Libya", **Foreign Affairs.** Volume 90, No.3, May/June 2011.

13-Maria Syed, "Exploring the Causes of Revolution in Tunisia and Egypt", **Ortadoğu Etütleri.** Volume 5, No 2, January 2014.

14-Mark R. Beissinger, Amaney A. Jamal, and Kevin Mazur, "Explaining Divergent Revolutionary Coalitions: Regime Strategies and the Structuring of Participation in the Tunisian and Egyptian Revolutions", **Comparative Politics.** Volume 48, No. 1**,** October 2015.

15-Mohamad Hamas Elmasry, "Producing News in Mubarak's Egypt: An analysis of Egyptian newspaper production during the late Hosni Mubarak era", **Journal of Arab & Muslim Media Research.** Volume 4 Numbers 2 and 3, 2011.

16-Mona Khechen, Social justice in Arab countries challenges and recommended courses of action. New York: ESCWA, United Nations, 2014.

17-Noor Mohammad Sarker,"Arab Spring and the Contemporary Geopolitics of the Middle East", **Peace and Security Review.** Vol. 6, No. 12, Second Quarter, 2014.

18-Peter J. Schraeder, Hamadi Redissi, "The Upheavals in Egypt and Tunisia: Ben Ali's Fall", **Journal of Democracy.** Volume 22, No. 3, July 2011.

19-Peter T. Leeson and Andrea M. Dean, “The Democratic Domino Theory: An Empirical Investigation”, **American Journal of Political Science.** Volume.53, issue.3, July 2009.

20-President Dwight D. Eisenhower speech, “Presidential News Conference April 7, 1954”, **Public Papers of Presidents of The United States: Dwight D. Eisenhower.** published by the office of the federal register & National Archives and Records Service & General Services Administration, Washington, D.C, 1954.

21-Samer Shehata, "Egypt After 9/11: Perceptions of the United States", Published by: **Social Science Research Council Journal**, on: Mar 26, 2004, P.05.

22-Tarek Masoud, "The Upheavals in Egypt and Tunisia: the road to (and from) liberation square", **Journal of Democracy.** Volume 22, Number 3, July 2011.

23-Timo Behr and Mika Aaltola, "The Arab Uprising: Causes, Prospects and Implication", **FIIA Briefing Paper 76**. The Finnish Institute of International Affairs, March 2011.

4-Web sites:

1-Charles J. Hanley, "US training quietly nurtured young Arab democrats", **Washington Post**. March 13, 2011, On: https://2u.pw/6tCpY7V

2-Dina Zayed, Andrew Hammond, “Egypt state media change tune after Mubarak's fall”, on: https://2u.pw/w5iEJu

Viewed in: 05-03-2023, at: 17:03.

3-Ron Nixon, "U.S. Groups Helped Nurture Arab Uprisings", **The New York Times.** April 14th, 2011, Published in:

https://www.nytimes.com/2011/04/15/world/15aid.html

4-The CNN Wire Staff, "Egypt lifts unpopular emergency law", published on: https://2u.pw/eEYQxo

Viewed on: 02-03-2023, at: 16:20. Also, on: https://2u.pw/hz1LyS

الفهرس العام:

مقدمة: 1
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة 27
المبحث الأول النظريات المفسرة للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول العربية 29
المطلب الأول: ماهية التدخل الخارجي 30
المطلب الثاني: المداخل النظرية المفسرة لدور العامل الخارجي في التحولات السياسية للمنطقة العربية 42
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتحولات السياسية في المنطقة العربية..... 61
المطلب الأول: نشأة الأنظمة التسلطية في المنطقة العربية..... 62
المطلب الثاني: المداخل النظرية المفسرة لتسلط الأنظمة العربية 87
خلاصة الفصل: 100
الفصل الثاني: البيئة الحركية الموضوعية للتحولات السياسية في المنطقة العربية... 101
المبحث الأول: البيئة الداخلية المحركة للتحولات السياسية في المنطقة العربية ... 103
المطلب الأول: الدوافع الاجتماعية والاقتصادية..... 104
المطلب الثاني: الدوافع السياسية والديموغرافية..... 119
المبحث الثاني: البيئة الخارجية المحركة للتحولات السياسية في المنطقة العربية .. 134
المطلب الأول: دور النظام الدولي في التحولات السياسية بالمنطقة العربية 135
المطلب الثاني: دور النظام الإقليمي في التحولات السياسية بالمنطقة العربية ... 151
خلاصة الفصل: 168
الفصل الثالث: خلفيات ومتغيرات الثورتين التونسية والمصرية 169
المبحث الأول: واقع التحولات السياسية في تونس ومصر 171

المطلب الأول: محركات التحول السياسي في تونس 173
المطلب الثاني: واقع التحول السياسي في مصر 194
المبحث الثاني: التحولات السياسية في تونس ومصر بين التشابه والإختلاف 221
المطلب الأول: أوجه التشابه بين التجربتين التونسية والمصرية 222
المطلب الثاني: أوجه الاختلاف بين التجربتين التونسية والمصرية 237
خلاصة الفصل: 244
الفصل الرابع: تأثير الممارسات الدولية على إعادة تشكيل الأنظمة التسلطية في تونس ومصر 247
المبحث الأول: تأثير العامل الخارجي على تجديد النظام السياسي في تونس 250
المطلب الأول: دور دول الجوار الإقليمي والقوى الإقليمية في الشرق الأوسط على مسار الانتقال الديمقراطي في تونس. 251
المطلب الثاني: دور الدول الكبرى والمنظمات الدولية والإقليمية على مسار الانتقال الديمقراطي في تونس 265
المبحث الثاني: تحديد دور العامل الخارجي على إعادة إحياء نظام الحكم التسلطي في مصر 288
المطلب الأول: دول الجوار الإقليمي ودورها في تجديد النظام التسلطي المصري. 289
المطلب الثاني: الدول الكبرى ودورها في استمرارية النظام التسلطي المصري.... 300
خلاصة الفصل: 323
الخاتمة: 326
قائمة المصادر والمراجع: 337

الفهرس العام: 373

الملخص:

بعد موجة الحراك الشعبي التي شهدتها المنطقة العربية عام 2011، برز ثقل العامل الخارجي كمؤثر محوري في رسم السياسات الداخلية للدول العربية، بحيث يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي أثرت في عمليات إعادة بناء الأنظمة السياسية والسلطوية في الدول العربية بصفة عامة، تونس ومصر بصفة خاصة، وكان للتدخل الخارجي، سواء من خلال الدعم المالي والسياسي لنخب معينة، أو من خلال التدخلات العسكرية أو الدبلوماسية، تأثير كبير على التوجهات والتطورات السياسية في هذين البلدين.

الكلمات المفتاحية: العامل الخارجي، الأنظمة التسلطية، ثورات الربيع العربي، القوى الكبرى، القوى الإقليمية.

Abstract:

After the wave of popular movement witnessed in the Arab region in 2011, the weight of the external factor emerged as a pivotal influence in the formulation of the internal policies of the Arab countries, so that it is considered one of the main factors that affected the processes of rebuilding political and authoritarian regimes in the Arab countries in general, and Tunisia and Egypt in particular. External intervention, whether through financial and political support for certain elites, or through military or diplomatic interventions, had a significant impact on the political trends and developments in these two countries.

Keywords: external factor, authoritarian regimes, Arab Spring revolutions, major powers, regional powers.

Abstraite :

Après la vague de mouvements populaires observée dans la région arabe en 2011, le poids du facteur externe est apparu comme une influence centrale dans la formulation des politiques internes des pays arabes, de sorte qu'il est considéré comme l'un des principaux facteurs qui ont affecté là les processus de reconstruction des régimes politiques et autoritaires dans les pays arabes en général, et en Tunisie et en Égypte en particulier. Les interventions extérieures, qu'elles prennent la forme d'un soutien financier et politique à certaines élites, ou d'interventions militaires ou diplomatiques, ont eu un impact significatif sur les tendances et évolutions politiques de ces deux pays.

Mots-clés : facteur externe, régimes autoritaires, révolutions du printemps arabe, grandes puissances, puissances régionales.